السياسة الاسرائيلية تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

بعد إنتهاء الحرب الباردة

الاستاذ المساعد الدكتور
جاسم يونس الحريري



السياسة الاسرائيلية تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

الدكتور جاسم يونس الحريري



السياسة الإسرائيلية
تجاه دول مجلس التعاون
لدول الخليج العربية
بعد انتهاء الحرب الباردة

الدكتور

جاسم يونس الحريري

أستاذ العلاقات الدولية
والاستراتيجية المساعد

كلية العلوم السياسية
جامعة بغداد

الطبعة العربية الأولى ٢٠١٤

دارالجنان للنشر والتوزيع

المركز الرئيسي(التوزيع - المكتبة)

هاتف ٠٠٩٦٢٦٤٦٥٩٨٩١ تلفاكس ٠٠٩٦٢٦٤٦٥٩٨٩٢

ص. ب ٩٢٧٤٨٦ الرمز البريدي ١١١٩٠ عمان

مكتب السودان ــ الخرطوم

٠٠٢٤٩٩١٨٠٦٤٩٨٤

E-maildar_jenan@yahoo.com


بسم الله الرحمن الرحيم

المحتويات



مقدمة:

أثار التحرك الإسرائيلي تجاه دول مجلس التعاون الخليجي، منذ عام ١٩٩١ وحتى الآن، الانتباه، بعد أن استغلت تل أبيب المتغيرات الإقليمية والدولية لصالح هذا التحرك؛ حيث انتهاء مرحلة القطبية الثنائية في هيكل النظام الدولي، وتحجيم دور القطب السوفياتي في هرم القوة العالمية، ثم حرب الخليج الثانية والثالثة، وانتشار مفاهيم كالعولمة، واحترام حقوق الإنسان، وتفعيل الديمقراطية، وخصخصة الاقتصاد والتجارة، والانتشار المذهل لأجهزة الاتصالات ووسائل الإعلام كشبكة المعلومات الدولية المعروفة (بالإنترنت).

وفي إطار تلك التحولات، برز التحرك الإسرائيلي كمتغير إقليمي مهم تجاه دول التعاون، مما أصبح من الواجب بعد انتهاء عقد من الزمان عليه توجيه الأنظار لتسليط الأضواء على أبعاده، وانعكاساته، ومخاطره المستقبلية، وذلك نظرًا لكثافته، وأهمية مراميه، وردود أفعال دول التعاون إزاءه، والآفاق المستقبلية لاتجاهاته.

كما أن دراسة سياسة إسرائيل تجاه دول المجلس لم تنل قدرًا كافيًا من هنا تنبع أهمية هذا الكتاب، ذلك أن التحرك الإسرائيلي تجاه دول مجلس التعاون يبغي النفاذ إلى عمقها الجغرافي، وجعلها بمثابة سياج أمني خاضع لسيطرتها سواء كان ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر، حيث تنفرد تلك المنطقة بموقع جيوبوليتيكي استراتيجي، وتحتوي على ثروة نفطية مهمة، فضلاً عن كونها نقطة تقاطع مع القارات الثلاث الأخرى (آسيا، أفريقيا، أوروبا)، وارتفاع القدرة الشرائية بها.

من الاهتمام العلمي، خاصة بعد انتهاء الحرب الباردة، لذا فإن هذا الكتاب الذي يركز في دراسته وتحليله على الفترة الممتدة بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠٠٤ يحاول الإجابة على بعض التساؤلات المطروحة على الساحة الآن: ما أهمية دول مجلس التعاون (الكويت، السعودية، البحرين، قطر، عمان، الإمارات) بشكل خاص والخليج العربي بشكل عام في الإدراك السياسي الإسرائيلي؟ ثم ما الأهداف والوسائل التي سخرتها إسرائيل لاستهداف دول المجلس؟ وما جذور اهتمامها بالمنطقة؟ وطبيعة الدور الإسرائيلي في توجهات السياسة الأمريكية تجاه الخليج؟ وما أوجه التوافق بين الدورين، الإسرائيلي والأمريكي،

تجاه دول المجلس؟ وما الوسائل التي وظفتها إسرائيل للنفاذ إلى المنطقة عبـــر النفــوذ الأمريكي؟.

وما أثر متغيرات النظام الدولي قبل وبعد انتهاء الحرب الباردة على السياسة الإسرائيلية تجاه دول مجلس التعاون؟ وما تأثيراتها (أي تلك المتغيرات) في الأهداف والوسائل الإسرائيلية للتسلل إلى داخل دول المجلس؟ ثم ماذا عن أثر القوى الإقليمية (إيران، تركيا) في السياسة الإسرائيلية تجاه دول المجلس؟ وما رؤية إسرائيل للدورين التركي والإيراني في تنفيذ سياستها الإقليمية تجاه دول مجلس التعاون؟

الفصل الأول

مكانـــة دول مجلـس التعـاون فـي الإدراك السياســي الإســرائيلــي

تُعرف "السياسة" Policy بأنها "مجموعة مبادئ، وقواعد، واتجاهات عريضة تسهل الوصول إلى الأغراض المطلوبة، ومن ثم فهي تحدد جزئيًا طريقة العمل، وطرق اختيار الأساليب"(١).

أما "السياسة الخارجية" فإنها ظاهرة متعددة الأبعاد تستلزم صياغة مجموعــة مــن الأهداف، وتحديد مجموعة من القرارات، والسلوكيات، التـــي تــشكل فـــي مجموعهـــا السياسة الخارجية لوحدة دولية ما، والتي تشكل اتجاهًا تتسم به فـــي مرحلـــة معينـــة، ويقصد بالاتجاه الطابع العام والخصائص الأساسية لسياسة الوحدة الدولية عبـــر فتـــرة زمنية طويلة نسبيا(٢).

وتبعًا لذلك فإن السياسة الخارجية للدولة تكون بمثابة منهاج يحدد ممارســـتها فـــي طريقة التعامل مع غيرها من الدول، انعكاسًا من المبادئ التي تعتنقها، وسعيا للأهـــداف التي تبغي تحقيقها من أجل تأمين سيادتها، ووحـــدة أراضـــيها، وضـــمان مـــصالحها، بالتعاون مع غيرها من الدول تحت ظل المنافع والأهداف المشتركة(٣).

ولهذا ينظر إلى السياسة الخارجية على أنها ذلك الفعل (بمعنى السلوك) الهادف نحو تحقيق غرض معين(٤).

وإذا كان مفهوم "التصور" يراد به إدراك صناع القـــرار لموضـــوع، أو لحالـــة، أو لحقيقة معينة، وتقويمهم له من خلال الجودة أو الرداءة، والصداقة أو العداء أو المنفعة والأضرار، أو المعاني المشتقة منها، فـــ"الإدراك" يقصد به عملية اســـتقبال المثيـــرات

---

(١) د. محمد فاروق الهيثمي، الاستراتيجية الإسرائيلية، (بيروت، مركز الابحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، سلسلة دراسات فلسطينية رقم ٤٢، ١٩٦٨)، ص٢٥.

(٢) هدى شاكر معروف النعيمي، اتجاهات السياسة الخارجية الإسرائيلية، (بغداد، رسالة دكتوراه غير منشورة، كليـــة العلـــوم السياسية، جامعة النهرين، ١٩٩٩)، ص٤.

(٣) د. سيد نوفل، المدخل إلى سياسة إسرائيل الخارجية، (القاهرة، قسم البحوث والدراسات القومية، معهد البحوث والدراسات العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مطبعة الجبلاوي، ١٩٧٢)، ص١٥.

(٤) د. مازن إسماعيل محمد، دراسة نظرية في الأهداف السياسية الخارجية وتفاعلها، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد ٣، المجلد الأول، (بغداد، ١٩٧٧)، ص٢٤٨.

الخارجية وتفسيرها بواسطة النظام السلوكي تمهيدا لترجمتها إلى معان ومفاهيم تعاون في اختيار السلوك. ولهذا فإن الإدراك ليس معرفة الواقع، بل هو ترجمة فعليـة علـى أسس معرفية وقيمية لذلك الواقع إلى رؤى محددة للسلوك، ولمساره تجاه الآخر[1].

وعليه فإن فهم واستيعاب مكانة دول مجلس التعاون الخليجي في الإدراك السياسي الإسرائيلي يتجلى عبر تحليل التصور والإدراك الإسرائيلي حيال الوطن العربي بصورة عامة، والخليج العربي بصورة خاصة، لأنه يرتكز على معطيات استراتيجية، تنطلق من الأهمية الجغرافية للمنطقة، ومعطيات اقتصادية للسيطرة على الموارد الذاتية لها، لتمكين إسرائيل من رفدها بالقوة الاقتصادية، فضلا عن التصورات التي وردت في إرهاصات الفكر الصهيوني للتطلع نحو السيطرة على الخليج العربي تحت ذرائع دينية أو تاريخية[2].

وفي الوقت الذي ظل جوهر السياسة الخارجية الإسرائيلية هو القضاء على الرفض العربي العام لوجودها بالمنطقة، وفرض الظروف المؤدية لسيادة (السلام الإسرائيلي)[3]، فإن السياسة الخارجية للدولة الإسرائيلية تبدو محكومة بالظروف الخاصة للتكوين التاريخي لها الذي هو جماع عدة مكونات، أهمها الأيديولوجية الصهيونية، والميراث التاريخي اليهودي، والمشكلة الأمنية التي تشتمل بدورها على مكونات أيديولوجية وتراثية، لكنها تتضمن أيضا مكونات جغرافية واقتصادية، فضلا عن المكون العسكري. ومن ثم يبدو أن الدراسة المنهجية لهذه السياسة تظل في حاجة إلى تطوير نموذج يأخذ

---

(١) عبد اللطيف علي المياح، الردع في السياسة الخارجية الإسرائيلية، (بغداد، رسالة ماجستير غير منشورة، المعهد العالي للدراسات القومية والاشتراكية، الجامعة المستنصرية، ١٩٨٦)، ص ص١٧٤ -١٧٦. كذلك انظر د. نازلي معوض أحمد، الادراك الياباني للنظام الدولي، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٠١، (القاهرة، يوليو ١٩٩٠)، ص٥٨.

(٢) حنان علي إبراهيم الطائي، الاستراتيجية الإسرائيلية حيال منطقة الخليج العربي، (بغداد، رسالة ماجستير منشورة، معهد الدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠١)، ص٣٩.

(٣) وحيد عبد المجيد، السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه الوطن العربي الاستمرار والتغير، مجلة الفكر الاستراتيجي العربي، العدد ٣٠، (بيروت، معهد الانماء العربي، ت١/اكتوبر ١٩٨٩)، ص ص٧٥ -٧٦.

في اعتباره هذه الخصوصية[1]. وتبعا لذلك سيحاول هذا الفصل في المبحث الأول إعطاء صورة موجزة ومقتضبة للمرتكزات والوسائل التي سخرتها إسرائيل تجاه الوطن العربي ليكون القارئ على بينة من التوجهات الإسرائيلية تجاه الوطن العربي بصورة عامة، وبيان أهمية منطقة الخليج العربي في الإدراك اليهودي والصهيوني بكونه حيزًا جيوبوليتيكيًا، ونسيجًا ديمغرافيًا في المبحث الثاني، ومن ثم خصص المبحث الثالث لبيان الدور الإسرائيلي في توجهات السياسة الأمريكية تجاه منطقة الخليج العربي بسبب كون الولايات المتحدة الطرف الدولي البارز الذي تلاقت سياسته الخارجية في منطقة الخليج العربي مع السياسة الإسرائيلية كنوع من التماثل المصلحي المشترك بينهما لتحقيق أهدافهما الاستراتيجية تجاهها في المستقبل المنظور على أقل تقدير.

---

(١) المصدر نفسه، ص ص١٠٣ -١٠٤.

المبحث الأول

مرتكـــزات السياســـة الإسرائيليـــة

تجـاه الوطن العربي ووسائلـها

ثمة علاقة وثيقة بين مرتكزات سياسة الحركة الصهيونية تجاه الوطن العربي عامة، ومنطقة الخليج العربي خاصة، وبين الوسائل المنتقاة لتأمين الأهداف الاستراتيجية التي تبنى عليها هذه المرتكزات في الإدراك والتصور الإسرائيلي.

ورغم أن هذه المرتكزات تبدو منفصلة عند التناول، إلا أنها مترابطة عند تحليلها في غاياتها أو الوسائل المتبعة لتنفيذها. فالمرتكز بوصفه حقيقة مادية وكمضمون تصوري يرتبط بطبيعة الغاية أو الهدف، ويعتمد على وسائل قد تختلف في مـــضامينها، إلا أنهـــا مترابطة من حيث الغايات التي ترمي إلى الوصول إليها(١). ولأغراض تحليليـــة علميـــة فسوف تعالج المرتكزات أولاً وصولاً إلى الوسائل المتبعة في تأمينها ثانيًا لنصل بعد ذلك إلى الأهداف الحقيقية لسياسة الحركة الصهيونية في هذه المنطقة الحيوية من العالم.

وعليه، فإن استعراض وتحليل مرتكزات ووسائل السياسة الإسرائيلية إزاء الـــوطن العربي يعد أمرًا مهمًا لأن معرفة آفاق هذه السياسة تساعد على التنبؤ بمستقبلها، كمـــا تساعد على كشف الوسائل التي تستعملها إسرائيل لتنفيذ سياســـتها، وتحديـــد أســـاليب مواجهتها(٢).

---

(١) د. عبد القادر محمد فهمي،"رؤية نظرية حول مرتكزات السياسة الإسرائيلية"، (بغداد، كلية العلوم السياسية/ جامعة بغداد، مسحوب بالرونيو، ٢٠٠١)، ص٢.

(٢) د. غازي إسماعيل ربايعة،"الاستراتيجية الإسرائيلية للفترة من ١٩٦٧ -١٩٨٠"، الأردن، مكتبـــة المنـــار، ط١، ١٩٨٣، ص٢١.

مرتكزات السياسة الإسرائيلية تجاه الوطن العربي:

يمكن الإشارة إلى أبرز وأهم الخصائص العامة للسياسة الإسرائيلية منذ قيام إسرائيل عام ١٩٤٨ وحتى الآن كما يلي:

أولاً: المرتكز التوسعي:

ينطلق هذا المرتكز من تلاقي أهمية المكانة الاستراتيجية للوطن العربي مع الإدراك الصهيوني له لإقامة إسرائيل فيه. وتأسيسًا على ذلك حظي الوطن العربي بعناصر استراتيجية كانت ماثلة في عملية تشجيع وإنضاج أسس إسرائيل في الوطن العربي[(١)]. وفحوى ذلك يتلخص في إيجاد موطئ قدم لها خارج أوروبا، أي بمعنى آخر (وجود تجمع عضوي منبوذ لا نفع له، يتم نقله خارج أوروبا ليتحول إلى عنصر نافع يقوم على خدمة المصالح الغربية في إطار الدولة الوظيفية، في مقابل أن تقوم الدول الغربية بدعمه، وضمان بقائه واستمراره)[(٢)].

ويؤكد صحة هذه الفرضية (ناحوم جولدمان) رئيس المجلس اليهودي العالمي في عام ١٩٧٠ عندما يعرف "الصهيونية" بأنها حركة استهدفت أمرين، الأول إنقاذ اليهود الذين يعانون التفرقة والاضطهاد بإتاحة فرصة الحياة اللائقة ذات المعنى لهم في وطن خاص بهم. والثاني كفالة بقاء "الشعب اليهودي" حيًا في مواجهة التهديد بالتفتت والذوبان في تلك البلاد من العالم التي يتمتع فيها بالمساواة التامة في الحقوق[(٣)].

---

(١) لمزيد من المعلومات حول المكانة الاستراتيجية للوطن العربي من حيث الموقع الجغرافي، الحجم السكاني، معبر تجاري، المركز الديني، النفط، كسوق...الخ أنظر: د. وليد عبد الحي، مستقبل المكانة الاستراتيجية للوطن العربي، مجلة قضايا استراتيجية، العدد ٤، (دمشق، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، ك١/ديسمبر ٢٠٠٠)، ص ص١٤٢-١٥٩

(٢) عبد الوهاب محمد المسيري، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، (القاهرة، ج٧، دار الشروق، مطابع دار الشروق، ط١، ١٩٩٩)، ص٢٦٤. كذلك انظر هيثم الكيلاني، دراسة في العسكرية الإسرائيلية، (القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، المطبعة العالمية، ١٩٦٩)، ص٣٢.

(٣) Foreign Affaires Review, April, 1970. وردت في د. سيد نوفل، الإسرائيلية السياسية بين الأساسين الاستعماري واليهودي، مجلة الشرق الأوسط، العدد ١، (القاهرة مركز بحوث الشرق الأوسط، جامعة عين شمس، مطبعة جامعة عين شمس، يناير ١٩٧٤)، ص٤.

إننا نعتقد أن ذلك التبرير لإقامة إسرائيل يدخل في إطار منهج "الصهيونية" الدائم للقفز على الحقائق التاريخية التي تؤكد أن إسرائيل أقيمت أصلاً باعتبارها مستعمرة غربية استيطانية في وسط الوطن العربي[1]. ويؤكد هذه الحقيقة هيربرت سايد بوثام Herbert Side Botham الخبير العسكري في صحيفة (الغارديان) البريطانية المؤيدة لإسرائيل في وقت من الأوقات، وصاحب النفوذ والاتصالات الواسعة في الدوائر الانجليزية الحاكمة في مطلع القرن العشرين قائلا "إن فلسطين هي مصلحتنا الرئيسية، لا أحد غير اليهود يمكن أن يكون مستعمر فلسطين، فتشكل في آن واحد عنصر وقاية من الشرق القريب، ووسيطًا بينه وبيننا، حضارة متميزة عن حضارتنا، ولكن مشبعة بأفكارنا السياسية"[2].

ويؤيد ما طرحه بوثام الإسرائيلي (ماكس نورداو) في احتفال أقيم في لندن عام ١٩١٩ في تصور مفاده أن "الحركة الصهيونية" تقوم بمهمة عسكرية نيابة عن القوى الاستعمارية الكبرى قائلا "نعرف ما تتوقعونه منا، وتريدون أن نكون حرس قناة السويس، وحراس طريقكم إلى الهند عبر "الشرق الأوسط". نحن على استعداد لأن نقوم بهذه الخدمة العسكرية، ولكن من الضروري تمكيننا أن نصبح قوة حتى نقدر على القيام بهذه المهمة"[3].

وتبعًا لما ذكر نرى أن السياسة الصهيونية قبل قيام إسرائيل، كانت تتحرك بموجب عقلية توسعية تتوافق مع التوجهات البريطانية، إلا أن الأمر تطور بعد ولادتها ليتولى

---

(١) محمود عليان العليمات، المشروع الإسرائيلي والمشروع العربي من عام ١٨٩٧ -١٩٩٧، (بغداد، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد الدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٠)، ص١٤٨.

(٢) مجلة الارض، ملاحظات أساسية حول العنصرية الإسرائيلية، العدد ٢٣، السنة ٣، (دمشق، مؤسسة الارض للدراسات الفلسطينية، ١٩٧٦/٨/٢١)، ص١٥.

(٣) د.أميل توما، جذور القضية الفلسطينية، (بيروت، مركز الابحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٧٣)، ص ص٨٦ -٨٧.

قادة إسرائيل وضع استراتيجية ذاتية، دون إهمال العامل الدولي في حركتها السياسية الخارجية الإقليمية.

ثانيًا: المرتكز التطبيقي المرحلي:

وتجسد ذلك في المراحل الأولى لاستيطان أرض فلسطين، من خلال خلق مستعمرات ومراكز استيطانية زراعية لليهود الوافدين من أرجاء العالم، بوصفها مرحلة أولى للتكيف مع الأرض والشعب عبر تجمع بشري غريب، وإبعاد السكان العرب أصحاب الأرض والتاريخ الذين لمسوا أن خلق إسرائيل في أرضهم يعد عملاً عدوانيًا واضحًا تمثل بضم أراض عربية بالقوة(١). وتأكيدًا لذلك يقول (ثيودور هرتزل) في يومياته "عندما نحتل البلاد، يجب أن نستخلص ملكية الأرض التي ستعطى لنا، ولكن باللف والتدريج، سنحاول أن نشجع فقراء السكان على النزوح إلى البلدان المجاورة، وذلك بتأمين أشغال لهم هناك، ورفض إعطائهم أي عمل في بلدنا"(٢).

ويبدو أن إسرائيل وظفت سياسة اتباع المراحل، وكسب الوقت في عدة اتجاهات وفقا لقاعدة أنه لا توجد مواعيد مقدسة(٣)، من هذه الاتجاهات مجال المفاوضات مع العرب وذلك لاعتبارات تخدم إعادة ترتيب وتنظيم أوضاعها الداخلية عسكريًا وماديًا، وكما يوضح ذلك الباحث الإسرائيلي (يوئيل ماركوس) من خلال تقييمه للحكومات الإسرائيلية قائلاً: "إن حكومة رابين سعت لربح الوقت، بجانب إيمان موشي دايان ومناداته بنفس السياسة، لكن حكومة جولدا مائير فرطت بهذا الوقت"(٤).

---

(١) محمود عزمي، دراسات في الاستراتيجية الإسرائيلية، (بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط١، ١٩٧٩)، ص ص٩ -١٠.كذلك أنظر:

Ishtiaq Ahmed, Islam and pan-Arabism in the Gulf crisis, Report: No. 1991: 1, (Stockholm: Department of political Science, university of Stockholm, 1991) , P.1.

(٢) أنيس صايغ (إعداد)، يوميات هرتزل، (بيروت، مركز الابحاث والمؤسسة العربية للدراسات والنشر، منظمة التحرير الفلسطينية، ترجمة هلدا شعبان صايغ، ط٢، ١٩٧٣)، ص٧٦.

(٣) أحمد يوسف أحمد، العرب والحكومة الإسرائيلية الجديدة، صحيفة الحياة، العدد ١٢١٦٩، (لندن، الشركة المركزية للطباعة والنشر والإعلام والتوزيع، مطابع الحياة، ٢٠ حزيران ١٩٩٦)، ص٦.

(٤) صحيفة هآرتس، ١٩٧٤/١٢/٢٧، ترجمة خاصة عن العبرية.

ثالثًا: المرتكز التنظيمي:

لابد من الإشارة إلى حقيقة مهمة مفادها أن التخطيط كان ماثلاً في صلب العمل الصهيوني على مدار التاريخ الاستيطاني لأرض فلسطين، إذ اشتركت فيه جماعات عمل، فضلاً عن توافر الجدية والإرادة السياسية، والوضوح والتبلور حول هدف سياسي، ناهيك عن دور المنظمات والهيئات الصهيونية الأخرى(١)، التي تأسست تباعًا منها على سبيل المثال لا الحصر، "جمعية الاستعمار اليهودي، المنظمة الصهيونية العالمية، صندوق الائتمان اليهودي للاستعمار...الخ"(٢).

ومنذ انعقاد مؤتمر بازل عام ١٨٩٧ عرفت الصهيونية بمعناها الحديث على أنها هي التنظيم والتخطيط اللذان يستهدفان حمل اليهود في العالم على الهجرة إلى فلسطين(٣).

وقد أدركت إسرائيل أهمية الدراسات والأبحاث في الشؤون العربية والدولية لأن المعرفة التامة والشاملة لكل هدف هي الأساس في النجاح لتحقيق هذا الهدف. وبات من المعروف أن إسرائيل على سبيل المثال تتابع باهتمام كل تطور عربي في كل مجال اقتصادي أو سياسي، أو اجتماعي، أو عسكري وليس ذلك فحسب، بل إنها تتابع حتى السيرة الشخصية للعناصر القيادية في كل مجال وعلى مختلف المستويات، إذ كانت هذه

---

(١) حول هذه المنظمات وأنشطتها انظر على سبيل المثال المصادر التالية:

-إبراهيم أبو لغد (إعداد وتحرير)، تهويد فلسطين، (بيروت، مركز الابحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، سلسلة كتب فلسطينية ٣٧، ١٩٧٢)، ص ص١٣٩ -١٤٩.

-وزارة الدفاع الوطني، الجيش اللبناني، الشعبة الخامسة في الاركان العامة، القضية الفلسطينية والخطر الإسرائيلي، (بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، سلسلة الدراسات رقم ٣٤، ١٩٧٣)، ص ص٦٢ -١٤٤.

(٢) إبراهيم عبد الكريم، صورة إسرائيل المستقبلية دراسة في الخطط والتقديرات الإسرائيلية، مجلة الارض، العدد ٧، السنة ٢٦، (دمشق، مؤسسة الارض للدراسات الفلسطينية، تموز ١٩٩٩)، ص ص٣ -٤. كذلك انظر د. ممدوح أنيس فتحي، أبعاد نظرية الامن الإسرائيلي بعد التسوية الشاملة، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٢٤ (القاهرة، ابريل ١٩٩٦)، ص٢٣٢. كذلك انظر د. سعد الدين إبراهيم، عام النكبات العربية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٣٣، تموز - يوليو ١٩٩٨، ص٨٩.

(٣) د. سيد نوفل، السياسة الإسرائيلية بين الأساسين الاستعماري واليهودي، مصدر سابق، ص٣.

المعرفة مفيدة خلال حربها الإعلامية أثناء تصعيد التوتر أو الانتقال إلى الصراع المسلح مع العرب[١].

وتأسيسًا على ذلك شهدت مدينة القدس في أبريل ١٩٧٧ اجتماعًا دوليًا لبحث شؤون يهود شمال أفريقيا في معهد (بن تسني) بالقدس استغرق أربعة أيام وحضره أساتذة جامعات، وباحثون من إسرائيل وخارجها، واتخذ المؤتمر في ختام اجتماعاته قرارا بإنشاء (مركز للبحوث خاص للتحقيق في شؤون شمال أفريقيا على ألا يقتصر عمله على التحقيق بتاريخ اليهود فقط، بل سيعمل في بحث تأثيرهم على المجتمع الإسلامي والعربي والبربري وبتأثير هذه المجتمعات على اليهود هناك)[٢].

رابعًا: المرتكز الأمني:

ترى إسرائيل إن مهمة الحفاظ على أمنها تعد عنصرًا رئيسيًا في تحركها السياسي الخارجي الإقليمي والدولي، وهذا ما أكده الباحث الإسرائيلي (د. أفنير يانيف) قائلا "تعد سياسة الحفاظ على أمن "إسرائيل" من أنجح السياسات"[٣]. ويؤيد الباحث الإسرائيلي (دان هوروفيتيز) ما طرحه د. يانيف عبر توظيف حالة من اللاحرب واللاسلم لحماية الأمن الإسرائيلي قائلا "إن مخططي نظرية أمن "إسرائيل" ليسوا أتباعا لمدرسة الدراسات الاستراتيجية الأمريكية، بل إنهم قد سبقوها في تبني الفرضيات المتصلة بأوضاع الصراع، وعملوا على تعتيم الحدود بين الحرب والسلم"[٤].

---

(١) مجلة الارض، إسرائيل واستراتيجية الهجوم غير المباشر، العدد ٢٤، ١٩٧٧/٩/٧، ص٢١.

(٢) صحيفة دافار، ١٩٧٧/٤/١١، ترجمة خاصة عن العبرية.

(٣) د. أفنير يانيف، السياسة الاستراتيجية في إسرائيل، ١٩٩٦، نقلا عن التقرير السياسي والاقتصادي، العدد ٤٦، (القاهرة، الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة، ت٢، ١٩٩٦)، ص٣٤.

(٤) عماد فوزي شعيب، إسرائيل من الاستراتيجية المأمولة إلى الحلم المأزقي، مجلة التعاون، العدد ١٧، السنة ٥، (الرياض، الامانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، مطبعة الامانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، مارس ١٩٩٠)، ص٥٢. كذلك عبد الوهاب المسيري، موسوعة اليهود واليهودية والإسرائيلية، مصدر سابق، ص٢٦٨.

ويعرض د. (أفنير) عدة متغيرات للمحافظة على الأمن الإسرائيلي، منها العمل على استمرار بناء القوة[1]، لاستغلال اختلال التوازن العسكري مع القوة العربيـــة وتـــشتيت طاقات العرب. كما يؤكد أن هذه الخطوات سوف تضفي تقييمًا متوازنًا علـــى إســـرائيل لإعطاء نوع من الدعم الذاتي كشكل من أشكال التعزيز الـــداخلي للقـــرارات الـــسياسية الإقليمية والدولية للحكومات الإسرائيلية في معالجتها لكثير من الملفات مع العرب سواء كانت تشمل زيادة حجم المستوطنات أو التسوية، أو استخدام العمـــل العـــسكري ضـــد الأقطار العربية. ويعكس وجهة النظر ســـالفة الـــذكر البروفيـــسور الأمريكـــي (نعـــوم تشومسكي) أحد المتعاطفين مع العرب بـــالقول مـــستنكرًا "إن المـــساعدات الأمريكيـــة "لإسرائيل" غير معينة أو مخصصة، وغير قابلة للتصديق، ونقول لهم افعلوا بها ما يحلو لكم فاستخدموها من أجل الاستيطان، والهجوم على لبنان"[2].

خامسًا: المرتكز التفتيتي (فرق تسد):

تتعامل إسرائيل مع الوطن العربي على أساس أنه ينقسم إلى أربع دوائر جيوبوليتيكية تمنع التقاءها أو تعاونها وهي:

أ - دائرة الهلال الخصيب، وتشمل سوريا والعراق.

ب - دائرة وادي النيل وتمثل مصر الدولة الرائدة فيها.

جـ - دائرة المغرب العربي وعلى رأسها المغرب والجزائر.

---

(١) جدير بالإشارة أنه في عام ١٩٩٩ أجاب (يهودا باراك) رئيس الوزراء الإسرائيلي الأســبق فـــي مقابلـــة مـــع صـــحيفة Jerusalem Post عن تصوراته للبيئة الاستراتيجية المتوقعة في (الشرق الأوسط) للأعوام الخمسة أو العشرة المقبلـــة امتدادا إلى عام ٢٠٠٤ أو ٢٠٠٩؟ فأجاب قائلا"علينا أن نبقى أقوياء لأعوام طويلة مقبلة حتى بعـــد أن نتوصـــل إلـــى اتفاقات سلام مع الجميع، أقوياء من جميع النواحي عسكريا ودبلوماسيا أو اقتصاديا، علميا، وتربويا. وهذه القوة ستكون الضمان لاستمرارنا في الوجود" انظر مقابلة مع رئيس الحكومة الإسرائيلية إيهود باراك، مجلة الدراســـات الفلـــسطينية، العدد ٤٠، (بيروت، خريف ١٩٩٩)، ص١٥٠.

(٢) نعوم تشومسكي، تواريخ الانشقاق، (عمان، منشورات الاهلية للنشر والتوزيع، مطابع شركة الطبـــع والنـــشر اللبنانيـــة، ترجمة محمد نجار، ط١، ١٩٩٧)، ص٤١.

د - دائرة شبه الجزيرة العربية وتمثل السعودية الدولة القائدة فيها حيث ترى إسرائيل أن تعاون هذه الدوائر يمثل خطرا على أمنها بسبب إمكاناتها المادية والديمغرافية[١].

فضلاً عن ذلك لم تتأخر إسرائيل عن وضع المخططات التقسيمية والتجزيئية والتفتيتية بهدف تنمية روح الانفصال والتعصب الإثني والطائفي في النسيج الديمغرافي العربي والفلسطيني. والشواهد كثيرة لإثبات ذلك، منها الخطة "الصهيونية" التي وضعها (إلياهو ساسون) والتي صيغت بهيئة مذكرة رفعت إلى (موشي شاريت) رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق بهدف وضع خطة عمل سرية شاملة وموسعة في فلسطين والبلدان العربية المجاورة لإشاعة البلبلة فيها والتمهيد لإقامة (دولة يهودية) في فلسطين. ونشرت المذكرة في العشرين من نوفمبر ١٩٤٦[٢].

وفي عام ١٩٦٩ أصدر أبا إيبان وزير الخارجية الإسرائيلي الأسبق كتابه الموسوم (صوت "إسرائيل") يكشف فيه عن نوايا بلاده لتجذير التجزئة السياسية العربية، وجعلها أمرًا واقعًا، وتبرير الدور الغربي الاستعماري في إنضاج مخططات تفتيتية تستهدف الوطن العربي، وتعليلها بكونها متغيرًا تاريخيًا وثقافيًا، واللغة وفق نظره لا تشكل عاملاً للوحدة العربية؛ إذ يقول"إن العرب عاشوا في فرقة عن بعضهم بعضا، وإن فترات الوحدة بينهم كانت قصيرة وتمت بقوة السلاح، وإن التجزئة السياسية الراهنة لم يحدثها الاستعمار، وإنما أرادها العرب أنفسهم، أو لم يعترضوا عليها، كما أن الثقافة والتراث اللذين يجمعان البلاد العربية لا يكفيان لتكون أساسا لوحدة سياسية"[٣].

وكذلك يمكن الإشارة إلى ما نشره الكاتب (ديفيد كاما) في الفصل الخامس من كتابه المنشور باللغة العبرية، والذي صدر عام ١٩٧٥ في القدس بعنوان "النزاع لماذا وإلى متى؟" حيث طرح ملخصًا عن خطته التفتيتية قائلا "يمكن شطر العالم العربي الموجود شرقي "إسرائيل" إلى شطرين: سورية ولبنان في الشطر الشمالي، والعراق والأردن

---

(١) حمدي عبد الرحمن حسن، العولمة وآثارها السياسية في النظام الإقليمي العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٥٨، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، آب ٢٠٠٠)، ص١٧. كذلك انظر عبد الوهاب المسيري، موسوعة اليهود واليهودية والإسرائيلية، مصدر سابق، ص ص٢٦٥ -٢٦٦.

(٢) صحيفة القبس، خطة عمل يهودية سرية لبلبلة الدول العربية، (الكويت، ١/٢/١٩٩٠)، ص٥.

(٣) انظر Abba Eban, Voice of Israel, (New York: Haarigon press, 1969) , PP68-70.

والسعودية (وفلسطين إذا ما قامت) وبقية الدول في الشطر الثاني الجنوبي، يفصل في الوسط أي بين الشطرين قطاع واسع من الأرض يمتد من البحر المتوسط حتى إيران وتكون فيه سلطة غير عربية، ونقيم فيه من الغرب إلى الشرق "دولة إسرائيل"، ثم الدولة الدرزية في جنوب سورية مرتكزةً على جبل الدروز، والدولة الكردية مستقلة في الشرق من سورية وشمالي العراق على أن تضم ولاية آشورية"[١].

ويبدو مما ذكر أن إسرائيل ركزت في مخططاتها التفتيتية على تقويض الجبهة الشرقية الشمالية بكل الأساليب والتي تتشكل من سورية والأردن والعراق والسعودية في كتلة جغرافية واحدة وهي تشكل وفق تصوراتها وتقديراتها العسكرية تهديدًا قائمًا[٢].

وقد حاولت إسرائيل في عقد التسعينيات من القرن الماضي اتباع سياسة عزل منطقة الخليج العربي بثقلها الاستراتيجي عن كل معطيات الصراع العربي - الإسرائيلي كأحد أوجه سياسة التفتيت التي تتبعها؛ إذ لم يتطرق الخطاب الإسرائيلي إزاء دول الخليج من قريب أو بعيد لموضوع الصراع العربي - الإسرائيلي وتطوراته، بل ينزع إلى الحديث عن علاقات تجارية، ومشاريع سياحية وكأنهم يتحدثون عن جزر في الباسفيك، شرابها من جوز الهند، وخبزها اليومي يتحصل من أمتاع فلول السياح الغربيين، لكن بين الجدران وفي تكتم شديد كان هؤلاء: رابين، وبيريز، ودوري غولد، وديفيد زوهار، وغيرهم من المسؤولين الإسرائيليين يتحدثون مع المسؤولين الرسميين في الخليج بشأن إقامة علاقات تجارية، وبيئية وسياحية في إطار احتواء وتطويع دول مجلس التعاون في المشروع الشرقي أوسطي في المستقبل المنظور[٣].

---

(١) ديفيد كاما، النزاع لماذا وإلى متى؟، ورد في مجلة الارض، هدف الصهيونية القضاء على القومية العربية، العدد ٢٢، السنة٤، ١٩٧٧/٨/٧، ص٤٤. كذلك انظر مجلة الارض، أضواء على أحداث لبنان المشرق العربي بين الصهينة والتعريب، العدد ١٠، ١٩٧٦/٢/٧، ص ص٧ -٨.

(٢) إيتان هابر، خطر اسمه الجبهة الشرقية، ملحق صحيفة يديعوت أحرونوت، ١٩٧٦/٢/٢٠، وردت في مجلة الارض، العدد ١٣، ١٩٧٦/٣/٢١، ص ص٤١ -٤٣.

(٣) د. عبد الله فهد النفيسي، اليهود والخليج ١٨، صحيفة الخليج، العدد ٧٨٧١، (الإمارات، ٢٠٠٠/١٢/٦)، ص٧.

وتكشف دراسات أكاديمية حديثة عن اتجاهات متنوعة لإسرائيل في محاولاتها التفتيتية ضد الوطن العربي ومنها على سبيل المثال لا الحصر تغذية النزعات الفرعونية في مصر، والفينيقية في سوريا ولبنان وفلسطين، والبربرية في المغرب العربي، وتعميق الخلافات بين التكتلات العربية المناوئة لبعضها البعض وتأجيج نارها(١).

سادسًا: المرتكز التاريخي:

تتحرك إسرائيل في تنفيذ سياستها تجاه الوطن العربي من منطلق روح التمايز على غير اليهود (الجوييم) التي تصفهم كتب اليهود (التلمود) بأنهم ليسوا بشرًا. ويعكس هذا التصور الكاتب (شراجا دافني)؛ إذ يقول حول ذلك "العيش مع العرب على أرضنا مستحيل، لأن كل عربي في ضميره وصلواته ورغباته يتطلع إلى مكة في حين يتطلع اليهودي إلى القدس، والذي يتطلع إلى القدس وحده يمثل ابن الأرض الحقيقي"(٢).

ويبرر رواد الحركة الصهيونية أسباب انتهاجهم لروح التمايز وخاصة على العرب بحجة شعورهم بالتهديد والفناء من قبلهم، وكما يوضح ذلك الكاتب (غروسمان) إذ يقول "نحن حملة ثقافة الموت، والشك لا يزال يخيم على مستقبلنا، فجيراننا العرب لا يحبوننا، لا يريدون أن نكون حيث نحن، ولم يتقبلوا أن تكون "إسرائيل" جزءًا منهم"(٣).

وفضلاً عن ذلك يقف إسرائيليون آخرون موقفًا أكثر تعصبًا ضد العرب لا يقتصر على مجرد تصور فكري، بل إنهم يوصون باتباع سياسة مواجهة العرب من خلال دراساتهم وبحوثهم الأكاديمية. والمثال القريب حول ذلك ما صدر عن (هيلين كلين) رئيسة مكتب كاليفورنيا من أجل سلامة (إسرائيل) والعضو في هيئة المديرين من مركز

---

(١) د. صالح زهر الدين، مشروع إسرائيل الكبرى بين الديمغرافيا والنفط والمياه، (بيروت، المركز العربي للأبحاث والتوثيق، ط١، ١٩٩٦)، ص٥٥.

(٢) شراجادافني، السلم الإسرائيلي، مجلة ماحاناييم، النشرة الرسمية للحاخامية العسكرية، جيش الدفاع الإسرائيلي، نيسان ١٩٦٩، نقلا عن إسرائيل شاحاك، من الارشيف الإسرائيلي، (بيروت، مركز الابحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، سلسلة كتب فلسطينية ٦٦، مطابع فغالي، ١٩٧٥)، ص٨٤.

(٣) صحيفة الهلال، حديث للكاتب اليهودي غروسمان، العدد ١٢، السنة الأولى، (عمان، شركة أجياد العربية للصحافة والطباعة والنشر، مطابع الدستور، ٢٠٠١/١/٣٠)، ص١١.

(فريمان) للدراسات الاستراتيجية، من وصايا عشر قدمها المركز للحكومة الإسرائيلية تحت عنوان "كيف تتجنب تدمير "إسرائيل"؛ حيث طالبت هذه الوصايا "بإعادة تنظيم وتدريب الجيش الإسرائيلي لحماية المواطنين، ولردع أي عربي يحاول التعدي على دولتهم، وتلقين كل جندي بأن له الحق بالدفاع عن نفسه، والبدء بالهجوم على العرب لأن ذلك خير وسيلة للدفاع"[١]. وجدد الحاخام (عوفاديا يوسف) الزعيم الروحي لحزب (شاس) المتشدد لليهود الشرقيين (السفارديم) حملاته ضد العرب في خطاب وجهه إلى ناشطي الحزب وبثته الإذاعة الرسمية الإسرائيلية في الرابع والعشرين من يناير عام ٢٠٠١؛ حيث قال في لقاء لدعم زعيم المعارضة اليمينية (إريل شارون) وقتئذ "عندما وصفتهم بالثعابين (أي العرب) استغرب الجميع؛ إن العرب أسوأ من الثعابين، إنهم أفاعٍ سامة"[٢].

سابعًا: المرتكز الدولي:

أدرك مخططو السياسة الخارجية للحركة الصهيونية أن أمن الدولة الوليدة لا يتأتى من خلال الاعتماد على قوتها الذاتية فحسب، وإنما لابد من استثمار الموقف الدولي المتعاطف معها وكأنها قد أخذت بالمثل الهندي المشهور "إذا أحاط بك الأعداء، فانظر إلى ما بعدهم واربح أصدقاءك هناك"[٣]. والنتيجة المتأتية من ذلك هي: الاستفادة من

---

(١) صحيفة الحدث، مراكز الدراسات الإسرائيلية توصي بإبادة العرب، العدد ٢٦٥، السنة ٦، (عمان، الشركة العالمية للصحافة وإصدار الصحف، مطابع الدستور، ٢٩ ك٢، ٢٠٠١)، ص١٢ جدير بالذكر أن إسرائيل أصدرت فتوى دينية على لسان الجنرال الحاخام (أبراهام) الحاخام العسكري الاكبر لقيادة المنطقة الوسطى سنة ١٩٧٤ خلاصتها أن قتل المدنيين العرب مسموح بل واجب وجاء ذلك خلال الكراس الذي أصدرته الحاخامية العسكرية في قيادة المنطقة الوسطى للجيش الإسرائيلي بعنوان "بعد حرب يوم الغفران فصول من المنطق والشريعة والأبحاث" لمزيد من التفاصيل انظر مجلة هعولام هزيه، العدد ١٩١٥، ١٩٧٤/٥/١٥، ترجمة خاصة عن العبرية.

(٢) صحيفة الأسواق، الحاخام اليهودي: العرب أفاع سامة، العدد ٢٣١١، السنة ٩، (عمان، شركة الاسواق الأردنية للصحافة والنشر التابعة للشركة العربية للاستثمار الاعلامي، مطابع الاسواق، ٢٥ -٢٦ ك٢/٢٠٠١)، ص١.

(٣) نقلا عن عبد الرزاق إبراهيم عبد الله، إدارة الحرب في إسرائيل، (السودان، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم الدراسات العليا، كلية الاقتصاد والعلوم الاجتماعية، جامعة أم درمان الإسلامية، ١٩٩٦)، ص١٣٩.

تشابك المصالح وتعارضها في علاقات الدول الكبرى في المنطقة لصالح إسرائيل [١]، وتبرز هنا بريطانيا والولايات المتحدة [٢] كأمثلة حول ذلك. غير أن الأخيرة انفردت في تقوية علاقاتها الاستراتيجية مع إسرائيل منذ بداية عقد الثمانينيات في نوفمبر ١٩٨١ وحتى الآن، خاصة بعد توقيع الاتفاق، وهو ما عُد الجبهة الأمامية للغرب في الوطن العربي لتقاسم المصالح بين الاثنتين في الهيمنة على موارد العرب وخاصة النفط، وتعزيز فعالية الوجود الإسرائيلي في فلسطين، وتزويدها بالمعدات والأسلحة المتطورة لجعلها متفوقة بشكل نوعي عسكريًا وتسليحيًا. وتأسيسًا على ذلك عقدت الولايات المتحدة معها في العاشر من أغسطس عام ٢٠٠٠ محادثات ولثلاثة أيام لغرض تنمية علاقاتهما الاستراتيجية، وخاصة حمايتها من الصواريخ الباليستية، والجرثومية، والكيمياوية، وتأمين حدودها مع لبنان. وقد عمل الطرفان على توقيع مذكرة التفاهم التي تنسق العلاقات الاستراتيجية، والتأكيد على التعاون فيما يخص توسيع الأراضي، وكذلك ضمان ما يحتاجه الجيش الإسرائيلي من المعدات ولمدة عشر سنوات إلى عام ٢٠١٠[٣].

ثامنًا: المرتكز الاستيطاني والديني:

أخذت إسرائيل بالرؤية الملهمة التي تشمل العقيدة، والقيم، والموجبات الدينية المنطلقة من الكتب والنصوص، وبخاصة التوراة والتلمود، وما نشأ على أرضها وحولهما من أساطير، وحوافز وممارسات وما رافق هذه الرؤية من توافق غربي استيطاني مؤيد وداعم للسيطرة على فلسطين وتحركها صوب هذا الغرض أو العودة إلى "أرض الميعاد"[٤]. وأدت القيم والرموز الدينية دورًا مهمًا منذ نشأة الحركة الصهيونية في تغذية الأيديولوجية التي تبنتها، إذ كان هدف هذه الحركة الأول هو السعي لإنشاء

---

(١) د. غازي إسماعيل ربابعة، الاستراتيجية الإسرائيلية، مصدر سابق، ص٤٠٣.

(٢) لواء عدلي حسن سعيد، الامن القومي العربي واستراتيجية تحقيقه، (القاهرة، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧)، ص٧٩.

(3) Kjorlien, Michele.L, Peace Monitor, Journal of Palestine Studies, Vol 30,issue 1, Autumn 2000, P31.

(٤) يوسف صايغ، الامكانات الاقتصادية الإسرائيلية، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٥٨، مصدر سابق، ص٧٨.

(دولة) تجمع يهود العالم[1]. إلا أن الطرح العلماني لمفهوم (الدولة) لدى الرواد الأوائل للحركة ومنهم (ثيودور هرتزل) لم يكن يعني استبعاد الدين والثقافة اليهودية التقليدية تمامًا من هذه الأيديولوجية، فقد اعتبرت الدين أحد الروافد التي تشكل الميراث والشخصية اليهودية، وسعت إلى استيعاب الاتجاهات والتيارات الدينية بداخلها، من خلال الدور المحدد الذي رسمته للعامل الديني، وتوظيفه لخدمة أهدافها السياسية خاصة في مجال تشجيع عملية الهجرة إلى فلسطين، وتشجيع الاستيطان في بداية تأسيس الدولة دون أن يعني ذلك تغليب هذا العامل على الأساس القومي العلماني الذي بنيت عليه الحركة[2].

وقد وظفت إسرائيل الأساطير الأساطير الدينية في صراعها بهدف تبرير السيطرة على الأراضي العربية، وتجسيدها في مفاوضات السلام مع العرب في إطار استراتيجيتها السياسية، وقد عكس ذلك التوجه أكثر من مسؤول إسرائيلي، إذ يؤكد الحاخام (ملفوفتش) بقوله "الطريق الوحيد للسلام هو من خلال التصرف بموجب تعليمات التوراة التي تحرم التنازل عن أي شبر من الأرض المقدسة، وأن أي تنازل عن مناطق ليس من شأنه سوى أن يزيد من خطر الحرب، ولهذا يجب على "إسرائيل" الاحتفاظ بالأراضي التي احتلتها"[3].

تاسعًا: المرتكز الإقليمي:

ترى إسرائيل أن صراعها مع العرب ليس صراعا على أرض فلسطين وجوارها العربي المحتل فحسب، بل هو أيضا صراع على وظيفة استراتيجية إقليمية تقوم بها في الوطن العربي، وعلى هذا الأساس تصرفت في بناء استراتيجياتها وفي تخطيط سياساتها. بل إن قوى سياسية مثل حزب العمل، وميرتس، وسائر اليسار الإسرائيلي أبدت الاستعداد للتخلي عن قسم من أرض فلسطين مقابل تأمين أداء أنجع لتلك الوظيفة،

---

(١) د. هالة مصطفى، الابعاد الدينية في السياسة الخارجية الإسرائيلية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٢٦، السنة ٣٢، أكتوبر ١٩٩٦، ص٧٥.

(٢) المصدر نفسه، ص٧٦.

(٣) عن صحيفة هتسوفيه، ١٩٧٧/١٢/٢١، ترجمة خاصة عن العبرية.

أي وظيفة الاختراق الاقتصادي، والإلحاق السياسي للأطراف العربية للمركز الإسرائيلي داخل نظام إقليمي تنعقد لـ "تل أبيب" القيادة والولاية فيه، وهو ما يسمى اليوم في الخطاب السياسي الأمريكي والإسرائيلي نظام (الشرق الأوسط)(١)، ويعد هذا المرتكز من المتغيرات المؤثرة في توازن القوى الإقليمي بفعل قدرة إسرائيل على إدارة الصراع في ظل الدعم الأمريكي والغربي لها، وأهميتها العسكرية والاقتصادية والعلمية التي جعلتها تحظى باهتمام الأقطاب الدولية المتصارعة(٢).

وبرز في عقد التسعينيات من القرن العشرين اتجاهًا لتغيير نظرة الولايات المتحدة التي تنادي بالحفاظ على حالة الاستقرار في منطقة (الشرق الأوسط) من خلال حكومة اليمين المتطرف (بنيامين نتنياهو) والتي صورت لشركات السلاح الأمريكية والصناعات الحربية إمكانية قبول أي حالة انفجار إلى مستوى الحرب والمواجهة العسكرية في المنطقة، حتى ولو كانت حربًا محدودة بين جنود الاحتلال الإسرائيلي والسكان الفلسطينيين(*) بشكل لا يؤثر على المصالح الأمريكية في تدفق النفط، والسيطرة على الأسواق، بل إن هذا الانفجار قد يحمل منافع جمة للاقتصاد الأمريكي بترويج صفقات السلاح في المنطقة وخاصة في دول مجلس التعاون(٣). ويبدو أن هناك تفهمًا أمريكيًا لنظرية إبقاء المنطقة تعيش تحت وطأة أزمة دائمة يرتبط بما توفره بيئة مضطربة من مناخ سياسي لقبول مفهوم أوسع للنظام الإقليمي، بتعبير آخر إغراق المنطقة في وضع تكتنفه التعقيدات سواء على مستوى العلاقات الإقليمية الخليجية، أو على مستوى

---

(١) عبد الاله بلقزيز، ممكنات ومستحيلات الصراع العربي - الإسرائيلي، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٥٠، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ديسمبر ١٩٩٩)، ص٣٠.

(٢) د. إبراهيم أبو خزام، الحروب وتوازن القوى، (عمان، الاهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٩)، ص٢٦١.

* المثال القريب من ذلك انتفاضة الاقصى التي انطلقت في ٢٨ سبتمبر عام ٢٠٠٠.

(٣) د. إبراهيم البحراوي، دراسة مستقبلية لاحتمالات عملية التسوية السياسية حتى عام ٢٠٠٠، كلية الاداب جامعة عين شمس، ١٩٩٨، وردت في مجلة السياسة الدولية، العدد ١٣٣، مصدر سابق، ص٣٠٢.

الصراع العربي - الإسرائيلي، بهدف إقحام إسرائيل في تفاعلات المنطقة، وعن طريق مأسسة تلك التفاعلات للقبول بترتيب أوسع هو (الشرق أوسطية)[١].

وسائل السياسة الإسرائيلية تجاه الوطن العربي:

تمثل الأدوات أو الوسائل لتنفيذ السياسة الخارجية لأي وحدة دولية عاملاً مهمًا لتجسيد الأهداف والأغراض القومية للدولة، وبقدر تعلق الأمر بإسرائيل فإن ما يلفت الأنظار أنها حاولت استثمار الوسائل السياسية والاقتصادية والعسكرية لتأسيس دولتها، لكنه من جانب آخر حاولت تغيير الأساليب بالرغم من بقاء الأهداف ثابتة. فعلى سبيل المثال لا الحصر طرحت مفهوم (الحدود الآمنة) كأحد الأهداف التي انضوت تحت الاستراتيجية العسكرية للحركة الصهيونية، حيث كان الأسلوب القائم ومنذ عام ١٩٦٧ يستند إلى موانع طبيعية، وعمق استراتيجي توفره الأراضي المحتلة بعد عام ١٩٦٧، لكن الأسلوب المرجح في المستقبل المنظور وفق التصور الإسرائيلي هو إنضاج مفهوم الحدود المرنة، والدفاع المتقدم، والصمود لمدة طويلة مع الاعتماد على العمق الفضائي[٢]. وتنقسم تلك الوسائل إلى ما يلي:

أولاً: الوسائل السياسية، ومن خلالها تسعى إلى:

١- إبقاء حالة التفكك في الموقف السياسي العربي تجاه إسرائيل: تبنت إسرائيل من خلال سياستها الخارجية استراتيجية تعمل على إحداث تفكك في الموقف السياسي العربي، وفي هذا الجانب يؤكد الكاتب (تييري هنتش) في مقال له نشر في صحيفة (لوموند) الفرنسية قائلاً "إن بيغن قد وقع اتفاقات كامب ديفيد لا لشيء، إلا لتحطيم

---

(١) توفيق نجم عبد الأنباري، مجلس التعاون لدول الخليج العربي وإيران في النظام الإقليمي الخليجي، (بغداد، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٩)، ص١٩٠.

(٢) د. ممدوح أنيس فتحي، أبعاد نظرية الامن الإسرائيلي بعد التسوية الشاملة، مصدر سابق، ص٢٣٢.

أية إمكانية للتضامن بين دول المواجهة العربية، ولبث الانقسامات بين الدول العربية بوجه عام"[1].

غير أن هناك آراء إسرائيلية ظهرت بعد حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ قللت من الــدور الإسرائيلي في تكريس الانقسام السياسي العربي، والإشارة إلى بقاء تــوهج التــضامن العربي والذي عكسه بوضوح حظر الدول الخليجية النفطي تجاه الدول الغربية المنحازة إلى إسرائيل، ويوضح ذلك (د. آمنون كابيليوك) المتخصص في الشؤون العربية قــائلا: "لقد أذهل التضامن العربي حتى خبراء المجتمع العربي الــذين كــانوا يعرفــون عمــق التناقضات فيه"[2].

٢ـــ اعتماد الحرب النفسية في عملية المواجهة الــسياسية ضــد العــرب: مــن أدوات السياسة الإسرائيلية تسخير وسائل الإعلام المسموعة والمرئية في عملية المواجهة السياسية مع العرب في إطار شن حرب نفسية متواصلة لكسر المعنويات، وترســيخ نزعة الخوف من قدراتها. وقد أوجزت صحيفة (معاريف) الإسرائيلية ملامح التوجه الإسرائيلي لخدمة نجاح هذا المخطط حيث تقول"يجب أن ترتكز سياستنا الأمنية على سياسة ردع قوية، وموثوقة ولا تعتمد فقط على مقدرة الحسم بمعركة عسكرية، بــل بإقناع العرب بأن نتائج المعركة ستكون مليئة بالكوارث بالنسبة إلــيهم، وأن علينـــا تطوير استراتيجية ردع علنية من خلال إدماج العظمة العسكرية بالموقف السياسي، والتأهب الأمني، والاستعداد الاقتصادي الملائم"(٣).

أي أن إسرائيل تضع احتمالاً أوليًا يتمثل بفرض حالة الاستــسلام للعــرب فــي أي مفاوضات معهم، مع الإشارة أن إرادة القتال في ظل هذه الأجواء ستكون خاوية، ممـــا

---

(١) تييري هنتش، الشرق الأوسط أرض المعركة الجديدة، نقلا عن مجلــة الــسياسة الدوليــة، العــدد ٦٩، يوليــو ١٩٨٢، ص٢٤٠.

(٢) إذاعة إسرائيل، ١٩٧٣/١٢/١، نقلا عن مجلة الارض، هزة تــشرين تهــدم أســس الــسياسة الإســرائيلية، العــدد ٦، ١٩٧٣/١٢/٧، ص٢٥.

(٣) صحيفة معاريف، ١٩٧٨/٢/٤، ترجمة خاصة عن العبرية.

يحرم العرب وخاصة قياداتهم من المرونة في أي تحرك سياسي أو عسكري لدعم موقفهم في المستقبل.

واستخدمت إسرائيل التمويه والتضليل في طروحاتها السياسية، فضلا عن إشاعة تعابير من النمط السياسي الخاوي ومثال ذلك استخدام مصطلح (التنازلات الإسرائيلية)[١] لإقناع المواطن العربي بوجود مرونة في طروحاتها، وتغييب الحقيقة المهمة ومفادها أن تلك التنازلات تعني إرغام العرب على تقديم تنازلات حقيقية لصالحها، ويبرز المثال الفلسطيني شاهدا على ذلك. ومما يجلب الانتباه في هذه القضية سعي الحركة الصهيونية لتهيئة الظروف السياسية لإجبار الفلسطينيين لاختيار مسلكين لا ثالث لهما الأول يدعو إلى التخلي عن الهوية الفلسطينية العربية، والثاني إزاحتهم خارج فلسطين في حالة التخلي وعدم اتباعهم المسلك الأول. وتم الترويج لذلك عبر وسائل الإعلام التابعة لها مثل الإذاعات الموجهة بالعربية والتي يعمل بغالبيتها عرب إسرائيل، كذلك معاهد الأبحاث التي تقوم بمتابعة وسائل الإعلام العربية مثل معهد (ميمري)، ويمكن الاستدلال على حقيقة الموقف الإسرائيلي عبر الاستشهاد بما صرح به مساعد رئيس الحكومة الأسبق لشؤون الإعلام (شموئيل كاتس) لصحيفة هآرتس قائلا"سيؤدي أي تنازل من جانب "إسرائيل" إلى حرب خطيرة، ويجب إلغاء اسم الفلسطينيين وتسميتهم باسم عرب "إسرائيل"، وليس للفلسطينيين حق في وطن لهم، ذلك أنهم بهزيمتهم في حرب ١٩٤٨ لم يبرهنوا على وجود ارتباط وثيق لديهم بأماكنهم. وإذا ما جرى تحقيق

---

(١) يتبنى بعض العسكريين الصهاينة وجهة نظر مطلقة مفادها عدم تقديم أي تنازلات حقيقية للعرب في حالة حدوث مفاوضات تسوية مع العرب، إذ يعولون على احتمال الصدام العسكري، بسبب تمسك الطرفين الإسرائيلي والعربي بمواقفهما، مما يشجع في الآفق قيام الحرب بين الطرفين في أي لحظة. ومن هؤلاء العسكريين الجنرال (يهوشفاط هركابي) الذي كان يشغل منصب مدير الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية، والذي عمل لاحقا مستشارًا لرئيس الوزراء الإسرائيلي للشؤون السياسية والاستراتيجية، وخبيرا في الشؤون العربية. لمزيد من التفاصيل أنظر: يهوشفاط هركابي، النقد الذاتي الوطني، ملحق صحيفة معاريف، ١٩٧٤/٤/١٩، ترجمة خاصة عن العبرية.

في هذا الموضوع فإنه سوف يظهر بوضوح أن السكان العرب القدماء هم الذين ظلـــوا في "إسرائيل" ولم يهربوا"[1].

٣ ــ إقامة العلاقات الرسمية مع الدول العربية: اعتمدت إسرائيل أسلوب إقامة العلاقات الرسمية مع الدول العربية من أجل الحصول على اعتراف بوجودهـــا فـــي الـــوطن العربي. وقد طرحت سواء من خلال رموزها السياسية، أو من خلال برامج الأحزاب السياسية، الأهداف والوسائل لتنفيذ ذلك التوجه[2].

وتأكيدًا لذلك فقد طرح (أوري أفنيري) في كتابـــه الموســـوم ("إســـرائيل" مـــن دون صهاينة) إطارًا سياسيًا (للسلام الإسرائيلي)، إذ يقول "كل برنامج سلام له بوادر بالقبول لدى الطرفين، يجب أن يكون مبنيًا على قيام سلام رسمي بين "إسرائيل" والدول العربية مع اعتراف الطرفين بحقوقهما المتبادلة في الوجود، والاستقلال، والـــسيادة، وســـلامة الأرض والأمن"[3].

وقد رسم حزب العمل الإسرائيلي ملامح ما يسمى "السلام الإقليمي" في برنامج عمله في انتخابات الكنيست الرابعة عشرة عام ١٩٩٦ حيـــث تـــضمنت مـــسودة برنامجـــه السياسي إشارة مهمة مفادها "يعتبر حزب العمل، السلام الإقليمي عنصرًا أساســـيًا فـــي جهده لخلق "شرق أوسط جديد"، وفي هذا الإطار فإن الحكومة ستعمل علـــى مواصـــلة وتدعيم العلاقات السلمية مع جارتيها مصر والأردن، وفي نفس الوقت ستواصل تعميق العلاقات القائمة مع المغرب، وتونس، وموريتانيا وعُمان وقطر، والحرص على تصعيد هذه العلاقات إلى مستوى أعلى، إضافة إلى ذلك سوف تبذل جهودها لإقامة علاقات مع

---

(١) عن صحيفة هآرتس، ١٩٧٧/٨/٢١، ترجمة خاصة عن العبرية.

(٢) إبراهيم نوار، التصور الإسرائيلي لمستقبل العلاقات الاقتصادية مع العرب، مجلة السياسة الدولية، العـــدد ٧٥ (القـــاهرة، يناير ١٩٨٤)، ص١٧. كذلك انظر يوهان جالتونج، أزمة الشرق الأوسط ونظرية الصراع، مجلة السياسة الدولية، العـــدد ٣٠، السنة ٨ (القاهرة، اكتوبر ١٩٧٢)، ص٤٧.

(٣) أوري أفنيري، مسودة برنامج خمس عشرة نقطة لبرنامج سلام إسرائيلي، ملحق صحيفة هآرتس، ١٩٧٥/٦/١، ترجمـــة خاصة عن العبرية. كذلك انظر مجلة الارض، العدد ١٩، ١٩٧٥/٦/٢١، ص٢٧.

الدول العربية الأخرى التي تسعى للسلام"[1]. ومع وصول (آريل شارون) إلى الحكم في فبراير ٢٠٠١، بدا أن قبولها للتسوية السياسية ما هو إلا هدنة مؤقتة لجذب يهود المهجر إلى فلسطين وهو ما أعلنه شارون بالفعل حين دعا كل يهود العالم للعودة إلى إسرائيل[2].

ولا زالت إسرائيل تعول على الاحتمال المستقبلي الذي يحدد المصير الذي تريده للوطن العربي، وخلاصته تجميد الصراع مع ضمان بقائها متفوقة على العرب، وهي نظرة بدت واضحة في تصورات الباحثين الإسرائيليين. ويعرض لنا هذه الفرضية (يوري سافير) Uri Savir أحد المفاوضين الإسرائيليين في المفاوضات السرية التي جرت بين حكومة (إسحاق رابين) العمالية ومنظمة التحرير الفلسطينية والتي عرفت باسم قناة (أوسلو) ونتج عنها إعلان المبادئ والذي عرف باسم اتفاق (أوسلو) والذي تم توقيعه في واشنطن في الثالث عشر من سبتمبر عام ١٩٩٣، إذ يقول بصدد ذلك "إن "الشرق الأوسط" عام ٢٠٠٥ سيجد نفسه في واحد من وضعين أساسيين، إما أن يتمتع باستقرار سياسي، وأمن إقليمي، وتعاون اقتصادي قائم على تبادلية مصالح، أو يعاني عنفًا متعززًا بالأصولية، والتدهور الاقتصادي، أما الجمود فهو وهم، فالمنطقة ستتجه إلى أحد هذين الاتجاهين"[3].

ويظهر من كلام (سافير) أنه يضع العرب في دائرة ضيقة، فإما الاستسلام والاعتراف بإسرائيل، أو حدوث مقاومة لها، وهو ما يفسره الإسرائيليون باعتباره (عنفًا وإرهابًا).

---

(١) د. عبد العليم محمد، الانتخابات الإسرائيلية للكنيست الرابعة عشر ١٩٩٦ ومستقبل التسوية، (القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسة، جامعة القاهرة، ١٩٩٦)، ص١٨٩.

(٢) لواء د. أحمد عبد الحليم، الدلالات الاستراتيجية لوصول شارون إلى رئاسة الوزراء في إسرائيل، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٤٤، (القاهرة، أبريل ٢٠٠١)، ص٢٢٦.

(3) Uri Savir, The Process: I, 100 Days that changed the Middle east, (New York: Random House, 1998).

نقلا عن سعد الشلماني (عرض)، يوري سافير، العملية: الالف ومائة يوم التي غيرت الشرق الأوسط، مركز دراسات الشرق الأوسط، جامعة درم، المملكة المتحدة، وردت في مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٥٢، فبراير ٢٠٠٠، ص٢٠٥.

ومن المعلوم أن الساحة السياسية الإسرائيلية يتحكم فيها تياران سياسيان متضاربان في توجهاتهما تجاه الوطن العربي، فحزب العمل تمسك بما يسمى مشروع (الشرق الأوسط الجديد)، والتعاون الإقليمي الذي نادى به زعيمه (شمعون بيريز). أما (الليكود) المتطرف وأحزاب المعسكر القومي الأخرى، فإنها ترى أن مستقبل إسرائيل يتمحور حول ذاته، وقدرتها على الاحتفاظ بشخصيتها في وسط محيط معادٍ لها، ولا توجد وسيلة للتعامل مع هذا الوسط سوى القوة وتجلياتها، فخطة (الليكود) لا تنطلق من اندماج إسرائيل في نظام (شرق أوسطي) وإنما في انفصالها عنه ومتفوقة عليه، وهي رؤية استدعت الموروث الثقافي اليهودي، وتستحضره في مواجهة المتغيرات الممكنة، رؤية ترتبط بتحدي الهوية، أي بعلاقة الذات بالآخر[١].

ويقف (إسرائيل شاحاك) في وسط الطريق بين موقفي حزبي العمل والليكود، ليجزم أن ما يشغل إسرائيل هو ليس الوقوف مع مواقف الأحزاب المؤيدة والرافضة لمشروع (الشرق الأوسط الجديد)، بل "إن الاستراتيجيات الإسرائيلية تهدف إلى فرض هيمنتها على كامل "الشرق الأوسط" والذي يمتد من الهند إلى موريتانيا. وأن السيطرة على كامل "الشرق الأوسط" أهم في الفكر الاستراتيجي الصهيوني من مد الحكم اليهودي وإدامته على أرض "إسرائيل" الكاملة مهما غالت في تعيين حدود تلك الأرض"[٢].

ومما يستدعي النظر في برنامج حزب العمل الإسرائيلي، الإشارة إلى دولتين من دول مجلس التعاون هما (سلطنة عمان وقطر) وهي من ضمن الدول التي تسعى تل أبيب لتعميق التواصل معها، والتي لم تذكر في برامج الأحزاب السياسية الأخرى منذ نصف قرن إلى الآن، والتشديد على التوجهات لفتح أي نافذة لتنمية العلاقات في أي مجال مع دول مجلس التعاون الأخرى، بالرغم من عدم تسميتها صراحة.

---

(١) أشرف راضي، ملامح السياسة الخارجية الإسرائيلية في عهد نتنياهو، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٢٦، مصدر سابق، ص٧٢.

(٢) إسرائيل شاحاك، أسرار مكشوفة، (عمان، الاهلية للنشر والتوزيع، مطابع شركة الطبع والنشر اللبنانية، ترجمة هشام عبد الله، ط١، ١٩٩٧)، ص٥٦.

ثانيًا: الوسائل الاقتصادية، وتهدف إسرائيل من خلالها إلى:

١ــ توظيف الحرب لصالح التوسع الاقتصادي: عملت إسرائيل على التوسع الإقليمي عبر الحرب، وتوظيف ذلك لتحقيق تقدمها الاقتصادي، وهو ما كان حاضرًا بالفعل لدى قيامها بالسيطرة على مساحات كبيرة من الأراضي العربية في الضفة الغربية، وغزة، والجولان، وسيناء في حرب عام ١٩٦٧ والتي أصبحت منافذ لتصريف منتجاتها[١].

وقد كشفت دراسات أكاديمية حديثة عن مؤشرات مهمة ترصد فيها المسارات التي تحركت فيها إسرائيل جراء انتهاجها تلك السياسة، منها على سبيل المثال لا الحصر أنه في غضون العقود الثلاثة الأولى بعد تكوين الدولة شهدت معدلات نمو عالية جدًا، حيث بلغ المتوسط السنوي ١٠% بجانب المساعدة الأجنبية من المنظمات اليهودية المنتشرة في أرجاء العالم ويهود المهجر (الدياسبورا)، والقروض المستوفاة من الولايات المتحدة. وبجانب ذلك شجعت المستثمرين الأجانب لتوجيه استثماراتهم إلى أراضيها[٢].

بيد أن الملفت للنظر عدم تغييب الحقيقة التي تقول إنه بالرغم من المكاسب الاقتصادية أعلاه، فإن هناك انعكاسات سلبية بسبب سياسة التوسع العسكري، لعل أبرزها انعدام الأمن في المناطق المحتلة، وتحجيم الاستثمار الأجنبي فيها، ناهيك عن ارتفاع النفقات العسكرية التي تجاوزت ٣٠% من إجمالي الإنتاج في عام ١٩٧٥، وازدياد معدلات التضخم والعجز في الميزانية القومية، وفي ميزان المدفوعات وذلك بين بواكير السبعينيات وحتى أواسط الثمانينيات[٣].

---

(١) إبراهيم عبد الكريم، السلام الاقتصادي مع العرب في التقديرات الإسرائيلية، مجلة التعاون، العدد ١٠، السنة ٣، (الرياض، ابريل ١٩٨٨)، ص٩.

(2) Abu Bader, Suleiman Hassan, An empirical analysis of determinants of foreign direct investment in Israel with emphasis on the peace process in the middle east and the Arab boycott, ph.D (U.S.A: Cornell university, 1999) , P5.

(٣) Ibid كذلك انظر د. عبد الرزاق الفارس، السلاح والخبز الانفاق العسكري في الوطن العربي ١٩٧٠ -١٩٩٠، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ١٩٩٣)، ص١٦٠.

والمراقب لأوجه الإنفاق العسكري الإسرائيلي في عقد التسعينيات لإسرائيل مقارنة مع دول الطوق العربية وإحدى دول مجلس التعاون (السعودية) مثلاً، يرى تواصل الاحتفاظ بنسبة مقررة للإنفاق العسكري، وهو ما يوضحه التقرير الموسوم (التوازن العسكري في منطقة الشرق الأوسط من عام ٢٠٠٠) الصادر عن مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية بواشنطن (CSIS)؛ حيث يعادل حجم إنفاقها العسكري ١٢٠% من إجمالي نفقات الدفاع لدول الطوق(١).

إلا أن ما يلفت النظر ازدياد الضغوطات على ما يتحمله الفرد في إسرائيل لتنفيذ استراتيجية الإنفاق مقارنة مع الفرد الخليجي (السعودية)؛ إذ إن الفرد الإسرائيلي يتحمل في عام ١٩٩٩ (١٥٠٠) دولار، بينما المواطن السعودي يتحمل (١٠٥٥) دولارًا فقط، مع العلم أن نسبة دخل الفرد الإسرائيلي عالية بالمقارنة مع نصيب الفرد في دول الطوق موازاة بنسبة الناتج القومي الإجمالي؛ إذ بلغ نصيب الفرد الإسرائيلي من الناتج القومي لعام ١٩٩٣ (١٣٧٦٠) دولارًا ونصيب الفرد المصري قدر بـ (٦٦٠) دولارًا والسوري (١١٤١) دولارًا. الا أن ذلك لا يعفي إسرائيل من احتفاظها بدرجة عالية من الانكشاف الاقتصادي وصل عام ١٩٩١ إلى ٤٦%(٢).

وعند مقارنة تدفقات الموارد على إسرائيل ودول مجلس التعاون وبعض دول الطوق، نرى هناك زيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر لإسرائيل بين عام ١٩٨٧ إلى عام ١٩٩٢ وصل إلى ١٨٧ مليون دولار، ليقفز في عام ١٩٩٨ إلى ١٨٣٩ مليون دولار، بالرغم أن المملكة العربية السعودية تتفوق في صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي عليها،

---

(١) اللواء الدكتور عبد الرحمن رشدي الهواري، التوازن العسكري في منطقة الشرق الأوسط من منظور مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية بواشنطن CSIS عن عام ٢٠٠٠، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٤٣، السنة ٣٧، يناير ٢٠٠١، ص٢٤٠.

(٢) أسامة فاروق مخيمر، تعريف الدولة المتوسطية دراسة للخصائص الاجتماعية والاقتصادية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٢٩، السنة ٣٣، يوليو ١٩٩٧، ص٥١.

إذ كان المتوسط السنوي للاستثمار من عام ١٩٨٧ إلى عام ١٩٩٢ نحو ٣٥٠ مليـــون دولار، وتصاعد بوتيرة عالية إلى عام ١٩٩٨ ليصل إلى ٢٤٠٠ مليون دولار[١].

أما بالنسبة لمعدلات التضخم والعجز في الميزانية القومية فقد عانت إســرائيل عــام ١٩٩٨ من نسبة عالية من التضخم بلغت ٤.٥% وهي ترتفع عــن متوســط المعــدل السنوي للتضخم في البحرين البالغ ٤.٩% في الوقت الــذي كانــت المملكــة العربيــة السعودية تعاني من نسبة عالية من التضخم عام ١٩٩٨ وصلت إلى ١٤.٠% مع كون الإمارات العربية المتحدة أقل دول مجلس التعاون الخليجي التي أصابها التضخم الــذي وصل عام ١٩٩٨ إلى ١.٦ مليون دولار[٢].

٢ - السعي لجعل السوق العربية مجالاً لتصريف منتجات إسرائيل: بعد انتهاء حرب عام ١٩٧٣ أدركت إسرائيل في قناعاتها السياسية انحسار إمكانية توفير سوق عربيــة عن طريق اللجوء إلى استخدام آلة الحرب العسكرية، ناهيــك عــن بقــاء أســواق استيعاب الصادرات الإسرائيلية على حالها، فكانت النتيجة مزيدا مــن الركــود فــي حركة صادراتها مما أبقى مسألة السوق الجديدة في رأس قائمة أولوياتها[٣].

ويشار أنه عند التوقيع على اتفاقية كامب ديفيد بين مصر وإســرائيل عــام ١٩٧٨ كانت القيادة الإسرائيلية تأمل أن تكون البوابة المصرية علاجًا لمشكلات ركود منتجاتها المعدة للتصدير، ناهيك عن سعيها لاستغلال نفط سيناء، واستثمار النفط المصري فــي حقول أبو رديس لصالحها، حيث كان الخبراء والباحثون الإسرائيليون يعلقــون آمــالا واسعة على حقول النفط المصرية لأسباب استراتيجية واقتصادية[٤].

---

(١) تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٠، برنامج الامم المتحدة الانمائي، (البحرين، المطبعة الشرقية، ٢٠٠٠)، ص ص ٢١٠ - ٢١١.

(٢) المصدر نفسه، من ص ص٢٠٢ -٢٠٣.

(٣) إبراهيم عبد الكريم، السلام الاقتصادي مع العرب في التقديرات الإسرائيلية، مصدر سابق، ص١١.

(٤) زئيف شيف، ممرات المتلا أو حقول النفط، صحيفة هآرتس، ١٩٧٥/١/٣، ترجمة خاصة عن العبرية كذلك مجلة الارض، العدد ٩، ٢١/ ١/ ١٩٧٥، ص٢٧. كذلك انظر رازي غوترمان، أبو رديس ثروة نفط من الصعب التخلي عنها، صــحيفة معاريف، ١٩٧٤/١٢/٢٦، ترجمة خاصة عن العبرية.

٣ - تنويع مصادر الاقتصاد: حاول القادة الإسرائيليون خلق أكثر من قناة لتنمية الاقتصاد، فمن جانب تم التركيز على الإنتاج الزراعي، إذ تنظر إسرائيل له بأهمية لاعتبارات لها علاقة بحسابات الاستراتيجية العليا لتثبيت وجودها في أرض فلسطين، وتعميق الانتماء إلى الأرض، وتوفير الغذاء للأعداد الهائلة من اليهود الوافدين من أرجاء العالم إلى فلسطين منذ عام ١٩٤٨[١].

إضافة إلى ذلك تسعى إسرائيل إلى إقامة اقتصاد صناعي متقدم ومركز، وهي نظرة يعتبرها القادة الإسرائيليون أحد مكونات القوة القومية؛ إذ يقول (شمعون بيريز) زعيم حزب العمل في خطاب له أمام مجموعة من العلماء عام ١٩٨٩ "إن حجم الجيش أو مدى قوته ليسا هما اللذين يحددان قوة البلاد، بل إنجازات تلك البلاد العلمية والتكنولوجية. إن الاقتصاد في العالم الحالي أكثر أهمية من الاستراتيجيا"[٢].

وفي تقريره في منتصف ولايته والذي نشر في يونيو ١٩٩٤ شدد (إسحق رابين) رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق مثل بيريز على أهمية إقامة اقتصاد صناعي متقدم قائلا "إن الخطوات التي تستهدف الوفاق بين "إسرائيل" والدول العربية تخلق عملية تحول الاقتصادات إلى القوة الدافعة التي تحدد العلاقات الإقليمية بدلا من المصالح القومية التي كانت مسيطرة في الماضي"[٣].

وعند قراءة المؤشرات المعبرة عن أداء الاقتصاد الإسرائيلي في التسعينيات فإنه يمكن القول إنها تحسنت كثيرًا بالمقارنة مع الأداء الباهت في الثمانينيات والذي شهد مشكلة التضخم الكبير[٤].

---

(١) عادل حسين، التطبيع المخطط الإسرائيلي للهيمنة الاقتصادية، (القاهرة، مكتبة مدبولي، بيروت، دار آزال للطباعة والنشر والتوزيع، ط٢، ١٩٨٥)، ص١٣.

*** الناتج المحلي الاجمالي، ومتوسط نصيب الفرد من الناتج االمحلي الاجمالي محسوبة بالعملة الإسرائيلية (الشيكل).

(٢) افرايم أنبار، التفكير الاستراتيجي الإسرائيلي الجديد، مجلة شؤون الأوسط، العدد ٥٧، (بيروت، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، ت٢ -نوفمبر ١٩٩٦)، ص٣٦.

(٣) المصدر نفسه، ص٣٧.

(٤) أنطوان زحلان، الإمكانات البشرية والثقافية الإسرائيلية، مجلة المستقبل العربي، العدد٢٥٨، مصدر سابق، ص١٢٠.

ومنذ رفع دول مجلس التعاون مقاطعتها الثانوية للشركات الأجنبية التي تتعامل مع إسرائيل في أكتوبر ١٩٩٤ تدفق الاستثمار الأجنبي إلى اقتصادها، إذ بلغت قيمته ١.٩ مليار دولار عام ١٩٩٥، وفي عام ١٩٩٦ بلغ ٢.٤ مليار دولار؛ وفي عام ١٩٩٧ كانت القيمة ٣.٤ مليار دولار، واليوم أصبحت دول مثل اليابان حرة في التعامل مع إسرائيل، حيث كانت في الماضي تتمسك بحرفية المقاطعة العربية وروحها. وقد أصدرت إسرائيل عام ١٩٩٧ السندات Samurai Bonds في السوق اليابانية للمرة الأولى. وقد سمح وهم السلام لإسرائيل بالتوسع في مجال التصدير إلى أسواق كبرى مثل أسواق الصين والهند، وهي أسواق كانت مغلقة في الماضي، إذ بلغت صادراتها إلى شرق آسيا عام ١٩٩٧ نحو ١٢.١%[١].

٤ - المحافظة على التفوق العلمي والتقني: تنفق إسرائيل ٣% من إجمالي ناتجها على الأبحاث العلمية والتطوير مما يضعها ضمن قائمة الدول المتقدمة، إذ تركز البرامج التعليمية كما في معهد وايزمان في مختلف مراحلها ومستوياتها على التقنية المتطورة وذلك لأن الحركة الصهيونية أدركت منذ البداية أهمية التفوق النوعي باعتبار أن عدد السكان، وتوافر المواد الخام ليسا المقياس الوحيد لقوة الدولة في العصر الحديث. وتبعًا لذلك يبلغ عدد العاملين في مجال التدريس الجامعي والبحث العلمي الإسرائيلي ٢٣٧٨٥ عالمًا ومهندسًا وفنيًا مما يعني أن هناك نحو ٤٥ من كل عشرة آلاف إسرائيلي يعملون في هذه المجالات وهي نسبة من أعلى النسب في العالم[٢].

---

(١) ويل كروفورد، انتفاضة العودة معركة ستخسرها إسرائيل، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٥٠، مصدر سابق، ص٤٣.

(٢) د. هيثم الكيلاني، مؤسسات التعليم الإسرائيلية، ورد في زياد عبد الله الدريس (محرر)، التعليم في إسرائيل ديني أم علماني، السعودية، وزارة المعارف السعودية، روناء للإعلام المتخصص، سلسلة كتب المعرفة، ١٩٩٨، ورد في مجلة السياسة الدولية، العدد ١٣٣، مصدر سابق، ص٣١٢.

ونجحت إسرائيل في تطوير تقانة الفضاء، والصواريخ، والأسلحة النووية، والأنظمة الحربية الكيمياوية والبيولوجية. وقد دعمت الدول الغربية من دون تحفظ هذه التطورات وأيدتها وكان شمعون بيريز المهندس للكثير من هذه التطورات[1]. كما تروج فرضية مفادها ضرورة التعامل مع الاقتصادات العربية باعتبارها اقتصادات زراعية وأولية، فتزود بها إسرائيل، ليتم تصنيعها لأجل إعادة تصديرها مستفيدة من فارق القيمة المضافة الذي يفترض أن يزيد على كلفة المواد الأولية، وتكسب من وراء ذلك الوفرة والرخاء ويؤمن لها التفوق الصناعي والتقني (التكنولوجي)[2]. وتسعى لتوظيف النفط العربي باعتباره إحدى المواد الأولية لتطوير اقتصادها عبر بوابة المفاوضات واتفاقيات التسوية كما طرح أحد أعضاء الكنيست عام ١٩٧٨ لإحياء أو إنشاء خط لنقل النفط وإيصاله من السعودية ودول مجلس التعاون إلى موانيها بالبحر المتوسط[3].

٥ - خلق نظرية (أمن الأعماق الاقتصادية) للهيمنة على الوطن العربي: من ضمن الطروحات الإسرائيلية بعد انتهاء الحرب الباردة توظيف شبكة ومنظومة الترتيبات الاقتصادية (الشرق أوسطية) الجديدة لبناء الأبعاد والأعماق اللازمة للدفاع عن أمنها وهيمنتها دون الاقتصار على المفهوم الضيق والقاصر القائم على الدفاع عن الحدود الجغرافية فقط. فالحدود الجديدة لإسرائيل وفقًا لهذا المنطق لن تكون حدودًا جغرافية، بل ستكون أعماقًا اقتصادية، وسياسية تضرب بجذورها في بلدان المنطقة وداخل المستويات الحكومية والمهنية والشعبية كافة. ذلك المفهوم الجديد للأمن (أمن الأعماق) يتم عن طريق السيطرة على مجريات الأمور السياسية والاقتصادية في محيط بلدان الجوار؛ إذ إن المفهوم التقليدي للأمن القائم على الدفاع عن الحدود

---

(١) د. أنطوان زحلان، العرب وتحديات العلم والثقافة، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ١٩٩٩)، ص٣٣٥.

(٢) د. برهان الدجاني، تجربة المقاطعة العربية لإسرائيل، مجلة شؤون عربية، العدد ٤٢، (تونس الادارة العامة لشؤون الاعلام في الامانة العامة لجامعة الدول العربية، يونيو ١٩٨٥)، ص٤٢.

(٣) يوسف روم، صحيفة يديعوت أحرونوت، ١٩٧٨/٢/٥، ورد في د. برهان الدجاني، التحدي الاقتصادي الإسرائيلي الإسرائيلي، مجلة المستقبل العربي، العدد ١٨، اغسطس ١٩٨٠، ص٦٢.

الجغرافية وتوسيع نطاق الأحزمة الأمنية كان يلائم مرحلة معينة في تاريخ إسرائيل .. مرحلة تثبيت وفرض الوجود، وهي مرحلة تجاوزتها الأحداث[1].

ثالثًا: الوسائل العسكرية:

لها علاقة بالعقيدة العسكرية الصهيونية التي يقسمها المعلق البريطاني (فان كارفولد) إلى ثلاثة أقسام: الاستراتيجي والعملياتي والتكتيكي[2]. ويمكن الإشارة إلى أهم وأبرز هذه الوسائل كما يلي:

١ - تنمية التفوق النوعي العسكري على العرب: تولي إسرائيل اهتمامًا خاصًا بذلك بموجب عدة مبررات لعل أبرزها تخفيف وتحجيم فرق المساحة والحجم السكاني بينها وبين العرب. وقد عكس هذا التصور (بن غوريون) أول رئيس وزراء ووزير دفاع إسرائيلي حيث يقول: "إن قدر الصهاينة أن يبقوا عبر الأجيال، القلة في مواجهة الكثرة، ولذلك يجب عليهم أن يدركوا ليس فقط ضرورة الحفاظ على التفوق النوعي لفترة طويلة مقبلة من الزمن، بل أيضًا ضرورة تزايد هذا التفوق باستمرار"[3].

ويؤيد (شاؤول غوتمان) عضو الكنيست ما طرحه (بن غوريون) ولكنه يعالجه من وجهة نظر عسكرية بحتة؛ حيث يعرض احتمالاً مستقبليًا في هذا الاتجاه خلاصته "في ميدان المعركة المستقبلي، يجب التركيز على أسلوب تفعيل القوة عن طريق التطور التكنولوجي"، كما طرح في عقد التسعينيات مصطلح (جيش ذكي وصغير) لكنه يعود ليقول: "يجدر بنا التأكيد على جيش فعال، ومستوى انسحاق واستنزاف منخفض"[4].

---

(١) محمود عبد الفضيل، مشاريع الترتيبات الاقتصادية الشرق أوسطية.. التصورات - المحاذير - أشكال المواجهة، ورد في أحمد صدقي الدجاني وآخرين، التحديات الشرق أوسطية الجديدة والوطن العربي، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية ١٢ -١٣ ت٢/ نوفمبر ١٩٩٣، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ١٩٩٤)، ص ص١٤٥ -١٤٦.

(٢) فان كارفولد، استراتيجية الغد، صحيفة عل همشمار، ١٩٧٥/١٠/١٧، ترجمة خاصة عن العبرية.

(3) David Ben- Gurion, Israel: a personal history, (New York: Funk and Wagnalls, 1971), P.487.

(٤) شاؤول غوتمان، أزمة الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي، مجلة شؤون الأوسط، العدد ٥٦، (بيروت، ت١ ١٩٩٦)، ص٥٩.

وعند قراءة نسب السكان وحجم القوات المسلحة في دول الطوق، ومجلس التعـاون الخليجي وإسرائيل لعام ١٩٩٧، نلاحظ أن النسبة المئوية للقوات المسلحة من إجمـالي السكان لإسرائيل تبلغ ٣.٠% وهي أعلى من الكويت التي تبلغ ٠.٧% وقطـر ٢.٠% وعُمان ٢.١% والسعودية ٠.٩% والبحرين ١.٨% والإمارات العربية المتحدة ٢.٥%؛ حيـث بلـغ مجمـوع القـوات المـسلحة البريـة والبحريـة والقـوات الجويـة الإسرائيلية ١٧٥٠٠٠[1].

وحول سلاح المدفعية والصواريخ لدى دول الطـوق ومجلـس التعـاون الخليجـي وإسرائيل، فيلاحظ أن الأخيرة تتفوق على دول مجلس التعـاون فـي مجـال المـدافع المتطورة إذ تملك ٤٠٠ مدفع متطور في الوقت الذي تمتلك قطر ١٢ مدفعًا وعُمان ٩١ والسعودية ٣١٨ والبحرين ٣٦ والإمارات ٤٦ مدفعًا[2].

أما فيما يخص قطع الأسلحة البرية والبحرية لدى دول الطـوق ومجلـس التعـاون الخليجي وإسرائيل للأعوام ١٩٩٨ - ١٩٩٩، فإنها تملك ما يقارب ٤٣٠٠ دبابة قتـال رئيسية وهي نسبة عددية تتفوق على دول التعاون؛ إذ تملك الكويت ٣٤١ دبابة وقطـر ٣٤ دبابة وعُمان ١٢١ دبابة والسعودية ١٠٥٥ دبابـة والبحـرين ١٠٦ والإمـارات العربية المتحدة ٣١٥ دبابة[3].

ويربط بعض الإستراتيجيين الإسرائيليين بين التفوق النوعي العسكري على العـرب ونظرية "الهزيمة الوحيدة" وخلاصتها أن هزيمة واحدة بإسرائيل ستكون كافية للقـضاء عليها في حين أن الأمر غير ذلك بالنسبة إلى العرب، وحتى تحتفظ إسرائيل بالقدرة على تلافي الهزيمة وهي دائما وحيدة، يجب أن تظل متفوقا تسليحيا، وعسكريا، وتقنيا وهو

---

(١) جدول يبين عدد السكان وحجم القوات المسلحة في دول الطوق ومجلس التعاون الخليجي وإسرائيل لعام ١٩٩٧ في ملحق الدراسة.

(٢) جدول يؤشر تعداد القوات العسكرية وسلاح المدفعية والصواريخ لدى دول الطوق ومجلس التعاون الخليجـي وإسـرائيل للأعوام ١٩٩٧ -١٩٩٨ -١٩٩٩في ملحق الدراسة.

(٣) جدول يوضح قطع الاسلحة البرية والبحرية لدى دول الطوق ومجلس التعاون الخليجي وإسرائيل لعام ١٩٩٨ -١٩٩٩ في ملحق الدراسة.

ما لا يجوز أن تجازف بفقدانه حتى في حالة إقامة السلام، وترسيخ دعائمه وفق منظورها الاستراتيجي[(١)].

٢ - سياسات الحجج المبررة: وضعت إسرائيل عدة ذرائع للحرب تقوم على حجج تبررها ظروفها الآنية في ظل غياب العمق الاستراتيجي القوي لها، وهدفها من ذلك هو توفير قواعد أو مبادئ للجنرالات الإسرائيليين لاعتمادها كمبررات للهجوم على العرب، ومن هذه الذرائع انطلاق أي نشاط عسكري من أي دولة عربية تجاه أراضيها، إضافة إلى وجود حشود عسكرية عربية على حدودها، وإغلاق المضايق أو الممرات المائية وغيرها[(٢)].

ويدرك القادة الإسرائيليون إن الإيحاء بوجود التهديدات القادمة من العرب سيكون وسيلة لإبعاد التصادم الإثني عن المجتمع الإسرائيلي. وقد عكس وجهة النظر هذه (إسحاق رابين) وزير الدفاع الأسبق في حديث خاص لمجلة (دير شبيجل) الألمانية قائلا "إن عبء نفقات الدفاع الباهظة لا يسمح لنا بتحقيق كل ما نرغب فيه، ولكن ثمة من يقول إن التهديد الخارجي قد عزز التماسك الداخلي، ولولا الشعور بذلك لفشلت عملية الدمج لفئات "الشعب" العديدة في هذا البلد"[(٣)].

واعتمدت إسرائيل استراتيجية جعل التصادم العسكري مع العرب حالة دورية تتكرر كل عشر سنوات تقريبًا، أي هناك مواجهة عسكرية تتلوها فترة من الهدوء النسبي تُستغَّل لإعادة التنظيم، واستيعاب الدروس ومراجعة العقيدة العسكرية وتتلوها فترة من تعاظم القوة، يرافقها نشاط عسكري مكثف ينتهي بمواجهة جديدة وتبدأ الدورة من

---

(١) د. هيثم الكيلاني، أثر التسوية على الامن القومي العربي، ورد في د. إبراهيم سعد الدين وآخرين، أعمال ندوة التسوية السلمية للصراع العربي - الإسرائيلي وتأثيراتها على الوطن العربي، القاهرة، ٢٣ -٢٦ ديسمبر -كانون الأول ١٩٩٥، (القاهرة معهد البحوث والدراسات العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٩٦، ص٨٩. كذلك انظر هيثم الكيلاني، التسوية السلمية للصراع العربي - الإسرائيلي وتأثيرها في الامن العربي، سلسلة دراسات استراتيجية، العدد ٣، (أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط١، ١٩٩٦)، ص٢٣.

(٢) عبد الوهاب محمد المسيري، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، مصدر سابق، ص٢٦٩.

(٣) مجلة دير شبيخل، ١٩٧٤/١١/٤.

جديد[١]. ويستشهد الباحث العسكري الإسرائيلي الجنرال (يوفال نئمان) صاحب نظرية الدورة العسكرية بحربي ٤٨ -٥٦ لتدعيم تلك الاستراتيجية[٢].

٣ - اعتماد استراتيجيات تحكم توجهات إسرائيل العسكرية، وقد برزت في نهاية عقد الثمانينيات من القرن العشرين وهي[٣]:

أ - الردع النووي[٤].

ب - اتخاذ ناحية الدفاع لمدة طويلة نسبيًا من الوقت في عملية تجنب للصدام.

ج - الالتجاء إلى ضربات استباقية[٥] محددة وحذرة، تجنبًا لتطويرها إلى معركة طويلة زمنيًا.

أما فكرة الحسم العسكري فهي بنظر الباحث الإسرائيلي (د. تسفي لانير) في مركز الدراسات الاستراتيجية بجامعة تل أبيب تعد "أساسية لأن الحرب من دون حسم سوف تعتبر في نظر الدول العربية انتصارًا لهم" وهذا ما لا تريده إسرائيل، ناهيك أن مثل هذه الحرب كما يرى د. لانير "يكون هنالك احتمال لإنهائها بفشل سياسي استراتيجي"[٦].

٤ - نقل الحرب إلى أرض العدو: يوضح الباحث الإسرائيلي (موشي كرمل) أهمية نظرية نقل الحرب إلى أرض العدو لإخضاعه في أراضيه، قائلاً "كان لهذا العنصر الهام الذي

---

(١) مايكل هان، تطور العقيدة العسكرية -السياسية الإسرائيلية، (منشورات مركز الدراسات الدولية، جامعة هارفرد، من دون تاريخ)، ص٦، ترجمة خاصة.

(٢) الجنرال يوفال نئمان، صحيفة معاريف، ١٩٦٧/٧/١٨، ترجمة خاصة عن العبرية. كذلك انظر مجلة الارض، العدد ٨، ١٩٧٥/١/٧، ص١٨.

(٣) د. عماد فوزي شعيب، المذهب العسكري الإسرائيلي من الردع إلى أين، مجلة التعاون، العدد ١٣، (الرياض السنة ٤، مارس ١٩٨٩)، ص٥١.

(٤) مجلة الارض، استراتيجية الصراع العربي - الإسرائيلي الاستقرار والردع النووي، العدد ٢٣، السنة ٣، ١٩٧٦/٨/٢١، ص ص٢ -١٢.

(٥) هناك آراء تقف بصورة معاكسة تجاه الضربات الاستباقية أو بما تسمى (الهجوم الوقائي). ومنها ما نادى به الجنرال الاحتياط الإسرائيلي (دافيد اليعازار) رئيس الاركان الإسرائيلي الاسبق، والجنرال الاحتياط (حاييم بارليف) رئيس الاركان الإسرائيلي الاسبق، ووزير التجارة والصناعة الإسرائيلي في إطار الندوة العسكرية الدولية التي عقدت في إسرائيل للمدة من ١٣ -١٧ ت١ ١٩٧٥ في القدس انظر الجنرال الاحتياط متتيا هوبيلد، حرب اكتوبر خطأ الردع وخطأ الانذار، صحيفة معاريف، ١٩٧٤/٩/٢٥، ترجمة خاصة عن العبرية.

(٦) د. تسفي لانير، الغايات السياسية والأهداف العسكرية لحروب إسرائيل، صحيفة دافار، ١٧، ١٩٨٣/٤/٢٢، ورد في د. عماد فوزي شعيب، المذهب العسكري الإسرائيلي من الردع إلى أين، مصدر سابق، ص ص٤٧ -٤٨.

وجه أعمالنا منذ قيام "إسرائيل" تأثير بارز على بناء الجيش، وعلى سياسته، وعلى أسلحته، والروح القتالية له بجميع أجنحته مع التأكيد على دور سلاح الجو، ووزنه في الحرب منذ ساعتها الأولى، حيث سعت هذه الاستراتيجية لإبعاد أهوال الحرب عن البلاد ومستوطناتها وتجنيبنا ضرب السكان غير المقاتلين"(١).

٥ - تطبيق نظرية الحدود الآمنة والمحافظة على الوضع القائم: تبنت إسرائيل تطبيق نظرية الحدود الآمنة منذ وقف إطلاق النار بعد حرب يونيه ١٩٦٧ تحت ذريعة أنها تحول دون محاولة العرب لمهاجمتها لأنها تمثل حاجزًا عن المراكز الاستيطانية فيها وهي بذلك تضمن عمقًا استراتيجيًا(٢).

وسقطت هذه النظرية بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ كما يرى الباحث الإسرائيلي (د. بنيامين زئيف) الذي اشترك في القتال في الجبهة السورية، ذلك أن حدود الأمن الإسرائيلية المثالية "تصدعت خلال وقت قصير"(٣). وبجانب سقوط هذه النظرية سقطت أيضا نظرية المحافظة على الوضع القائم التي كانت تهدف لإقامة الحقائق الثابتة في المناطق المحتلة. وقد وصفت مجلة (أوت) الناطقة باسم حزب العمل فشل النظرية قائلة "إن الافتراض القائل بأننا نستطيع المحافظة على الوضع القائم وقتا غير محدود، احترق في لهيب الحرب .. حرب أكتوبر"(٤).

---

(١) موشي كرمل، وجه الحرب القادمة، صحيفة دافار، ١٩٧٤/٩/١٦، ترجمة خاصة عن العبرية، كذلك انظر نور الدين عليان، الدلائل الاستراتيجية في السياسة الإسرائيلية، (دمشق، البسام للدراسات والمعلومات، ط١، ١٩٩٥)، ص٢٧٢.

(٢) مجلة الارض، العدد ٦، ١٩٧٣/١٢/٧، ص١٩. كذلك انظر إيغال ألون، صحيفة جيروزاليم بوست، ١٩٦٩/٦/١٧، ورد في المقدم الهيثم الايوبي، دروس الحرب الرابعة، (بيروت، مركز الابحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، مطبعة فغالي، سلسلة دراسات فلسطينية ١٠٠، ١٩٧٤)، ص ص٧٨ -٧٩ كذلك انظر مجلة هعولام هزية، ١٩٧٣/١٠/١٥، ترجمة خاصة عن العبرية كذلك انظر أمين محمود عطايا، الامن القومي العربي في مواجهة الامن القومي الإسرائيلي، (دمشق، دار الشاري للنشر والتوزيع، ط١، ١٩٩٢)، ص ص٣١ -٣٢.

(٣) صحيفة هآرتس، ١٩٧٣/١١/١٢، ترجمة خاصة عن العبرية.

(٤) مجلة أوت، ١٩٧٣/١١/١، ترجمة خاصة عن العبرية. كذلك انظر هيثم الكيلاني، دراسة في العسكرية الإسرائيلية، مصدر سابق، ص ص١٣٣ -١٧٩.

وبعد ضرب العراق لإسرائيل في يناير من عام ١٩٩١، نظــرت القيــادة العــسكرية الإسرائيلية إلى هذا التطور بأنه يشكل أحد التهديدات الاستراتيجية لسقوط نظرية الحدود الآمنة مرة أخرى وذلك من الدول التي تصفها دوائرها العسكرية أنها تقع فــي أقــاليم جغرافية بعيدة نسبيا عن خط المواجهة، مما حفز الاستراتيجيين الإسرائيليين على طرح منظومة متكاملة من الإجراءات منها إعادة تنظــيم قطــاع المــؤخرة، وتعزيــز قــدرة الاستخبارات بعيدة المدى، وامتلاك قدرات أفضل للإنذار المبكر تجاه مثل هذه النوعيــة من التهديدات، وتدمير الصواريخ المعادية بصواريخ آرو[١].

٦ - ضرورة بناء نظام إقليمي للمراقبة والتفتيش: في عقــد التــسعينيات مــن القــرن العشرين ازدادت مطالب المسؤولين الإسرائيليين، وفي مقدمتهم (شــمعون بيريــز) بضرورة بناء نظام إقليمي للمراقبة والتفتيش، خلاصته تفكيك هياكل القوات المسلحة القائمة، مع جمع البيانات والمعلومات عن الأنشطة العسكرية، وكتابة التقارير عنها إلى جميع الأطراف المعنية، وإبقاء مصادر الصراع كامنة بما يساعد على منــع أي صراعات مسلحة قد تنشب بسبب القصور في الاتصالات بــين الأطــراف المعنيــة، وإقامة أجهزة مستقلة تتولى الإشراف على أعمال الأمن، وضبط التسلح[٢].

وقد ظهرت دراسات حديثة ترصد تطور الأوضاع الاستراتيجية الإســرائيلية إقليميًــا ودوليًا في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وذلك من خلال رصد مستجدات تسلح إسرائيل ودول المنطقة وبخاصة فيما يتعلق بحيازة نظم الدفاع المــضادة للــصواريخ وأســلحة التدمير الشامل وانعكاس ذلك على نظرية الأمن القومي الإسرائيلي[٣].

---

(١) أحمد إبراهيم محمود، الامن في ظل التسوية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١١٩، ينــاير ١٩٩٥، ص٢٦١. لمزيــد مــن المعلومات انظر عمونوئيل فالد، انهيار نظرية الأمن الإسرائيلية، (عمــان، دار الجليــل للنــشر والدراســات والأبحــاث الفلسطينية، شركة الشرق الأوسط للطباعة، ترجمة أحمد بركات العجرمي، ط١، ١٩٩٢).

(٢) المصدر نفسه، ص ص ٢٦٤ -٢٦٥.

(3) Eliot A. CoHEN, Michael J. Eisenstadt and Andrew J. Bacevich, Knives, Tanks and Missiles Israel's Security Revolution, (Washington D.C. Washington Institute for near east policy, 1998). ورد في مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٤٣، مايس ١٩٩٩، ص ١٥٦

وتصديقًا لذلك نرى عند مقارنة عناصر القوة المسلحة لدول الطوق وإسرائيل لعـــام ٢٠٠٠ -٢٠٠١* أن الفجوة بين الطرفين واسعة، حيث إن ميزانية الدفاع لإسرائيل هي الأعلى إذ بلغت ٧ مليار دولار بينما مصر ٢.٥ مليار دولار والأردن ٤٨٨ مليون دولار.

أما العربات المدرعة فتملك إسرائيل ٥٩٠٠ منها، ومـــصر ٥٢٢٧ والأردن ١٥٧٦، لذلك تقلصت الخطوط الفاصلة بين أشكال الصراعات منخفضة الحدة والحـــروب التـــي يمكن أن تدفع تل أبيب للقيام بها في المستقبل المنظور على أقل تقدير[١].

* جدول يبين عناصر القوة المسلحة لدول دائرة الصراع العربي - الإسرائيلي لعام ٢٠٠٠ -٢٠٠١ في ملحق الدراسة.

(١) محمد عبد السلام، محددات الانزلاق إلى حرب بين إسرائيل والدول العربية، مجلة السياسة الدولية، العـــدد ١٤٥، يوليـــو ٢٠٠١، ص٢٢١.

المبحث الثاني

أهمية منطقة الخليج العربي

في الإدراك الإسرائيلي

إن أهمية منطقة الخليج العربي في الإدراك الإسرائيلي نمت في ضوء عدة متغيرات أساسية، شكلت في التصور الإستراتيجي للحركة الصهيونية دوافع رئيسية لإيلاء هذه المنطقة الحيوية من العالم عناية خاصة، في محاولة للهيمنة عليها سياسيًا واقتصاديًا وحتى عسكريًا، كمرحلة أولى، ثم توظيفها كموقع جيوبوليتيكي لحماية حدود إسرائيل وجعلها كقاعدة عسكرية لاستهداف أي دولة قريبة أو محاذية لها، وخلق امتدادات للتوسع الجغرافي في إطار سعيها لفرض هيمنتها على كل أرجاء الوطن العربي من دون استثناء كمرحلة ثانية.

لذلك سيحاول هذا المبحث استعراض الرؤى والتصورات الإسرائيلية لأهمية منطقة الخليج العربي، ودحضها بأسانيد موضوعية وعلمية، لا سيما أن الإسرائيليين أبدوا اهتماما خاصا بالأبحاث الاستشراقية في تاريخ العرب وحضارتهم، لأنها ذات بعد صراعي، حيث يستخدم التاريخ بمجرياته ودروسه، وبتزييفه أحيانًا كثيرة، كأداة يعتمدها الاسرائيليون عامة، والباحثون والمستشرقون منهم بوجه خاص لبناء منظومة من الرؤى والمفاهيم التي تيسر أمام النهج الإسرائيلي التقليدي سبل مواصلة الصراع، وتمكينه من إنجاز مخططه العام وهو (من النيل إلى الفرات)[1]. لذلك سينقسم هذا المبحث إلى:

أولاً: الرؤى اليهودية لمنطقة الخليج العربي

تنبع هذه الرؤى من جملة متغيرات بعضها ديني وتاريخي أو استراتيجي وفق ما يأتي:

---

(١) إبراهيم عبد الكريم، الاستشراق وأبحاث الصراع لدى إسرائيل، (عمان، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، شركة الشرق الأوسط للطباعة، ط١، ١٩٩٣)، ص١٨٥.

١- المتغيرات الدينية والتاريخية:

أ - المتغير الديني، يبرز أمام الباحثين عدد من التساؤلات أهمها: كيف تنظر التوراة الكتاب المقدس لليهود إلى منطقة الخليج العربي؟ وما الأسماء والمناطق التي توردها التوراة، والتي تشير بأنها يهودية وموجودة في منطقة الخليج العربي، ولا بد من عودتها تحت السيطرة الإسرائيلية؟ في البدء لابد من الإشارة إلى أن هذا الموضوع تناوله رأيان: الأول يتبنى فرضية مفادها أن الاكثرية الساحقة من أسماء الأماكن التي تذكرها التوراة، ما زالت موجودة إلى اليوم في غرب الجزيرة العربية جنوب الحجاز، فعلى سبيل المثال لا الحصر، اسم (عسير)[*] هو مصطلح جغرافي حديث الاستعمال، ويعتقد أن الاسم التوراتي له هو (سعير) أو (جبل سعير)[١]؛ إذ ورد ذكره في موضعين في سفر التكوين، حيث توجد هناك إشارة في الإصحاح الرابع عشر[٢]. وفي الإصحاح السادس والثلاثين[٣]. كما يوجد ادعاء آخر مفاده أن فرعي اللغة الكنعانية (اللغة العبرية والآرامية) كانتا تستخدمان لدى مجتمعات مختلفة في غرب شبه الجزيرة العربية. وهناك إشارة إلى لغة كنعان (سفت كنعن) ربما عنت العبرية في أحد النصوص التوراتية[٤]؛ إذ يذكر سفر أشعيا في الإصحاح التاسع عشر "في ذلك اليوم يكون في أرض مصر خمس مدن تتكلم بلغة كنعان"[٥].

أما الرأي الثاني فإنه يتبنى نظرية مناقضة لما نادى به الأول، إذ يعتقد أن جغرافية التوراة موجودة في مناطق مختلفة من المشرق العربي، وأن مئات أسماء المواقع

---

*عسير: هي مرتفعات غرب شبه الجزيرة العربية الممتدة من النماص شمالا إلى نجران جنوبا، وعسير اليوم هي إحدى مقاطعات المملكة العربية السعودية وقاعدتها مدينة أبها، ويطلق اسم عسير تحديدا على المرتفعات القبلية المحيطة بأبها.

(٢) د. كمال سليمان الصليبي، التوراة جاءت من جزيرة العرب، (بيروت، مؤسسة الابحاث العربية، ترجمة عفيف الرزاز، ط١، ١٩٨٥)، ص١٦ وص ٧٣.

(٢) الكتاب المقدس، العهد القديم، الاصحاح الرابع عشر، الاية السادسة، (بلا مكان طبع، دار الكتاب المقدس في الشرق الأوسط، ١٩٨٦)، ص٢١.

(٣) المصدر نفسه، الاصحاح السادس والثلاثين، الاية الثامنة، ص٥٩.

(٤) د. كمال سليمان الصليبي، مصدر سابق، ص ص٢٩ -٣٠.

(٥) الكتاب المقدس، الاصحاح التاسع عشر، الاية الثامنة عشر، مصدر سابق، ص١٠١٤.

المذكورة في التوراة لا تنطبق إحداثياتها على منطقة عسير ولا على فلسطين ولبنـــان، فنجد هناك اسم منطقة أريحا في فلسطين وفي سورية، وهناك منطقة جبيل على ســاحل لبنان[1].

ويرى بعض الباحثين في إطار تعليقه على ادعاءات الرأي الأول فيما يخص تـشابه اللغات العبرية والكنعانية أنه بعد نزوح اليهود الخزريين[*] إلى أوروبا وبالذات الشرقية اتخذوا الألمانية لغة لهم وطوروها، ولكنهم أضافوا إليها ألفاظًا جديدة مــن البولونيــة، والروسية، واللغات الأخرى، واستعملوا الحروف الأبجدية التي كانوا قد اقتبسوها مــن الكنعانيين، والتي دعوها بالعبرية تجاوزا. أما هذه اللغة الجديدة، أي اللغــة اليهوديــة الألمانية التي أصبحت لغة أخرى لهم، فقد سموها اللغة "اليديشية". ثم تمكن هؤلاء من نشر لغتهم بين المجموعات اليهودية الأخرى، وذلك عندما بدأت حركة هجــرتهم مــن أوروبا الشرقية إلى أنحاء العالم، ومنها أمريكا بالــذات، حتــى خلقــت انطباعًــا بــين الأمريكيين بأن المتكلمين باللغة اليديشية واليهود عنصر واحد[2].

ب - المتغير التاريخي، حاول المستشرقون ذوو الأيديولوجية الصهيونية الترويج لمزاعم مضللة، تربط اليهود والعرب بنسب واحد، لأن هدف الحركــة الــصهيونية اخــتلاق الصلات لإيجاد حقوق لليهود في الوطن العربي بصفتهم جماعــة ســامية وإيجــاد الشرعية لهم لإزاحة العرب الفلسطينيين من أرضهم، بما يوطد فــي الوقــت نفــسه

---

(١) مفيد نجم، هل جاءت التوراة من جزيرة العرب، مجلة الشاهد، العدد ١٨٢، (نيقوسيا، شركة الشاهد للنشر المحدودة، ت١ ٢٠٠٠)، ص ص١٢١ -١٢٢.

* يهود الخزر: وهم من الاتراك المغول الذين سكنوا بلاد الخزر الواقعة في جنوب روسيا جوار مصب نهر (الفولجا) في بحــر (قزوين). ويمكن أن تعد قبائل الخزر أكبر الكتل المتهودة في أوروبا. لمزيد من المعلومات أنظر: عبد الرزاق محمد أسود، الموسوعة الفلسطينية، (بيروت، الدار العربية للموسوعات، المجلد الأول، ط١، ١٩٧٨)، ص٣٣. كذلك انظر محمد عــزة دروزة، تاريخ الجنس العربي، (بيروت، منشورات المكتبة العصرية، المطبعة العصرية للطباعة والنــشر، ج٤، ١٩٦١)، ص٢٤٨.

(٢) هناء العمري، أصل العبرانيين، مجلة آفاق عربية، العدد ٨، السنة ١٥، (بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، وزارة الثقافة والإعلام، اب ١٩٩٠)، ص٦٢.

الفرضية القائلة بأن الجماعات اليهودية تنتمي إلى مناطق أخرى غير التي أعطاها لهم إلههم يهوه[١].

ومن هؤلاء المستشرقين (جدعون ويكرت) وهو من أبرز طلاب الاستشراق الذين يتقدمون للبروفسورة (يافيه) من الجامعة العبرية بأبحاثهم في إطار معهد الدراسات الأفروآسيوية[٢]؛ إذ يركز في دراساته على الاهتمام على ما يسمى "مفاصل الترابط بين الإسلام واليهودية". وكنموذج لنتاجات "ويكرت"، نراه يضع أطروحة بحثية عن مقام النبي إبراهيم الخليل عليه السلام، يقول في مقدمتها "إن فقهاء المسلمين ألفوا المجلدات الضخمة عن الإسرائيليات* التراث الغني الذي تبنت العلوم الإسلامية قسمًا منه. ومن الشخصيات اليهودية الفذة التي ورد ذكرها في التوراة، (أبونا) إبراهيم الأب المشترك لليهود والمسلمين، مؤسس الدين التوحيدي، وأول من حطم الأصنام وعبد إلهًا واحدًا لا شريك له". وبعد أن يورد "ويكرت" هذه العبارات التي تنطوي في جزء منها على ادعاء وتضليل واضحين، ولاسيما في موضوع انتحال "أبوية النبي إبراهيم عليه السلام لليهود"، يخلص ويكرت إلى اجترار الادعاء القائل إن النبي إبراهيم عليه السلام "مؤسس أول دين توحيدي، وهو الدين اليهودي قبل أربعة آلاف سنة، وأصبح تراثًا دينيًا مشتركًا لليهود والمسلمين"[٣].

---

(١) د. مهنا يوسف حداد، الرؤية العربية لليهودية، (الكويت، ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، ١٩٨٩)، ص ص٤٧ -٤٨.

(٢) إبراهيم عبد الكريم، الاستشراق وأبحاث الصراع لدى إسرائيل، مصدر سابق، ص١٨٧.

* الإسرائيليات: حكايات وأخبار خرافية، ومبالغات في وصف المغيبات، دسها نفر من اليهود الذين أسلموا، أو تظاهروا بالإسلام على الاصح في التاريخ والفقه. انظر تعقيب عمر فروخ (مترجم) ورد في جورج سارتون، حضانة الشرق الأوسط للثقافة الغربية، عن جورج سارتون وآخرون، الشرق الأوسط في مؤلفات الأمريكيين، (القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، مطبعة مصر، ترجمة عمر فروخ، ١٩٥٣)، ص٢١. كذلك انظر داود عبد العفو سنقراط، القوى الخفية لليهودية العالمية الماسونية، (عمان، دار الفرقان، جمعية عمال المطابع التعاونية، ط١، ١٩٨٣)، ص٦٨.

(٣) المصدر نفسه، ص ص ١٨٧ -١٨٨. كذلك انظر د. محمد جلاء محمد إدريس، التأثير الإسلامي في الفكر الديني اليهودي، (القاهرة، مكتبة مدبولي، مطبعة أولاد عبده أحمد، ١٩٩٣)، ص٦٢

وفي ضوء ما ذكر نعتقد أن "ويكرت" وأستاذته وأمثالهما يتجاهلون ما ورد في الآية ٦٧ من سورة آل عمران من القرآن الكريم بالنص **"مَا كَانَ إِبرَاهِيمُ يَهُودِيّاً وَلاَ نَصْرَانِيّاً وَلَكِن كَانَ حَنِيفاً مُّسْلِماً وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ"**. وكذلك الآية (١٤٠) من سورة البقرة التي تنص **"أَمْ تَقُولُونَ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالأسْبَاطَ كَانُواْ هُوداً أَوْ نَصَارَى قُلْ أَأَنتُمْ أَعْلَمُ أَمِ اللّهُ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن كَتَمَ شَهَادَةً عِندَهُ مِنَ اللّهِ وَمَا اللّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ"**. ولسنا ندري لم يتشدق اليهود بالنبي إبراهيم عليه السلام وإسحق ويعقوب والأسباط، وهؤلاء ليسوا يهودًا، ولا شأن لهم باليهود لقد كانوا موحدين، وانتهت مرحلتهم بهجرة الأسباط إلى مصر[(١)].

إننا نرى أن المستشرقين ذوي التوجهات الصهيونية الذين لهم اهتمامات بالدراسات التي تتناول شؤون الإسلام قد قرءوا بالتأكيد تلك الآيات، ويطلعون أيضا على المكتشفات الأثرية والدراسات في التاريخ، وعلم اللغات المقارن وغير ذلك، مما يؤكد أنه ليس ثمة أي علاقة لإبراهيم وربه باليهود و"يهوه"، فهذه الطروحات اختراع يهودي إسرائيلي؛ لأن النبي إبراهيم عليه السلام من الرموز العربية الرئيسية، وإن سمت التوراة أتباع موسى ببني (إسرائيل) أو لم تسمهم فهم لا يرتبطون بعهد النبي إبراهيم الخليل عليه السلام إطلاقا ولا صلة لهم به قطعا؛ لأن لغة إبراهيم كانت غير لغتهم، وعهد إبراهيم غير عهدهم، وإله إبراهيم غير إلههم. كما أن ارتباطات النبي إبراهيم عليه السلام بجزيرة العرب وبقبائل العرب البائدة تجعله منعزلاً عنهم انعزالاً تامًا حيث عاش في القرن التاسع عشر قبل الميلاد، أي في زمن يسبق عهد النبي موسى عليه السلام بسبعمائة سنة[(٢)].

وتذكر التوراة إشارات لخلق نسب مع النبي إبراهيم عليه السلام من خلال ادعائهم وعد الرب له بالهيمنة على الأرض الممتدة من النيل إلى الفرات، وهي حدود المشروع الإسرائيلي؛ إذ يذكر سفر التكوين في الإصحاح الخامس عشر "في ذلك اليوم قطع الرب

---

(١) أحمد السقاف، العنصرية الإسرائيلية في التوراة، (الكويت، شركة الربيعان للنشر والتوزيع، ط١، ١٩٨٤)، ص٤٦.

(٢) إبراهيم عبد الكريم، الاستشراق وأبحاث الصراع لدى إسرائيل، مصدر سابق، ص١٨٩.كذلك انظر د. مهنا يوسف حداد، الرؤية العربية لليهودية، مصدر سابق، ص٤٧. كذلك انظر د. أحمد سوسة، العرب واليهود في التاريخ، (بغداد، مديرية الثقافة العامة، وزارة الاعلام، مطبعة الحكومة، دار الحرية للطباعة، سلسلة الكتب الحديثة ٤١، ١٩٧٢)، ص٢٤٩.

مع إبرام ميثاقًا قائلاً: لنسلِك .. أعطي هذه الأرض من نهر مصر إلى النهر الكبير نهـــر الفرات"[1].

وتأسيسًا على ذلك يبدو أن هناك هدفًا سياسيًا يتجلى أولاً في ادعاء انتساب اليهـــود الحاليين إلى الساميين، وارتباطهم بعلاقات قربى مع العرب، ويتجلى ثانيًا فـــي تركيـــز الأنظار على ما يسميه المؤمنون بالحركة الصهيونية "انتحال الإسلام لشخصية إبـــراهيم اليهودي"، ومن ثم التأكيد على أن هؤلاء معنيون بمقام إبراهيم وموقعه، بزعم أنه "مقام جد اليهود الأول .. فماذا يبقى بعد ذلك غير المطالبة بامتلاك هذا الموقع؟ وهل يخـــرج هذا الأمر عن إطار الإسهام في تهيئة أذهـــان ذوي التوجهـــات الـــصهيونية لـــضرورة استعادته بالقوة؟[2].

وقد روج بعض المستشرقين الغرب من المتعاطفين مع الحركة الصهيونية فرضـــية مفادها أن الجزيرة العربية جزء ممتد من منطقة الخليج العربي وهي موطن للتجمعـــات اليهودية القديمة[3]. ومن هؤلاء المستشرق الفرنسي د. (غوستاف لوبون) إذ يقول "عُدَّ العرب واليهود والفينيقيون، والعبريون، والسوريون، والبابليون، والآشوريون، الـــذي استوطنوا جزيرة العرب وآسيا الصغرى حتى الفرات، من أصل واحد، ويطلق على هذا الأصل اسم الأرومة السامية"[4].

---

(١) الكتاب المقدس، الاصحاح ١٥، الاية ١٨، مصدر سابق، ص٢٣. كذلك انظر مجموعـــة مـــؤلفين الاســـتعمار والفـــراغ، مجموعة البحوث المقدمة في المؤتمر العلمي العالمي حول الاستعمار والفراغ، (بنغازي، منشورات قاريونس، قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد، جامعة قاريونس، ط١، ١٩٩١)، ص ص٢٥٦ -٢٥٧.

(٢) إبراهيم عبد الكريم، الاستشراق وأبحاث الصراع لدى إسرائيل، مصدر سابق، ص١٨٩. كذلك أنظر: محمد عطا، صـــراع على أرض الميعاد، (القاهرة، دار القلم، ١٩٦١)، ص٣.

(٣) د. محمد أرشد العقيلي، اليهودية في شبه الجزيرة العربية، (عمان، المطبعة الوطنيـــة، ١٩٨٠)، ص٢٢٣. كـــذلك انظـــر رضوان عبد القادر محمد، إسرائيل والخليج العربي، (بغداد، رسالة ماجستير غير منشورة، قـــسم البحـــوث والدراســـات السياسية، معهد البحوث والدراسات العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، جامعة الدول العربيـــة، ١٩٨٨)، ص١٤.

(٤) د. غوستاف لوبون، حضارة العرب، (دمشق، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركائه، ترجمة عادل زعيتر، ط٤، ١٩٦٤)، ص٦٤.

ويذهب بعض هؤلاء منهم (سبرنجر) و(ايلينو جاردنر) و(سميث) وكثير غيـرهم أن أواسط بلاد العرب ولا سيما منطقة "نجد" هي المكـان الـذي يجـب أن يكـون وطـن الساميين. وقال آخرون إن العروض ولاسيما البحرين أي منطقة الاحـساء هـي مهـد الساميين. وقال آخرون إن جنوبي الجزيرة العربية هو مهد الساميين[1].

ويكمن الإشكال هنا في إدخال اليهود ممن عرفوا (بالعبرانيين) في فلسطين بـصورة قسرية مع العرب كونهم عاشوا في الأصل في جزيرة العرب. ولكن مع ذلك مهما تكاثفت الشكوك ومهما اختلطت المساكن، فإن تحقيقات الباحثين في مهد الساميين تكاد تجمـع على أن جزيرة العرب هي مسقط رأس الجزيريين ومهد أم اللغات السامية. أما الجاليات مثل اليهود من غير العرب والحبش والفرس والروم فهذه مثلها مثـل الجاليـات التـي تعيش في أقاليم الجزيرة بين ظهراني العرب في العصر الراهن[2].

ومما يستوجب الإشارة إليه انسياق بعض الدراسات لكتاب عرب لترديـد طروحـات إسرائيلية بأسلوب مثير للشكوك لخلق حالة شرعية لوجود اليهود في شـبه الجزيـرة العربية وكأنها موطنهم الأصلي، ومنها الدراسة الموسومة "التوارة جاءت من جزيـرة العرب" إذ تؤكد "أن الانتشار المبكر لليهودية من موطنها الأصلي في غرب شبه الجزيرة العربية إلى فلسطين وبقاع أخرى في الشمال اتبع مسار القوافل التجارية العابرة لـشبه الجزيرة العربية"[3].

ويشار إلى أن لليهود ثلاثة أجيال مثلوها في الجزيرة العربية، الجيل الأول: هجـرة قبائل شمعون من فلسطين إلى شمال الحجاز قبل عهد الملك داود، ثم تلا ذلـك فتـوح الملك سليمان بن داود في قلب الجزيرة وجنوبها[4]. الجيل الثاني: هو الذي كان علـى عهد الفتوح البابلية والآشورية في فلسطين، فقد نشأ عن الضغط على اليهـود وأسْـر وسبي أكثرهم إلى بابل على يد الملك "بختنصر"، أن قسمًا منهم هجر البلاد الفلـسطينية

---

(١) أمين مدني، التاريخ العربي وجغرافيته، (القاهرة، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٦)، ص٤٢.

(٢) المصدر نفسه، ص٤١، وص ص٤٣ -٤٤.

(٣) د. كمال سليمان الصليبي، التوراة جاءت من جزيرة العرب، مصدر سابق، ص٣١.

(٤) فؤاد حمزة، قلب جزيرة العرب، (الرياض، مكتبة النصر الحديثة، ط٢، ١٩٦٨)، ص٢٥٨.

إلى الحجاز وتوطن أكثرهم في ربوعها الشمالية[(١)]. وتشير بعض الدراسات إلى أن الضغط على اليهود لا تنحصر مبرراته في الحملات العسكرية ضدهم، بل إن الزيادة المطردة في عددهم في فلسطين جعلت البلاد تضيق بهم فاضطروا إلى الهجرة إلى ما حولهم من البلاد المجاورة لهم مثل مصر والعراق وشبه الجزيرة العربية[(٢)].

والجيل الثالث يبدأ من احتلال الرومان لفلسطين في القرن الميلادي الأول، ونشأ عن ضغط الرومان على اليهود لاسيما بعد الهجوم الذي قاده الإمبراطور (تيتوس) عام ٧٠م على فلسطين والقدس؛ إذ إن كل اليهود رحلوا إلى الحجاز وسكنوا في جوار اليهود الأولين الذين هاجروا من الدور الثاني، وكانت فلسطين امتدادًا طبيعيًا للحجاز وكان من الطبيعي اتصال سكانها بالحجاز واتصال سكان الحجاز بفلسطين، وذهاب جاليات يهودية إلى اليمن ومنطقة عسير لغرض التجارة، وللإقامة هناك بعد حملة تيتوس[(٣)].

وتأسيسًا على ما تقدم كانت منطقة عسير من الأماكن الملائمة والمناسبة لهجرة اليهود وإقامتهم فيها، ولاسيما عند مواضع المياه وفي الأرض الخصبة العامرة. فنزل منهم في اليمن، وفي الحجاز حول يثرب، إذ أنشأوا قرية زراعية في خيبر. وخرج بنو النضير، وبنو قريظة، وبنو بهدل هاربين إلى الحجاز[(٤)]. ويذكر كتاب التلمود أن نفرا من

---

(١) المصدر نفسه، ص٢٥٩.

(٢) نجيبة عبد الفتاح الراوي، موقف اليهود من أنبيائهم من خلال آيات القرآن الكريم، (بغداد، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي العربي للدراسات العليا، ١٩٩٩)، ص١٣.

(٣) فؤاد حمزة، قلب جزيرة العرب، مصدر سابق، ص٢٥٩، كذلك انظر د. علي حسني الخربوطلي، العلاقات السياسية والحضارية بين العرب واليهود في العصور القديمة والإسلامية، (القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، المطبعة الفنية الحديثة، ١٩٦٩)، ص٣٨ وص٤١ وص٤٤. كذلك انظر محمد عزة دروزة، تاريخ الجنس العربي، (بيروت، منشورات المكتبة العصرية، المطبعة العصرية للطباعة والنشر، ج٥، ١٩٦١)، ص١٤٥.

(٤) انظر د. جواد علي، المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، (لبنان، دار العلم للملايين، مطبعة العلوم، ج٦، ١٩٨٠)، ص٥١٣. كذلك انظر د. متعب مناف، الواقع الفكري والمجتمع العربي الجديد، بلا دار طبع، ط١، ١٩٦٦، ص١٢٢. كذلك انظر د. مصطفى خالدي ود. عمر فروخ، التبشير والاستعمار في البلاد العربية، (بيروت، بلا دار نشر، ١٩٥٧)، ص١٧٩. كذلك انظر محمد صبيح، المعتدون اليهود من أيام موسى إلى أيام دايان، (بيروت، من دون دار نشر، من دون تاريخ طبع)، ص٨٣، كذلك عفيف عبد الفتاح طيارة، اليهود في القرآن الكريم، (بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٧٨)، ص

العرب دخلوا في اليهودية. وتؤيد روايات أهل الأخبار أن اليهودية كانت في وادي القرى، وتيماء، وفدك، وخيبر، ويثرب، وسبأ، ونجران، وحمير، وبني كنانة، وبني الحارث بن كعب، وكندة، وغسان، وقوم من الأوس والخزرج بعد خروجهم من اليمن لمجاورتهم يهود خيبر، وقريظة والنضير وغيرهم(١).

وقدمت الموسوعة اليهودية معلومات حول مكانة شبه الجزيرة العربية في التوراة والروابط العائلية والعلاقات في الحرب والسلم والتجارة بين اليهود والقبائل المختلفة، وقد طغت المعلومات حول اليهود على جميع ما ورد فيها بشأن المنطقة. وذهبت إلى أن قبيلتي الأوس والخزرج العربيتين، كانتا تابعتين للقبائل اليهودية. وعددت الموسوعة ستة عشر موقعًا على امتداد قطاع عريض يحاذي البحر الأحمر كان اليهود يقيمون فيها قبل الإسلام(٢).

وأورد بعض رواد الحركة الصهيونية منهم (د. منشيه أرئيل) تسميات عبرية ومزاعم حول الوجود اليهودي القديم بين الأعوام (٥٠٠ - ٥٦٠م) في شبه الجزيرة العربية(٣).

ص١٦ -١٧. كذلك انظر ميسون الخشالي، التآمر اليهودي على الإسلام في عصر الرسول (ﷺ)، (بغداد، رسالة الدبلوم العالي في الثقافة القومية والاشتراكية، معهد الدراسات السيلسية والدولية، الجامعة المستنصرية، ١٩٩٩)، ص٤.

(١) أحمد بن أبي يعقوب اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، (النجف الاشرف، المكتبة الحيدرية، ج١، ١٩٧٤)، ص ص١٦٩ -١٧٠ وص٢٢٥ كذلك أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، تاريخ الرسل والملوك تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، (القاهرة، دار المعارف، ج٢، ١٩٨٧)، ص٤٤٨. كذلك أبو محمد عبد الملك ابن هشام، السيرة النبوية تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، (بيروت، دار الجيل، ج٢، ١٩٧٥)، ص٣٥. كذلك انظر د. جواد علي، المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، ج٦، مصدر سابق، ص٥١٤ كذلك أحمد أمين، فجر الإسلام، (بيروت، دار الكتاب العربي، ١٩٦٩)، ص ص٢٣ -٢٤. كذلك انظر أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي، الروض الانف في تفسير السيرة النبوية لابن هشام، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، (القاهرة، مكتبة الكليات الازهرية، ١٩٧١)، ص٢٨٩. كذلك أبو الفداء إسماعيل القرشي الدمشقي ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، (بيروت، دار الفكر، ١٩٧٠)، ص٥٥١.

(2) Encyclopedia Judaica, Vol.3, (Jerusalem Keter Puldishing House, (Jerusalem, 1974) , PP 232-236.

نقلا عن إبراهيم خالد عبد الكريم، الاستراتيجية الإسرائيلية إزاء شبه الجزيرة العربية، سلسلة دراسات استراتيجية، العدد ٣٨، (أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٠)، ص٢.

(٣) د. منشية ارئيل، مفسر اتس ايلات وتسفونوتاف -خليج إيلات وخناياه، تل أبيب، عام عوفيد، ١٩٧٠، ص١٤، نقلا عن المصدر نفسه.

ويشار إلى أن اليهودية انتشرت في الجزيرة العربية بواسطة المبشرين، وهـذا مـا أكده المستشرق (صموئيل زويمر) الذي يقول "إن جميع العاملين في ميدان التبشير في الجزيرة العربية متفقون على أن الطبيب القدير، والجراح الماهر يحمـل جـوازًا يفـتح الأبواب المغلقة"[1].

ومن اللافت للنظر تأكيد الكتاب "اليهود" أنفسهم ومـن الـذين يناهـضون الحركـة الصهيونية على أن وضع اليهود الوافدين على المنطقة في شبه الجزيرة العربية كـان يتسم بالاستقرار الاجتماعي والنفسي لاسيما قبل ظهور الإسلام، وهذا ما تؤكده الكاتبـة البريطانية اليهودية (كاريون ولفسون) إذ تقول "إن إقامة اليهود في الجزيـرة العربيـة تعود إلى عهد ما قبل ولادة محمد (ﷺ)، حيث كانوا مندمجين على نحو كامل مع الـذين كانوا يعيشون بينهم، حتى باتوا لا يميزون عن العرب الآخرين إلا بممارستهم لـدينهم. وكانوا يتزاوجون مع بقية السكان، الأمر الذي عزز الروابط القائمة"[2].

وفي عهد الرسول محمد (ﷺ) كان اليهود يعدون النبي الأعظم الخصم الرئيسي لهـم لعدة أسباب، ومن أهمها أن دعوته (ﷺ) زعزعت مركزهم في المنطقة، وهم الذين كانوا يعملون طوال أيامهم الأولى على الاستئثار بالسلطات، ناهيك عن أن الرسول الكريم (ﷺ) عمل على تآخي قبيلتي الأوس والخزرج وتقوية وحـدتهم بالإيمـان وهـم أعـداؤهم ومنافسوهم من قديم ومعنى هذا تقوية صفهم ضـد اليهـود، وهـذا مـا لـم يكونـوا

---

(١) نقلا عن د. عبد المالك خلف التميمي، التبشير في منطقة الخليج العربي، (الكويـت، شـركة كاظمـة للنـشر والترجمـة والتوزيع، ط١، ١٩٨٢)، نقلا عن مجلة التعاون، العدد ٦، السنة الثانية، ابريل ١٩٨٧، ص٢١٦.

(٢) أنبياء في بابل، مجلة آفاق عربية، العدد ١٠، (بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، ترجمة ناجي صبري، حزيران ١٩٨١)، ص٥٢. كذلك أنظر:

H, Graetz, popular, History of the Jews trans Rabb: Abrahine, (New York: Hebrew publishing Co., 1930) , Vol 11, P.491.

ينتظرون[١]. وجدير بالذكر أن اليهود في البحرين صالحوا المسلمين مثل النصارى على دفع الجزية عن رؤوسهم باعتبارهم من أهل الكتاب[٢].

ولقد عرف اليهود في أرض الحجاز بأنهم ناقضون للعهود، وتأسيساً على ذلك أوصى الرسول محمد (ﷺ) في مرضه الذي توفي فيه بإخراجهم من شبه جزيرة العرب حيث قال"لا يجتمع دينان في جزيرة العرب"[٣].

وقد استمر وجود اليهود في البحرين بعد الإسلام، ولم يتعرض لهم أحد بأذى، وحتى عندما أُخرجوا من الجزيرة العربية في خلافة عمر بن الخطاب، لم يشملهم هذا الإجراء، ويبدو أن ذلك يعود إلى أن هؤلاء اندمجوا في المجتمع العربي الإسلامي، ولم يسلكوا سلوك يهود المدينة وخيبر بتدبير المؤامرات، وإثارة الدسائس والفتن بين المسلمين. فضلا عن أن أعدادهم كانت قليلة جدا، وانحصرت أعمالهم في التجارة، ولم يدسوا أنوفهم في شؤون القبائل العربية قبل الإسلام، أو في شؤون المسلمين بعد الإسلام.

ومما يؤكد اهتمامهم بالتجارة أنه اشتهر منهم في هجر "ابن يامن" الذي كان يمتلك عدداً من السفن التي تبحر في الخليج العربي. بذلك استمر وجود اليهود في منطقة الخليج بعد الإسلام. وقد أشار إليهم "بنيامين التطيلي" في مذكراته حين قام برحلة إلى الجزيرة العربية عام ٥٦٩هـ، مشيراً إلى أن في القطيف خمسة آلاف يهودي. ويرجح أن هذا الرقم مبالغ فيه، أو أن وجودهم تناقص في حقب لاحقة من خلال هجراتهم إلى مناطق أخرى كالعراق[٤].

---

(١) د. محمد محمد الفحام وآخرون، محمد نظرة عصرية جديدة، (بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، مطبعة الحرية، ط١، ١٩٧٢)، ص ص١٠-١١.

(٢) د. جواد علي، المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، ج٦، مصدر سابق، ص٥٤٢، كذلك د. ا. س ترتون، أهل الذمة في الإسلام، (القاهرة، ملتزم الطبع والنشر دار الفكر العربي، مطبعة الاعتماد بمصر، ترجمة وتعليق حسن حبشي، ١٩٤٩)، ص٤.

(٣) د. نزار عبد اللطيف الحديثي، محاضرات من التاريخ العربي، (بغداد، مطبعة جامعة بغداد، جامعة بغداد، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ١٩٧٩)، ص١١٠. كذلك انظر إلى ابن هشام، السيرة النبوية، ج٣، مصدر سابق، ص٢٣١ وص ٢٣٨.

(٤) د. محمد أرشد العقيلي، الخليج العربي في العصور الإسلامية منذ فجر الإسلام حتى مطلع العصور الحديثة، (عمان، مكتبة الصاحب العين، ط١، ١٩٨٣)، ص٤٧.

وتكشف الدراسات الحديثة معلومات مهمة عن تسلل اليهود للاستيطان في منطقة الخليج العربي، لاسيما بعد اتصال الأوروبيين مباشرة في القرنين السابع عشر وأوائل القرن العشرين، ولكن تقلص عددهم بعد دخولهم لفلسطين العربية بمساعدة غربية، حيث هاجر معظمهم، وكانوا يسكنون في كل من القطيف، والإحساء، وجزر البحرين، وبعض الجزر الواقعة في مياه الخليج العربي[١].

٢- المتغير الاستراتيجي:

أ - مكانة المنطقة في العالم القديم، تورد المصادر التاريخية حقيقة مهمة، مفادها أن الجزيرة العربية منذ القدم كانت تمثل قبلة أنظار العالم بسبب موقعها الجغرافي المهم والمؤثر في التجارة العالمية آنذاك، وتحكمها بطرقه التجارية بين القارات الثلاث أوروبا وآسيا وأفريقية، كما كانت تتولى إنتاج وتصدير السلعة العالمية آنذاك كالبخور وبالذات اللبان والمُر اللذين كانا يجمعان من صمغ نباتات تكثر في أرض الجزيرة. وكانت تتسابق للحصول عليها الإمبراطوريات والممالك القديمة، وفي مقدمتها المعابد العراقية القديمة، ومصر في عهد الفراعنة التي استخدمت هذا الإنتاج في التحنيط، والدولة الرومانية في المآتم[٢].

ولابد من التذكير أن ثمة مكانة خاصة كانت قائمة لمنطقة الخليج في العالم القديم تتبدى من استخدام السومريين، والبابليين، والآشوريين، والإغريق، والرومان، والفرس، والعرب المسلمين لبحار المنطقة في ملاحتهم، وقيام موانئ الخليج بتأثير في

---

(١) د. مصطفى عقيل الخطيب، الجذور السكانية لدول الخليج العربي في مرحلة ما قبل النفط، كلية الانسانيات والعلوم الاجتماعية، جامعة قطر، نقلا عن مجلة الخليج العربي، العدد ٦، المجلد التاسع عشر، السنة الخامسة عشرة، (البصرة، ١٩٨٧)، ص٢٨. كذلك انظر عبد العزيز محمد الدخيل، عرب الخليج وقضايا قطرية وقومية، محاضرة ألقيت في نادي العروبة في دول البحرين، ٣٠ ت ٢/نوفمبر ١٩٩٧، ورد في مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٣٤، آب -اغسطس ١٩٩٨، ص٤٢.

(٢) مأمون كيوان، اليهود في الشرق الأوسط، (عمان، الاهلية للنشر والتوزيع، ط١، ١٩٩٦)، ص٦١.

عملية التبادل التجاري والتفاعل الفكري، وتحول المنطقة إلى مركز إشـــعاع حـــضاري علمي، في عهود طويلة من الزمن[1].

وفي ضوء ما تقدم فإن لموقع الخليج العربي أهمية خاصة، فهو ذراع بحري للمحيط الهندي يتوغل في داخل الأرض اليابسة، بحيث يقرب المسافة البرية عبر منطقة الهلال الخصيب، بين المحيط الهندي والبحر المتوسط، وبين الشرق والغـرب. ويتـــألف هـــذا الذراع من خليجين كبيرين: خليج خارجي هو خليج عمان، وخليج داخلي هـــو الخلـــيج العربي، ومن مضيق هرمز الذي يصل الخليجين أحدهما بالآخر. وكـــان هـــذا الـــذراع البحري طوال العصور التاريخية ممرًا مائيًا هامًا يصل الشرق والغرب[2]. ومن جانـــب آخر علينا أن ننتبه إلى عامل آخر أدى دوره في جعل الخليج العربي يتبوأ مكانة متميزة في تاريخ الشرق الأدنى القديم، يتمثل ذلك العامل في كون الخليج العربي يشكل حلقـــة وصل جيدة بين مجموعة من مراكز الحضارات القديمة وهـــي مركـــز حـــضارة وادي الرافدين، ومركز حضارة بلاد عيلام، ومركز حضارة وادي السند، ومركـــز الحـــضارة العربية الجنوبية[3].

ب - مكانة المنطقة في العالم الحديث، لا بد من القول إن لمنطقة الخليج العربي أهميـــة استراتيجية كبرى تتجسد في العوامل التالية[4]:

ـ أن وقوعها عند ملتقى الطرق البرية والبحرية العالمية، جعل منها مركزا حيويا فـــي خطوط المواصلات التجارية بين قارتي آسيا وأفريقيا.

---

(١) إبراهيم عبد الكريم، الخليج العربي في حسابات الصهيونية وإسرائيل، مجلة التعاون، العدد ٢، السنة الأولى، (الريـــاض، ابريل ١٩٨٦)، ص ص٩ -١٠.

(٢) د. محمد متولي، حوض الخليج العربي، (القاهرة، المكتبة الجغرافية الحديثة ٦، مكتبـــة الانجلـــو المـــصرية، ج١، ط٣، ١٩٧٨)، ص ص٢٣ -٢٤.

(٣) رضا جواد الهاشمي، المدخل لآثار الخليج العربي، (بغداد، منشورات مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البـــصرة ٣٦، مطبعة الارشاد، ١٩٨٠)، ص١١.

(٤) إبراهيم عبد الكريم، الخليج العربي في حسابات الصهيونية وإسرائيل، مصدر سابق، ص١٠.

- امتلاك منطقة الخليج ثروة نفطية كبيرة في مجال الإنتاج، وفي مجال المخزون الاحتياطي الذي يبلغ نحو ٤٠% من المخزون الاحتياطي النفطي العالمي المكتشف حتى الآن بشكل مؤكد.
- وقوعها في الدائرة المركزية من الوطن العربي، الأمر الذي يدخل الخليج في حلبة التنافس الدولي، واهتمامات القوى العالمية المختلفة.
- عُدت منطقة الخليج العربي طرفًا في التركيب الجغرافي -السياسي الذي يدور فيه الصراع العربي - الإسرائيلي.

صفوة القول: إن الادراك اليهودي لأهمية الخليج العربي له جذور تاريخية ودينية عميقة في التاريخ وظفها الإسرائيليون لخلق صلة لوجودهم في الوطن العربي من خلال الدراسات الاستشراقية التي لم تخل من المبالغة والتضليل، بجانب إدراكهم لأهمية الموقع الاستراتيجي للمنطقة باعتباره مركزًا لتقاطع طرق المواصلات البحرية التي يطمحون للسيطرة عليها لجعل دولتهم قوة إقليمية كبرى.

ثانيًا : الرؤية الإسرائيلية لمنطقة الخليج العربي:

١ - في عام ١٨٧٩ قدمت "الحركة الصهيونية" طلبًا إلى الدولة العثمانية، يتضمن الخريطة لحدود (الدولة اليهودية) المزمع إقامتها بفلسطين، ومنطقة البلقاء من شرقي الأردن ويظهر من خلالها أن حدود (الدولة اليهودية) المقترحة تقترب من الحدود السعودية والأردنية[(١)].

٢ - في عام ١٨٨٦ كشف (هرتزل) أحد قادة "الحركة الصهيونية" في مذكراته عن إدراك رواد هذه الحركة لأهمية منطقة الخليج العربي عبر طرح مقترح إقامة خط سكة حديد يربط فلسطين بالمنطقة كأحد أوجه التعاون الإسرائيلي - البريطاني إزاء الوطن العربي حيث "سيكون من مصلحة إنجلترا بناء خط حديدي رأسًا عبر فلسطين

---

(١) المركز الجغرافي الملكي الأردني، القضية الفلسطينية في خرائط، ص٨. نقلا عن د. أحمد عبد الرحيم الخلايلة، الاستراتيجية الأردنية وارتباطها بالقضية الفلسطينية، (عمان، المطابع العسكرية، سلسلة الاستراتيجيات ١، ط١، ١٩٩٨)، ص١١٨.

من البحر المتوسط إلى الخليج العربي، أو ربط هذا الخط عبر فارس وبلوجستان وربما الأفغان إلى الهند"[١].

٣ - طرح المؤمنون بالحركة الصهيونية مشروع توطين اليهود في فلسطين قبل قيام إسرائيل عام ١٩٤٨، بجانب بدائل وخيارات (أماكن للتوطين) متعددة لغرض التغطية على أهدافهم الرئيسية مثل: مدين في الحجاز، الجبل الأخضر في ليبيا، سيناء ومنطقة الكويت وجنوب العراق، أوغندة، والأرجنتين وغيرها[٢].

٤ - طرحت "الحركة الصهيونية" مشروع إنشاء (الدولة اليهودية) في مدين عام ١٨٩١ والتي تقع في المنطقة الساحلية الواقعة شمال غرب الجزيرة العربية، حيث تتاخم حدودها الشمالية منطقة العقبة الأردنية. وقد ارتبطت مدين في التاريخ الحديث بالمشروع الذي قام به اليهودي الألماني الأصل (بول فريدمان) Paul Friedman بشأن إقامة مستوطنات يهودية فيها تشكل نواة (دولة يهودية)[٣].

٥ - حرصت "الحركة الصهيونية" على لسان قادتها، على جعل الوطن العربي ومنطقة الخليج بالذات مصابة بالتشتت، والتجزئة السياسية والجغرافية، والانشغال بصراعات داخلية تحجب توحيد قدراتها، سعيًا للهيمنة عليها مستقبلاً. وقد لخص هذا التوجه هرتزل في عام ١٩٠٤ إذ يقول "إن ما يلزمنا ليس الجزيرة العربية الموحدة، وإنما الجزيرة العربية الضعيفة، المشتتة، المقسمة إلى عديد من الإمارات الصغيرة، الواقعة تحت سيادتنا، والمحرومة من إمكان الاتحاد ضدنا"[٤].

---

(١) إبراهيم عبد الكريم، الخليج العربي في حسابات الصهيونية وإسرائيل، مصدر سابق، ص١٢.

(٢) رفيق شاكر النتشة، الاستعمار وفلسطين، (عمان، مطبعة بيت المقدس، ط٢، ١٩٨٦)، ص٨٢، وص٩٩.

(٣) حسان علي حلاق، موقف الدولة العثمانية من الحركة الإسرائيلية ١٨٩٧ -١٩٠٩، (بيروت، دار الامد البحيري اخوان، جامعة بيروت العربية، ١٩٧٨)، ص١٠٠. كذلك انظر د. أمين عبد الله محمود، مشاريع الاستيطان اليهودي منذ قيام الثورة الفرنسية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، (الكويت، مطابع الرسالة، ط١، ١٩٨٤)، ص ص١٨٩ -١٩٠. كذلك انظر محمد حسين هيكل (تقديم)، العسكرية الإسرائيلية، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مؤسسة الاهرام، المجلد الأول، ١٩٧٢)، ص١٤. كذلك انظر خيرية قاسمية، قضية الحدود بين مصر وفلسطين قبل الحرب العالمية الأولى، مجلة شؤون فلسطينية، العدد ٥، (بيروت منظمة التحرير الفلسطينية، ت٢ ١٩٧١)، ص١٦٤.

(٤) حبيب قهوجي (اشراف)، استراتيجية الصهيونية وإسرائيل تجاه المنطقة العربية والحزام المحيط بها، (دمشق، مؤسسة الارض للدراسات الفلسطينية، ١٩٨٢)، ص١٠٥. كذلك انظر غريغوري بونداريفسكي، الخليج العربي بين الامبرياليين والطامعين في الزعامة، (موسكو، ١٩٨١)، ص١٣٤.

٦ - وضع هرتزل عام ١٩٠٤ تصورًا تجسد في خريطة(*) لحدود الدولة اليهودية (إسرائيل العظمى) وتشمل "الساحل الأيمن لمصر بين النيل والبحر الأحمر، وشبه جزيرة سيناء، وشرقي الأردن بكامله، ولبنان، وسوريا، وقسما كبيرا من العراق جنوب نهر الفرات، مع نافذة على الخليج العربي، وحتى المنطقة الواقعة في غرب العربية السعودية"[(١)].

٧ - بعد وفاة أحد الأثرياء اليهود (روتشليد) والذي كان يدعم "الحركة الصهيونية" معنويًا وماديًا وجدت في ممتلكاته بمدينة فرانكفورت الألمانية في خزانته الشخصية خريطة* (للدولة اليهودية) المزمع إقامتها وهي تمتد وتشمل "فلسطين وسيناء وغربي السويس حتى منطقة الدلتا، والمنطقة من المملكة العربية السعودية الممتدة حتى جنوب المدينة المنورة وإلى الشرق من خيبر ثم تعود إلى ما قبل الحدود الأردنية الشرقية -الجنوبية لتتصل بعد ذلك بخط مستقيم إلى حدود الكويت الشمالية، ثم تتضمن قطاعا من ساحل الخليج العربي، وتسير إلى اليمين من نهر دجلة،

---

* الخريطة في ملحق الدراسة. أنظر: محمد حسين هيكل (تقديم)، العسكرية الإسرائيلية، مصدر سابق، ص٣٢.

(١) مجموعة من الباحثين السوفيات، الإسرائيلية بين النظرية والتطبيق، (دمشق، منشورات الطلائع، ترجمة هاشم حمادي، ١٩٧٤)، ص٨٨. جدير بالذكر أن إسرائيل تطمح في الاستيلاء على الارض السعودية الواقعة على خليج العقبة التي تبلغ حدود الخليج الشرقية ٩٥ ميلا تملكها السعودية، وجزيرة صنافير، لأنها تروج أن هذه المناطق امتدادا إلى تبوك والمدينة المنورة كانت من املاك اليهود قديما، وقد أجلاهم النبي محمد (ﷺ) ليمتد نفوذها إلى كل إمارات الخليج العربي للاستحواذ على منابع البترول، ليكون الخليج العربي خطًا لمواصلاتها مع دول آسيا. لمزيد من التفاصيل انظر اللواء الركن محمود شيت خطاب، الوجيز في العسكرية الإسرائيلية، (بيروت، دار الارشاد، ط٢، ١٩٦٩)، ص٣٤. كذلك معين أحمد محمود، الجديد في العسكرية الإسرائيلية، (بيروت منشورات عويدات، مطبعة دار الوقائع، ط١، ١٩٧٢)، ص٥٥. كذلك انظر خيري حماد، أبعاد المعركة مع إسرائيل والاستعمار، (القاهرة، المؤسسة العربية العامة للتأليف والنشر، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، ١٩٦٧)، ص١٢.

* الخريطة في ملحق الدراسة.

فالزاوية الشمالية من الحدود العراقية السورية، واستمرارا إلى شمالي الحدود السورية حتى الأسكندرونة على البحر المتوسط"[1].

٨ - خلال الحرب العالمية الأولى وعلى وجه التحديد في الثاني عشر من سبتمبر ١٩١٧، قدم الدكتور م.ل روتشين وهو طبيب يهودي من رعايا روسيا القيصرية، اقتراحا إلى السفير البريطاني في باريس يقضي بأن تقوم دول الوفاق الثلاثي (انجلترا، تركيا، روسيا) بإعداد وتنظيم جيش من اليهود في البحرين[2]، وأن يوضع هذا الجيش تحت قيادته، ويكون الغرض من إعداد هذا الجيش وتنظيمه مساعدة الحلفاء في الحرب عن طريق غزو مقاطعة الإحساء التي كانت تحت السيطرة العثمانية، ثم العمل بعد ذلك على إنشاء (دولة يهودية) تضم إليها المقاطعات الشمالية من الخليج العربي بما في ذلك الإحساء والبحرين، على أن تستثنى الكويت من حدود (الدولة اليهودية) المقترحة[3].

٩ - في السادس عشر من نوفمبر عام ١٩١٨ بدأت اللجنة الاستشارية البريطانية التي شكلتها "الحركة الصهيونية" عملها بعد صدور وعد بلفور عام ١٩١٧. وقدمت اللجنة في نهاية اجتماعاتها مقترحاتها حول حدود فلسطين استنادًا إلى العوامل التاريخية، والاقتصادية، والجغرافية، على الشكل التالي: "في الشمال نهر الليطاني إلى بانياس، على مقربة من منابع نهر الأردن، ثم باتجاه جنوب شرقي إلى نقطة جنوبية قريبة من دمشق والخط الحديدي الحجازي في الشرق غربي الخط الحديدي

---

(١) محمود نعناعة، إسرائيل والبحر الأحمر، (القاهرة، منشورات مكتبة الخانجي، ١٩٧٤)، ص١٤٩. كذلك د. عبد الله عبد المحسن السلطان، البحر الأحمر والصراع العربي - الإسرائيلي، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة اطروحات الدكتوراه رقم ٧، ط٢، ١٩٨٤)، ص٢٤٤.

(٢) هلال ثجيل جلوي وسعود عبد العزيز الشعبان، آليات ودوافع المخطط الإسرائيلي تجاه منطقة الخليج العربي والجزيرة العربية وآفاقه المستقبلية، مجلة الخليج العربي، العدد ١ -٢، المجلد ٢٥، السنة ٢١، (البصرة، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، دار الكتب للطباعة والنشر، ١٩٩٣)، ص ص٨١ -٨٢.

(٣) مجلة الخليج العربي، العدد ٢، السنة الثانية، (البصرة، مطبعة الارشاد، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، ١٩٧٥)، ص٢٨٢. كذلك انظر د. جمال زكريا قاسم، الخليج العربي دراسة لتاريخ الإمارات العربية ١٩١٤ -١٩٤٥، (القاهرة، ١٩٧٣)، ص ص٥٢١ -٥٢٦.

الحجازي، وفي الجنوب تمتد الحدود إلى نقطة قريبة من العقبة والعريش وفي الغرب البحر الأبيض المتوسط"[1].

١٠ - قدمت "الحركة الصهيونية" إلى الشريف فيصل بن الحسين من خلال "حاييم وايزمان" الذي اجتمع معه في الرابع من يونيو عام ١٩١٨[2] قرب العقبة الأردنية، عرضًا لخصه وايزمان قبل اللقاء مع فيصل من خلال رسالة بعثها إلى جيمس بلفور وزير الخارجية البريطاني في الثلاثين من مايو عام ١٩١٨ مفاده "سأقترح على ابن ملك الحجاز أنه إذا كان يود بناء مملكة عربية مزدهرة قوية فنحن اليهود سنكون قادرين على مساعدته، ونحن فقط نستطيع أن نعطيه المساعدة المالية الضرورية والقوة المنظمة، سنكون جيرانه ولن نشكل أي خطر عليه، نظرًا لأننا لسنا ولن نكون قوة كبرى، فنحن الوسطاء بين بريطانيا العظمى والحجاز. مثل هذه العلاقات ستحمي الحجاز الشمالي من أن يصبح منطقة نفوذ فرنسية، وهو الشيء الوحيد الذي يبدو أن شعب الحجاز يخشاه. آمل أن أستطيع معه تكوين حلف سياسي حقيقي"[3].

وقد شكل التحرك الصهيوني على الأمير فيصل بن الحسين بنظر وايزمان عملاً مهمًا لعدة اعتبارات وكما يذكرها في مذكراته قائلا "إن الواجب يقضي علي بتسجيل عملين بارزين قامت بهما اللجنة الصهيونية في أثناء إقامتها في فلسطين عام ١٩١٨، هو تفاهمنا مع الأمير فيصل بن الحسين، إذ كان فيصل في ذلك الوقت هو زعيم العرب، وقائد جيوشهم، ورمزًا لأمانيهم، وكان في رأي معظم الخبراء تفوق زعامته قطرًا عربيًا

---

(١) د. غازي حسين، إسرائيل الكبرى والهجرة اليهودية، (دمشق، ١٩٩٢)، ص١٦.

(٢) أنظر: Chiam Weizmann, Triad and Error, (New York: 1949) , PP.234-236.

(٣) د. خيرية قاسمية، النشاط الإسرائيلي في الشرق العربي وصداه ١٩٠٨-١٩١٨، (بيروت، مركز الابحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، مطابع فغالي، ١٩٧٣)، ص٣٦٩.

واحدًا، وتمتد إلى العرب في كثير من أقطارهم". وقد نتج عن ذلك توقيع الاتفاقية التي حملت اسم "فيصل -وايزمان" في الثالث من يناير عام ١٩١٩[١].

بالرغم مما نشر عن لقاء وايزمان مع الأمير فيصل، الا أن ما يلفت النظر أن "الحركة الصهيونية" كانت مدركة لأهمية منطقة الخليج العربي، بحيث ترجمت أهميتها تجاه هذه المنطقة بعدة اتجاهات، كان من ضمنها التفكير بشكل جدي لاحتواء الخليج العربي وشبه الجزيرة العربية، سواء بالهيمنة السياسية، أو بالسيطرة العسكرية.

١١ - في السابع والعشرين من فبراير عام ١٩١٩ قدم الوفد الصهيوني المشارك في مؤتمر الصلح (فرساي) مذكرة إلى المؤتمر، طالب فيها أن تعترف الدول بالحق التاريخي "للشعب اليهودي" في فلسطين، وأردفه بإصدار بيان تفصيلي بالحدود التي كان يطالب بها لفلسطين، حيث تبدأ حدود فلسطين الشمالية من نقطة على البحر المتوسط بجوار صيدا، وتتجه شرقًا ثم جنوبًا متتبعة الخط الفاصل بين المنحدرات الشرقية والغربية لجبل الشيخ إلى غربي بيت جن، وتستمر شرقا حتى خط سكة حديد الحجاز[٢].

١٢ - في عام ١٩٢٣ وزعت "الحركة الصهيونية" خارطة مماثلة في مضامينها لاقتراح الطبيب الروسي روتشين؛ إذ اتضح أن حدود الدولة من خلال هذه الخريطة التي تتطلع الحركة لإقامتها في الوطن العربي تشمل دلتا مصر والقسم الواقع بين نهر

---

(١) مذكرات وايزمان زعيم إسرائيل، (دمشق، مطبعة المنار، دار اليقظة العربية للتأليف والترجمة والنشر، ترجمة فتح الله محمد، بلا تاريخ)، ص٤٢. لمزيد من التفاصيل حول لقاء وايزمن -فيصل أنظر: أنيس صايغ، الهاشميون وقضية فلسطين، (بيروت، منشورات جريدة المحرر والمكتبة العصرية، ١٩٦٦)، ص ص٦٩ -٩٣. كذلك انظر د. محمد مظفر الادهمي، أسرار اتفاقية فيصل ووايزمن، مجلة آفاق عربية، العدد ١٠، السنة ٢، (بغداد، حزيران ١٩٧٧)، ص ص١١٤ -١٢٣. كذلك أنظر: د. أسعد رزوق، إسرائيل الكبرى دراسة في الفكر التوسعي الإسرائيلي، (بيروت، مركز الابحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، سلسلة كتب فلسطينية ١٣، ١٩٦٨)، ص٣٩٧.

(٢) د. محمود حسن صالح، فرنسا والصهيونية، مجلة الشرق الأوسط، العدد ١، (القاهرة، مركز بحوث الشرق الأوسط، جامعة عين شمس، مطبعة جامعة عين شمس، يناير ١٩٧٤)، ص ص٣٩ -٤٠. كذلك انظر المركز الجغرافي الملكي الأردني، القضية الفلسطينية في خرائط، ص٩. نقلا عن د. أحمد عبد الرحيم الخلايلة، الاستراتيجية الأردنية وارتباطها بالقضية الفلسطينية، مصدر سابق، ص١٢٠. كذلك انظر وزارة الدفاع الوطني، الجيش اللبناني، مصدر سابق، ص ص ٤٩٧ - ٥٠٥.

النيل والبحر الأحمر، وجميع أراضي فلسطين وسوريا ولبنان والعراق والأردن وشبه الجزيرة العربية بحيث كان تعليق مجلة التبشير اليهودي على هذه الخريطة قائلة "إن بعض اليهود يعتقدون أن "إسرائيل" يجب أن ترث شبه الجزيرة العربية"[١] ومن الملفت للنظر وجود عبارات مكتوبة باللغة العبرية، مثبتة في أعلى الخريطة من العهد القديم، نشرتها صحيفة (يديعوت أحرونوت) الإسرائيلية، في الخامس من يونيو ١٩٨١ كما يلي:

أ - وعينت مكانا لشعبي (إسرائيل)، وغرسته فسكن في مكانه ولا يضطرب بعد، ولا يعود بنو الإثم يذللونه كما في الأول[٢].

ب- وتحتها مباشرة بين خطين "لأن لي الارض"، وهي عبارة مجتزأة من مقطع "الأرض لا تباع بتة"، لأن لي الارض، وأنتم غرباء ونزلاء عندي[٣].

ج - وتحتها أيضا "بلادك يا عمونوئيل"، وهما كلمتان من مقطع "ويتدفق إلى يهوذا ... ويبلغ العنق ويكون بسط جناحيه ملء عرض بلادك يا عمانوئيل"[٤].

وعند دراسة الخريطة يتضح أن (الدولة اليهودية) المراد تأسيسها تشمل أراضي شبه الجزيرة العربية، وعليها أسماء أسباط بني (إسرائيل) الاثني عشر، كما يظهر عليها بعض الرموز مثل "القربان المقدس" و"تقديم الذبيحة" وتحتهما علامة "يهوذا" الذي يبدو أنه يشير إلى القدس[٥].

١٣ - في السنة الأخيرة من الحرب العالمية الثانية، كان التوافق البريطاني - الأمريكي - الإسرائيلي ماثلاً في التحرك الصهيوني تجاه منطقة الخليج العربي، وشبه الجزيرة العربية للهيمنة عليها، وكما يكشف حاييم وايزمان في كتابه "التجربة والخطأ" عن

---

(١) حبيب قهوجي (إشراف)، استراتيجية الصهيونية وإسرائيل تجاه المنطقة العربية والحزام المحيط بها، مصدر سابق، ص١٠٧. كذلك انظر إبراهيم عبد الكريم، الخليج العربي في حسابات الصهيونية وإسرائيل، مصدر سابق، ص ص١٥ - ١٦.

(٢) الكتاب المقدس، صموئيل الثاني ٧: ١٠، مصدر سابق، ص٤٩٣.

(٣) المصدر نفسه، لاويين، ٢٥: ٢٣، ص١٩٩.

(٤) المصدر نفسه، أشعيا، ٨: ٨، ص١٠٠١.

(٥) إبراهيم عبد الكريم، الخليج العربي في حسابات الصهيونية وإسرائيل، مصدر سابق، ص١٦.

محاولة "ونستون تشرشل" لاستغلال العلاقة الحسنة بين بريطانيا والملك عبد العزيز بن سعود في خطة شرحها تشرشل لوايزمان شخصيا إذ قال له "أريد منك أن تعرف أنني قد أعددت ترتيبًا خاصًا، لا يمكنني أن أقدم على تنفيذه إلا بعد أن تضع الحرب أوزارها بصورة نهائية. فأنا أريد أن أجعل من ابن سعود سيد "الشرق الأوسط" كافة، ورئيس الرؤساء، بشرط واحد هو أن يجري تسوية معكم وسيترتب عليكم أن تحصلوا منه على أحسن ما يمكنكم من شروط، وبالطبع نحن سنساعدكم"[١].

وتكشف وثائق التاريخ الرصينة أن المشروع يتلخص "بنية بريطانيا والولايات المتحدة منذ أيام الحرب العالمية الثانية لحل مشاكل "الشرق الأوسط" على أساس مشروع يقوم على إنشاء إسرائيل وتحقيق أحلام "الحركة الصهيونية"، وكانت الولايات المتحدة وإسرائيل تطمعان في الحصول على موافقة الملك عبد العزيز على هذا المشروع مقابل إغرائه بتحرير البلاد العربية الأخرى، وفرض سيادته عليها، وجعله رئيسًا أعلى للوطن العربي، وإغوائه بقرض يبلغ ٢٠ مليون جنيه استرليني لإعمار بلاده والنهوض بها، وتأمين إسكان أهل فلسطين في مختلف ربوع الوطن العربي بعد التعويض عليهم"[٢].

وقد رفض ابن سعود المشروع. وقد فسر ضابط الاستخبارات البريطاني (فيلبي) هذا الرفض بأنه ناجم من "تخوف الملك عبد العزيز من الرأي العام في بلاده وخارجها"[٣].

والواضح أن الولايات المتحدة وقفت تاريخيًا مع الحركة الصهيونية للنفاذ إلى منطقة الخليج العربي.

---

(١) نقلاً عن خيري حماد، أعمدة الاستعمار البريطاني، (القاهرة، الدار القومية للطباعة والنشر، ط٢، ١٩٦٥)، ص ص٢٠٦ - ٢٠٧.

(٢) المصدر نفسه، ص٢٠٩.

(٣) المصدر نفسه.

المبحث الثالث

أبعـــاد الـــدور الإسرائيلـــي

في توجهات السياسة الأمريكية تجاه الخليج

برز دور الحركة الصهيونية في توجهات السياسة الأمريكية تجاه الخليج العربي منذ بداية العقد الأول من القرن العشرين، من خـــلال تـــصاعد اهتمامـــات شـــركات الـــنفط الأمريكية، ومن ثم توظيف التواجد العسكري الأمريكي هناك، لحماية مصالحها النفطية، لأن توجهات الطرفين تكاد تكون متقاربة للهيمنة والسيطرة على مراكز نفوذ داخل هذه المنطقـــة الحيوية من العالم، بل إنها تسير في اتجاه يوازي الآخر، مـــع عـــدم إغفـــال الاختلاف في المصالح بينهما.

ولغرض تحليل واستقراء هذا الدور، نرى أن من الضروري إلقاء نظرة على الرؤى والمبادئ الأساسية للسياسة الأمريكية تجاه الخليج العربي، ومن ثم الانتقال إلـــى بيـــان دور الحركة الصهيونية تجاه منطقة الخليج العربي، ليتم في نهاية الأمر استنتاج عناصر الالتقاء والتباعد في التوجهات السياسية الأمريكية والإسرائيلية تجاه الخليج العربي.

أولاً: الرؤى والمبادئ الأساسية للسياسة الأمريكية تجاه الخليج العربي:

بدأ الاهتمام الأمريكي بمنطقة الخليج العربي منذ النصف الأول من القـــرن التاســـع عشر امتدادًا إلى بدايات القرن العشرين، نتيجة لعدة متغيرات بعضها خارجية، وأخـــرى داخلية والتي سيتم تناولها تباعًا.

١- العوامل الخارجية: وتنقسم إلى:

أ - منطقة صراع دولي: يشير الباحثون والأكاديميون إلى حقيقة مهمة مفادها أن منطقة الخليج العربي من المحاور الأساسية للصراع الدولي، تصارعت عليها منذ القدم القوى الكبرى الطامعة في السيطرة العالمية، مثلما تصارعت على سائر الوطن العربي؛ حيث تعرضت لصراع استعماري عنيف تداول فيه السيطرة عليها

البرتغاليون، والفرس، وتدخل عليه الهولنديون حقبة من الزمان، ومن بعده بسط العثمانيون ثم الإنجليز سيطرتهم عليها وعلى سائر الوطن العربي[1].

ولم تكن بدايات النفوذ الأمريكي في الخليج العربي مختلفة عن تلك التوجهات، لا سيما أن الاهتمام الأمريكي بمنطقة (الشرق الأوسط) والخليج العربي تجسد بانتهاج أساليب وسبل لا تهدف إلى تثبيت مصالحهم الاقتصادية في المنطقة فحسب، وإنما التمهيد لنفوذهم على المدى البعيد والذي يمكن تبريره من خلال تلك المصالح. ومن أبرز تلك الوسائل الإرساليات التبشيرية الدينية، والبعثات التجارية، والاهتمامات التربوية والأثرية[2].

ب ـ العامل النفطي: تطورت الاهتمامات الأمريكية للهيمنة على النفط الخليجي من خلال فسح المجال أمام شركاتها النفطية في عملية التنقيب، واستخراج النفط من منطقة الخليج العربي[3]. كما يذكر الأدميرال (روبرت هانكس)[*] قائلاً "إن أول دخول للأمريكيين للهيمنة على نفط الخليج العربي في عام ١٩٠٨، حيث نظرت شركات النفط الأمريكية آنذاك إلى الخليج العربي، وشبه الجزيرة العربية كمصدر للربح، لا كمصدر للطاقة يلبي الاحتياجات الصناعية للأمة"[4].

---

(١) انظر د. سيد نوفل، الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربي وجنوب الجزيرة، (القاهرة، قسم البحوث والدراسات القومية، معهد البحوث والدراسات العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الكتاب الثاني مطبعة فغالي، ط٢، ١٩٧٢)، ص ص٢١ -٢٢. كذلك انظر رضا جواد الهاشمي، المدخل لآثار الخليج العربي، مصدر سابق، ص١٥. كذلك انظر د. نايف علي عبيد، مجلس التعاون لدول الخليج العربي من التعاون إلى التكامل، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة اطروحات الدكتوراه ٢٨، ط١، ١٩٩٦)، ص٤٣.

(٢) أنظر: د. طالب محمد وهيم، التنافس البريطاني -الأمريكي على نفط الخليج العربي وموقف العرب في الخليج ١٩٢٨ - ١٩٣٩، (بغداد، دار الرشيد للنشر، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، سلسلة دراسات ٣٢١، ١٩٨٢)، ص١٥٣.

(٣) لمزيد من المعلومات حول دور الشركات الأمريكية لاستخراج النفط من البحرين، الكويت، السعودية، قطر، أنظر: فوزي رياض فهمي، أهمية الشرق الأوسط العربي الاقتصادية في السياسة الدولية، (القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، قسم العلوم السياسية، جامعة القاهرة، دراسات في الشرق الأوسط، ج١، ط١، ١٩٥٨)، ص ص٦٠ -٧٥.

* الأدميرال (روبرت هانكس): محلل سياسي وعسكري أول بمعهد تحليل السياسة الخارجية بواشنطن، وقائد قوات الشرق الأوسط الأمريكية بالبحرين سابقا.

(٤) الادميرال روبرت هانكس، النفط والأمن في سياسة الولايات المتحدة تجاه منطقة الخليج العربي والمحيط الهندي، ورد في عبد المجيد فريد وآخرون، النفط والأمن في الخليج العربي، (بيروت، دار الافاق الجديدة، ط١، ١٩٨٢)، ص٩٣. كذلك

واتساقًا مع ما ذكر أرسلت حكومة الرئيس الأمريكي (ولسن) بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٨ خبيرًا في مجال البترول والمفاوضات لا زالت آنذاك مستمرة بين باريس ولندن لتنفيذ اتفاق (سان ريمو)، حيث طالبت بنصيبها من بترول العراق، وانتقدت محاولة إنجلترا احتكاره لمصلحتها ومصلحة شركاتها. وقد تم الموافقة على أن يكون نصيب الولايات المتحدة ٢٥% من البترول، أي النصيب الذي فازت به فرنسا نفسه، ومن هذا الباب دخلت الولايات المتحدة وأسهمت في الهيمنة على البترول العربي[١].

وازداد النفوذ الأمريكي قوة خاصة عندما حصلت الولايات المتحدة من السعودية على امتياز يغطي جميع أراضيها باتفاقيتين الأولى عام ١٩٣٣، والثانية في عام ١٩٣٩ بالتعاون بين شركة (ستاندارد كاليفورنيا) وهي تابعة لجماعة (روكفلر) المالية، وشركة (تكساس) الأمريكيتين؛ حيث حصلت الأولى في يوليو ١٩٣٦ على مورد مالي لإنتاجها من بترول البحرين بينما حصلت الثانية على مورد ثابت للنفط الخام. وصارت شركة النفط العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company تتحكم في نفط السعودية منذ عام ١٩٣٩[٢].

انظر علي عبد محمد الراوي، الموارد المالية النفطية العربية وإمكانيات الاستثمار في الوطن العربي، (بغداد، دار الرشيد للنشر، سلسلة دراسات ٢٣٥، ١٩٨٠)، ص١٨.

(١) أمين سعيد، الخليج العربي في تاريخه السياسي ونهضته الحديثة، (بيروت، دار الكاتب العربي للتأليف والترجمة والنشر، بلا تاريخ)، ص١٠٦.

(٢) انظر د. فؤاد مرسي، إسرائيل مشروع صهيوني تديره احتكارات النفط الدولية، مجلة صامد الاقتصادي، العدد ٥٦، السنة السابعة، (عمان، مؤسسة صامد، جمعية معامل أبناء شهداء فلسطين، آب ١٩٨٥)، ص٢٩. كذلك انظر د. فؤاد مرسي، الاقتصاد السياسي لإسرائيل، (بيروت، دار الوحدة للطباعة والنشر، ط١، ١٩٨٣)، ص٧٨. كذلك انظر د. خيرية قاسمية، الولايات المتحدة والوطن العربي في الفترة ما بين الحربين، ورد في غسان سلامة وآخرون، السياسة الأمريكية والعرب، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي، ط٣، ١٩٩١)، ص ص٣٣-٣٤. كذلك انظر: راشد البراوي، حرب البترول في الشرق الأوسط، (القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، مطبعة الشبكتي بالأزهر بمصر، من دون

جـ - حماية المصالح الأمريكية: تطور الوجود الأمريكي في الخليج العربي مع اندلاع الحرب العالمية الثانية، والذي تمثل بإنشاء قيادة الخليج العربي التي بلغ عدد أفرادها ما يزيد عن ٢٨ ألفا، وهي فرصة استغلتها الولايات المتحدة بذكاء لحماية مصالحها النفطية في المنطقة وخاصة في السعودية والبحرين[١]. ويبدو أن ظروف الحرب العالمية الثانية كانت مواتية لبلورة التوجهات الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة بسبب استحالة استمرار إنتاج النفط الأمريكي لإمداد دول أوروبا الغربية بما تحتاجه لتلافي النقص الحاصل لديهم نتيجة إغلاق قوات المحور للبحر المتوسط عام ١٩٤٢، وظهور الغواصات الألمانية أمام مصادر النفط في البحر الكاريبي، مما دفع الأمريكيين لتوجيه أبصارهم نحو الأقطار العربية الغنية بالموارد النفطية في الخليج والجزيرة العربيين.

وأخذت الشركات الأمريكية وبخاصة تلك التي كانت تزاول نشاطها بالمنطقة تضع دراسات عن الثروة النفطية في العالم، بما في ذلك السعودية والخليج. وانتهت إلى أن مركز الجاذبية في الإنتاج العالمي للنفط ينحسر عن منطقة الكاريبي متجهًا صوب (الشرق الأوسط) وبخاصة منطقة الخليج، وأنه سوف يستمر في الانحسار حتى يتركز في تلك المنطقة[٢].

وظهرت ردود فعل حكومية أمريكية تعكس اهتمامًا جديًا للسيطرة على نفط الخليج العربي، تمثلت بإعلان الرئيس الأمريكي (روزفلت) في الثامن عشر من فبراير ١٩٤٣ أن السعودية "أصبحت من الآن فصاعدًا ذات ضرورة حيوية للأمن القومي للولايات المتحدة"، وفكرت الحكومة الأمريكية في شراء امتيازات الشركات الأمريكية هناك، أو أن تأخذ على عاتقها - على الأقل - مهمة إدارة مشروع أنابيب النفط المقترح إقامته لربط

تاريخ)، ص١٠٠. كذلك انظر أحمد صالح خليفة الدليمي، التنافس الدولي على نفط الساحل الغربي للخليج العربي ١٩٣٩-١٩٥٢، (بغداد رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، ١٩٩٨)، ص٨٥.

(١) د. رؤوف عباس، أمريكا والشرق العربي في الحرب العالمية الثانية، ورد في غسان سلامة وآخرين، السياسة الأمريكية والعرب، المصدر نفسه، ص٣٨.

(٢) المصدر نفسه، ص٣٨.

مناطق الإنتاج في السعودية بالبحر المتوسط (TAPLine) فيصبح مشروعًا حكوميًا أمريكيًا؛ حيث لم يتردد البيت الأبيض عن تقديم تأييده السياسي للمصالح النفطية عبر المساعدات المالية التي كانت تُمنح لمؤسس المملكة السعودية للتخفيف من غلواء الأزمة المالية التي عانتها المملكة آنذاك[١].

وفي خطوة لاحقة أنشأت الحكومة الأمريكية عام ١٩٤٣ إدارة تعنى بشؤون البترول اطلق عليها اسم (هيئة احتياطات البترول) وهي شركة مساهمة وبرغم هذا المظهر التجاري، فهي مؤسسة ذات طابع سياسي، كشفت المدى الكبير لاهتمام الحكومة الأمريكية بهذه المنطقة وبنفطها، حيث كان الغرض الظاهري من تكوين هذه المؤسسة، كما أعلن آنذاك، ضمان الحصول على البترول من خارج الولايات المتحدة، ولكن الحقيقة أنها هيئة ترمي إلى تنمية مصالح البترول الأمريكية والدفاع عنها حيثما كانت، ووضع الخطط للحصول على الامتيازات في شتى الأقاليم، والاشتراك في كافة أنواع المباحثات والمفاوضات التي يمكن أن تدور بين الدول بشأن موارد العالم البترولية، وتأييد الشركات الأمريكية في جهودها بمختلف الأساليب حسب الزمان والمكان[٢].

وقد كشفت الولايات المتحدة، قبل أن تضع الحرب العالمية الثانية أوزارها، عن أهدافها في منطقة الخليج العربي بموجب الخطة السياسية التي وضعتها اللجنة التنفيذية للسياسة الاقتصادية بالخارجية الأمريكية في العشرين من أغسطس عام ١٩٤٥ وهي كما يلي[٣]:

- تدعيم المصالح المستقلة للولايات المتحدة، لضمان السلام والأمن في المنطقة على أساس حسن الجوار.
- الاعتراف بحق الشعوب في اتباع النظم الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية التي ترغب فيها.

---

(١) المصدر نفسه، ص ص ٣٨ -٣٩.

(٢) د.عبد المنعم عبد الوهاب، النفط بين السياسة والاقتصاد، (بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٧٤)، ص ص٣١٦ -٣١٧.

(٣) د. رؤوف عباس، أمريكا والشرق العربي في الحرب العالمية الثانية، ورد في غسان سلامة وآخرين، السياسة الأمريكية والعرب، مصدر سابق، ص ص٤٦ -٤٧.

ــ ضمان تكافؤ الفرص بين الدول على قدم المساواة، ونبذ سياسة الانغلاق أو التمييز في التجارة، والنقل، والتأكيد على حرية التفاوض مع أقطار المنطقة، سواء من خلال المؤسسات أو الوكالات الحكومية أو التجارية الخاصة ذات المصلحة في ذلك، بغض النظر عن النظم السياسية القائمة.

ــ توفير الحماية لجميع المواطنين الأمريكيين في المنطقة، وتوسيع نطاق الحقوق الاقتصادية الأمريكية الحالية واحتمالاتها المستقبلية.

غير أن واقع الأمر يكشف أن أهداف الولايات المتحدة في الخليج العربي الحقيقية مختلفة تمامًا عما ذكر في الخطة الأمريكية سالفة الذكر، لأن واشنطن لم تتعامل مع الخليج العربي وفق تكافؤ الفرص، واحترام الشعوب، وحقها في اختيار النظم السياسية والاقتصادية، إذ تعاملت مع المنطقة وفق سياسة فرق تسد، والهيمنة على مواردها بأسعار منخفضة، لتوظيفها في عجلة الصناعة وتقدم الحياة الغربية وازدهارها.

دــ ظهور القطب السوفياتي: منذ بدء الحرب الباردة وظهور القطب السوفياتي عام ١٩٤٥، أشار الاستراتيجيون الأمريكيون إلى أن الوجود أو التغلغل السوفياتي في المنطقة سيكون بمثابة تطويق للحلف الأطلسي "وسوف يحدث تغييرا حاسما في التوازن العالمي"، كما أشاروا إلى أن "السيطرة السوفياتية على نفط "الشرق الأوسط" من شأنها إرباك اقتصاد العالم الحر" وأن "انتصار الشيوعية في قلب العالم الإسلامي قد يكون مقدمة لانتصارها في أنحاء آسيا وأفريقيا وأوروبا"[(١)].

هــ ــ نتائج الحرب العالمية الثانية: يبدو أن نتائج الحرب العالمية الثانية كانت بمثابة المحفز لبلورة التوجه الأمريكي نحو المنطقة، لاسيما بعد خروج حلفاء الولايات المتحدة وبخاصة بريطانيا وفرنسا ضعيفتين اقتصاديًا وعسكريًا، في الوقت الذي كانت سيطرتهما على المستعمرات قد بدأت تتزعزع، بل تنهار. يقول هانز مورجانثو "فأصبح للسياسة الخارجية الأمريكية منذ عام ١٩٤٧ نمطها الجديد وتجلى هذا النمط في أربع بدع سياسية: مبدأ ترومان، مبدأ حصر الخطر الشيوعي، مشروع مارشال،

---

(١) د. مروان بحيري، السياسة الأمريكية والشرق الأوسط من ترومان إلى كيسنجر، ورد في غسان سلامة وآخرين، السياسة الأمريكية والعرب، مصدر سابق، ص٥٠.

ونظام التحالفات الأمريكية والتي ارتبطت بتحمل الولايات المتحدة مسؤوليات دفاعية خارج نصف الكرة الغربي"[١].

٢- **العوامل الداخلية:** وهي تتوزع إلى ما يأتي:

أـ الخلل في النسيج الديمغرافي: تتسم دول مجلس التعاون خصوصًا ودول الخليج العربي عمومًا بوجود خلل في تركيبتها السكانية تحديدا بسبب تحول هذه المجتمعات إلى دول ريعية يتمتع فيها المواطن بكافة التسهيلات، ومن بينها التعيين في الوظائف الإدارية والإشرافية تاركين قوة العمل الإنتاجية الحقيقية للعمالة الوافدة والتي تتراوح نسبتها في قوة العمل ما بين ٥٩% في السعودية، و٦٠% في البحرين وسلطنة عُمان، و٨٢% في كل من الكويت وقطر و٩٠% في دولة الإمارات العربية المتحدة[٢].

ونتج عن ذلك خلل عميق في التركيبة السكانية في كل من الكويت والبحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة وعُمان وبدرجات أقل في المملكة العربية السعودية، بحيث تحول المواطنون فيها إلى أقليات صغيرة تتضاءل يومًا بعد يوم، مما يزيد من الإحساس بالخطر وعدم الأمان[٣]، وتهديد الهوية الثقافية والاجتماعية لتلك الدول.

ب - أهمية الموقع الاستراتيجي: تعد منطقة الخليج العربي من الناحية الاستراتيجية اللوجستية، من أهم بقاع العالم حيث تبلغ المساحة الإجمالية لإقليم الخليج والجزيرة

(١) د. بكر مصباح تنيره، التطور الاستراتيجي للسياسة الأمريكية في الوطن العربي، ورد في غسان سلامة وآخرين، المصدر نفسه، ص ص١٠٤-١٠٥.

(٢) فاطمة الشماسي، التحديات الاقتصادية التي تواجه مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ورد في مستقبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية، سلسلة دراسات استراتيجية، العدد ٢٩، (أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ١٩٩٩)، ص ص٧٤-٨٤.

(٣) د. عبد الخالق عبد الله، النظام الإقليمي الخليجي، مجلة السياسة الدولية، العدد ١١٤، اكتوبر ١٩٩٣، ص ص٣٧-٣٨.

العربية حوالي ٥٠٦٢٥٩ ألف هكتار، ودول مجلس التعاون ٢٤٧٥٢٥ ألف هكتار[١]، وقد أُشير في فقرات سابقة إلى أسباب أهمية المنطقة.

جـ - الهاجس الأمني: أولت دول مجلس التعاون عناية خاصة للهاجس الأمني الذي تعتبره من كبريات المشاكل المستعصية في المنطقة التي شهدت حربين متتاليتين منذ عام ١٩٨٠ وعلى مدى عقد كامل، وأثر ذلك على زيادة مشتريات الأسلحة والمعدات العسكرية التي تركت آثارها الاقتصادية والسياسية المكلفة عبر إنفاق مئات المليارات من الدولارات سنويًا على حساب مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية[٢].

د - تدويل المنطقة: أصبحت منطقة الخليج العربي عاملاً مساعدًا لتدويل المنطقة من خلال زيادة الاتفاقيات، والمناورات العسكرية مع الدول الأجنبية، مما شجع على تزايد الوجود الأجنبي خصوصًا الأمريكي فيها، وتحولها إلى ترسانة ضخمة من العتاد العسكري الذي لا يخلو من أسلحة الدمار الشامل[٣]. وقد وصف أحد الباحثين الأمريكيين صورة الخليج العربي في ضوء الهيمنة الأمريكية بعد حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ قائلا"إن الخليج العربي وبكل المعايير والمقاييس السياسية والعسكرية والاستراتيجية خليج أمريكي، ويبدو أنه سيظل كذلك حتى آخر قطرة نفط"[٤].

وقد نتج عن ذلك أن حرب الخليج الثانية عادت بأعباء مالية باهظة على بلدان مجلس التعاون الخليجي خصوصا الكويت والسعودية والإمارات، والتي قيل إنها تعهدت بدفع قرابة ٣٦.٨٤٥ مليار دولار دفعت بالفعل ٢٠.٦٢٧ مليار منها حتى ٣٠ أبريل ١٩٩١.

---

(١) د. حسن عبد الله جوهر، منطقة الخليج بين ضغوطات العولمة الاقتصادية وتحديات التكامل الإقليمي، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٤٤، ابريل ٢٠٠١، ص١٠ وص١٩.

(٢) المصدر نفسه، ص١٩.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) أنظر: Michael Palmer, Guardians of the Gulf Ahistory of American expanding Role in the persian Gulf, (New York: free press, 1992) , P.22 and Look: Haim Bresheeth and Nira Yuval Davis, The Gulf war and the New world order, (London: Zed Books, 1991) , P.9.

وقد تضررت البحرين أيضًا ضررًا شديدًا من جراء حرب الخليج الثانية، ليس فقط بسبب مساهمتها المالية في المجهود الحربي، بل باعتبارها مركزًا ماليًا؛ حيث هبطت حساباتها المصرفية (أوف شور) بنسبة ١٧.٥% الأمر الذي دعا بعض المصارف إلى إعادة النظر في وجودها هناك. أما قطر وسلطنة عمان فلم تتأثرا بالحرب إلا قليلا، وقد عوضتا خسائرهما المالية بأساليب مختلفة(١).

هـ - موارد الطاقة، تعد منطقة الخليج العربي من أهم أقاليم العالم فيما يتعلق بموارد الطاقة وخاصة النفط الخام والغاز الطبيعي. ويحتضن باطن الأرض هناك أكثر من ٧٠٠مليار برميل من النفط الخام كاحتياطات مؤكدة، أي ما نسبته ٦٥.٨% من إجمالي الاحتياطي العالمي(٢).

ويشير تقرير لاتحاد اقتصاد النفط الالماني MWV بأن الاحتياطي النفطي يرتفع باطراد من رقم قياسي إلى آخر. كما أن الطلب العالمي على النفط في زيادة مستمرة حيث من المتوقع أن يزيد الاستهلاك العالمي من هذا المورد بنسبة ١.٣% إلى ١.٥% سنويًا خلال العقد الأول من القرن الواحد والعشرين(٣) ليصل إلى معدلات لا تقل عن ٨٠ مليون برميل يوميًا. كما تجمع الدراسات النفطية بأن منطقة الخليج العربي سوف تظل المنبع الأول لتلبية احتياجات الطاقة في العالم وسط تراجع أو نضوب المخزون العالمي في مختلف بقاع العالم وفي طليعتها الدول الصناعية الغربية(٤).

ويبدو أن الاعتماد العالمي على النفط العربي يعود إلى عدة اعتبارات، أولها ارتفاع الطلب العالمي المتزايد على النفط ويرتبط بهذا الطلب ارتباطًا وثيقًا بمستوى النشاط الاقتصادي ومعدلات نموه، بالإضافة إلى عدة متغيرات أخرى مثل أسعار الطاقة،

---

(١) د. بشار خضر، أوروبا وبلدان الخليج العربية، الشركاء الاباعد، مصدر سابق، ص٩٠.

(٢) عبد الخالق عبد الله، التحديات الداخلية التي تواجه مجلس التعاون لدول الخليج العربي، ورد في مستقبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مصدر سابق، ص ص٦٧ -٧٣.

(٣) هوشانغ أمير أحمدي، النفط في مطلع القرن الحادي والعشرين تفاعل بين قوى السوق والسياسة، سلسلة دراسات استراتيجية، العدد ٤، (أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ١٩٩٦)، ص ص١٠ -١١.

(٤) د. حسن عبد الله جوهر، مصدر سابق، ص ص١٨ -١٩.

والمرونة السعرية، ودرجة التصنيع معبرًا عنها بقيمة الناتج الصناعي منسوبًا إلى الناتج المحلي الإجمالي ومدى التحسن في بقاء استخدامه كمصدر للطاقة، وتركز العرض العالمي للنفط في ظل السيطرة شبه المطلقة لشركات النفط العالمية في وقت كانت احتياجات (الشرق الأوسط) جاهزة. ومن ثم ارتفع إنتاج النفط العربي، وتزايد الطلب العالمي عليه[١].

و - عدم الاستقرار: حالة الأمن والاستقرار في النظام الإقليمي الخليجي قد تتعرض للتهديد سواء بسبب بعض الخلافات ومنها الحدودية [٢].

ز - طبيعة نظم الحكم: تتسم الأنظمة الحاكمة في النظام الإقليمي الخليجي كما يؤكد د. عبد الخالق عبد الله* بأنها أنظمة تتمتع بصلاحيات غير محدودة[٣]؛ كما تعرضت الدول هناك لضغوط بسبب مصالح القوى الكبرى بها[٤].

وبعد الإشارة إلى دوافع الاهتمام الأمريكي بالخليج العربي، نرى أنه من المهم استعراض دور الرؤية الإستراتيجية الأمريكية لإسرائيل في الخليج العربي التي يمكن بيان دلالاتها فيما يأتي:

---

(١) د. حسين عبد الله، مستقبل النفط العربي، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠)، ورد في مجلة السياسة الدولية، العدد ١٤٤، مصدر سابق، ص٣٥٩.

(٢) د. عبد الخالق عبد الله، النظام الإقليمي الخليجي، مصدر سابق، ص٣٠.

* د. عبد الخالق عبد الله: أستاذ العلوم السياسية في جامعة الإمارات العربية المتحدة.

(٣) المصدر نفسه، ص٣١.

(٤) د. عاصم محمد عمران، الاداء السياسي لدول مجلس التعاون، من بحوث المؤتمر السنوي الخامس لمركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢١ -٢٢ ت٢ ٢٠٠٠، ص١.

١- المذكرات الرسمية:

وجه وزير دفاع أمريكي سابق مذكرة رسمية سرية إلى مجلس الأمن القومي الأمريكي المعروفة بالرمز (NSC47) في السادس عشر من مايو ١٩٤٩ تحت عنوان "المصالح الاستراتيجية الأمريكية في "إسرائيل" مشيرًا فيها إلى أهميتها للحفاظ على المصالح الأمريكية في منطقة الخليج العربي عبر اعتبارها موقعًا دفاعيًا متقدمًا لصالحها. وتذكر المذكرة حول ذلك "أن القطع الجوية أكثر إفادة في قطع خطوط المواصلات بين الاتحاد السوفيتي وموارد "الشرق الأوسط" النفطية بواسطة طائرات متوسطة المدى أو قصيرة المدى"، والمذكرة تضفي قيمة إيجابية على القوات المسلحة الإسرائيلية مؤكدة "فإذا ما تحالفت إسرائيل مع الديمقراطيات الغربية في حالة نشوب حرب مع الاتحاد السوفيتي، فإننا نستطيع الإفادة كامل الإفادة من مواقعها الدفاعية، ومن قواتها للدفاع عن منطقة القاهرة - السويس. ومن أجل العمليات البرية التي تهدف إلى الدفاع عن منشآت "الشرق الأوسط" النفطية"[١].

ونتيجة رد فعل إسرائيل على المذكرة الأمريكية سالفة الذكر وجه وزير الخارجية الإسرائيلي الأسبق (موشي شاريت) رسالة رسمية سرية إلى نظيره الأمريكي جورج مارشال George Marshall في الثالث والعشرين من ديسمبر في عام ١٩٥٠، عرض فيها ما أصبح يعرف بعملية التخزين Operation Stoclipile وتدعو الرسالة الولايات المتحدة إلى إنشاء مستودعات في إسرائيل لتكوين مخزون استراتيجي من المنتوجات الأولية الاستراتيجية التي تظل ملكية أمريكية، مع إعطاء إسرائيل حق استخدامها بسبب حاجاتها، أو تزويد إسرائيل بالسلاح، وتقديم معونة تقنية ومادية لصناعة التسلح الإسرائيلية[٢].

---

(١) كميل منصور، الولايات المتحدة وإسرائيل العروة الأوثق، (بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ترجمة نصير مروة، ط١، ١٩٩٦)، ص٩٤.

(٢) صحيفة معاريف، ١٩٨١/١٢/١١، ترجمة خاصة عن العبرية.

٢ - أفكار ومشاريع المسؤولين الحكوميين الأمريكيين، ومن أهمها:

أ - سياسة حكومة ترومان: واجهت حكومة الرئيس ترومان أجواء الحرب الباردة مع الاتحاد السوفيتي السابق عبر دعم سياسة التقارب، وبناء مرتكزات أساسية في الوطن العربي بشكل عام والخليج العربي بشكل خاص. ولعل أبرز تلك الخطوات، إعلانه في مارس ١٩٤٧ مبدأ سُمي باسمه (مبدأ ترومان)، الذي أُريد منه الدفاع عن اليونان وتركيا، إلا أن رقعته في المنظور الأمريكي امتدت لتشمل مناطق أخرى، فضلا عن توسيع مشروع مارشال ليشمل (الشرق الأوسط) وخلاصة هذا المبدأ "تضطلع الولايات المتحدة منذ الآن بالتدخل المباشر لا في أوروبا الغربية فحسب، بل وكذلك في شرقي البحر المتوسط والشرق الأدنى بهدف تقديم المساعدات العسكرية والاقتصادية للدول والحكومات المعارضة للأيديولوجية والسياسات السوفياتية"(١)، وهذا يعني أن مساحة التدخل الأمريكي يمكن أن تشمل منطقة الخليج العربي(٢).

ب - دالاس ومفهوم الحزام الشمالي، بعد جولة "جون فوستر دالاس" وزير الخارجية الأمريكي الأسبق في (الشرق الأوسط) مايو ١٩٥٣ استنتج أن دول المنطقة غير معنية بالتهديد السوفياتي كما تراه بلاده التي تسعى لتطويق النفوذ السوفياتي، عبر خلق حزام من المعاهدات الدفاعية وتحويله إلى حلف بغداد الذي وقع في الرابع والعشرين من فبراير ١٩٥٥ بين العراق وتركيا، ثم انضمت إليه بريطانيا وباكستان وإيران ولم يتضمن الحلف الولايات المتحدة عضوًا رسميًا(٣).

جـ - مشروع ايزنهاور لملء الفراغ، منذ عام ١٨٢٣ شكل اتجاه العزلة ركنًا أساسيًا في السياسة الخارجية الأمريكية متجسدًا في مبدأ مونرو نسبة إلى الرئيس الأمريكي (جيمس مونرو) الذي أوصى بهذا التوجه بصورة مستمرة باعتباره من ضرورات الحياة، نظرًا إلى كون الولايات المتحدة حينئذ جمهورية جديدة وضعيفة محاطة

---

(١) أنظر: Arthur Link, American Epoch, (New York: Knopf, 1965) P.708. كذلك انظر د. مروان بحيري، السياسة الأمريكية والشرق الأوسط من ترومان إلى كيسنجر، ورد في غسان سلامة وآخرين، السياسة الأمريكية والعرب، مصدر سابق، ص٥٥.

(٢) المصدر نفسه، ص ص٥٦ -٥٧.

(٣) المصدر نفسه، ص ص٥٨ -٥٩.

بأقاليم تهيمن عليها قوى أوروبية رئيسية[١] إلا أن واشنطن أعلنت في يناير ١٩٥٧ عن مشروع إيزنهاور الذي كان يقضي باستعدادها لتقديم المساعدات الاقتصادية والعسكرية للأقطار العربية وحمايتها ضد ما تسميه "الخطر الشيوعي"[٢].

ومن أبرز سمات هذه المرحلة ظهور الولايات المتحدة بدور قوي، وضعف في الدور البريطاني، وتحت غطاء الحرب استطاعت تأكيد نفوذها على السعودية، وتحت غطاء مواجهة الاتحاد السوفيتي والشيوعية استطاعت أن تتغلغل اقتصاديًا واستراتيجيًا في المنطقة[٣].

إن تحليل أوجه الاستفادة التي يمكن أن تحصل عليها الولايات المتحدة من جراء هذا المبدأ يتمثل في أنه محاولة لدعم مصالحها النفطية في الخليج العربي عقب فشل حلف بغداد، والهزيمة السياسية للحلفاء في حرب السويس؛ حيث إن تقييم الرئيس الأمريكي الأسبق (كيندي) آنذاك كان فاترًا له عندما وصفه بأنه مبدأ قصير النظر الذي يقوم على التدخل بحيث إنه لم يقابل بتأييد يذكر في الوطن العربي، مؤكدا بقوله "إن رفض تمويل السد العالي، ومفهوم حلف بغداد، ومبدأ إيزنهاور الذي يقابل بالرفض في كل بلد، كل ذلك في نظري يمثل لحظات غير سعيدة للسيد دالاس في الشرق الأوسط"[٤].

---

(١) أحمد عبد الرزاق شكارة، الفكر الاستراتيجي الأمريكي والشرق الأوسط في النظام الدولي الجديد، ورد في محمد الاطرش وآخرين، العرب وتحديات النظام العالمي، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي ١٦، ط١، ١٩٩٩)، ص ص١٩٥ -١٩٦. كذلك انظر مجلة المستقبل العربي، العدد ١٧٠، السنة ١٥، نيسان/ابريل ١٩٩٣، ص ص٣٢ -٥٧.

(٢) د. بكر مصباح تنيرة، التطور الاستراتيجي للسياسة الأمريكية في الوطن العربي، مصدر سابق، ص١٠٨. كذلك انظر مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٧، السنة ٤، آذار ١٩٨٢، ص ص٣٧ -٣٩. كذلك أنظر: Cecil V. Crabb, American Foreign Policy in the Nuclear age, (New York: Harper and Rowil, 1965) , PP.235-236. كذلك أنظر: ريتشارد بارنت، حروب التدخل الأمريكية في العالم، (بيروت، دار ابن خلدون للطباعة والنشر والتوزيع، ترجمة منعم النعمان، ط١، ١٩٧٤)، ص١١٧.

(٣) ماجدة عودة عبد الله الدعجة، سياسة الولايات المتحدة في منطقة الخليج العربي بعد انتهاء الحرب الباردة وأزمة الخليج، (عمان، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، ١٩٩٦)، ص ص٣٢ -٣٣.

(٤) د. مروان بحيري، السياسة الأمريكية والشرق الأوسط من ترومان إلى كيسنجر، مصدر سابق، ص٦١. كذلك أنظر:
John Kennedy, The Strategy of peace, (New York popular Library, 1961) , P261.

د - خيارات إدارة نيكسون، بعد انقضاء سنة واحدة على صدور بيان الحكومة البريطانية في السادس عشر من يناير١٩٦٨ والذي أعلنت فيه عزمها التخلي عن التزاماتها العسكرية في الخليج العربي والمحيط الهندي في موعد أقصاه نهاية ١٩٧١ سارعت الولايات المتحدة تحت إدارة الرئيس نيكسون في يناير ١٩٦٩ إلى تشكيل مجلس الأمن القومي الذي ترأسه آنذاك هنري كيسنجر **H. Kissinger** لدراسة خيارات للسياسة المتاحة أمام أميركا، وكانت النتيجة هي المذكرة الرئاسية لمجلس الأمن القومي المرقمة ٦٦ الموجهة إلى البيت الأبيض في يوليو ١٩٦٩، وقرار مجلس الأمن القومي رقم ٩٢ ليرسما سياسة الولايات المتحدة في المنطقة.

وتضمنت هاتان المذكرتان ثلاثة خيارات لأمريكا في الخليج، وبعد تقويمها جميعًا تم تبني خيار الوكيل الإقليمي الممثل بإيران وإرجاء خياري الانعزال أو التدخل العسكري.

وقد أعلن الرئيس الأمريكي نيكسون في جزيرة غوام عام ١٩٦٩ مبدأ جوام أو ما يعرف (بمبدأ نيكسون) **Nixon Doctrine** الذي يؤكد على"أن الولايات المتحدة ستعيد تقويم التزامها باستخدام القوة المباشرة، وستزيد اعتمادها على تزويد حلفائها وأصدقائها بالمساعدات ليمدوا يد العون لأمنهم بقوتهم البشرية الخاصة"[(١)].

وهذا يعني أن من ضمن الحلفاء: إسرائيل، والأصدقاء: إيران والسعودية؛ حيث حرصت أمريكا على اتباع سياسة الموازنة بين المطرقة (إسرائيل) والسندان (إيران) ودعم السعودية[(٢)]. وبرر نيكسون هذه السياسة محاولاً خلق علاقة طردية عند ربطها بالمصالح الحيوية الأمريكية، خاصة عندما يعرب بإسهاب ووضوح عن ماهية وحدود هذه المصالح ومدى أهميتها إذ يقول"إن المصلحة الحيوية هي تلك التي يشكل فقدانها

---

(١) نقلا عن د. خليل علي مراد، سياسة الولايات المتحدة في الخليج العربي والمحيط الهندي ١٩٦٨ -١٩٨٠، مجلة الخليج العربي، العدد ١، السنة ١٣، المجلد ١٧، (البصرة، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، نيسان ١٩٨٥)، ص ص٢٩ -٣٢.

(٢) يقول الرئيس نيكسون (نحن وإسرائيل ليسا حليفين طبيعيين عاديين، بل إن لدينا التزاما أخلاقيا معها هو أسمى من أية اتفاقية أمنية". انظر ريتشارد نيكسون، من وراء السلام، (عمان، الاهلية للنشر والتوزيع، ترجمة مالك عباس، ط١، ١٩٩٥)، ص١٤٨.

بحد ذاته خطرًا مباشرًا على أمن الولايات المتحدة. إن استغلال كل من أوروبا الغربية واليابان وكندا والمكسيك ودول الخليج العربي أمر حيوي بالنسبة لأمتنا"[1].

هـ - مبدأ كارتر والتدخل العسكري في الخليج العربي، أعلن الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر في الخطاب السنوي الذي ألقاه أمام الكونغرس في الثالث والعشرين من يناير ١٩٨٠، أي بعد شهر من التدخل العسكري السوفياتي في أفغانستان "أن أية محاولة تقوم بها أية قوة أجنبية للسيطرة على منطقة الخليج العربي، ستعتبر بمثابة هجوم على مصالح الولايات المتحدة الحيوية. وسنقوم من جانبنا بالتصدي لهذه المحاولة بالسبل الضرورية كافة، ومن بينها استخدام القوة العسكرية"[2]. وتأسيسًا على ذلك أصبح هذا الخطاب أساسا لما عرف باسم مبدأ كارتر Carter Doctrine. بعد مرور خمسة أسابيع على الخطاب المذكور، أعلنت واشنطن رسميا في مارس عن تشكيل قوة الانتشار السريع Rapid Deployment Force للتدخل العسكري في الخليج العربي، والمناطق المتاخمة في حالات الطوارئ[3].

وفي إشارة واضحة إلى أن هذه القوة يمكن أن تمارس دورًا يخدم حلفاء وأصدقاء أمريكا في المنطقة، صرح (هارولد ساندروز) مساعد وزير الخارجية الأمريكي في شهادة له أمام أحد لجان الكونغرس في الرابع والعشرين من مارس ١٩٨٠ "إن على الولايات المتحدة أن تمارس دورًا قياديًا، وأن تتحمل العبء العسكري الرئيسي لضمان

---

(١) فؤاد العشا، النظام العالمي الجديد عالم بخمس رؤوس الحقيقة والوهم، (دمشق، دار الجمهورية للنشر والتوزيع والطباعة، ط١، ١٩٩٤)، ص ص٨٨ -٨٩.

(٢) انظر U.S. Congress, U.S. interests in, and policies toward the persian Gulf 1980, (Washington, 1981) ,PP.468-471. ويشرح البروفيسور (نوعام تشومسكي) أستاذ في معهد ماساشوستس للتكنولوجيا في الولايات المتحدة مصالح الولايات المتحدة في الوطن العربي في مقال نشره في صحيفة (لوموند ديبلوماتيك) الفرنسية بقوله "من الاسس الهامة للسياسة الأمريكية، أن من الضروري أن تظل منابع الثروة النفطية، وآبارها في "الشرق الأوسط" تحت إشراف الولايات المتحدة والشركات الأمريكية، أو على الأقل الا ينال مزاحمو أمريكا ومنافسوها مكانة خاصة، وميزات كبيرة من حيث الوصول إلى احتياطي الطاقة في تلك المنطقة من العالم. وهذا مبدأ يكاد يكون من المسلمات". انظر ناعوم تشومسكي، بين إسرائيل والعرب.. الولايات المتحدة أمام خطر الحرب، صحيفة لوموند ديبلوماتيك الفرنسية، شباط ١٩٧٥.

(٣) د. خليل علي مراد، مصدر سابق، ص٤٢.

أمن الخليج العربي" وهذا القول ينسجم طبعا مع مبدأ كارتر، إلا أنه أضاف قائلا "ولكننا في عملنا هذا من المهم أن نستمر في العمل مع أصدقائنا في المنطقة ومع حلفائنا خارجها وللذين لهم مصالح مهمة فيها"(١).

و - لجان الكونجرس وسياسة أمريكا في الخليج، وضعت لجنة العلاقات الخارجية في الكونغرس الخطوط العريضة للأهداف الرئيسية للسياسة الأمريكية في الخليج وشبه الجزيرة العربية في يونيو ١٩٧٥ والتي تم الاعتماد عليها وتطبيقها بعد انتهاء دور بريطانيا الخاص في عام ١٩٧١ وهذه الأهداف هي كما يلي(٢):

(١) دعم الأمن، عن طريق تشجيع الجهود المحلية الإقليمية المشتركة، من أجل التعاون، وعن طريق تشجيع التقدم المستمر في المجالات الاقتصادية.

(٢) استمرار الحصول على النفط من المنطقة بأسعار معقولة، وبكميات كافية لسد احتياجاتنا واحتياجات حلفائنا.

(٣) تشجيع دول المنطقة على حل نزاعاتها الحدودية وغيرها بالطرق السلمية، وتوسيع مجالات الاتصال فيما بينها.

(٤) توسيع وجودنا وفعالياتنا في المجالات الدبلوماسية، والثقافية، والفنية، والتجارية، والمالية.

(٥) مساعدة الدول المصدرة للنفط على توظيف مدخولاتها سريعة النمو بطريقة بناءة ومثمرة وبما يدعم النظام المالي العالمي.

ز - دور السفارات الأمريكية في الخليج العربي وتسوية الصراع العربي - الإسرائيلي؛ كانت الدبلوماسية الأمريكية توظف بعثاتها السياسية الموجودة في دول مجلس التعاون لصالح إسرائيل، مع الحرص على تطوير علاقاتها السياسية والاقتصادية معها، وخاصة الدول العربية الخليجية الصغيرة، حيث رفعت درجة تمثيلها الدبلوماسي مع البحرين وقطر ودولة الإمارات إلى مستوى سفارة في صيف ١٩٧٤، وفعلت الشيء ذاته مع سلطنة عُمان أيضًا(٣).

---

(١) المصدر نفسه، ص٤٣.

(٢) الخليج العربي، المناقشة البرلمانية الأمريكية المستمرة بشأن مبيعات الاسلحة إلى أقطار الخليج العربي، جامعة البصرة، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، ترجمة وديع ميخائيل حنا، ط١، ١٩٨١)، ص ص٢٤ -٢٥. وانظر أيضًا:
Richard G. Lugar and R. James Woolsey, The New petroleum, Foreign affairs, Number1, Volume 78, January, February 1999) , P.1.

(٣) د. خليل علي مراد، مصدر سابق، ص٣٩.

ومن بين المسؤوليات المهمة التي ألقيت على عاتق هذه السفارات "إجراء مفاوضات مباشرة مع زعماء حكومات هذه الدول بخصوص تسوية الصراع العربي - الإسرائيلي، واستمرار تزويد الولايات المتحدة بما تحتاجه من نفط"(١).

ح - وظيفة إسرائيل لوجستيًا وعسكريًا: تجسد ذلك في توقيع مذكرة التعاون الإستراتيجي بين الولايات المتحدة وإسرائيل في الثلاثين من نوفمبر ١٩٨١. ولعل أبرز ماله علاقة بحماية الأنظمة الصديقة للولايات المتحدة في الخليج هو ما نوهت له أحد بنود المذكرة وذلك باستخدام مخزون الأسلحة الأمريكية في إسرائيل لصالح قوات التدخل السريع(٢).

وعندما وقع الطرفان المذكرة، أعلنا أنهم سيعملان على تعزيز فاعلية قوات الانتشار السريع عن طريق إقامة مخازن للمعدات والأسلحة الأمريكية في إسرائيل، وصيانتها بواسطة فنيين إسرائيليين وتخويل الولايات المتحدة حق استخدام القاعدتين الجويتين الجديدتين في صحراء النقب. وتقديم مينائي حيفا وأشدود بكونهما مركزين لصيانة السفن الأمريكية، وإجراءات أخرى(٣).

ومما تجدر الإشارة إليه ظهور عدة تصورات للتدخل الأمريكي - الإسرائيلي عسكريًا للهيمنة والسيطرة على حقول النفط الخليجية خاصة بعد حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ امتدادًا إلى عام ١٩٧٩ منها: الدراسة الاستراتيجية العسكرية التي نشرتها مجلة (فورتشون) Fortune الاقتصادية الأمريكية في السابع عشر من مايو ١٩٧٩، والخطة

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) صحيفة هآرتس، ١٩٨١/٩/٢٠، ترجمة خاصة عن العبرية. ولمزيد من التفاصيل حول ظروف وردود الفعل الأمريكية والإسرائيلية حول مذكرة التعاون الاستراتيجي بينهما انظر نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، العدد ١٠، (بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ت١ ١٩٨١، ص ص٦٣٨ -٦٤٠ كذلك انظر السيد يسين، الاتفاق الاستراتيجي الأمريكي - الإسرائيلي في ضوء نظرية الامن القومي، مجلة المنار، العدد الأول، السنة الأولى، (فرنسا دار الفكر العربي والأبحاث والنشر، يناير -كانون الثاني ١٩٨٥)، ص٣٣. كذلك انظر د. سامي منصور، الاتفاق الاستراتيجي الأمريكي -الإسرائيلي والأقطار العربية، مجلة المنار، المصدر نفسه، ص ص٥٩ -٦٠. كذلك أنظر: Dan, Raviv-Yassi, Melman, (Friend in Deed- inside the U.S-Israel Alliance, (New York: Hyperion, 1994).

(٣) د. إسماعيل صبري مقلد، أمن الخليج وتحديات الصراع الدولي، (الكويت، شركة الربيعان للنشر والتوزيع، ط١، ١٩٨٤)، ص١٧٠.

الأمريكية التي عرضت في مؤتمر قمة الدول السبع الغربية في سبتمبر عام ١٩٧٩ عبر هجوم (١٥) ألف مظلي أمريكي - إسرائيلي على السعودية ومنطقة الخليج العربي[1].

ولقد روج اللوبي اليهودي في الكونغرس، ووزارة الخارجية الأمريكية، والبيت الأبيض، ومجلس الأمن القومي، لفكرة احتلال شريط النفط ما بين الكويت ومسقط وهي فكرة ناقشتها لجنة الدفاع في الكونجرس، ووضعت عنها ورقة موجودة حاليًا في مكتبة الكونجرس وعنوان الورقة Oil Fields as Military Objectives وأيدت الخطة إسرائيل، وأبدت استعدادها للمشاركة في تنفيذ الفكرة، أي المشاركة باحتلال دول الخليج العربية[2].

وقد شرع الأمريكيون والإسرائيليون بتقديم المبررات الفكرية الإستراتيجية التي تدعم فكرة احتلال شريط النفط الممتد ما بين الكويت ومسقط، فـ (دانييل يرغن) يرى أن النفط أصبح مشكلة أمنية عالمية، ولذلك وتحت مبرر (أمن الطاقة) في العالم يجب أن يكون شريط النفط في الخليج تحت السيطرة المباشرة العسكرية للولايات المتحدة. وفي دراسة شارك فيها عدد من الأمريكيين الصهيونيين والإسرائيليين ذوي التوجهات الصهيونية منهم (كارل كايزر) و(ونستون لورد) و(تييري دومونتبريال) و(ديفيد وان) بعنوان "الأمن الغربي" رأى فيها ضرورة القيام بإنزال عسكري في شريط النفط الممتد بين (الكويت - مسقط). ويعتقد (أيان سمارت) الباحث ذو التوجهات الصهيونية بأن وجود النفط في بلدان ضعيفة عسكريا، وتعاني من ندرة سكانية، يعرض السلام العالمي لكثير من المخاطر لا يحسمها إلا العمل العسكري، وهي كما يقول "خطوة وقائية ضرورية"، ويضيف "يخطئ من يظن أن الخليج قد يتحول إلى فيتنام جديدة، ففيتنام مليئة

---

(١) سمير كرم، خريطة جديدة للشرق الأوسط، مجلة الكفاح العربي، العدد ٧١٤، (بيروت، ١٥ ك٢ ١٩٧٩)، ص ص ٧ -١٠. كذلك انظر مجلة الكفاح العربي، خطة أمريكية لتكوين قوة إسرائيلية -مصرية ضد العرب، العدد ٧٤٦، ١٩٧٩/٩/٢، ص٦. كذلك انظر نشرة دراسات استراتيجية، التدخل العسكري في منابع النفط الاحتمالات والخطط، العدد ١ -٢٤، المجلد الأول، (بيروت مؤسسة الابحاث العربية، ك١/ديسمبر ١٩٨٠)، ص ص٣ -١٧.

(٢) د. عبد الله فهد النفيسي، اليهود والخليج ٥، صحيفة الخليج، العدد ٧٨٢٢، (الإمارات، ٢٠٠٠/١٠/١٨). كذلك انظر: د.عبد الله فهد النفيسي، اليهود والخليج ٦، صحيفة الخليج، العدد ٧٨٢٥، (الإمارات، ٢٠٠٠/١٠/٢١)، ص ١٢.

بالأحراش، والغابات، والرجال الشجعان، والكثافة البشرية، والغذاء الوفير وليس هناك شيء من ذلك في الخليج يساعد على نهوض مقاومة شعبية للإنزال الأمريكي"[١].

ط - رؤية الاستخبارات الأمريكية لأهمية النفط الخليجي، ظل جهاز الاستخبارات المركزية الأمريكية (CIA) منذ عام ١٩٧٣ وحتى الآن يعول في تقديراته الاستخبارية على أهمية النفط الخليجي كمصلحة قومية أمريكية، وأهمية الوجود الإسرائيلي في المنطقة بكونه عاملاً مساعدًا للحفاظ والهيمنة عليه.

وعلى سبيل المثال أشارت الدراسة التي أشرف عليها جهاز (CIA) وهي تستشرف آفاق مستقبل النظام العالمي الجديد ودور الولايات المتحدة حتى عام ٢٠١٥، إلى أن النفط سيواصل الاحتفاظ بأهميته بكونه مصدرًا رئيسيًا للطاقة، رغم انحسار أهميته كمصدر رئيسي لدخل بعض الدول التي تنتجه. وتوقعت الدراسة أن تشهد منطقة الخليج في حالة حدوث حرب ارتفاعًا كبيرًا في مستوى إنتاج النفط، وأن تحتل أهمية أكبر في سوق الطاقة العالمي[٢].

ك - النفط وقيام إسرائيل، منذ قيام إسرائيل عام ١٩٤٨، ظهرت في مؤسسات الخارجية الأمريكية، وقسم شؤون الشرق الأدنى، وهيئة تخطيط السياسة، فكرة معارضة لإقامة (دولة يهودية) في فلسطين، وقد انضم إلى هؤلاء المعارضين فيما بعد وزارة

---

(١) المصدر نفسه. وجدير بالذكر الإشارة إلى ما نشرته مجلة نيوزويك الأسبوعية الأمريكية، من عينات لأفكار للمسؤولين الحكوميين والاستراتيجيين العسكريين، وخبراء شؤون "الشرق الأوسط" حول الخيارات المفتوحة أمام الولايات المتحدة لإخضاع دول الخليج. فذكرت أن هذه الخيارات ثلاثة هي: ١ -الحرب النفسية ٢ -العمليات السرية ٣ -التدخل العسكري. إذ برز خيار التدخل العسكري بكونه خيارًا رئيسيًا، الذي بررته نفس الصحيفة بالقول "إن حرمان أمة عن الوصول إلى الموارد الطبيعية الحيوية تاريخيا، يعتبر سببًا مباشرًا للحرب" وبذلك وضعت الولايات المتحدة نفسها الحاكم على موارد النفط الخليجية من دون سابق حق لها. لمزيد من التفاصيل أنظر: مجلة نيوزويك الأمريكية، ١٩٧٤/١٠/٧.

(٢) مجلة آخر ساعة، العدد ٣٤٥٦، (القاهرة، دار أخبار اليوم، ١٧ يناير ٢٠٠١)، ص٣٤. كذلك انظر صحيفة الشرق الأوسط، العدد ٨١٠٢، السنة ٢٣، فبراير -شباط ٢٠٠١، ص٥، كذلك انظر أعداد مجلس الاستخبارات الوطني الأمريكي، توجهات عالمية ٢٠١٥، حوار عن المستقبل مع خبراء غير حكوميين، الولايات المتحدة، ٢٠٠٠، نقلا عن مجلة السياسة الدولية، العدد ١٤٤، مصدر سابق، ص ص٣٦٥ -٣٦٧. كذلك انظر: **Adel Darwish, reports on CiA predictions for the Middle East region in the Year 2015, The Middle East, issue No 309, (London: British Library, February 2001) , PP.23-24.**

البحرية، ثم وزارة الدفاع، وهيئة الأركان المشتركة. وقد استند هذا التيار الـرافض إلى حجتين لتبرير معارضته لإقامة إسرائيل، هما النفط والاتحاد السوفيتي الاسبق.

وما يهمنا الإشارة إليه أن هناك قلقًا جديًا في وزارة البحرية بـشأن الـنفط، علـى اعتبار أن استمرار حصول الولايات المتحدة على النفط لقواتهـا العـسكرية وأوروبـا، يتطلب حسن نية العرب التي يمكن أن تُفقد نتيجة تأييد الولايات المتحدة لإقامة إسرائيل. وكان المعبَّر الرئيسي عن حجج جماعة النفط (جيمز فورستال) وزير الدفاع الأمريكـي الأسبق إذ أيده في ذلك (لوي هندرسون) رئيس قسم شؤون الشرق الأوسط فـي وزارة الخارجية الأمريكية قائلا "إن المصالح الإستراتيجية في (الشرق الأوسط) بما فيها النفط ستتعرض للخطر، وسيجري استبدال الأنظمة العربية المعتدلة أي الأنظمة الموالية للغرب بأنظمة أخرى راديكالية"[1].

ويوضح تحليل هذه الفكرة أن الولايات المتحدة كانت أمام مفترق طـريقين لا ثالـث لهما، إما النفط وهو المصلحة الحيوية لها .. وإما إسرائيل، لكن مجريات الأمور نسفت هذه الفكرة؛ لأن الغرب وخصوصا الولايات المتحدة ظل يهيمن على نفط الخليج، ويعتبره من المصالح الاستراتيجية إلى الآن، ويدعم إسرائيل في ظل سـيادة التفكـك، وانعـدام الإرادة السياسية العربية الموحدة.

وتبعًا لذلك يقول (ريتشارد هاس) مساعد الرئيس الأمريكي الأسبق (جورج بـوش) الأب لشؤون "الشرق الأوسط" خلال لقائه مع مركز البحوث والدراسات الفلسطينية فـي فلسطين في الثاني عشر من يونيو عام ١٩٩٥ "هناك مصالح للولايـات المتحـدة فـي "الشرق الأوسط" هما النفط وإسرائيل"[2].

---

(١) انظـر Quandt, W, united States policy in the Middle east, Constraints and choicecs, (U.S.A, Rand: 1970) , P.12. كذلك انظر مجلة الارض، العدد ٤، السنة الثانية، ١٩٧٤/١١/٧، ص ص٢ -٣.

(٢) مجلة السياسة الفلسطينية، لقاء مع ريتشارد هاز: السياسة الخارجية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط، العددان ٧ -٨، السنة ٢، (فلسطين نابلس، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، صيف وخريف ١٩٩٥)، ص١٥٠.

ثانيًا: الدور الإسرائيلي تجاه الخليج العربي

إن محاولة الوصول إلى طبيعة الدور الإسرائيلي في توجهات السياسة الأمريكية تجاه منطقة الخليج العربي تتطلب الوقوف على ثلاث دالات رئيسية، هي:

١- أهداف إسرائيل في الخليج العربي:

وضعت إسرائيل جملة من الأهداف التي يمكن من ورائها الهيمنة على منطقة الخليج العربي كجزء من مخططها التوراتي (إسرائيل الكبرى) في المستقبل المنظور. ويمكن الإشارة إلى أبرز وأهم تلك الأهداف كما يلي(١):

- نتيجة حاجة الاقتصاد الإسرائيلي الملحة لمصدر قريب ورخيص للبترول، فإن نفط الخليج يشكل مصدرا مهمًا لتلبية احتياجات إسرائيل منه مقارنة بالنفوط البعيدة والمكلفة التي تستوردها.
- سعي إسرائيل لترويج منتجاتها في الأسواق الخليجية ذات الأنماط الاستهلاكية المتسارعة المعروفة بغلاء أسعارها.
- انتهجت إسرائيل منذ قيامها عام ١٩٤٨ وحتى الآن سياسة تأجيج وإثارة المشاكل الإثنية والطائفية والعرقية في أطر العلاقات بين أطراف هذا النظام سواء في البحر الأحمر أو الخليج العربي، على اعتبار أنهما يشكلان إطارًا للوحدة الإستراتيجية للنظام الإقليمي في الخليج والجزيرة العربية، ناهيك أن ذلك سوف يحقق عزلة خليجية عن مفاعيل الصراع العربي - الإسرائيلي، والسيطرة على أسواق الخليج المالية وتحويلها إلى قاعدة نفوذ جيوسياسية للتحكم بأي نظام إقليمي خليجي ممكن أن يقوم في المستقبل(٢).
- حاولت إسرائيل في عقد السبعينيات من القرن العشرين الاهتمام، وعبر أجهزتها السرية، بشؤون الدول المطلة على الخليج لأسباب عدة؛ من أبرزها أن دول الخليج

---

(١) د. عبد الله فهد النفيسي، اليهود والخليج ١٧، صحيفة الخليج، العدد ٧٨٦٧، ٢٠٠٠/١٢/٢.

(٢) د. عبد الله فهد النفيسي، اليهود والخليج ما العمل؟ ٢٣، صحيفة الخليج، العدد ٧٩٠٦، ٢٠٠٠/١/١٠، ص١٠.

العربية تضم جالية فلسطينية ضخمة لا تقل عن ثلاثة أرباع المليون نسمة آنذاك؛ إذ توزعوا بشكل كبير في الكويت والمملكة العربية السعودية وقطر، حيث يعمل جزء كبير منهم في مجال التعليم، والخدمات العامة، والإدارات الحكومية وكذا الحال مع باقي دول مجلس التعاون[1]. هذا فضلاً عن ولادة تنظيمات فلسطينية تدعو لمواجهة إسرائيل، وكانت معظم قيادات تلك التنظيمات تجد حضناً دافئاً في دول الخليج العربية خاصة في الكويت وقطر.

وقد برز دور الأجهزة السرية الإسرائيلية ونشاطاتها في الدول المطلة على الخليج العربي من خلال (يوري لوبراني) سفير إسرائيل في طهران في السبعينيات، الذي حول مقر البعثة الإسرائيلية في طهران إلى الواجهة الأمامية لرصد كل البلدان المطلة على الخليج. وبرزت دلائل ذلك عندما وجد الطلبة الإيرانيون الذي اقتحموا مقر السفارة الأمريكية في طهران ١٩٧٩ أكواماً من تقارير سرية حول كل الدول المطلة على الخليج بعضها تم نشره وتوزيعه في أوائل عقد الثمانينيات، وبعضها تم الاحتفاظ به في طهران[2].

---

(١) رياض الاشقر وآخرون، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٣، (بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، سلسلة الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية ١٠، ط١، ١٩٧٦)، ص ص١٢٤-١٣١.

(٢) د. عبد الله فهد النفيسي، اليهود والخليج ٢، صحيفة الخليج، العدد ٧٨١١، ٧/١٠/٢٠٠٠، ص ٨.

٢ - وسائل التغلغل الإسرائيلي في الخليج العربي:

تعددت مظاهر وأوجه التغلغل الإسرائيلي في الخليج العربي، ويمكن الإشارة إلى أهمها:

أ - استثمار الرأسمال اليهودي، توظيف الرأسمال الإسرائيلي بالخليج، خاصة أنه اعتمد أساليب عديدة للتخفي بالتعاون الوثيق الصلة مع المجموعات المالية الاحتكارية الأخرى في جميع فروع الصناعة والتجارة في أوروبا الغربية، والولايات المتحدة بشكل خاص، وفي العالم عمومًا، كأن يؤسس شركات وبنوكًا بواجهات وأسماء عادية لا علاقة لها بإسرائيل ومنظماتها ومموليها. ومن ضمن هؤلاء عائلة (روتشيلد)، وعائلة (روكفلر) المالية. وكانت هذه المجموعات وغيرها اقترحت في أحد اجتماعاتها بالقدس فكرة إنشاء أنابيب للنفط تربط خليج العقبة بالبحر الأبيض المتوسط (إيلات - عسقلان) لتحل محل قناة السويس بنقل النفط من الخليج العربي وإيران، وقدرت تكاليف الخط بأكثر من مليون دولار[١].

وبالرغم من أن عائلة (روكفلر) ليست يهودية، الا أنهم شديدو الولاء "للحركة الصهيونية"، كما أن للرأسماليين اليهود في مجموعات شركات العائلة نفوذًا كبيرًا، إذ تمتلك الرأسمالية اليهودية ٦٠% من بنك "تشيز منهاتن" الذي تمتلكه (ستاندارد أويل)، كما يسهم البنك نفسه ببيع سندات إسرائيل في الولايات المتحدة، علاوة على أن ٤٠% من المناصب القيادية لعائلة (روكفلر) يحتلها يهود صهاينة[٢].

---

(١) حربي محمد، الاستراتيجية النفطية الغربية في الخليج العربي، (بغداد، منشورات دار الكتاب الجديد ومكتبة المنارة، ط١، ١٩٧٤)، ص١٨٠ وص ص ١٨٤ -١٨٥.

(٢) د. يعقوب سليمان، العلاقة التاريخية بين النفط العربي والقضية الفلسطينية، مجلة صامد الاقتصادي، العدد ٥٦، مصدر سابق، ص٤٣. كذلك انظر هارفي أوكونور، الأزمة العالمية في البترول، (القاهرة، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، ترجمة د. عمر مكاوي، ١٩٦٧)، ص ٤١٨.

ولقد عبر (ديفيد روكفلر) رئيس بنك (تشيز) عن تأييده لإسرائيل ودعمه الكامل لوجودها في فلسطين، من خلال تقديمه توصية للحكومة الأمريكية مفادها "على الولايات المتحدة أن تضع جميع ما تستطيعه لضمان أمن وسيادة "إسرائيل"[١].

وتزعم بعض الكتابات أن (آل روكفلر) الأمريكية لها مصالح ضخمة في منطقة الخليج العربي حيث يملكون حصة رئيسية من أسهم شركات نفط عربية[٢]، فضلاً عن أن شركة ستاندرد أويل أوف نيوجرسي التي تمتلكها (آل روكفلر) وشركات النفط التابعة لها (أوزموبيل أويل) و(ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا) و(ستاندرد أويل أوف إنديانا) و(همبل أويل في تكساس) وغيرها تملك الحصة الرئيسية من رساميل (آرامكو) العربية - السعودية، كما تزعم كتابات أخرى أن شركات آل (روكفلر) تحصل على أرباح كبيرة من استغلال الثروة النفطية في الكويت وعدد من الإمارات العربية[٣].

ولقد أكد أصحاب الاحتكارات النفطية ذات الأصول المؤيدة للحركة الصهيونية أن دورهم يقتصر على بناء إسرائيل وحمايته في مواجهة العرب، والمحافظة على هيمنتهم للنفط الخليجي، ومن هؤلاء الاقتصادي الأمريكي المعروف (ميلتون فريدمان) إذ يقول "حتى رجال شركات النفط العاملة في البلاد العربية، فإنهم يلعبون دورًا مزدوجًا. فهم من جانب يودون بقاء الإسرائيليين أقوياء خوفًا من استيلاء الروس على منابع النفط في الخليج. وهم من جانب آخر يستنكرون لفظيًا سياسة "إسرائيل" ذرًا للرماد في عيون العرب، وليحافظوا على مصالح شركاتهم لديهم"[٤].

ب - استخدام اليهود الأمريكيين في الشركات العاملة بالخليج: تؤكد مصادر أن إسرائيل استغلت وجود الشركات الأمريكية داخل دول مجلس التعاون وخاصة في المملكة العربية السعودية لتسريب اليهود الأميركيين للعمل في وظائف مدنية وحكومية. وقد كشف رئيس اللجنة الفرعية التابعة لمجلس النواب الأمريكي (لي. هـ. هاملتن) في إحدى الجلسات لمناقشة سياسة الولايات المتحدة في الخليج أن يهودًا أمريكيين

(١) د. نديم البيطار، هل يمكن الاحتكام إلى أمريكا، (القاهرة، دار الموقف العربي للصحافة والنشر والتوزيع، شركة الفجر للطباعة، ١٩٨٩)، ص١٨.

(٢) حربي محمد، الاستراتيجية النفطية الغربية في الخليج العربي، مصدر سابق، ص١٩١.

(٣) د. فؤاد مرسي، إسرائيل مشروع صهيوني تديره احتكارات النفط الدولية، مصدر سابق، ص٣٢.

(٤) المصدر نفسه، ص ١٨٨.

حصلوا على تأشيرات الدخول إلى المملكة وحكومتنا لا تعترض إطلاقا بأن يعملوا في العربية السعودية في مهام حكومية"[١]- كما تقول (ناسي تارك) وهي مستشارة للأعمال الدولية متخصصة في شؤون (الشرق الأوسط) "إن المملكة العربية السعودية تعطي تأشيرات دخول لرجال أعمال، وتسمح لشركات أمريكية يسيطر عليها يهود بالعمل لديها"[٢].

وهناك مخاوف مما كشفه الباحث الإسرائيلي (رؤوبين فدهستور) في مقالة له في صحيفة (هآرتس) الإسرائيلية بشأن وجود معلومات مهمة جدًا عن إمكانية تسريب اليهود الأمريكيين، وخاصة في مجال سلاح الطيران، بعد حيازة السعودية لطائرات **F15** الأمريكية الصنع، كما يوضح قائلا"لقد زودت أمريكا السعودية بطائرات **F15** والتي تحتوي على خزانات وقود من نوع (دفينا) المنفصلة لزيادة المدى العملياتي للطائرة من ٧٢٥ كم إلى ١٦٠٠كم، ويبدو أن قسما من خزانات (دفينا) التي ستزود للعربية السعودية هي كما يبدو من إنتاج الصناعة الجوية الإسرائيلية"[٣].

ويلاحظ أنه في عام ١٩٧٥ تقدم مهندسان يهوديان بطلب للعمل كمهندسين في قاعدة بحرينية **ABS** لخدمات التقنية العالمية، ولكنهم أخبروا صراحة أن البحرين لن تسمح لمهندسين يهود بالعمل في الشركة[٤].

جـ - تسريب عناصر لهم داخل المنطقة[١] والعمل على استقطاب بقايا اليهود هناك، لاسيما منهم التجار [٢].

---

(١) الخليج العربي، المناقشة البرلمانية الأمريكية المستمرة بشأن مبيعات الاسلحة إلى أقطار الخليج العربي، مصدر سابق، ص٤١٤.

(٢) جامعة الدول العربية، المقاطعة العربية ضد إسرائيل، القضية الفلسطينية في شهر، العدد ٣، حزيران ١٩٧٧، قسم الارشيف، مركز الدراسات الفلسطينية، جامعة بغداد. كذلك انظر فائز عبد الرحمن، فضائح لملوك النفط، (بيروت، دار الرياض للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، ١٩٨٩)، ص١٧٠.

(٣) رؤوبين فدهستور، الخطر السعودي، صحيفة هآرتس، ١٩٨٤/٦/٢٧ نقلا عن نشرة الملف، العدد ٤، المجلد الأول، (نيقوسيا، وكالة المنار للصحافة والنشر المحدودة، تموز -يوليو ١٩٨٤)، ص٣٢٥.

(4) Walter Henery Nelson and Terence C. F.Prittie, The Economic War Against the Jews, (New York: Random House, 1977) , PP.78-79.

٣ - الرؤية الاستراتيجية الصهيونية للولايات المتحدة في الخليج العربي، ويمكن توضيحها عبر ما يلي:

أ - إسرائيل وتأييد مبدأ أيزنهاور لملء الفراغ، منذ إعلان مبدأ أيزنهاور لملء الفراغ عام ١٩٥٧، بادرت الحكومة والكنيست الإسرائيلي إلى الإعلان عن ترحيبهما به الذي يعلن عن عزم الولايات المتحدة التدخل في شؤون أقطار المنطقة إذا ما تعرضت إلى ما يسميه الأمريكيون بعدوان شيوعي خارجي أو داخلي[٣]. ويفهم من الترحيب الإسرائيلي أنها تطمح لدعم سياساتها تجاه العرب كما حدث في العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ بتدخل أمريكي عسكري مباشر في المنطقة وخاصة في منطقة الخليج العربي.

ب - التدخل العسكري الأمريكي والدور الإسرائيلي، طرحت إسرائيل عدة أفكار لتحريض الولايات المتحدة للتدخل العسكري المباشر أو غير المباشر للسيطرة على حقول البترول الخليجية في دول مجلس التعاون بحجة إلغاء المكاسب المادية والمعنوية التي حصدها العرب في انتصارهم في حرب أكتوبر عام ١٩٧٣.

وتأسيسًا على ذلك كتب المعلق السياسي في صحيفة (هآرتس) الإسرائيلية (شفا يتسر) قائلاً "إن أموال النفط تهدد النظام المالي للولايات المتحدة والغرب. إن أسعار النفط وقضية ميزان المدفوعات التي تخلقها هذه الأسعار، وخاصة بالنسبة لبلدان أوروبا الغربية تهدد سيطرة الولايات المتحدة. إن الخطر الذي يتهدد أوروبا هو انهيار اقتصادها ومصدر هذا الخطر هو في شبه الجزيرة العربية، فإذا أثبتت الولايات المتحدة وهنها أمام هذا الخطر، فمن المحتمل أن تفقد مركزها من أيديها"[٤].

جـ - السيطرة الأمريكية على حقول النفط والتضامن العربي، ترى إسرائيل أن على الولايات المتحدة بعد الحظر النفطي العربي عام ١٩٧٣ أن تقوم بدور لتقويض حالة التضامن العربي الذي تجسد في تلك الفترة سياسيًا، وعسكريًا. وفي هذا يقول

---

(١) عادل رضا، عمان والخليج قضايا ومناقشات، (القاهرة، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، ١٩٦٩)، ص٥٥.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) مجلة الارض، العدد ٤، مصدر سابق، ص٤.

(٤) صحيفة هآرتس، ١٩٧٤/١٢/١٣، ترجمة خاصة عن العبرية.

الباحث الإسرائيلي (أليعزر) "إن المصلحة الأمريكية الأساسية تقتضي كسرًا سريعًا لاحتكار النفط العربي مع كل ما يستتبعه هذا استراتيجيًا، وسياسيًا، وعسكريًا، والتضامن العربي يشكل عاملاً معوقًا لهذا، ووجود إسرائيل واثقة بقوتها ومسيطرة على سيناء يشكلان عاملاً مشجعًا ومساعدًا، لهذا على الشعب اليهودي في الولايات المتحدة أن يهب لمساندة الأوساط الأمريكية التي تؤيد هذا الاتجاه"(١).

د - التدخل العسكري والتقاطع مع المصالح الأمريكية في الخليج العربي، يقيم الباحثون والأكاديميون الخيارات الإسرائيلية للهيمنة على حقول البترول الخليجية بنوع من التحفظ بالرغم وكما يؤكد (فاليري يورك)(*) من اعتبار إسرائيل "السعودية والكويت جزءًا من التوازن العسكري الإقليمي" الذي يُحتم عليها أن تهاجم الشمال الغربي للسعودية، وحقولها النفطية بضربة طويلة المدى وبإمكانها أيضًا التدخل في البحر الأحمر، وتهديد الصناعة السعودية على السهل الساحلي الغربي، إلا أن هجومًا على السعودية يعرض علاقات "إسرائيل" بالولايات المتحدة لمخاطر سياسية"(٢).

ويضيف نفس الباحث "وحتى في أسوأ الظروف فإن الهجوم على منابع النفط السعودي لن يحدث إلا إذا اعتبرت "إسرائيل" أنه لم يعد بإمكانها الاعتماد على أصدقائها الأمريكيين من أجل بقائها على قيد الوجود"(٣). وهي فرضية تكاد تكون وهمية، لأن الترابط المصلحي والاستراتيجي بين إسرائيل والولايات المتحدة يطغى على الوصول إلى هذه النتائج.

وهناك آراء أخرى لا تقف عند حدود التحفظ على التدخل العسكري الأمريكي - الإسرائيلي في منطقة الخليج العربي، وبيان انعكاساته السلبية، بل يصوره إلى مستوى

---

(١) صحيفة معاريف، ١٩٧٥/١/١٤، ترجمة خاصة عن العبرية.

* فاليري يورك: باحث في المعهد الملكي للشؤون الدولية في لندن.

(٢) فاليري يورك، آفاق الخليج في الثمانينيات، (جامعة البصرة، السلسلة الخاصة ٦٦، شعبة الدراسات السياسية والاستراتيجية، مركز دراسات الخليج العربي، مطبعة جامعة البصرة، ١٩٨٢)، ص٣١.

(٣) المصدر نفسه.

وقوع تصادم عسكري دولي. ومن هؤلاء الباحثين (روبرت. جـي. برانجـر) و(ديـل آرتاهنين) إذ يؤكد هذا الفريق في صيغة توصية إلى صناع القرار الأمـريكيين بـالقول "يجب تحاشي الخيارات المتعلقة بالتدخل العسكري الأمريكي المباشر، أو التحـالف مـع إسرائيل لضمان النفاذ إلى الخليج العربي[1].

هـ - المحافظة على المصالح الأمريكية دون توريط الولايات المتحدة، ترى إسـرائيل أنها تمثل الضمانة للحفاظ على المصالح الأمريكية في منطقة الخليج العربي في حالة تزويدها بعوامل الاقتدار العسكري والمادي، لأجل الدفاع عن نفسها وحماية مصالح الغرب في المنطقة؛ عكس هذا التـصور المعلـق الـسياسي لـصحيفة (هـآرتس) الإسرائيلية وهي الخلاصة التي استنتجها في ضوء الزيارة التي قامت بهـا (جولـدا مائير) إلى الولايات المتحدة في مارس ١٩٧٣ قائلاً "إن وجود إسرائيل قوية هي في الحقيقة ضمانة للمحافظة على المـصالح الأمريكيـة فـي المنطقـة. وإن الجـيش الإسرائيلي بقوته المطلقة لا النسبية هو خط الدفاع الأول عن المصالح الأمريكية في حوض البحر الأبيض المتوسط أكثر من معظم دول حلف الأطلسي"[2].

وتبعًا لذلك تدرك إسرائيل أن دورها وكما يؤكد (شمعون بيريز) في مقابلة مع مندوب صحيفة الأهرام القاهرية هو "بمثابة الرصيف للفعل الأمريكي الدبلوماسي والعـسكري، فهو نقطة الارتكاز الجيوستراتيجي، والذراع الإقليمي، ومستودع المعـدات والأسـلحة المتطورة، ومصدر نشاطات معلوماتية واستخبارية، وبقصار الجمل إنه الحارس علـى المصالح الأمريكية من المخاطر المحيقة به في "الشرق الأوسط"[3].

و - جعل إسرائيل دولة عظمى مع استمرار تدفق الـنفط، ظهـرت منـذ عـام ١٩٦٧ مجموعة تقارير داخل الولايات المتحدة بشأن منطقة الخليج العربـي عـن مراكـز البحوث الأمريكية، حيث يلفت النظر فيها أن الصهيونية الأمريكية أو اللوبي اليهودي

---

(١) روبرت.جي.برانجر وديل آرتاهنين، خيارات السياسة الأمريكية في إيران والخليج، نشرة دراسات استراتيجية، العـدد ٣، المجلد الأول، (بيروت، مؤسسة الابحاث العربية، ك١، ١٩٨٠)، ص٥٩.

(٢) صحيفة هآرتس، ١٩٧٣/٣/٧، ترجمة خاصة عن العبرية.

(٣) د. كاظم هاشم نعمة، المتغير الأمريكي ومستقبل الامن في الخليج العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد ١٩٥، (بيـروت، آيار -مايو ١٩٩٥)، ص٣٦.

يقوم بدور خاص في صياغتها من خلال تغلغلها في هذه المراكز البحثيـــة، كمـــا أن وجهة النظر الغربية تكاد تكون غائبة. ومن هذه التقارير تقريـــر بعنـــوان "متابعـــة السلام: استراتيجية أمريكية لعملية السلام العربية الإسرائيلية" صـــادر عـــن معهـــد واشنطن للدراسات الاستراتيجية المعروف بتغلغل اللوبي اليهودي فيه. ومـــن أبـــرز الذين اشتركوا في إعداده وزير الدفاع الأسبق (صموئيل لـــويس) ومـــساعد وزيـــر الخارجية لشؤون "الشرق الأوسط" (مارتن إنديك). ويحدد التقرير الخطوط الرئيسية للتصور الأمريكي والذي تحدده المصالح الأمريكيـــة، وأولهـــا ســـلامة المـــواطنين الأمريكيين وممتلكاتهم وحرية التجارة وبخاصة الوصول للـــنفط بأســـعار معقولـــة، والالتزام ببقاء إسرائيل وأمنها.

ومن الواضح أن هاجس تأمين الحصول على النفط سيطر على هـــذا التـــصور، لأن الولايات المتحدة ستكون بحاجة لاسترداد ثلث نفطها من المنطقة فـــي عـــام ٢٠١٠[١]. ولقد كانت الظروف والبيئة السياسية لصيف عام ١٩٧٣ في الوطن العربي تتميز بتأميم شركات النفط الأجنبية، إذ وجه عدد من الدول العربية النفطية الخليجية ضربات موجعة لهذه الشركات عن طريق تأميمها إما كليًا أو جزئيًا. وكان رد الفعل غير المباشر علـــى هذه الحملة، أن سمحت الولايات المتحدة للصحفيين بتصوير مناورة عسكرية في إحدى القواعد الأمريكية كانت تجري في ظروف صحراوية، وهي بذلك قد عبرت عن رســـالة واضحة بمثابة تهديد غير مباشر للدول النفطية الخليجية جراء عملية التأميم[٢].

وقد سارعت إسرائيل بالتعليق على ذلك من خلال أحد الباحثين إذ كتـــب (شفيـــستر) المعلق في صحيفة (هآرتس) قائلا "إن "إسرائيل" بكونها دولة قوية وذات قدرة عسكرية غير قليلة...هي شريكة مرغوب فيها لتجسيد سياسة أمريكية من النوع المذكور هنـــا. وهذا لا يعني إعطاء قواعد وما شابه، بل وجود قوة عظمى في المنطقـــة "كإســـرائيل"

---

(١) حامد محمود السيد، الشرق أوسطية ومصير القومية العربية مواجهة التحدي في القرن الحادي والعشرين، مجلة صـــامد الاقتصادي، العدد ١١٩، السنة ٢٢، ك٢ -شباط -آذار ٢٠٠٠، ص ص٧٢ -٧٣.

(٢) مجلة الارض، العدد ٢ -٣، ١٥/١٠/١٩٧٤، ص ص٥ -٦.

تتماثل مصالحها إلى حد كبير مع المصالح الأمريكية، وهي ضمان استمرار تدفق النفط إلى الأسواق الغربية"[1].

ز- تحويل الشراكة الاستراتيجية الإسرائيلية - الأمريكية إلى شراكة إقليمية متعددة الأطراف، يرى الباحثون الإسرائيليون أن التوجهات الاستراتيجية الصهيونية - الأمريكية في الخليج العربي يمكن تطويرها وفق مبدأ إشراك الحكومات الصديقة للولايات المتحدة في منطقة الخليج العربي في شراكة استراتيجية إقليمية، وكما يوضح ذلك الباحث (زئيف شيف) في مقالة له في صحيفة (هآرتس) قائلا "يجب أن يكون تحويل الشراكة الاستراتيجية الإسرائيلية -الأمريكية الثنائية إلى شراكة إقليمية متعددة الأطراف .. شراكة يساهم فيها إلى جانب الولايات المتحدة و"إسرائيل" وربما أيضا دول أخرى هذا ما يجب أن يكون عليه الهدف النهائي"[2].

وقد طبقت الولايات المتحدة في خطوات سابقة ما كانت تريده إسرائيل، ولنا هنا مثالان الأول يمكن الإشارة إلى زيارة وزير الدفاع الأمريكي الأسبق (هارولد براون) والتي عبر عن نيته للقيام بها إلى المنطقة العربية في فبراير ١٩٧٩ والتي هي بحد ذاتها محاولة لإيجاد تحالف عسكري بين إسرائيل ومصر والسعودية والأردن[3]. والمثال الثاني زيارة وزير الدفاع الأمريكي الأسبق (الكسندر هيغ) لإسرائيل في شهر أبريل عام ١٩٨١ في إطار جولة شملت ثلاث دول عربية هي مصر والأردن والسعودية. وكان الموضوع الأساسي الذي أشار إليه خلال مباحثاته مع الحكومة الإسرائيلية هو تشكيل حلف دفاعي إقليمي برعاية الولايات المتحدة لمواجهة السوفيات، وحماية نفط المنطقة[4].

وتؤكد الباحثة الأمريكية (بربارة كونري) وهي محللة سياسية في معهد (كاتو) أنه بعد حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ حرصت واشنطن على استثمار الموارد الاقتصادية

---

(١) صحيفة هآرتس، ١٩٧٣/٧/٢٠، ترجمة خاصة عن العبرية.

(٢) زئيف شيف، الخطر الروسي، صحيفة هآرتس، ١٩٨١/١٠/٢، ترجمة خاصة عن العبرية.

(٣) حجاي أيشد، إسرائيل العجلة الخامسة، صحيفة دافار، ١٩٧٩/٢/٦، ترجمة خاصة عن العبرية.

(٤) هاني عبد الله، زيارة هيغ إلى المنطقة الدور الإسرائيلي في الاستراتيجية الأمريكية الجديدة، نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، العدد ٤، (بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، نيسان ١٩٨١)، ص٢٠٢.

الوفيرة لدول مجلس التعاون في خلق قوة عسكرية إقليمية فعالة مجتمعة إذ تقول "ويمكن خلق منظمة دفاع إقليمي فعال إذا جندت تعاون دول أخرى في المنطقة"[1]. والإشارة هنا بالرغم من عدم البوح بها من قبل الباحثة الأمريكية هو إشراك إسرائيل في الترتيبات الإقليمية الأمنية في المنطقة.

ثالثًا: عناصر الالتقاء والتباعد في التوجهات السياسية الأمريكية والإسرائيلية تجاه الخليج العربي:

ظهرت في السنين الأولى لعقد الثمانينيات آراء صهيونية قد تكون مخالفة لكل الاستنتاجات التي خرجت بها الدراسات التي تابعت التوجهات الاستراتيجية الأمريكية والإسرائيلية في الخليج العربي. ووجه الانفراد في هذه الآراء هو قصور في فهم التصور الصهيوني لأوجه التلاقي والتباعد مع التوجه الاستراتيجي الأمريكي إزاء هذه المنطقة الحيوية من العالم، إذ أكدت الآراء الجديدة حقائق مهمة ذكرها عدد من خبراء السلطة الإسرائيليين في سياق ندوة مهمة عقدتها هيئة تحرير صحيفة (يديعوت أحرونوت) في سبتمبر من عام ١٩٨١؛ إذ أكد (موشيه آرينز) رئيس لجنة الخارجية والأمن بالكنيست الإسرائيلي رأيًا مفاده "عند التحدث عن نقاط تلاقي المصالح، هذا لا يعني أن جميع المصالح مشتركة، هناك تماس معين، نحن "إسرائيل" وهم الولايات المتحدة .. لا نتحدث كطرفين متساويين بشكل عام. ومن الصعب جدًا أن تجد اليوم في العالم أطرافًا متساوية"[2].

ويورد (آرينز) مثالاً يعكس تجسيدًا لما طرحه سلفًا قائلاً "للولايات المتحدة علاقات خاصة مع السعودية وهي تعتبرها حليفًا، بينما هي (السعودية) في نظرنا في هذه

(١) أنظر: Barbara, Conry, Persian Gulf time bomb America's risky Commitment, U.S.A Today Magazine Vol 125, Issue 2624, (U.S.A: May,1997) , P.3.

(٢) ندوة صحيفة يديعوت أحرونوت، التعاون الاستراتيجي: مخاطر وفرص، ١٩٨١/٩/٢٨ نقلا عن نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، العدد ١١، (بيروت ت٢ ١٩٨١)، ص٦٧٤.

المرحلة في خانة الأعداء. وهذا الأمر لا يلغي إمكان التعاون بيننا وبين الولايات المتحدة، فهو يظهر فقط أن المصالح ليست متطابقة، ولكن هناك تماسًا معينًا بينها"[١].

وفي رؤية أخرى، يعكس الباحث الإسرائيلي "حجاي أيشد" في صحيفة (دافار) رأيًا مفاده خشية إسرائيل من الدعم الأمريكي للسعودية سياسيًا وعسكريًا باعتبارها دولة يمكن التصادم معها عسكريًا من الجبهة الشرقية، وهو ما سيؤثر على مكانة الأخيرة في الإستراتيجية الأمريكية تجاه دول مجلس التعاون، خاصة إذا اشتركت أي الرياض في حلف عسكري معنا وبرعاية الولايات المتحدة[٢].

وفي منتصف عقد التسعينيات أشارت إسرائيل إلى ازدياد التحرك للمزاوجة بين التواجد العسكري الأمريكي في دول مجلس التعاون، وتعميق العلاقات السياسية والاقتصادية معها واستغلالها لتسهيل النفوذ الإسرائيلي في دول المنطقة، إذ ترأس وزير الخارجية الأمريكية رونالد بروان أكبر بعثة للتجارة والاستثمار زارت دول المنطقة وإسرائيل والأردن ومصر في الفترة من الرابع إلى العاشر من فبراير ١٩٩٥ واعتبارها محطة لتطوير العلاقات الاقتصادية الإقليمية بين الولايات المتحدة وتلك الدول[٣].

وطرح الوزير الأمريكي مشاريع مشتركة مع الكويت تقوم بها شركات بلاده بمعدل ٦ بلايين دولار في مجالات الإسكان والطاقة والنفط والدفاع، وأبدى رغبته في إقامة مشاريع بقيمة ٢مليون دولار مع قطر ومساهمتها في إزالة المقاطعة العربية ضد إسرائيل. أما دولة الإمارات فأعلن بروان عن عقود بقيمة ٥ بلايين دولار وعبر عن أمله أن تفتح أسواقها للبضائع الأمريكية لدعم النمو الاقتصادي في إطار عملية السلام[٤].

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) حجاي إيشد، إسرائيل العجلة الخامسة، مصدر سابق.

(3) Loustaunau, Cherie, Secretary Brown Demonstrates that the Middle east is open for business, business America; Vol 116, Issue 3, (U.S.A: Mar 1995) , P.1.

(4) Ibid, PP.5-6.

الفصل الثاني

هيكل النظام الدولي وأثره على السياسة الإسرائيلية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي

أدت هيكلية النظام الدولي سواء كان ذلك في ظل القطبية الثنائية أو في ظل القطبية الأحادية، دورًا واضحًا في السياسة الإسرائيلية تجاه دول مجلس التعاون كونها تشكل أحد القيود الدولية والإقليمية؛ حيث مثلت كابحًا مهمًا على طبيعة التوجهات الإسرائيلية تجاه دول المجلس، خاصة أن المنطقة بتفاعلاتها مع المحيط الدولي والإقليمي تشكل ساحة لاصطدام استراتيجيات القوى الكبرى والإقليمية قبل وبعد انتهاء الحرب الباردة، الولايات المتحدة، والاتحاد السوفيتي سابقًا، وحاليًا روسيا وإيران وتركيا.

فقبل انتهاء الحرب الباردة دارت بين القطبين الأمريكي والسوفياتي مواجهة عدائية، فكانت الأولى تسعى بكل جهودها لتنظيم العالم الذي تسميه (العالم الحر)، ويشمل مجتمع الدول الرأسمالية، وذلك على افتراض أنها مهددة من قبل أطماع النفوذ والسيطرة التي تراود الدول الاشتراكية بقيادة الاتحاد السوفيتي، وأنه يجب عليها أن تعمل جاهدة لمقاومتها واجتناب التسرب إليها، بينما كان السوفيت يعتقدون من جانبهم بأن النظم الاشتراكية لن تبقى مستقرة وآمنة مادامت تحوطها النظم الرأسمالية بسياج من خصومتها وبفضائها[1].

هذا بالإضافة إلى استغلال السوفيت في غمرة المنافسة مع القطب الأمريكي في ظل الحرب الباردة عدة أدوات لبلورة سياسة خارجية تجاه الوطن العربي عمومًا ودول مجلس التعاون بشكل خاص، تهدف إلى تنمية علاقات ودّ وصداقة معها استنادًا إلى أنها قوة عظمى ليس لها ماض استعماري في المنطقة ودول تتطلع إلى التحرر وفي الوقت نفسه تخوض صراعًا مع إسرائيل المدعومة من الغرب لتنفيذ أهدافه في المنطقة لعل

(١) د. علي شفيق، مجلس التعاون الخليجي من منظور العلاقات الدولية، (بيروت، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ١٩٨٩)، ص ص١٩٩ -٢٠٠.

أبرزها قرب المنطقة من القطب السوفياتي دون غيرها، مع تطلع روسي قديم يرجع إلى عهد القياصرة الروس للوصول إلى المياه الدافئة(١).

وبعد انتهاء الحرب الباردة عام ١٩٩١ انهار نظام القطبية الثنائيـــة دون أن ينهـــار النظام العالمي، إذ تقوضت بالفعل حالة الاستقرار للقطبية الثنائية، أما قبـل ذلـك فقـد تكرست مركزية العالم العربي حول القطبين الأمريكي والروسي الـسوفيتي فـي إطـار مركزية الغرب، ولم يكن في هذا العالم لا الصين، ولا اليابان، ولا العالم الإســلامي أي دور إلا على هيئة هوامش وتوابع(٢).

وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي، أصبحت الولايات المتحدة القوة العظمى الوحيدة فـي العالم، خاصة مع تنامي التداخل ووسائل الاتصال، والعولمة فـي مجـالات الـسياسة، والأمن والاقتصاد، وتبادل المعلومات، والثقافة. ونظـرًا إلـى دور الولايـات المتحـدة المركزي في معظم المجالات بات من الصعوبة بمكان التمييز بين الحد الذي ينتهي عنده النفوذ الأمريكي، والحد الذي تبدأ معه العولمة، سواء كانت العولمة مجرد شـكل مـن أشكال الأمركة العالمية، أو كانت فعلاً ظاهرة مستقلة فـي ذاتهـا ستنحـسر الـسيطرة الأمريكية عنها شيئًا فشيئًا في المستقبل المنظور(٣).

ويبرر القادة الأمريكيون سيادة الهيمنة الأمريكية في ظل القطبية الأحادية على العالم بأنها تأتي لمنع الفوضى العالمية، يقول زبغينو بريجنسكي مستـشار الأمـن القـومي الأمريكي الأسبق "إن العواقب المدمرة للانفجار السكاني، والهجرة بسبب الفقر، والعداء العرقي والديني، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، وظهور الحركات الأصولية في المـدن ستخرج عن نطاق السيطرة إذا قدر للإطار الحالي القائم على أساس الدول الوطنية ذات

---

(١) نبيه الاصفهاني، دور روسيا الاتحادية في منطقة الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٤٥، مصدر ســابق، ص ص١٥٩ -١٦٠.

(٢) د. أنور عبد الملك، العرب والعالم الجديد، ورد في أحمد صدقي الدجاني وآخرين، العرب والعالم، (عمان، مؤسـسة عبـد الحميد شومان، دار الفارس للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠٠١)، ص٤٣.

(٣) بول سالم، الولايات المتحدة والعولمة: معالم الهيمنة في مطلع القرن الحادي والعشرين، ورد في أسـامة أمـين الخـولي (محرر)، العرب والعولمة، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٩٧، (بيـروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط٣، ٢٠٠٠)، ص٢٠٩.

الاستقرار الجيوبوليتيكي الابتدائي أن يتشظى. ومن دون التدخل الأمريكي المستدام والموجه يمكن لقوى الفوضى العالمية أن تسيطر على المشهد العالمي قبل مرور وقت طويل"[1].

لكن واقع الحال يشير إلى بروز تطبيق مبدأ التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وازدادت الفجوة الحضارية، والتقانية، والمادية بين الشمال الغني الذي يزداد غنىً، والجنوب الفقير الذي يزداد فقرًا. وانتشرت الأفكار الليبرالية، والقيم الديمقراطية، ومبادئ حقوق الانسان على الصعيد العالمي، كما تفاقمت الصراعات، والحروب الأهلية ذات الأبعاد الطائفية، والعرقية، والدينية، والإثنية. وشهدت السنوات الأخيرة من القرن العشرين بروز مفاهيم (صدام الحضارات)، و(نهاية التاريخ) و(نهاية السياسة)، ومجموعة أخرى من النهايات كان أهمها (نهاية قرن) و(نهاية ألفية في التاريخ البشري)[2].

أما بالنسبة لإيران وتركيا وتنافسها على دول مجلس التعاون فقد ازداد الأمر سوءًا بعد قيام إسرائيل عام ١٩٤٨ وتحولها إلى نقاط ارتكاز استخدمت ضد الوطن العربي. ويمكن إجمال أبرز العوامل التي تحدد العلاقة مع دول الجوار بعامل الإسلام، والعامل الاقتصادي، فضلاً عن العامل السياسي سواء الإقليمي أو الدولي[3].

ولأجل التحليل العلمي ارتأينا تقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث الأول يتناول طبيعة التحرك الإسرائيلي وحدوده في ظل القطبية الثنائية لقراءة الدور الإسرائيلي في ظل الحرب الباردة. ثم سيعكف المبحث الثاني على تحليل طبيعة التحرك الإسرائيلي وحدوده في ظل القطبية الأحادية بعد انتهاء الحرب الباردة ككابح دولي. ثم سيخصص المبحث الثالث لتوضيح أثر القوى الإقليمية على السياسة الإسرائيلية تجاه دول مجلس التعاون (إيران وتركيا)، باعتبارهما كابحين إقليميين على السياسة الإسرائيلية تجاه المنطقة.

---

(١) زبغينو بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى، (عمان، الاهلية للنشر والتوزيع، ترجمة أمل الشرقي، ط١، ١٩٩٩)، ص٢٤٠.

(٢) عبد الخالق عبد الله، معتز سلامة (محرر)، الوطن العربي بين قرنين دروس من القرن العشرين وأفكار للقرن الحادي والعشرين، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمتها وحدة الدراسات بدار الخليج للصحافة – الشارقة، ٢٣-٢٤ نيسان – إبريل ٢٠٠٠، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ٢٠٠٠)، ص١٢.

(٣) د. سعد ناجي جواد، دول الجوار وعلاقتها بالوطن العربي، ورد في أحمد صدقي الدجاني، وآخرين، العرب والعالم، مصدر سابق، ص١٠٤.

المبحث الأول

طبيعة التحرك الإسرائيلي

وحـدوده في ظل القطبيــة الثنائيــة

تنوع التحرك الإسرائيلي في ظل القطبية الثنائية في عدة أبعاد هي:

أولاً: الأبعاد السياسية:

تعددت أوجه وأشكال التحرك الإسرائيلي، لتطويع دول مجلس التعاون سياسيًا لصالحها، من خلال إبراز القدرات السياسية والعسكرية لأهم دول مجلس التعاون وهي المملكة العربية السعودية، وانعكاسات ذلك على أمن مشروعها السياسي.

فمن الناحية السياسية اهتمت مراكز البحوث في الجامعــات الإســرائيلية بالمملكــة العربية السعودية من خلال عقد ندوات واستضافة الاختصاصيين في المجالات السياسية والاستخبارية* لدراسة الساحة السعودية بكل تفاصيلها؛ حيث توصــل البــاحثون بعــد دراسة مستفيضة للجهاز السياسي والعسكري والاقتصادي السعودي إلى حقائق مهمــة تفسر طبيعة وكيفية صنع القرار هناك، وتأثير الحكام على عملية صنع القرار.

وفي ضوء ذلك كتبت الباحثة (سارة يزرائيلي) على سبيل المثال دراسة مستفيــضة ومطولة تتضمن مقارنة سياسية بين شخصية الملك سعود بــن عبــد العزيــز العاهــل السعودي للمدة بين الأعوام ١٩٥٣ - ١٩٦١؛ وشخصية الملك فيصل بن عبد العزيــز العاهل السعودي للفترة من ١٩٦١ - ١٩٧٥[1].

---

* يوجد في مركز دايان وشيلواح وجافي وترومان مختصون وباحثون إسرائيليون في الشؤون السعودية أمثال موردخاي آبير، جوزيف كوستز، هيلين لاكز، ديفيدليش، يحوشوا بورات، ناداف سافران، مارتن كريمر، اشرسوسـر، موشــي مــاعوز، موشي شيمش، ساره يزرائيلي، وغيرهم.

(١) د. عبد الله فهد النفيسي، اليهود والخليج ٨، صحيفة الخليج، العدد ٧٨٣٢، ٢٨/١٠/٢٠٠٠.

وترى إسرائيل أن الأردن ولبنان يمثلان حاجزًا لحماية السعودية وإمــارات الخلــيج النفطية الأخرى من أي محاولة روسية بالتحالف مع أصدقائها في المنطقة كسوريا فــي المستقبل المنظور للسيطرة عليها وعلى حقول النفط فيها، وأن الوسيلة الوحيدة للقضاء على أي احتمال روسي في الأفق هو المحافظة على الأنظمة السياسية في الأردن ولبنان من قبل إسرائيل خاصة بعد أحداث ١٩٧٠ في الأردن التــي ضــربت فيهــا المقاومــة الفلسطينية، والتي يمكن أن تحفز الفلسطينيين في المستقبل للرد عليها، والذي فــسره صناع القرار الأمريكيون في تلك المدة بأنه يمثل تهديدًا لمصالحهم النفطية في الخلــيج العربي. وللوقوف على أبعاد الموقف الإسرائيلي، يمكن الإشارة إلى ما نشرته صــحيفة (دافار) الإسرائيلية، حيث أكدت "أن "إسرائيل" هي التي تحمي وجود الأردن، وتدافع عنه ضد أخواتها العربيات، إن الأردن ما هو إلا دولة حاجز تحمي المملكة العربية السعودية وإمارات الخليج من الغزو السوري - السوفيتي من الشمال والغرب، وبعد الأردن يأتي دور السعودية. إن وجود وأمن دولة الحاجز العربية هذه مضمون بواسطة إسرائيل"[١].

أما الموقف الأمريكي فيلخصه هنري كيــسنجر بــالقول "إذا مــا اســتطاع العــرب الراديكاليون بتشجيع من الروس السيطرة على لبنان والأردن، وهو انعكاس مستبعد في صيف عام ١٩٧٠، عندها يصبح مخزون النفط الهائل في المملكة العربيــة الــسعودية عرضة للسقوط تحت السيطرة اليسارية، والمصير نفسه ينتظر مشيخات النفط الغنية في الخليج العربي، ومن ثم إيران، وتُقذف إسرائيل عندها إلى البحر بعد معركــة مروعــة، ويُحرم الغرب من ثروة الشرق الأوسط، وموقعه الاستراتيجي"[٢].

أما السناتور، "هنري جالستون" فيتمسك بالأطروحة الإسرائيلية لحماية نظامي الأردن ولبنان، واحتواء سوريا، لاعتقاده أن ذلك يؤدي إلى ما يسميه (الاســتقرار الإقليمــي)، والرابط المركزي المهيمن على كل التوازنات بالطبع وفق نظره هو إسرائيل لتأمين هذا (الاستقرار الإقليمي) إذ يقول "من بين المفارقات الكبيرة في "الشرق الأوســط" لابــد أن تحسب المدى الذي يمكن للعربية السعودية والمشيخات في سبيل الاستقرار الإقليمي أن

---

(١) صحيفة دافار، ١٩٧٣/٤/٥، ترجمة خاصة عن العبرية.

(٢) مارتين وبرنادركاب، كيسنجر، (بيروت، الدار الاهلية للنشر والتوزيع، ١٩٧٥)، ص١١٣.

تعتمد فيه على قدرة "إسرائيل" في المساعدة على تأمين جو يستطيع فيه النظامان المعتدلان في لبنان والأردن أن يعيشا ويمكن فيه احتواء سوريا باعتبار أن السعودية والمشيخات هي مع إيران تمثل المنبع الذي سيتدفق منه النفط خلال السنوات القادمة"[(١)].

وقد حاولت إسرائيل قياس ردود فعل النظام السعودي لأي طلب لبدء أي مستوى من العلاقات معها، إذ يُنظر إلى السعودية هناك بأنها من الدول (المعتدلة). وقد تبين أن تل أبيب حاولت تحقيق اتصال سياسي عبر الباب الأمريكي مع السعودية أوائل عام ١٩٧٨ بشكل مباشر حيث طلبت سرًا من (جون ويست) السفير الأمريكي لدى الرياض ترتيب اجتماع بين وزير الخارجية الأسبق (موشي دايان) وولي العهد الأمير فهد الذي كان يتولى أيضًا في تلك الفترة منصب نائب رئيس الوزراء في بلاده، لكن السعوديين نظروا على ما يبدو للمبادرة الإسرائيلية كمحاولة لشق الصف العربي، وأبلغوا السفير الأمريكي في بلادهم أنهم غير مهتمين بذلك[(٢)].

إضافة إلى ذلك لم يترك القادة الإسرائيليون فرصة إلا وعبروا عن رغبتهم لعقد لقاء مع المسؤولين السعوديين في القدس أو الرياض أو في أي أرض محايدة لإجراء ما يزعمونه (مباحثات بشأن السلام). وهذا ما ردده مناحيم بيغن في حديث له لصحيفة (لوفيغارو) الفرنسية قائلاً "إذا كان الأمير فهد أو الملك خالد يريد الحديث عن السلام معنا فليس هناك سوى طريقة واحدة لتحقيق ذلك، فبمقدورهما أن يحضرا إلى القدس ويدرسا كيف يمكن العيش في سلام، أو يوجها لي الدعوة للذهاب إلى الرياض، وسوف أذهب عن طيب خاطر للحديث معهما. أو يمكنهما أن يذهبا إلى أرض محايدة كسويسرا

---

(١) جوستورك، أزمة الطاقة في الولايات المتحدة ونفط الشرق الأوسط، (دار أبن خلدون، ١٩٧٤)، ص١٣٠.

(٢) نيوزويك، نقلاً عن صحيفة الوطن، السعودية ترفض مبادرة إسرائيلية، العدد ١٤٥١، (الكويت، ٢٦ آب ١٩٧٨)، ص٩. قسم الارشيف، مركز الدراسات الفلسطينية، جامعة بغداد.

مثلاً، وحينئذ يمكننا الحديث عن السلام من دون وثائق أو ملفات خاصـــة، ومـــن دون ثرثرة"[1].

أما (إسحق شامير) وزير الخارجية ورئيس الوزراء الأسبق، فإنه أدلى بتـــصريحات رددها (شمعون بيريز) في واشنطن، ودعا السعودية إلى التفاوض، واشترط أن يتم ذلك دون شروط مسبقة. وحدد شامير المنهج التفاوضي الذي توافق عليه بلاده بقولـــه "إن تحقيق سلام دائم في منطقة "الشرق الوسط" يتطلب التفاوض مع كل دولة على حدة"[2].

وقد أعد مركز الأبحاث السياسية لوزارة الخارجية الإسرائيلية عام ١٩٧٩ مخططًـــا هو عبارة عن دراسة أعدها مجموعة من البـــاحثين والمـــسؤولين[*] لإحـــداث تفتيـــت جغرافي وديمغرافي للوطن العربي، ومن ضمن الدول الخليجية التي رشحتها الدراســـة والتي سيصيبها التفتيت المملكة العربية السعودية[3].

وتخشى إسرائيل من تنامي وتصاعد الدور السعودي، والذي يُعتبر دورًا مهمًا يمكن أن يكون كابحًا إقليميًا تجاه تحركها إزاء دول مجلس التعاون. ويعكـــس هـــذا التـــصور الباحث (ميخائيل أيفيل) في دراسة له نشرتها صحيفة (عل همشمار) حيـــث يقـــول "إن السعودية تؤدي دور الدولة المعتدلة التي تقوم بالواسطة بين المعسكرات المتـــصارعة في العالم العربي"[4].

ويشار هنا إلى المخطط الذي طرحه الباحث (عوديد ينون) فـــي عقـــد الثمانينيـــات، الموظف السابق في وزارة الخارجية الإسرائيلية لتفتيت السعودية إلى ثلاثة كانتونـــات

---

(١) صحيفة القبس، بيغن يقترح لقاء مع السعوديين بالقدس أو الرياض، العـــدد ٣٤٣١، (الكويـــت ١٩٨١/١١/٣٠)، قـــسم الارشيف، مركز الدراسات الفلسطينية، جامعة بغداد.

(٢) صحيفة القبس، شامير يكرر تصريحات بيريز، العدد ٣٤٤١، (الكويت، ١٩٨١/١٢/١٠)، قسم الارشيف، مركز الدراسات الفلسطينية، جامعة بغداد.

* من هؤلاء ديفيد ساسون نائب مدير عام وزارة الخارجية الإسرائيلية، وديفيد كيمحي مدير عام في وزارة الخارجية ورجـــل المهمات الخاصة.

(٣) صلاح المختار، علاقات إسرائيل بالأقليات في العالم العربي، نشره دراسات، العدد ٨٨، (القاهرة، الدار العربية للدراســـات والنشر والترجمة، آذار - مارس ١٩٩٥)، ص٦.

(٤) ميخائيل إيفيل، المفتاح السعودي صحيفة عل همشمار، ١٩٨٥/٢/٢٥، ترجمة خاصة عن العبرية كذلك انظر نشرة الملف، العدد ١٢، المجلد الأول، آذار – مارس ١٩٨٥، ص ص١٠٩٢ -١٠٩٥.

عرقية وطائفية، هي: دويلة الإحساء الشيعية، ودويلة الحجاز السنية ودويلة نجد السنية*، في إطار مخطط شامل لتفتيت الوطن العربي يشمل منطقة الخليج العربي والوحدات السياسية فيه باعتبار، وكما يقول ينون، "أن جميع إمارات الخليج والسعودية قائمة على بناء واهٍ من الرمل ليس فيه إلا النفط". ويعلل ينون لتبرير تصوراته بأن تفتيت الخليج العربي في المستقبل المنظور قائم لا محالة. وينبع من عدة عوامل يوضحها قائلاً "إن شبه الجزيرة بأسره مرشح طبيعي للانهيار، وأكثر من غيره... بفعل ضغط داخلي وخارجي، وهذا الأمر غير مستبعد في معظمه، خصوصًا في السعودية سواء بقيت القوة السعودية على النفط أم انخفضت في المدى البعيد"(١).

وكان وجه الاهتمام الإسرائيلي بالسعودية من الناحية العسكرية، يتمثل في اعتبارها عدوًا محتملاً بالرغم من غياب تماس جغرافي بين الطرفين، والمبررات الإسرائيلية حول ذلك عديدة وكما أوردتها صحيفة معاريف قائلة إن "امتلاك السعودية كميات كبيرة من الأسلحة، ووجود قاعدة عسكرية سعودية رئيسية في تبوك قرب إسرائيل، ومواقف السعودية المؤيدة لمنظمة التحرير الفلسطينية، وسعيها المستمر مستخدمة سلاح النفط للتأثير على المواقف الأوربية يجعل منها دولة مواجهة"(٢).

---

* المخطط في ملحق الدراسة.

(١) عوديدينون، استراتيجية لإسرائيل في الثمانينيات، كيفويتم، ملف محدود التوزيع، تطور العقيدة العسكرية الإسرائيلية خلال ٣٥ عامًا، (بيروت، مركز الدراسات الفلسطينية، ط١، ١٩٨٣)، ص٩٠، ص ص٩٦ -٩٧ كذلك انظر مجلة الثقافة العمالية، العدد ٧، (الكويت، ت ١٩٨٢٢). كذلك أنظر، د. عدنان السيد، استراتيجية التقسيم الإسرائيلية بين الحلم الصهيوني والمواجهة العربية، مجلة الموقف، العدد ٧٧، حزيران، ١٩٩١، ص٦٨. كذلك أنظر:

Israel Shahak, The Zionist Plan for the Middle east, (U.S.A. Belmont Association of Arab American university Craduates Inc. 1982).

(٢) صحيفة معاريف: السعودية دولة موجهة، ترجمة غازي السعدي، صحيفة القبس، العدد ٣٤٤٠، (الكويت، ١٩٨١/١٢/٩)، ص٨.

ثانيًا: الأبعاد الاقتصادية:

حاولت إسرائيل أن تضع عدة تصورات، ومشاريع، ووسائل من شأنها النفاذ اقتصاديًا إلى دول مجلس التعاون، وتسريب منتجاتها، وتقويض المقاطعة الاقتصادية العربية من خلال ما يلي:

١ - إنشاء السوق "الشرق أوسطية" المشتركة: هو تصور إسرائيلي يسعى إلى التحكم بالسوق العربية، بعد التعامل معها كليًا لتكون هي القاعدة الصناعية للتكامل الاقتصادي في المنطقة، وتكون الأقطار العربية المورد الرئيسي للمواد الأولية، وسوقًا لتصريف منتجاتها الصناعية[١].

ويشمل المخطط جعل القدس العربية وتل أبيب بديلاً عن بيروت، والكويت، والبحرين، ثم يعيد بدوره تدوير الأموال العربية لحسابها، وحتى إذا لم تتمكن تل أبيب من أن تكون مركزًا لتعبئة الأموال، فإن الإسرائيليين طرحوا خيارًا آخر يتمثل بجعلها مركزًا لتعبئة الموارد، والعمالة، والتقنية والإدارة، ولاسيما أن عقود الإدارة قد غدت منتشرة في الأقطار العربية التي تتصدى لمهام التنمية الاقتصادية العاجلة[٢]. ويمكن استعراض عدة إشارات إسرائيلية حول السوق "الشرق الأوسطي" المشترك كما يأتي:

أ - أصدرت جماعة تدعى (رابطة السلام) داخل إسرائيل عام ١٩٧٠ والتي تضم مجموعة من الأكاديميين والباحثين دراسة توضح تصورهم (للشرق الأوسط) نهاية القرن العشرين؛ حيث أكدت أن مقر السوق بيروت، وأعضاءه يتكونون من لبنان، وإسرائيل، والأردن، ومصر، والمملكة العربية السعودية، والكويت، والعراق، وإيران، وتركيا. ووضعت الدراسة مفهومًا لتقسيم الإنتاج، حيث أعطت لدول الخليج مجالاً تخصصيًا لإنتاج الصناعات البتروكيمياوية، تناغمًا مع وجود آبار البترول العديدة فيها[٣].

---

(١) إبراهيم عبد الكريم، السلام الاقتصادي مع العرب في التقديرات الإسرائيلية، مصدر سابق، ص١٩.

(٢) د. فؤاد مرسي، الآثار الاقتصادية للمعاهدة المصرية الإسرائيلية، مجلة المستقبل العربي، العدد ١٨، مصدر سابق، ص ص٥٠ -٥٢.

(٣) النص الكامل لدراسة الشرق الأوسط عام ٢٠٠٠ أنظر: **The Middle East in the Year 2000, A projected beyond the fronteirs of time, (Tel Avivi: The association of peace, 1970).**

ب - طرح الباحث (يوري أفنيري) مشروعًا خلاصته السعي لإدماج اقتصاد بلاده مع اقتصادات الدول العربية الممتدة من المغرب حتى الكويت، حيث يتم الدمج ما بين النفط والتكنولوجيا والعلم[1].

جـ - أشار الاستاذ في جامعة تل أبيب د. (بوعز عفرون) إلى ملامح السوق "الشرق الأوسطي" المشترك قائلاً: "إن المبالغ الضخمة التي يدرها البترول العربي، والتي تبحث لها عن مجالات للاستثمار، ستبدأ في التدفق إلينا. وإن المقاولين، ورجال الأعمال، والفنيين، والعمال المهنيين من إسرائيل سيذهبون للعمل في السعودية والكويت، ومصر، والسودان، والأردن"[2].

٢ - الاستيلاء على الاستثمارات المالية العربية: لاحظت إسرائيل وجود استثمارات مالية عربية، خاصة لدول مجلس التعاون، في الشركات الأجنبية التي يمكن أن تتعاون معها لغرض توظيف تلك الأموال لصالحها. والأمثلة حول ذلك عديدة ومتنوعة[3].

وقد لفت مؤتمر ضباط اتصال المكاتب الإقليمية لمقاطعة إسرائيل في دورته السادسة والثلاثين التي عقدت في "عالية" بلبنان في التاسع والعشرين من يوليو ١٩٧٤، إلى موضوع الاستثمارات العربية في شركات يحظر جزئيًا التعامل معها، فذهب المؤتمر إلى "منع الاستثمار في شركات محظور التعامل معها جزئيًا، إذا ثبت أن الحظر الجزئي

ويمكن الرجوع لعرض وتقييم الدراسة أنظر: د. حمد سليمان المشوفي، هيكل الصناعة (الإسرائيلية، الاسكندرية، منشأة المعارف، ١٩٧٩)، ص ص٦٧٧ -٧١٠.

(١) يوري إفنيري، مجلة هولام هزية، ١٩٧٨/٢/٢٢، ورد في حنة شاهين، مفاهيم السلم والتسوية الإسرائيلية، مجلة شؤون فلسطينية، العدد ٨٢/٨١، (بيروت، مركز الابحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، أغسطس – سبتمبر ١٩٧٨)، ص١٠٦.

(٢) د. يوعز عفرون، صحيفة يديعوت أحرونوت، ١٩٧٧/١١/٢٠، ورد في صبري جريس، تقرير مجلة شؤون فلسطينية، العدد ٧٥/٧٤، (بيروت، مركز الابحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، يناير –فبراير ١٩٧٨)، ص٢٣٠.

(٣) مجلة الصياد، لونرو معركة فاصلة في تاريخ المقاطعة العربية، العدد ١٩٦١، (بيروت، ٤ -١٩٨٢/٦/١١)، ص ص١٦ - ١٧، قسم الارشيف، مركز الدراسات الفلسطينية، جامعة بغداد.

ينصب في واقع الأمر على كل السلع التي تنتجها الـشركة المحظـور التعامـل معهـا جزئيًا"[1].

٣ - استخدام الجسور المفتوحة لتسريب البضائع الإسرائيلية: استغلت إسرائيل الجسور التي فتحت في يوليو ١٩٦٧ بينها وبين شرق الأردن لتسريب البضائع والمنتجـات الإسرائيلية إلى الدول العربية، وخاصة إلى دول مجلس التعاون، بحجة أنها من إنتاج الضفة الغربية وقطاع غزة، وفتح باب التنقل أمام السياح الأجانب الـذين يـزورون الدول العربية ثم يدخلون إسرائيل عبر الجسور المفتوحة. ومن الشواهد على ذلك ما ذكرته صحيفة كويتية: (أن موادًا للتنظيف من إنتاج إسرائيل معروضة على نطـاق واسع في الأسواق الكويتية وعليها كتابة باللغة العبرية)[2]. ومن جانب آخر كـشف يوري لوبراني[*] في سياق محاضرة له ألقاها في جامعة تل أبيب حـول انعكاسـات (السلام) على الاقتصاد في منطقة (الشرق الأوسط) أن كثيرًا من المنتجات الصناعية والزراعية الإسرائيلية تباع في أسواق المدن العربية بالخليج العربي. وأضاف قائلاً: "إننا نشهد حاليًا ظاهرة بطيئة ولكنها مستمرة ومتواصلة لتغلغل "إسـرائيل" تجاريًـا واقتصاديًا في الدول العربية المجاورة، وهي ظاهرة بدأت غداة حرب يونيـو ١٩٦٧ بعد أن بدأت بلاده في تطبيق سياسة الجسور المفتوحة بين الضفة الغربية والـدول العربية المجاورة، وبعدها بدأت بعض منتجاتنا تجد طريقها إلى الأسـواق العربيـة بنقلها عبر دول أخرى في المنطقة"[3].

---

(١) أنور الحق أحدي وآخرون، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٤، (بيـروت، منـشورات مؤسـسة الدراسـات الفلسطينية، سلسلة الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية ١١، ط١، ١٩٧٧)، ص١٢٣.

(٢) مجلة الاسبوع العربي، إسرائيل بين الشاه والخميني، العدد ١٠١٧، (بيروت، ٩/٤/ ١٩٧٩) ص٧. كذلك انظر عيسى عبد الحميد، ست سنوات من سياسة الجسور المفتوحة، (بيروت، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، سلسلة دراسات فلسطينية ٩٣، ١٩٧٣)، ص٩٢.

* يوري لوبراني: منسق النشاط الإسرائيلي في لبنان، وسفير إسرائيل في طهران قبل عام ١٩٧٩.

(٣) الوكالة الفرنسية، ١٩٨٣/٢/١٥، نشرة الاقتصاد، وكالة الانباء العراقية، ورد في قـسم الارشـيف، مركـز الدراسـات الفلسطينية، جامعة بغداد. جدير بالذكر أن الانباء ذكرت اكتشاف بضاعة إسرائيلية موزعة في مدينة (دبي) تحمل نجمـة داود شعار إسرائيل وهي عبارة عن (اللمبات) الكهربائية تباع في إحدى محلات البيع في مدينة دبي وهي تحمل الـشعار المذكور. أنظر وكالة الانباء العراقية، اكتشاف بضاعة إسرائيلية في مدينة دبي، الانصات، ١٩٧٩/١٢/٢٤، ورد في قسم الارشيف، مركز الدراسات الفلسطينية، جامعة بغداد.

٤ - تسويق البضائع الإسرائيلية إلى دول مجلس التعاون: تنظر إسرائيل إلى منطقة الخليج العربي باعتبارها سوقًا كبيرة للمنتجات الغربية، والإسرائيلية؛ إذ حاولت الاستفادة من تسويق بضائعها عن طريق المؤسسات الاقتصادية المشتركة الأوربية - الإسرائيلية، لأنها تعتقد أن دورها في المنطقة العربية هو المصدر للبضائع المصنعة والتكنولوجيا[١].

وفي هذا الاتجاه تم ترويج المنتجات الإسرائيلية، وإيصالها إلى الأسواق الخليجية عبر دول ثالثة. وأكدت ذلك بعض الصحف القبرصية واليونانية؛ إذ أشارت إلى أن المتعاونين مع إسرائيل يديرون عددًا من الشركات التجارية في ميناء (ليماسول) التي تقوم بتسويق سلع وبضائع من منتجات إسرائيل إلى الدول العربية الخليجية. وتفيد "إحصائيات قبرص الرسمية أن مجمل واردات الجزيرة من البضائع الإسرائيلية بلغ في عام ١٩٨٢، ما قيمته ٢٥ مليون دولار"[٢].

٥ - تقويض المقاطعة الاقتصادية العربية: نظرت إسرائيل إلى المقاطعة العربية لها بكونها حربًا اقتصادية شاملة، وكما يوضح الباحث (إلياهو سبليتر) الذي لم يرق له تسميتها بمصطلح مقاطعة، فالمقصود بها كما يقول "حرب اقتصادية شاملة منخرطة في الحرب السياسية العالمية ضد بلادة"[٣].

لذلك عبرت القيادة الإسرائيلية عن سعيها لإجهاض سلاح المقاطعة العربية؛ إذ يقول في ذلك وزير المالية الأسبق (يهو شواع رابيوفينتش): "إن المقاطعة العربية "لإسرائيل" أصبحت ذات تأثير قوي وملموس، وعلينا أن نبذل كل ما في وسعنا لاختراق الدوائر المطبقة علينا"[٤].

وفي ضوء ذلك تعاملت إسرائيل مع دول مجلس التعاون في ظل القطبية الثنائية على أساس تحجيم هذه الدول من أن تكون ذات ثقل اقتصادي، وسياسي، واستراتيجي يسهم

---

(١) د. سلمان رشيد سلمان، إسرائيل والخليج العربي، مجلة آفاق عربية، العدد ٩٧ السنة ٢، (بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، آذار ١٩٧٧)، ص١٦.

(٢) صحيفة الدستور، مكاتب لإسرائيل في قبرص، العدد ٨٢٥، (عمان، ١٩٨٢/١/٧)، ص٣.

(٣) صحيفة هآرتس، ١٩٧٥/٣/٧، ترجمة خاصة عن العبرية.

(٤) صحيفة دافار، ١٩٧٥/٤/٤، ترجمة خاصة عن العبرية.

بدور إيجابي فاعل في المواجهة العربية معه. وقد عبر عن ملامح هذه السياسة (إيغال آلون) أحد قادة إسرائيل في حديث له عن حرب يونيو ١٩٦٧ قائلاً: "إن النظرة الاستراتيجية البعيدة المدى تفرض على"إسرائيل" أن تضع في اعتبارها أن لا تتحول منطقة الخليج إلى عامل مؤثر هام في الصراع مستقبلاً، لاسيما وأنها تحتوي على أكبر احتياطي للبترول في العالم، مما يوفر للعرب مزايا سياسية واقتصادية واستراتيجية تعزز مركزهم وتقوي موقفهم في المواجهة"[١].

وقد تأكدت مصداقية ما قاله (إيغال آلون) في مناسبتين الأولى استخدام العرب لسلاح المقاطعة الاقتصادية تجاه الدول التي تتعامل مع إسرائيل، والثانية استخدام سلاح النفط في حرب أكتوبر ١٩٧٣، إذ شهدت السوق النفطية الدولية القفزة السعرية الأولى حيث ارتفع متوسط السعر الثابت لبرميل النفط من ٢.٣ دولار إلى ٨.١ دولار للبرميل محققًا زيادة بنسبة ٣% بعد أن فرضت الدول العربية حظرًا على تصدير النفط الخام إلى البلدان التي كانت تدعم إسرائيل[٢].

وما يهمنا في هذا الإطار استخدام العرب لسلاح المقاطعة الاقتصادية، وموقف إسرائيل منه؛ إذ حاولت بعد نجاح سلاح المقاطعة الاقتصادية تقويضه، والعمل على تحجيمه عبر قناتين الأولى: داخليًا؛ حيث قررت الحكومة الإسرائيلية تشكيل سلطة لمواجهة المقاطعة العربية تابعة لوزارة المالية برئاسة (دان هلبرت) وتعمل إلى جانب هذه السلطة، لجنة استشارية برئاسة (إبراهام أجمون). وأعلن هلبرت أن هناك موظفًا إسرائيليا خاصًا يعمل في الولايات المتحدة لملاحقة موضوع المقاطعة العربية. وقال: "إن مهمة هذا الموظف هي القيام بالإشراف على النشاطات المتعلقة بمواجهة المقاطعة العربية، وتمرير المعلومات إلى الملحق الاقتصادي في السفارة الإسرائيلية بواشنطن"[٣].

---

(١) علي محمد العامري، السياسة الخارجية السعودية حيال الولايات المتحدة ١٩٦٤ -١٩٨٨، (بغداد، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٨٩)، ص١٥٣.

(٢) عبد الستار عبد الجبار موسى، دراسة تحليلية لتغيرات أسعار النفط الخام في السوق الدولية للفترة من ١٩٧٠ -١٩٩٨، (بغداد، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠١)، ص٥٧.

(٣) وزارة الخارجية العراقية، القوة اليهودية أمام قوة السياسة النفطية العربية، تقرير حول الصحافة الإسرائيلية، (بغداد، ١٩٧٦/١٢/٣٠).

ويرى السناتور الأمريكي هاريسون وليامز "أن سبب وصول المقاطعة العربية إلى هذا المدى من الفعالية هو بسبب تراكم مبالغ هائلة من العملة الصعبة غير المستثمرة في بلاد النفط العربية؛ حيث تريد البلاد الغربية التي تعاني عجزًا خانقًا جذبها إليها بأي ثمن، وأن جزءًا من هذا الثمن هو التعاون مع الحرب الاقتصادية ضد "إسرائيل"[(١)].

وقال رئيس اللجنة السياسية في الفرع الإسرائيلي للمؤتمر اليهودي العالمي يتسحاق كورن "إنه إزاء الموجة المتزايدة للمقاطعة العربية ضد مصانع يهودية في بلاد المنفى ودولة "إسرائيل"، لابد أن ينضم المؤتمر إلى هذه المعركة"[(٢)].

وأعلن ناحوم جولدمان: "أن المؤتمر اليهودي العالمي قرر تأليف لجنة مهمتها تنسيق النشاطات ضد المقاطعة العربية"[(٣)]. وقد تألفت اللجنة فعلاً في أول اجتماع عقدته اللجنة التنفيذية للمؤتمر بعد انتخابها[(٤)].

والثانية: دوليًا؛ حيث ذكر بيان نشر في باريس في الرابع والعشرين من فبراير ١٩٧٦ أن المؤتمر اليهودي العالمي طلب من السوق الأوربية المشتركة اتخاذ إجراءات فعالة ضد تطبيق المقاطعة الاقتصادية في بلدانها، وطلب العمل بموجب قواعد المنافسة، وعدم السماح بالتدخل في حرية التجارة عن طريق إجراءات المقاطعة ضد الشركات والأفراد على أساس تعاملها مع إسرائيل[(٥)].

---

(١) حسين أبو النمل وآخرون، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٥، (بيروت، منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية، سلسلة الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية ١٢، ط١، ١٩٧٨)، ص ص٦١١ -٦١٢.

(٢) صحيفة عل همشمار، ١٩٧٥/٤/٩، ترجمة خاصة عن العبرية.

(٣) رصد إذاعة إسرائيل، (بيروت، ١٩٧٥)، ص٢٣١، قسم الارشيف، مركز الدراسات الفلسطينية، جامعة بغداد.

(٤) أنظر: Jewish Telegraphic Agency, Daily News Bulletin, (New York: herein after, JTA, 14-5-1975.

(٥) وكالة الانباء العراقية، المؤتمر اليهودي العالمي، الانصات، (بغداد، ١٩٧٦/٢/٢٤).

كما حاولت إسرائيل دفع الولايات المتحدة عبر جماعات الضغط (اللـــوبي اليهـــودي) لتشجيع شركاتها لتجاوز المقاطعة العربية عبر طلب الرئيس (ريغان) مـــن الكـــونغرس إدخال تعديلات على قانون مواجهة المقاطعة العربية.

وقد سبق ذلك قيام المؤتمر اليهودي الأمريكي بتقديم دعـــوى قـــضائية ضـــد وزارة التجارة الأمريكية "إذا لم تعلن أسماء المؤسسات الأمريكية التـــي تـــستجيب للمقاطعـــة العربية"[1] وقامت "عصبة مقاومة الافتراء" المعروفة باسم (بناي بريث) فـــي الولايـــات المتحدة بتعبئة اليهود وتحريكهم ضـــد المقاطعـــة العربيـــة ومناشـــدتهم عـــدم شـــراء المحروقات من شركة "كولف أويل" بسبب خضوعها لضغوط المقاطعة[2].

وقد رفعت الرابطة قضايا تتعلق بالمقاطعة ضد عدة شركات أمريكية، وضـــد وزيـــر التجارة (روجرز مورتون)، إضافة إلى ذلك رفع خمسة وعشرون من أعضاء الكونغرس الديمقراطيين دعوى ضد (مورتون)، وضد وزير الداخلية (توماس كليب) فـــي نـــوفمبر ١٩٧٥ بتهمة عرقلة تطبيق سياسات الولايات المتحـــدة المناوئـــة للمقاطعـــة[3]. وقـــد استجاب حاكم ولاية نيويورك لدعوة المؤتمر اليهودي الأمريكي فسن قانونًا صريحًا ضد المقاطعة، منع بموجبه الشركات التي ترضخ للمقاطعة العربية من العمل في ولايته[4].

وقد نظمت مؤسسة (مبرال) الأمريكية في عام ١٩٨٢، مؤتمرًا دعت فيه (١٥٠) من رجال الأعمال الأمريكيين في مدينة (ميامي)، لإعطائهم بعض الإرشـــادات الـــضرورية للتهرب من أنظمة المقاطعة العربية، واستغلال الفرص المتاحة لزيادة استثماراتهم فـــي بلدان دول مجلس التعاون. ومن أبرز تلك الإرشادات، تكليـــف مؤســـسة تعمـــل داخـــل الولايات المتحدة لتنفيذ العقود مع الدول العربية والتصريح بأنها لا تتعامل مع تل أبيب، ولكنها ليست عليها حق إعطاء أي معلومات عن أي شـــركة تتعامـــل مـــع إســـرائيل. وبموجب أنظمة دائرة التصدير الأمريكية، فإن الشركات الأمريكية غير ملزمة بالتصريح

---

(١) J.T.A, 22-5-1975.

(٢) رصد إذاعة إسرائيل، ١٩٧٥/٨/٨، ص١٨٠، قسم الارشيف، مركز الدراسات الفلسطينية، جامعة بغداد.

(٣) جانيس تيري، دور جماعات الضغط في تشكيل سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٦١، السنة ٢٣، ت٢، نوفمبر ٢٠٠٠، ص٢٠.

(٤) رصد إذاعة إسرائيل، ١٩٧٥/٨/٨، ص١٨٠، قسم الارشيف، مركز الدراسات الفلسطينية، جامعة بغداد.

عن معلومات تتعلق بديانة موظفيهم، أو جنسيتهم، أو أصلهم العرقي[١]. وهـي إشـارة على ما يبدو واضحة للعيان تؤكد إمكانية زج اليهود والإسرائيليين للعمل في الـشركات التي توجد في دول مجلس التعاون لتسريبهم داخل المنطقة والعمل هناك بهذا الغطاء.

وقد نجحت إسرائيل في مقاومة المقاطعة في مجالات متعددة، وكما يؤكد (هلبـرت) رئيس لجنة مواجهة المقاطعة العربية في وزارة المالية الإسرائيلية قائلاً: "إن مقاومـة إسرائيل للمقاطعة العربية قد أثمرت، والدليل على ذلك أن شركات كثيرة فـي الولايـات المتحدة لم تعد تخشى المقاطعة، وأصبحت تقيم علاقات اقتصادية مع إسرائيل"[٢]. ولكن هلبرت امتنع عن ذكر أسماء هذه الشركات لكي لا يتسبب في إلحاق الخسائر بهـا. ثـم أضاف: "أن معظم الشركات تفضل أن تتم علاقاتها معنا سرًا، لئلا تتصدى لها المقاطعة العربية التي تقوم بدور كبير في انخفاض حجم الاستثمارات الأجنبية في إسرائيل، وفي تصفية استثماراتها هناك. وإن أهم إنجازات المقاطعة العربية تحققت بعد حرب أكتـوبر ١٩٧٣"[٣].

وفي بريطانيا طرد تحت تأثير الضغط الكويتي عدد من المصارف الأوربية الرئيـسية ذات الصلة بعائلات يهودية مشهورة من اتحادات ممولي المشاريع أو التجمعات المالية وسمي منها **NM Rothshild & Sons; S.G Warburg & CO Lazard freres**[٤]. واستمرت نشاطات المقاطعة العربية لإجهاض المحاولات الإسرائيلية لتقويضها؛ حيـث نتج عن ذلك إيقاف العديد من الشركات داخل ألمانيا الاتحادية التي لها علاقات تجاريـة

---

(١) مجلة الاسبوع العربي، ريغان شجع الشركات الأمريكيـة علـى تجـاوز المقاطعـة العربيـة، العـدد ١١٧٣، (بيـروت، ١٩٨٢/٤/٥)، ص ص٤٦ -٤٧.

(٢) وزارة الخارجية العراقية، القوة اليهودية أمام قوة السياسة النفطية العربية، مصدر سابق.

(٣) المصدر نفسه.

(4) Dan S. Chill, The Arab Boycott of Israel, (New York: praeger publishers, 1976) , P60.

مع إسرائيل، وأصدرت بعض الغرف التجارية الألمانية بيانات تؤكد أن هناك شـركات لا تتعامل مع إسرائيل، فاعتبر ذلك خضوعًا غير مباشر من قبلها للمقاطعة العربية[1].

وفي معرض إجابة (أبا ايبان) وزير الخارجية الإسرائيلي الأسبق على تساؤل عضو الكنيست "الموز يلينو" حول موقف شركتي "طنسان" و "مانشتمان" الألمـانيتين لتوريـد الفولاذ من ألمانيا الغربية إلى إسرائيل، أكد أن جهود وزارة الخارجية أحبطت محاولات مكتب المقاطعة العربية، لعدم التعامل مستقبلاً مع بلاده، عبر نشر الشركتين تـصريحات خلاصتها (نحن شركتان تجاريتان مفتوحتان أمام العالم كله، ولهذا السبب نحن معنيتان بعلاقات حسنة مع جميع العملاء من العالم كله، حيث إننا لا نـرى سـببًا لمقاطعـة أي زبائن لا في الشرق ولا في الغرب، ولا في "إسرائيل" ولا في الدول العربية")[2].

وبالرغم من كل ما ذكر، فإن اتحاد الغرف التجارية الإسرائيلي نشر دراسات تؤكـد: أن المقاطعة العربية الاقتصادية كلفته على ما يزيد على (٤٠) مليار دولار، مما سـبب إحجام الاستثمار العالمي عن الأسواق الإسرائيلية مخافة أن يطالهـا نظـام العقوبـات الاقتصادية العربية، وهو يضعف من قدرة إسرائيل وقوته[3].

ثالثًا: الأبعاد العسكرية:

طرحت تل أبيب في عدة مناسبات خططًا للتدخل العسكري في دول مجلس التعاون سواء كان بمجهود إسرائيلي أو بالاشتراك مع القوات الأمريكية، إذا ما اقتضت الضرورة ذلك. ويمكن استعراض أبرز المخططات وأهمها فيما يلي:

١ - وضعت هيئة الأركان الإسرائيلية الخطة الإستراتيجية للجيش لعام ١٩٥٦ -١٩٥٧ والتي تهدف للسيطرة على مناطق متعددة. منها المناطق المجاورة لقناة الـسويس، ونهر الليطاني، والخليج العربي، والنقب، وجزيرة تيران وصنافير، وشـبه جزيـرة

---

(1) Jerusalem post, 19-12-1975.

(٢) السيديسين (تقديم)، محاضر الكنيست، نصوص مختارة من محاضر الكنيست الـسادس، ١٩٦٧/١١/٣٠. ١٩٦٨/٧/١٥، الدورة الثالثة، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مطابع الاهرام التجارية، مترجمة عـن العبريـة، ط١، ١٩٧٧)، ص ص٤٦٧ -٤٦٨.

(٣) د. عبد الله فهد النفيسي، اليهود والخليج. ما العمل ؟ ٢٦، صحيفة الخليج، العدد ٧٩١٦، ٢٠٠١/١/٢٠، ص٧.

سيناء، والعقبة، والسير وجبال موآب، وشومر، وجيلاد، وصحراء تيفون، وصحراء تدمر، والضفة الغربية من الأردن (المثلث)، والحصيلة النهائية لهذه الخطة كما يبررها الإسرائيليون هي وضع الخليج العربي ودول مجلس التعاون في كماشة، لتأمين سيطرة بلادهم على خطوط المواصلات الهامة، وتهديد المصادر البترولية، والوصول إلى البحر الأحمر في حالة نشوب حرب مع العرب، أو حرب عالمية، والهيمنة على المعاقل الدفاعية لشبه الجزيرة العربية[١].

وقد ظل الإسرائيليون يعبرون عن نواياهم للسيطرة على الخليج العربي عسكريًا، وليس أدل على ذلك مما قاله موشي دايان في يوم سقوط القدس في ٥ يونيو ١٩٦٧ وهو يطوف (بحائط المبكى) مع القادة العسكريين، الذي صادف ذكرى غزوة خيبر التي انتصر فيها النبي محمد (ﷺ) على اليهود وعلى مخططاتهم ضد الدعوة النبوية الشريفة في يونيو ٦٢٨م؛ حيث قال: "هذا يوم بيوم خيبر.." وهتافه بالقول "لقد وصلنا أورشليم وأملاك قومنا فيها" أما جولدا مائير رئيسة الوزراء في ذلك الوقت، فقد قالت: "واخيبر"[٢].

٢ - بعد أن عرض (هنري كيسنجر) مشروع تواجد قوات أمريكية للتدخل والانتشار السريع عام ١٩٧٥ لتأمين المنطقة من أخطار ما سماه "الإرهاب والشيوعية"، كشف الباحث الإسرائيلي (أوري أفنيري) في مقالة له بمجلة (هعولام هزيه) معلومات مهمة عن هذه الخطة التي سميت بعملية (إيلادين) للسيطرة على آبار النفط في الكويت، خلاصتها استخدام المظليين التابعين للجيش الإسرائيلي الذين سينقلون

---

(١) ر.ك. كارانجيا، خنجر إسرائيل، (بيروت، المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع، ترجمة مروان الجابري، ط٢، ١٩٦٧)، ص ص٧٦ -٨١، كذلك انظر يوسف خطارالحلو، إسرائيل في خدمة الاحتكارات الأمريكية، (بيروت، منشورات دار الفكر الجديد، المطبعة التجارية، بلا سنه طبع)، ص ص٤٩ -٥٠، وص ص ٧٩ -٨٢.

(٢) مخلص برزق، الوعد من خيبر إلى القدس، سلسلة الواعد للنشر والتوزيع، ورد في المركز الفلسطيني للإعلام، (القدس، ٢٢ نيسان ٢٠٠١)، ص١.

بطائرات النقل الأمريكية للقيام بإنزال واسع بقيادة (آريل شارون) للسيطرة على آبار النفط الكويتية ومراكز الحكم، والمواصلات، والاتصالات[١].

وقد نشرت مجلة (تايم) الأمريكية الأسبوعية في عام ١٩٧٥ سلسلة من المقالات نسبت إلى خبراء على علاقة برئاسة الأركان الأمريكية، تضمنت رسمًا يوضح خطة مماثلة، وبمقتضى هذه الخطة سيتم نقل لواء من الفرقة ٨٢ المنقولة جوًا والتابعة لجيش الولايات المتحدة إلى مطار تابع لسلاح الجو الإسرائيلي، ثم من هناك إلى السعودية، كما ستأتي قوة ثانية من الشرق تتألف من حاملات طائرات وقوات إنزال[٢].

٣ - بعد أن دخل السوفيت أراضي أفغانستان في التاسع والعشرين من ديسمبر ١٩٧٩، حشدت الأساطيل الأمريكية والبريطانية والاسترالية والفرنسية عام ١٩٨٠ بعض وحداتها في مياه المحيط الهندي وخليج عمان لتصعيد وتسخين الموقف الناتج عن التصرف السوفيتي، ولتشعر دول المنطقة بخطورة الموقف بما كان يبرر للأمريكيين تجديد عرضهم للتدخل السريع لتأمين المنطقة من امتداد الخطر الشيوعي[٣].

وقد رحبت إسرائيل بإعلان الولايات المتحدة أن قوة أمريكية مؤلفة من ١٨٠٠ رجل عبرت قناة السويس في طريقها إلى المحيط الهندي في الخليج العربي. وقال الأدميرال (هاري ترين) القائد العام لأسطول حلف الأطلسي في بداية الثمانينيات قائلاً: "إن الدافع وراء الوجود العسكري الأمريكي في هذه المنطقة، هو الغزو السوفياتي لأفغانستان،

(١) صحيفة الرأي العام، إسرائيل والخليج، (الكويت، ١٩٨٤/٧/٥)، ص٥، كذلك انظر أوري أفنيري، عملية إيلادين لاحتلال آبار النفط في الكويت، مجلة هعولام هزية، ١٩٧٥/٢/١٢، ترجمات عبرية عسكرية، العدد ١، مركز الدراسات الفلسطينية، جامعة بغداد، ١٩٧٥، ص١.

(٢) صحيفة معاريف، ١٩٧٥/٢/٢١، المصدر نفسه، ص ص٣-٤ وص٨. جدير بالذكر أنه بعد عملية عينتبي عام ١٩٧٦، صعدت إسرائيل من تهديداتها لدول مجلس التعاون بالتدخل العسكري عبر لسان قادتها، وكما صرح عيزرا وايزمن وزير الدفاع الإسرائيلي الأسبق قائلاً: "إن الذراع العسكرية لإسرائيل قادرة على الوصول حتى إلى القطبين"، انظر وائل الربيعي، الخليج العربي من التهديد بالتدخل الأمريكي إلى التهديد بالغزو الإسرائيلي، مجلة كل العرب، العدد/ ٣٥، (باريس، ١٩٨٣/٤/٢٧)، ص١٥.

(٣) الرأي العام، إسرائيل والخليج، مصدر سابق.

وحتى إذا ما انسحبت القوات السوفياتية من أفغانستان، فإن القوات الأمريكية ستظل نظرًا لأهمية آبار النفط التي لا غنى عنها للدفاع عن الغرب وعن الولايات المتحدة"[١].

٤ - ظهرت في مجلة (كومنتاري) لسان حال الإسرائيليين في الولايات المتحدة مقالة جاء فيه صراحة "أنه يجب احتلال الكويت وحقول النفط في السعودية بأي ثمن انطلاقًا من المطارات الإسرائيلية في عتسيون وشرم الشيخ، ومن ديغوغارسيا"[٢].

٥ - نشرت عدة صحف إسرائيلية (معاريف، يديعوت أحرونوت) في الثامن عشر ديسمبر ١٩٨١ مقتطفات مطولة من محاضرة (لأريل شارون) في افتتاح ندوة معهد الدراسات الإستراتيجية التابع لجامعة تل أبيب تحت عنوان: "مشكلات إسرائيل الإستراتيجية" والتي حدد فيها الدوائر التقليدية لدول المواجهة المحيطة ببلاده واهتماماتها الاستراتيجية لتشمل مجالين جغرافيين آخرين لهما أهمية أمنية الأولى: الدول العربية الخارجية الواقعة وراء دول المواجهة، والثانية: "ما وراء الدول العربية في الشرق الأوسط وعلى سواحل البحر المتوسط والبحر الأحمر، ينبغي أن نوسع مجال الاهتمام الاستراتيجي والأمني "لإسرائيل"، بحيث يشمل دولاً مثل تركيا، إيران وباكستان، ومناطق مثل الخليج العربي، وأفريقيا وبشكل خاص دول أفريقية الشمالية والوسطى"[٣]. وتجسد الاهتمام الإسرائيلي بالخليج العربي بنشر الصحف خطة عسكرية تفصيلية للجنرال (أريل شارون) وزير الدفاع آنذاك، تتضمن مرحلة جديدة للتوسع لاحتواء والسيطرة على كل من الأردن وسوريا وجنوب العراق والكويت عسكريًا[٤].

---

(١) صحيفة الشرق الأوسط، العدد ٦٢٩، (لندن، ١٨/٧/١٩٨٠)، ص ٥٠.

(٢) صحيفة الوطن، ندوة رقم (١) نظمتها وكالة نوفوستي الروسية الموسومة: في سبيل جعل المحيط الهندي والخليج العربي منطقة سلام، العدد ٢٢٨١، (الكويت، ٢٨/٤/١٩٨١)، ص ص٦ -٩.

(٣) أريل شارون، الخطاب الذي لم يلق، نشرته مؤسسة الدراسات الفلسطينية، العدد ١، السنة ١٢، (بيروت، ك٢ ١٩٨٢)، ص٢٧.

(٤) الرأي العام، إسرائيل والخليج، مصدر سابق.

وهناك ثلاثة أهداف تسعى إسرائيل لتحقيقها بهدف تطويع دول مجلس التعاون عسكريا، وهي:

١ - منع دول المجلس من دخول النادي النووي: ظل الإسرائيليون يخشون تسرب التجربة النووية العراقية إلى السعودية، في ظل العلاقات القوية بين السعودية والعراق بين الأعوام ١٩٧٥ -١٩٨١، لاسيما أنه بدأت تتسرب إلى الصحافة الغربية تقارير تفيد بأن الرياض على وشك الدخول في التجربة نفسها[١]. ونشرت مجلة (الحوادث) في العشرين من يوليو ١٩٧٩ خبرًا مفاده أن السعودية اشترت كل أسهم شركة (كروزولوار" الفرع العسكري لشركة (أمبان شنايدر) الفرنسية المختصة ببناء المفاعلات الذرية فازداد الإسرائيليون قلقًا على قلق[٢].

وظهرت تصورات، وتحليلات إسرائيلية، مفادها بأن التجربة النووية العراقية قد تلهم العرب، لو نجحت، بخيارات استراتيجية لم تكن مطروحة لديهم من قبل، وسوف تكون هذه الخيارات لو تبناها العرب، بداية النهاية للتفوق العسكري الإسرائيلي عليهم، لذلك تفاعلت في الأوساط الاستراتيجية الإسرائيلية فكرة قصف المفاعل النووي العراقي. وبعد نقاش مستفيض في مجلس الوزراء الإسرائيلي، صدرت الأوامر بقصف المفاعل في السابع من يونيو ١٩٨١ جنوب بغداد، وذلك لإرسال رسالة للعراق والسعودية وإيران، مفادها إن إسرائيل لن تسمح لهذه الدول بدخول النادي النووي، وأن أكثر ما يخيفها هو اشتغال العرب والمسلمين في المجال النووي، لأنه في نهاية المطاف سيخل بتوازن القوى في المنطقة لغير صالحها[٣].

لذلك بعد قصف المفاعل العراقي بدأ الإسرائيليون يركزون على التحالف الاستراتيجي مع الهند وذلك لتطويق التجربة النووية الباكستانية المتقدمة واحتمالات امتداداتها للخليج العربي، وللوطن العربي[٤].

---

(١) صحيفة ساينس مونيتر الأمريكية، ١٩٧٩/٤/٢٤، ترجمة خاصة.

(٢) د. عبد الله فهد النفيسي، اليهود والخليج ١٢، صحيفة الخليج، العدد ٧٨٤٦، ٢٠٠٠/١١/١١، ص٧.

(٣) المصدر نفسه. كذلك انظر د. عبد الله فهد النفيسي، اليهود والخليج ١٣، صحيفة الخليج، العدد ٧٨٥٠، ٢٠٠٠/١١/١٥، ص٩.

(٤) د. عبد الله فهد النفيسي، اليهود والخليج ١٣، مصدر سابق. كذلك انظر محمود صادق، الهند – إسرائيل تحالف استراتيجي ضد الاصوليين، مجلة الوطن العربي، العدد ١٢٤١، (باريس، ٢٠٠٠/١٢/١٥)، ص ص١٢ -١٥، كذلك انظر

٢ - خلق تماس عسكري مع دول مجلس التعاون الخليجي: توفرت لإسرائيل العديد من فرص تحقيق تماس عسكري مع بعض دول مجلس التعاون في السابق، وذلك بقصد تحقيق عدة أهداف. لعل أبرزها فحص وتدقيق ردة فعل دول المجلس تجاه أي تحرك إسرائيلي، فضلاً عن استغلال هذه المناسبات للتعرف عليها عن قرب، ومن أبرز دول المجلس التي حققت معها إسرائيل تماسًا عسكريًا المملكة العربية السعودية. ويمكن استعراض نماذج وحالات مهمة إزاء ذلك وكما يلي:

أ - أعلن الناطق الرسمي باسم وزارة الدفاع الإسرائيلية في السادس من أكتوبر ١٩٨١ أن زورقًا للصواريخ تابعًا للجيش قد جنح، بينما كان في طريقه من حيفا إلى إيلات على الشاطئ السعودي نتيجة عطل أصابه على بعد بضعة أمتار من موقع للمراقبة السعودية. وقد اشتركت البحرية والطيران الإسرائيلي في عملية سحب الزورق إلى إيلات بعد أن ظل جانحًا ٦٤ ساعة[١].

ب - ذكرت الأنباء أن الطائرات الإسرائيلية تقوم بجولات استطلاعية فوق الأراضي السعودية لجمع المعلومات، وقد تكون ذات فائدة في حالة اتخاذ قرار بإسقاط إحدى طائرات الأواكس التي تمتلكها السعودية. وكان وزير الخارجية والدفاع الأسبق (موشي دايان) قد قال في حديث متلفز في نيويورك "إن "إسرائيل" قد تضطر يومًا إلى إسقاط طائرة إنذار مبكر سعودية، حتى ولو كان يقودها طيار أمريكي إذا ما استعملت هذه في إعطاء معلومات عن الأمن الإسرائيلي"[٢].

وهناك معلومات بأن المقاتلات الإسرائيلية تخترق بشكل منتظم المجال الجوي السعودي، لكنها تظل عمومًا بعيدة عن المناطق النفطية. وأن طلعات تلك المقاتلات

د. ناظم عبد الواحد الجاسور، العلاقات الهندية – الإسرائيلية وانعكاساتها على الامن القومي العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٧٥، كانون الثاني٢٠٠٢، ص ص١١٦ -١٢٠.

(١) صحيفة هآرتس، ١٩٨١/١٠/٦، ترجمة خاصة عن العبرية.

(٢) صحيفة الوطن، طلعات جوية إسرائيلية فوق الاراضي السعودية، العدد ٤٠٠، (الكويت، ١٩٨١/٩/١٥)، ص٢.

ترمي إلى مراقبة السعودية عسكريًا[١]. ويبرر الجانب الإسرائيلي هذا الانتهاك بأنه عمل مشروع من أعمال الحرب، ما دامت حالة الحرب قائمة بين السعودية، خاصة أنها ساهمت في حروب العرب مع إسرائيل[٢].

جـ - ذكرت الأنباء أن السعودية اشترت من الصين صواريخ أرض – أرض متوسطة المدى من طراز (C.S.S21) يبلغ مداها نحو ألفي كم، بالإمكان زيادته حتى ٣٠٠٠كم وتستطيع هذه الصواريخ ضرب أهداف في إسرائيل. وقد ألمح مدير عام مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية (يوسي بن آهارون) أنه قد تلجأ إسرائيل لضرب هذه الصواريخ[٣]. ويقول الباحث (أوري شاحار)"إن تزويد السعودية بسلاح ضخم من شأنه خرق التوازن، مما يؤدي إلى تآكل قدرة الردع الإسرائيلي، ومعنى ذلك تقوية الدافع العربي لمحاولة شن الحرب ضد إسرائيل في الظروف الملائمة"[٤].

د - تنفرد السعودية بامتلاكها العديد من الجزر الموجودة في البحر الأحمر البالغة (١٤٦) جزيرة وأبرزها جزيرتا تيران وصنافير التي رفضت إسرائيل إعادتها إلى السعودية تحت حجة معارضة ذلك مع اتفاقيات كامب ديفيد. وفي السادس من نوفمبر ١٩٥٦، تليت خلال عرض عسكري أقيم في تيران، رسالة من ديفيد بن غوريون رئيس الوزراء آنذاك تكشف الأهمية الاستراتيجية للجزيرة في الإدراك الاستراتيجي الإسرائيلي قائلاً: "إن يوتفات المسماة تيران التي ظلت دولة يهودية مستقلة منذ أكثر من ١٤٠٠ عام تصبح من جديد جزءًا لا يتجزأ من المملكة الثالثة لإسرائيل"[٥].

---

(١) بسما قضماني، النزاع العربي - الإسرائيلي والأمن في الخليج، صحيفة القبس، العدد ٤٣٤٥، (الكويت، ترجمة خليل احمد خليل، ١٩٨٤/٦/١٨)، ص١١، كذلك انظر د. نبيل السمان، آل سعود.. أمريكا الاحتلال، (الجزائر، دار الشهاب، ١٩٩٩)، ص٦١.

(٢) د. عبد الله الاشعل، الأساس القانوني الجديد للمقاطعة العربية الإسرائيلية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٤٥، مصدر سابق، ص٥٠.

(٣) دان افيدان، تهديد جديد من الجنوب، صحيفة دافار، ١٩٨٨/٣/٢٧، ترجمة خاصة عن العبرية. كذلك انظر نشرة الملف، العدد ٤٩/١، المجلد الخامس، (نيقوسيا، وكالة المنار للصحافة والنشر المحدودة، نيسان – أبريل ١٩٨٨)، ص ص٤٣ - ٤٥.

(٤) أوري شاحار، صفقات مع السعودية، صحيفة دافار، ١٩٨٦/٣/١٧، وردت في نشرة الملف، العدد ١ -٢٥، المجلد ٣، (نيقوسيا، وكالة المنار للصحافة والنشر المحدودة، نيسان – أبريل ١٩٨٦)، ص٤٢.

(٥) صحيفة القبس، إسرائيل ترفض إعادة جزيرتي تيران وصنافير للسعودية، العدد ٢٤٦٥، (الكويت، ١٩٨٢/١/٤)، ص١٨.

وقد مارست الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي الأسبق ضغوطهما لانسحاب إسرائيل من جزيرتي تيران وصنافير. وفعلاً انسحبت بعد مضي عدة أشهر، لكنها سيطرت من جديد على الجزيرتين إبان حرب يونيو ١٩٦٧. وفي بداية عام ١٩٦٨ وإثر مسعى سعودي لدى واشنطن، مارست الولايات المتحدة ضغطًا على إسرائيل لكي تتخلى عن جزيرة صنافير، وردت على ذلك بأنها "لا تحتفظ بأي قوة عسكرية دائمة في الجزيرة، ولكنها تعترض على إعادتها للمملكة العربية السعودية"، غير أن السلطات الإسرائيلية أوضحت أنها تحتفظ بحق القيام بدوريات جوية وبرية من حين إلى آخر هناك(١).

وقد كتب (زئيف شيف) المحلل العسكري لصحيفة (هآرتس) قبل الانسحاب الإسرائيلي من سيناء عام ١٩٨٢ مقالاً يبين فيه مخاطر إعادة جزيرتي تيران وصنافير إلى السعودية قائلاً: "لقد بدأت القضية بعمل حربي محض قام به السعوديون ضد "إسرائيل"، عندما سلموا الجزيرتين لمصر في بداية الخمسينيات، لكي تقوم الأخيرة بفرض حصار بحري على "إسرائيل" وتعلن عن ذلك صراحة، وليس لدينا أي سبب يدعونا إلى الموافقة على أن يسيطر مجددًا على الجزيرتين الهامتين استراتيجيا من يعتبر نفسه عدوًا لإسرائيل"(٢).

وقد عملت إسرائيل بالتعاون مع أثيوبيا والولايات المتحدة للسيطرة على بعض الجزر العربية ذات الموقع الاستراتيجي عند باب المندب عن طريق احتلال (دهلك، حنيش الكبرى والصغرى، زقر، أبو علي، بعض جزر فرسان التابعة للمملكة العربية السعودية، واستئجار جزر هالب، فاطمة، سيتيان، إعارة جبل الطير)، فضلاً عن التواجد العسكري في أسمرة، وتسهيلات بحرية في مينائي عصب ومصوع، كما أقامت في بعض منها

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) زئيف شيف، الاحتكاك مع السعوديين، صحيفة هآرتس، ١٩٨٢/١/٢٢، نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، العدد ٢، السنة ١٢، (بيروت، شباط ١٩٨٢)، ص ص٨٣ -٨٤، كذلك انظر إبراهيم خالد عبد الكريم، جغراسية البحر الأحمر والاهتمام الإسرائيلي، مجلة التعاون، العدد ٦، السنة الثانية، (الرياض، ابريل ١٩٨٧)، ص٧٥.

قواعد بحرية وجوية، ومواقع إدارية، ومنشآت دفاعية، ومرافق خاصة للتسهيلات الملاحية كمراكز للتجسس، وجمع معلومات عن الأقطار العربية المطلة عليه وعلى الخليج العربي، وكموقع لرصد ومراقبة تحركات الأسطول العربي هناك[1].

٣ - السيطرة على البحر الأحمر: وضعت إسرائيل عدة أهداف ينبغي تحقيقها في حالة سيطرتها على البحر الأحمر، بسبب الأهمية الجيوبولتيكية والفريدة له في هذه المنطقة الحيوية وهي كما يلي[2]:

أ - فرض الوجود البحري الإسرائيلي في مياهه، حيث جندت تل أبيب طرادات حراسة لمسايرة السفن التجارية التي تحمل بضائع منتجاتها.

ب - خلق عمق استراتيجي، ووجود عسكري مباشر يشتت الجهد العربي العسكري على طول البحر الأحمر.

جـ - كسر طوق الحصار العربي السياسي في البحر الأحمر.

د - أصبحت مضايق تيران وباب المندب متلازمة الصلة، ومحط أنظار إسرائيل والولايات المتحدة، والاتحاد السوفيتي الأسبق كما يلي[3]:

ـ إسرائيل: فقد وضعت مضايق باب المندب في أعلى قائمة أولوياتها، لأهمية العمق الاستراتيجي له، وارتباطه العضوي بأمنها، وقدرته على التوسع العسكري المستقبلي.

ـ الولايات المتحدة: تدرك واشنطن أن هذه المنطقة توفر لها منطلقًا استراتيجيا هامًا فيما بعد شرق السويس، فحصلت في ليبيا في وقت سابق على قاعدة (هويلز) وسابقًا (راديوماريتا) في إريتريا، والتي تمثل عصب الانطلاق شرق السويس.

---

(١) عبد الرزاق حسن سلومي، التوجه العسكري للكيان الصهيوني نحو البحر الأحمر، (بغداد، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات القومية والاشتراكية، الجامعة المستنصرية، أيلول ١٩٨٥)، ص ص٣١١ -٣١٣، كذلك انظر علي عجيل منهل، ممرات النفط وجزيرة بريم والأطماع الامبريالية الصهيونية، مجلة النفط والتنمية، العدد ٤، السنة ١٣، (بغداد، ١٩٧٨)، ص ص٥١ -٥٤، كذلك انظر رياض رشيد ناجي، البحر الأحمر والسياسة الإسرائيلية الإقليمية، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية، العدد ٣٦، (بغداد، ١٩٨٠)، ص١٢٨، كذلك انظر محمد إبراهيم الشاعر، حرب البحر الأحمر امتداد للصراع العربي - الإسرائيلي، مجلة الجيش الشعبي، العدد ١٠٨، (دمشق، آذار ١٩٧٣)، ص١١.

(٢) د. محمد علي حوات، مضيق باب المندب، (القاهرة، مكتبة مدبولي، ١٩٩٧)، ص ص ١٤٨ – ١٤٩.

(٣) المصدر نفسه. كذلك انظر د. محمد حسين الزبيدي، أطماع الكيان الصهيوني في البحر الأحمر ومضيق باب المندب، مجلة الخليج العربي، العدد ٩، مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة، آذار ١٩٧٨، ص١٦.

ـ الاتحاد السوفيتي: الذي يؤكد أن الأمن في منطقة البحر الأحمر لا يتحقق إلا من خلال تحويل المحيط الهندي إلى منطقة يحمي سلامتها الجهد المشترك للقوى التقدمية والمعادية للإمبريالية.

إن فرض حصار بحري جزئي أو كلي على المنفذ الجنوبي للبحر الأحمر يشكل في نظر صانعي القرار الإسرائيلي حالة ترقى إلى مستوى التهديد بالحرب، فالبحر الأحمر بالنسبة لتل أبيب يعني إمكانية القفز فوق سور الحصار العربي السياسي، والوصول إلى أفريقيا وآسيا لتحقيق إمكانية مواجهة بل حرب المقاطعة العربية الاقتصادية، والوصول إلى الأسواق الأفروآسيوية، ومصادر المواد الخام، وبالطبع فإن إسرائيل بعد سيطرتها على مضايق تيران، وبعد السماح لها عبور قناة السويس، أصبحت المشكلة الرئيسية للبحر الأحمر تنحصر في مضيق باب المندب[(١)].

وكان شمعون بيريز وزير الدفاع الأسبق قد أكد عام ١٩٧٦ بأن الدول العربية المطلة على البحر الأحمر ستتعرض لضربات إسرائيلية جوية وبحرية إذا ما شاركت في المستقبل بالمجهود الحربي العربي، أو إذا ثبت أن امتلاكها للأسلحة المتطورة سيستخدم ضد بلاده[(٢)]. كما أعلن الإسرائيليون عن مقدرتهم على حماية طرق الملاحة الخاصة بهم في البحر الأحمر وباب المندب، إذا حاولت الأقطار العربية التدخل[(٣)].

وتصديقًا لذلك، يقول العميد (بنيامين يتسليم) قائد السلاح البحري الأسبق في مؤتمر صحفي عقده بمناسبة يوم السلاح البحري الإسرائيلي "إن السلاح البحري يقف على أهبة الاستعداد بمناسبة إعادة فتح قناة السويس، وإنه استعد لذلك عن طريق تعزيز قوته، وبناء قاعدة واسعة في منطقة البحر الأحمر. إننا اتخذنا في هذه المنطقة

(١) محمود توفيق محمود، البحر الأحمر في الاستراتيجية الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد ٥٧، يوليو ١٩٧٩، ص٣٨.

(٢) قصي كامل شبيب، أهمية مضيق باب المندب في التاريخ الحديث والمعاصر، (بغداد، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات القومية والاشتراكية، الجامعة المستنصرية، ت١٩٧٩٢)، ص ص١٩٣ -١٩٤.

(٣) المصدر نفسه، ص١٩٣.

استعدادات جيدة ونحن على استعداد لمواجهة الاحتمالات المختلفة، ومن ضمنها إغلاق باب المندب في وجه الملاحة الإسرائيلية"[1].

وقد كتب قائد سلاح البحرية الإسرائيلي دراسة في صحيفة (معاريف) أكد فيها "أن البحر الأحمر الذي كان في الماضي نقطة ضعف لبلادة"، يمكن أن يتحول إلى مجال مبادرة لها وقت الحرب، إذا عرفت كيف تطور التفوق البحري لها هناك وتحافظ عليه"[2].

زيادة على ذلك، يقول الكاتب (أليعزير ليفته) حول دور بلاده في البحر الأحمر "دون الجيش الإسرائيلي ذي القوة الكبيرة، والقادرة على العمل عند الضرورة على اتساع رقعة المنطقة بما في ذلك مضايق باب المندب، لن يكون لواشنطن مكان ضد تسلط روسيا على دول النفط، وإذا جمد تعاظم القوة الإسرائيلية فستسقط إيران في فلك موسكو وينحل حلف الأطلسي"[3].

وفي نهاية المطاف لابد من الإشارة إلى أن إسرائيل أعطت اهتماما غير اعتيادي للسيطرة على مضيق باب المندب باعتباره نقطة خنق استراتيجية في جنوب البحر الأحمر يصل بين منطقتين في أعالي البحار المجاورة بين المحيط الهندي والبحر الأحمر، وهو المفتاح الجنوبي له الواقع بين الزاوية الجنوبية القريبة لشبه الجزيرة العربية والساحل الشرقي لأفريقيا، ويربط خليج عدن بالبحر الأحمر وبخليج العقبة ومضايق تيران وقناة السويس[4]، وقد أوضح الجنرال يهو شفاط هيركاري * في صحيفة معاريف قائلاً: "إن علينا أن نمنع بأي ثمن قيام أرتيريا مستقلة، لأنها دولة تابعة للعرب، ستحول البحر الأحمر إلى حوض عربي، وستكون العاقبة وخيمة بالنسبة لنا"[5].

---

(١) تقرير مركز الدراسات الفلسطينية، الوجود البحري الإسرائيلي في البحر الأحمر، ترجمة عبرية، جامعة بغداد، ١٩٧٥، ص١٨.

(٢) شلوموآرائيل، قائد سلاح البحرية، صحيفة معاريف، ١٩٧٤/٤/٢٦، ترجمة خاصة عن العبرية.

(٣) صحيفة هآرتس، ١٩٧٣/١١/١١، ترجمة خاصة عن العبرية.

(٤) محمد حافظ غانم، دراسات حول خليج العقبة ومضيق تيران، (القاهرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والتشريع، ١٩٦٧)، ص٢١.

* يهوشفاط هيركابي: المدير الأسبق لجهاز الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية في الفترة ١٩٥٥ -١٩٥٩، وأستاذ العلاقات الدولية والشرق الأوسط بالجامعة العبرية بالقدس.

(٥) حبيب قهوجي (إشراف)، الاستراتيجية الصهيونية وإسرائيل تجاه المنطقة العربية والحزام المحيط، مصدر سابق، ص١٥٩. جدير بالذكر يقول البروفسور (بنحاس فنير) الباحث في مركز الدراسات الاستراتيجية في جامعة تل أبيب "أن

ويبدو مما ذكر أن التحرك الإسرائيلي في ظل القطبية الثنائيـــة تجـــاه دول مجلـــس التعاون كان شاملاً، ومتعدد الأبعاد، وطغى عليه الطابع الهجومي، والاستفزازي، إلا إنه يضع الثقل الدبلوماسي والسياسي على الحلفاء الإقليميين والدوليين، بموازاة الاحتكـــاك العسكري مع دول مجلس التعاون، لخلق موازنة لتطويعها لقبول إسرائيل في المنطقـــة، ووضعها أي دول التعاون في كماشة سياسية وعسكرية لفرض الأمر الواقـــع بـــالتفوق العسكري والنوعي لها، وهذا سيشجع دول المجلس للتقرب منها في حالة تهيؤ ظروف مواتية لذلك. وهذا ما سنلاحظه في إطار استعراضنا لطبيعة التحرك الإسرائيلي وحدوده في ظل القطبية الأحادية.

"إسرائيل" لا يمكنها تحت أي ظرف من الظروف السماح بأن يتحول البحر الأحمر إلى بحيرة عربية، وأنها أي "إســـرائيل" لابد أن تتخذ كل الاجراءات الكفيلة بمواجهة أي تدهور قد يعيق الملاحة الإسرائيلية في هذا البحر"، انظر حلمي عبد الكريم الزعبي، مخاطر التغلغل الصهيوني في أفريقيا، (بيروت، المؤسسة الجامعية للدراســـات، الكويـــت، دار كاظمـــة للنـــشر والتوزيع، ١٩٨٥)، ص٢١٤.

المبحث الثاني

طبيعة التحرك الإسرائيلي

وحـدوده في ظـل القطبيـة الأحاديـة

لعل أبرز ما يميز الوضع الدولي في ظل القطبية الأحادية هو انفراد الولايات المتحدة بالقيادة العالمية، وحلول العامل الاقتصادي محل العامل الأيديولوجي، مما ولد مجموعة من القيم السياسية في الحياة الدولية[١] أوضحها (هنري كيسنجر) وزير الخارجية الأمريكي الأسبق قائلاً: "أضحت العلاقات الدولية كونية حقًا وللمرة الأولى في مسيرتها، فالاتصالات آنية، والاقتصاد العالمي يعمل في جميع القارات مرة واحدة، كما تم التعامل مع العديد من القضايا التي ظهرت على الساحة وفقًا لقواعد دولية، مثل التسلح النووي، والبيئة، والانفجار السكاني"[٢].

هذا في الوقت الذي بقت المصالح الأمريكية في الخليج العربي تتركز، وكما يقول الباحث الأمريكي د. (مكالنستير لاين)، "في النفط، الذي جعل منها الموقع المنفرد أو البارز لتشييد مصالح الولايات المتحدة المعاصرة"[٣]. وفي الوقت الذي تصور بعضهم قيام نظام عالمي جديد له قواعده وسماته المميزة[٤]، أشار آخرون إلى عهد دولي جديد يعبر عن تحول جذري في العلاقات الدولية على اعتبار أن المجتمع الدولي يمر بمرحلة انتقالية تمهد لنظام دولي جديد هو في طور النشوء والتكوين[٥]. والقضية الأهم في هذا الأمر مدى تأثير هذه التطورات على طبيعة التحرك الإسرائيلي وحدوده تجاه دول مجلس

---

(١) ريتشارد نيكسون، الفرصة السانحة، (الاسكندرية، شركة كاينتيلي للطباعة والنشر والتوزيع، ترجمة جاسم غانم، ط١، ١٩٩٢)، ص٨.

(٢) هنري كيسنجر، الدبلوماسية من القرن السابع عشر حتى بداية الحرب الباردة، (عمان، الاهلية للنشر والتوزيع، ترجمة مالك فاضل البديري، ط١، ١٩٩٥)، ص٢٢.

(3) MelanLynn, McAlister, American literature History, Ph.D, (U.S.A: Brown university, 1996) , P.6.

(٤) سعيد فاضل حسن، أثر انهيار الاتحاد السوفيتي على توازن القوى العربي - الإسرائيلي في ظل النظام الدولي الجديد، نشرة استراتيجي، العدد ١١٢، السنة ١٠، (بيروت، شركة أبي ذر الغفاري للطباعة والإعلام، ١٩٩٢)، ص٧.

(٥) د. عطا محمد صالح، النظام الإقليمي العربي والتحولات الدولية والإقليمية الراهنة، مجلة شؤون عربية، العدد ٧٧، آذار ١٩٩٤، ص١١٣، كذلك انظر غسان العزي، سياسة القوة: مستقبل النظام الدولي، (بيروت، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، ط١، ٢٠٠٠)، ص ص١٥٧-١٧٢.

التعاون؛ إذ يقول د. حسن حمدان العلكيم رئيس قسم العلوم السياسية بجامعة الإمارات العربية المتحدة "أما بالنسبة للتحولات العالمية المتمثلة في ظهور ما يسمى بالنظام العالمي الجديد بزعامة الولايات المتحدة، فقد كان تأثيرها عميقًا على دول مجلس التعاون؛ حيث ازداد اعتماد دول الخليج على الولايات المتحدة في تحقيق أمنها واستقرارها، وبالتالي قلت استقلالية سياستها الخارجية، كذلك أدت تلك التحولات إلى تغير سياسات الدول الخليجية تجاه القضايا الإقليمية، كما حدث في حالة الصراع العربي - الإسرائيلي"[1].

ولغرض استقصاء الانعكاسات السلبية والإيجابية للقطبية الأحادية على التحرك الإسرائيلي من وجهة نظر علمية، يمكن بيان الأبعاد السياسية، والاقتصادية، والعسكرية للتحرك الإسرائيلي، ثم بيان المتغيرات المؤثرة على هذا التحرك في ظل هذا النظام.

أولاً: الأبعاد السياسية:

الذي يتابع طبيعة التحرك الإسرائيلي تجاه دول مجلس التعاون في ظل القطبية الأحادية، يمكن أن يلمس حقيقة مهمة، مفادها احتفاظ بعض الأهداف الإسرائيلية بعامل الاستمرارية في التفاعلات السياسية إقليميًا ودوليًا، بل على طول مسيرة الصراع العربي – الإسرائيلي.

فمنذ قيام إسرائيل عام ١٩٤٨، ظلت تردد مقولتها الأمنية للحفاظ على بقائها سالمةً من التهديدات الداخلية، والإقليمية، والدولية، الا أن المثير في الأمر تركيزها على إحدى دول مجلس التعاون (السعودية) على سبيل المثال لا الحصر لخطورة دورها في الصراع العربي - الإسرائيلي، وإمكانياتها العسكرية، ونشاطها السياسي في العالم، والعمل على تحجيم حركتها الإقليمية، والدولية، لمنع توظيف هذا الأمر لصالح المواجهة مع إسرائيل في أي احتكاك سياسي أو عسكري في المستقبل المنظور.

---

(1) Hassan Al-Alkim, The GCC States in an unstable world, Foreign policy Dilemmas of small states, (London: Saqi Books, 1995).

نقلاً عن د. محمد السيد سليم (عرض)، دول مجلس التعاون في عالم غير مستقر، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٣٠، أكتوبر ١٩٩٨، ص٢١٤.

ومن الجدير بالذكر، الإشارة إلى اتباع إسرائيل سياسة "شد الأطراف" في عقد الخمسينيات وإلى الآن عن طريق تعميق العلاقة مع الدول غير العربية المجاورة للوطن العربي، واستغلال العلاقات معها لإنهاك الجسد العربي. والتطور الجديد في السياسة الإسرائيلية في ظل القطبية الأحادية هو اتباع سياسة "خلق سياج أمني" خليجي بالتوافق مع الولايات المتحدة، القريبة من سياسة "شد الأطراف"، ولكن الذي تغير أن إسرائيل تريد توظيف أطراف عربية وليس أجنبية لتأجيج الخلافات، والفتنة، والكراهية في داخل تخوم الوطن العربي.

وهذا كله يدعونا للتعرف عن قرب على تفاصيل أخرى، عبر استعراض أبرز الأبعاد السياسية للتحرك الإسرائيلي في ظل القطبية الأحادية وهي كما يأتي:

١ - ضمان بقاء الدولة والحكومات العربية (المعتدلة)، ظلت إسرائيل بالتوافق مع الولايات المتحدة تدعم وبكل إمكانياتها أركان المشروع الصهيوني، وتوفير عوامل الحماية الذاتية والأمنية ضد أي تهديد داخلي أو خارجي. وتصديقًا لما ذكر فقد أوضح معهد دراسات الاستراتيجية القومية في جامعة الدفاع الوطني الأمريكية، نوعية المصالح الأمريكية التي يمكن أن تكون متناغمة تمامًا مع توجهات إسرائيل لضمان أمنها وبقائها، إلا أن المعهد أضاف فقرة تتعلق بالحكومات العربية (المعتدلة)، بكونها محورًا ثانيًا لما يجب على الولايات المتحدة أن تحافظ على بقائه[١]، ونعتقد أن المقصود بها هي دول مجلس التعاون الخليجي وعلى رأسها المملكة العربية السعودية، وهو نفس الرأي لكلية الحرب الأمريكية، ورأي السيناتور الأمريكي جون ميكني[٢].

---

(1) Institute for National Strategic Studies U.S.A., National defence university, The Arab – Israeli – Conflict Strategic Assessment 1997, Flash points and force structure, (U.S.A: 1997).

نقلاً عن د. محجوب عمر (تعليق)، نقاط الاشتعال: تقييم استراتيجي لتطورات الصراع العربي - الإسرائيلي عام ١٩٩٧، معهد دراسات الاستراتيجية القومية، الولايات المتحدة، سلسلة ترجمات استراتيجية، العدد ١٢، السنة ٢، (دمشق، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، سلسلة أوراق شهرية، نوفمبر ١٩٩٧)، ص١٨.

(٢) تضيف كلية الحرب رأيًا مفاده "ضرورة استمرار التواجد المباشر للقوات المسلحة الأمريكية في الخليج العربي لمواجهة أنشطة قوس الازمات الممتد من إيران، العراق، اليمن، السودان، ليبيا". أنظر:

U.S.A Army war College, world view: The Strategic Assessment (U.S.A September 1997), PP10-13. And look: John McCain (Senator) Strategy and force planning for the 21st century, strategic review, (U.S.A: fall 1997), P8.

لذلك، بعد انتهاء حرب الخليج الثانية على العراق في الثامن والعشرين من فبراير ١٩٩١، بدأت واشنطن حملة دبلوماسية لإقامة قاعدة استراتيجية في شبه الجزيرة العربية، وترغيب الخليجيين بدور فعال أكثر في عملية سلام إقليمية، تهدف إلى إقامة علاقات عربية - إسرائيلية [١].

وبدا أن إسرائيل لازالت تعول لضمان تأييد دولي في هذه الفترة، وخاصة من قبل الولايات المتحدة، وهو حاصل فعلاً، لأن هذا الموقف لا ينم عن عاطفة، أو موقف تكتيكي، وإنما هو يمثل إدراكًا أمريكيًا بوجوب ضمان بقاء إسرائيل، باعتبارها كابحًا إقليميًا ضد أي قوة عربية تحاول الانفراد بقرارها السياسي المستقل ضد الهيمنة الأمريكية - الإسرائيلية، الا أن دعم الولايات المتحدة من جانب آخر للحكومات (المعتدلة) كما سماها التقرير يمثل كابحًا دوليًا ضد مخططات إسرائيل تجاه دول مجلس التعاون.

٢ - اعتماد إسرائيل سياسة خلق سياج أمني إقليمي، تذهب التصورات الإسرائيلية لخلق احتمال مستقبلي يتكون بعد أن تمتد علاقاتها مع جميع دول مجلس التعاون، خلاصته النظر إلى هذه الدول بكونها سياجًا أمنيًا إقليميًا محيطًا بالنظام الإقليمي العربي يكون بمثابة جدار حماية لمواجهة أي تهديد مباشر لها أو لحلفائها الذين سيدينون لمبدأ الهيمنة الإسرائيلية المطلقة عليهم، فضلاً عن استغلال إسرائيل لهذا الأمر لتحقيق نموذج للتدخل في دول مجلس التعاون بموجب استراتيجيتها العظمى والتي تؤهلها لأداء دور (كدولة عظمى في المنطقة)[٢].

وتساند الولايات المتحدة هذا التوجه من خلال تيار يحاول الاستفادة، واستبدال مفاهيم تقليدية قائمة على الأيديولوجية ومحورية القوة العسكرية الشاملة بمفاهيم أخرى

---

(١) أنظر:

Elmer Berger, Atangled web: Israel and the Gulf, Scandinavian, Journal of development Alternatives, Volume 13, Numbers 1 & 2, (Stockholm, Sweden: Winter – Spring 1991) , P95.

(٢) منعم صاحي حسين القريشي، مستقبل النظام الإقليمي العربي في ضوء المتغيرات الدولية الجديدة دراسة في طروحات المشروع الشرق أوسطي، (بغداد، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٧)، ص٣٠٢.

تدور حول أولوية القوة الاقتصادية، ونظرية المصالح وعدم التمسك بالمواقف الحديثة (الصراع الدائم، أو التعاون الدائم) [١].

٣ - موقف إسرائيل من يهود الخليج: لا يوجد اهتمام إسرائيلي واضح بيهود دول مجلس التعاون، بسبب قلة أعدادهم، وعدم تشكيلهم نسبة ديمغرافية مؤثرة في النسيج السكاني الخليجي، إلا إنه وبالرغم من ذلك، فإنها تعمل على الاستفادة منهم بشكل أو بآخر رغم رفضهم الاعتراف بها كدولة [٢].

٤ - خلق وإثارة التوتر السياسي الخليجي: يطرح خبراء السلطة الإسرائيليون عدة طروحات لإبقاء حالة التوتر قائمة داخل الساحة السياسية العربية، وتغذية وخلق تهديدات غير موجودة أصلاً داخل الساحة الخليجية؛ إذ يقول (دوري غولد) المستشار السياسي لرئيس الوزراء الأسبق (بنيامين نتنياهو) حول ذلك "إن "إسرائيل" مهتمة بدول الخليج، وهناك مصالح مشتركة بين الطرفين من شأنها أن تضمن أمن "إسرائيل"، وكذلك أمن دول الخليج" [٣].

وتدرك إسرائيل من خلال رصدها لدول مجلس التعاون طبيعة الأوضاع السياسية ومدى إمكانية توظيف وتأجيج هذه الأوضاع في استراتيجية التفتيت التي تتبعها تجاه دول المجلس.

(١) د. هيثم الكيلاني، الولايات المتحدة ومنطقة الخليج.. إعادة البحث عن أسس جديدة للعلاقات الاستراتيجية، نشرة تقديرات استراتيجية، العددان ٥٨ -٥٩، (القاهرة، الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة، أيلول ١٩٩٧)، ص٥. كذلك انظر عبد الجليل زيد مرهون، العلاقات الخليجية العراقية ومستقبل الامن في الخليج، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٢٩، آذار ١٩٩٨، ص٦.

(٢) لمزيد حول الموضوع انظر: مأمون كيوان، اليهود في الشرق الوسط، مصدر سابق، ص٦٤. ج.ج لوريمر، دليل الخليج، (الدوحة، مطابع علي بن علي، ج٦، القسم التاريخي، ١٩٧٥)، ص٣٤١٣ د. علي أحمد الغفلي، الخليج ومسارات التسوية والتطبيع، في د. عبد الخالق عبد الله (محرر)، التقرير الاستراتيجي الخليجي ٢٠٠٠ -٢٠٠١، (الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة، وحدة الدراسات، دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، ط١، ٢٠٠١)، ص٢١٧. صحيفة السفير، (بيروت، ١٩٩١/١٠/٢٢)، ص١١.

(٣) صحيفة الرأي العام، وكالة الصحافة الفرنسية، (الكويت، ١٩٩٧/٣/٣١)، ص٢.

ثانيًا: الأبعاد الاقتصادية:

من التطورات المهمة التي حصلت في طبيعة التحرك الإسرائيلي ناحية دول المجلس، أنه في ظل القطبية الثنائية اتسم بأنه كامن وغير مرئي، إلا أنه بعد انتهاء الحرب الباردة بات أشبه بسياسة قائمة ومؤثرة من أجل تفعيلها بأطر اقتصادية على وجه الخصوص، لاسيما أن النظرة إلى دول مجلس التعاون تغيرت تغيرًا كبيرًا، من مجرد كونها منطقة استراتيجية من الناحية الجغرافية، إلى منطقة استراتيجية من الناحية الاقتصادية(١)، للاندماج فيها عن طريق الباب الخليجي بأساليب وأطر مختلفة، وفق سياسة تدريجية وذلك لتحفيز دول مجلس التعاون للتعامل معها، وإجهاض أي ردة فعل داخلية، وإقليمية، ودولية تناهض هذا التوجه.

لذلك أصبح التحرك الإسرائيلي يمارس بصورة علنية، بعد أن كان يتم خلف الكواليس، وأصبحت وسائل الإعلام كالقنوات الفضائية تنقل وقائع زيارات مسؤولين إسرائيليين إلى دول مجلس التعاون، ولقاءات بين وفود خليجية وإسرائيلية، خاصة في الشهور الاخيرة من عام ١٩٩٥[٢].

ويمكن الإشارة إلى أبرز عناصر التحرك الإسرائيلي اقتصاديًا، خاصة منتصف التسعينيات، كما يلي:

أ - إقامة علاقات تجارية: لجأت إسرائيل لغرض إضفاء شرعية على وجودها في دول مجلس التعاون إلى أسلوب التعامل الاقتصادي، عبر فتح مكاتب للتمثيل التجاري في قطر، وتشجيع التعاون مع الشركات في سلطنة عمان. ويرى البروفسور (جاد

(١) انظر عبد العزيز الدخيل، اليورو وتأثيره على اقتصاديات دول مجلس التعاون، نقلاً عن د. فارس نايف بن جرادي (محرر)، أثر اليورو على اقتصاديات الدول العربية، (أبو ظبي، صندوق النقد العربي، ٢٠٠٠)، ص١١١.

(٢) سيار الجميل، العولمة الجديدة والمجال الحيوي للشرق الأوسط مفاهيم عصر قادم، (بيروت، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، ط١، ١٩٩٧)، ص١٧٥.

جيلفر) * "أنه في ظل السلام ستقوم علاقات تجارية طبيعية" ويطرح إمكانية "انتشار تعاونيات دولية بين العرب و"إسرائيل""[1].

ب - المشاركة في المؤتمرات الاقتصادية في دول مجلس التعاون: شاركت إسرائيل في مؤتمرات اقتصادية، يحضر فيها ممثلون عن دول مجلس التعاون، كمؤتمر الدوحة الاقتصادي في عام ١٩٩٧، فضلاً عن الانخراط في لجان مشتركة مع دول مجلس التعاون للمساهمة في المشاريع الاقتصادية المشتركة في مجالات تحلية المياه، ونقل النفط والغاز، بهدف خلق روابط اقتصادية مع القطاع الخاص الخليجي[2].

جـ - تفعيل عمليات التسلل الاقتصادي إلى الأسواق الخليجية: استغلت إسرائيل ربيبتها الولايات المتحدة التي ترتبط أمنيًا مع دول التعاون لتسريب بضائعها إلى داخل أسواقها[3]. وقد تم لها ذلك إما بالطرق الدبلوماسية، والتي تشمل إشعار واشنطن الدول العربية بأن قضية إنهاء المقاطعة العربية لها مردودات سياسية لديها، أو بالعقوبات الجزائية، لإرهاب الشركات ومنعها من الخضوع لقوانين المقاطعة العربية[4].

وقد أصدر الرئيس الأمريكي (بيل كلينتون) إجراءات عدة يمكن أن تؤدي في نظره إلى طريق (السلام الدائم)، منها إنهاء العرب ما سماه (المقاطعة غير القانونية) لإسرائيل التي في نظره تشكل حربًا اقتصادية، وضمن هذا التصور دعم كلينتون مبادرة

---

* جاد جيلفر: وهو باحث بمركز دايان في جامعة تل أبيب، ومحاضر في قسم تاريخ (الشرق الأوسط) في جامعة حيفا.

(١) أريية أفلاطوني، مليار دولار، عسافيم، الملحق الاقتصادي الجديد لصحيفة معاريف الإسرائيلية، ١٩٩١/١٠/٢٩، ترجمة خاصة عن العبرية.

(٢) علاء سالم، الابعاد والمخاطر الناجمة عن التعاون الاقتصادي بين الدول العربية وإسرائيل، نشره دراسات، العدد ٨٦، (القاهرة، الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة، كانون الثاني، يناير ١٩٩٥)، ص٦٧.

(٣) احمد السيد النجار، الاقتصاد الإسرائيلي رؤية مستقبلية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٢٦، مصدر سابق، ص٩١.

(٤) المركز الفلسطيني للإعلام، المقاطعة الاقتصادية سلاح فعال قد يوازي الحرب العسكرية، (فلسطين، القدس، ٢٢ نيسان ٢٠٠١)، ص ص٣-٤.

نائبه (آل غور) في منع وزارة الدفاع الأمريكية من تأسيس تعاقدات لمبيعات الأسلحة مع شركات لها دورها في المقاطعة العربية ضد إسرائيل[1].

وترى الباحثة الإسرائيلية (مريث جليت) في مقالة لها في صحيفة (دافار) الموسومة (ماذا تقترح "إسرائيل" على جيرانها؟) قائلة: "إن أسواق الخليج وحدها يمكن أن تستوعب ثلث الصادرات الإسرائيلية، وبخاصة صادراتها من الفاكهة، والملابس الجاهزة، والأدوية"، وتعرج نفس الباحثة على مسألة الربط بين تجميد الاستيطان وتجميد المقاطعة العربية مؤكدة بالقول "إن "إسرائيل" لم تقبل تجميد الاستيطان في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة عام ١٩٦٧، مقابل تجميد المقاطعة العربية، حيث تطالب بإلغاء المقاطعة العربية دون قيد أو شرط"، بالرغم من اعترافها بأن المقاطعة العربية "أضرت بتجارة "إسرائيل" مع آسيا، وأوروبا، وكلفتها مئات الملايين من الدولارات سنويًا"[2].

ويبدو أن إسرائيل وظفت قرار دول مجلس التعاون عام ١٩٩٤ رفع المقاطعة من الدرجتين الثانية والثالثة عن السلع والمشتريات غير المباشرة للمقاطعة، لإحداث المزيد من الخروقات للنفاذ إلى الأسواق الخليجية. فالشركات الأمريكية على سبيل المثال لا الحصر أعفيت بشكل تام من شهادات المنشأ. كما أن شركات (كوكاكولا)، و(فورد)، و(تويوتا) للسيارات، وشركات (هيلتون) و(شيراتون) للفنادق تعمل في دول الخليج بحرية تامة رغم استثماراتها وفروعها وأعمالها الواسعة في إسرائيل[3].

ويشار أيضًا هنا إلى استمرار أهمية قبرص واليونان في الإدراك الإسرائيلي كمعابر لتسريب منتجاتها إلى دول مجلس التعاون، حيث يتم شحن البضائع من إسرائيل إلى

---

(١) احمد عبد الرزاق شكارة، الفكر الاستراتيجي الأمريكي والشرق الأوسط في النظام الدولي الجديد، مصدر سابق، ص ص٣٢ -٥٧.

(٢) مريث جليت، ماذا تقترح إسرائيل على جيرانها، صحيفة دافار، ١٩٩٢/١/٢٨، نقلاً عن احمد السيد النجار، بعض ملامح المخطط الإسرائيلي للتعامل الاقتصادي مع الوطن العربي، وكيفية التصدي له، مجلة البحوث والدراسات العربية، العدد ٢٠، (القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٩٢)، ص٣٢١.

(٣) عبد المنعم علي حسن، قرار مجلس التعاون الخليجي ومصير المقاطعة العربية لإسرائيل، مجلة السياسة الدولية، العدد ١١٩، مصدر سابق، ص١٧١.

الموانئ القبرصية لتزود بعلامات تجارية مميزة، ثم تأخذ طريقها إلى الأسواق الخليجية على أنها بضائع قبرصية أو أوروبية، أو أن تشحن من إسرائيل سلعًا، ومواد خامًا، ثم تقوم مصانع أقيمت من قبل شركات (أوفشور) بإعادة تصنيعها وتزويدها بعلامات تجارية مميزة تشير أنها صنعت في قبرص، ثم تأخذ طريقها إلى الأسواق العربية بعد حصولها على شهادات منشأ من غرفة التجارة القبرصية أو من إحدى السفارات العربية، أو القنصليات الفخرية في نيقوسيا[١].

أما اليونان فالوضع بالنسبة لتسرب البضائع الإسرائيلية لا يبدو مختلفًا عن قبرص، حيث يعد ميناء (أشدود) في جنوب إسرائيل الميناء الرئيسي الذي يتم فيه شحن تلك البضائع إلى الموانئ اليونانية، التي تعيد شحنها إلى دول مجلس التعاون[٢].

د - إضفاء التبعية الاقتصادية على دول التعاون: أصدرت إسرائيل عام ١٩٩٧ الخطة الشاملة في سنوات الالفين الموسومة ""إسرائيل" عام ٢٠٢٠"، وفيها عدد من الاحتمالات المستقبلية، أهمها ما يتعلق بمستقبل اقتصادها، وخلاصته توظيف حالة ما يسمى (السلام مع الدول العربية) في إطار "الحدود المفتوحة" التي ستنعكس إيجابيًا لتحويل إسرائيل من "جزيرة معزولة في بحر عربي، إلى نقطة التقاء وتقاطع اقتصادي كبير في الشرق الأوسط"، ويتوقع وفق الخطة سالفة الذكر أن تزداد وتائر التطور الاقتصادي الإسرائيلي، وسيعتمد الاقتصاد في الأساس على تخصصات قطاعية أساسها الخبرة والتقنية الحديثة، وسيصبح هذا الاقتصاد مركزًا للخدمات التجارية والمالية لدول المنطقة[٣]. ويبدو من ذلك أن إسرائيل تطمح إلى ربط عجلة اقتصادات دول مجلس التعاون بالاقتصادات الأجنبية، ومنها الاقتصاد الإسرائيلي ربطًا ليس من السهل الانفكاك منه[٤].

وفي ضوء ذلك فإن ما ذُكر لا يخرج من كونه أحد الخيارات المستقبلية لمعالجة الاختلالات الهيكلية للاقتصاد الإسرائيلي، بالرغم من ارتفاع قيمة إجمالي ناتجه القومي؛

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) حسين ياسين (إعداد)، الخطة الشاملة لإسرائيل في سنوات الالفين: إسرائيل ٢٠٢٠، مجلة السياسة الفلسطينية، العدد ٢١، السنة ٦، (فلسطين – نابلس، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، شتاء ١٩٩٩)، ص١٦٣.

(٤) عدنان نور الدين بسيسو، نحو استراتيجية اقتصادية موحدة لبلدان مجلس التعاون الخليجي، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٤٤، أكتوبر ١٩٩٧، ص٩٥.

حيث إن هذه الاختلالات ليست طارئة، إنما هي جزء من بنية هذا الاقتصاد، بسبب سيادة فجوتي (الاستثمار - الادخار والصادرات والواردات)، وعليه فإن هذه الاختلالات سيتم معالجتها عن طريق تغيرات هيكلية لتصحيح مساراته التوازنية. والضمانات الاقتصادية لهذه التغيرات تمتلكها الاقتصادات العربية من خلال السعات السوقية، وتوافر مواردهم، لذلك سعت إسرائيل لتطويع الاقتصادات العربية لدول مجلس التعاون لمعالجة عدم التوازن الداخلي والخارجي لها وندرة مواردها الزراعية، عبر الانفتاح على اقتصاديات تلك الدول لحل إشكاليتها الاقتصادية[1].

ثالثًا: الأبعاد العسكرية:

أعطت إسرائيل للأبعاد العسكرية في ظل القطبية الأحادية مساحة واسعة من الاهتمام بحيث سمح لنخبها الاستراتيجية بإرشاد صانع القرار باتجاهات وآفاق مستقبلية تمهد لبلادهم فرض نوع من القيود العسكرية على تفاعلات دول مجلس التعاون إقليميًا ودوليًا، في سبيل فتح المجال أمام تأثيرات السياسة الإسرائيلية للهيمنة وتطويع القوة العسكرية الخليجية، خشية أن توظف في الصراع العربي - الإسرائيلي، وتلك إشكالية تنظر إليها إسرائيل بجدية قبل وبعد انتهاء الحرب الباردة. وقد نالت اهتمامًا خاصًا منها في ظل القطبية الأحادية، بعد أن تيسر لدول العالم ومنها دول مجلس التعاون (السعودية على سبيل المثال) الحصول على صواريخ بعيدة المدى وإمكانية استمرار التزود بها في ظل الموارد المالية المتصاعدة لها كنوع من أساليب الموازنة مع قدرات الأطراف الإقليمية ومنها إسرائيل. وتبعًا لذلك أصبح التوجه الإسرائيلي في ظل القطبية الأحادية يأخذ أبعادًا عسكرية متعددة الاتجاهات يمكن رصد أبرزها كما يلي:

---

(١) سالم توفيق النجفي، التغيرات الهيكلية الزراعية والأمن الغذائي العربي الحالة الراهنة واستشراف المستقبل، ورد في سليمان الرياشي وآخرين، دراسات في التنمية العربية الواقع والآفاق، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي ١٣، ط١، ١٩٩٨)، ص ص٤١٤ -٤١٥.

١ - التأكيد على مفهوم الأمن التعاوني: طرح بعض الاستراتيجيين الإسرائيليين مفهوم الأمن التعاوني بين إسرائيل ودول مجلس التعاون بمضمون يملي على الأطراف العربية الالتزام بأمن إسرائيل وتفهم اهتماماتها الاستراتيجية. ويعتمد المفهوم على فكرة أن (السلام) في المنطقة لا يستوي إلا بتأسيس وتشريع علاقة أمنية - عسكرية غير متوازنة بين إسرائيل من جهة، وكل دولة من الدول العربية من جهة أخرى. أي أنه مفهوم لا يدعو إلى تكريس ميزان القوى الراهن المختل لصالح إسرائيل فحسب، بل وإلى إحداث المزيد من الاختلال، وقد طرح هؤلاء الاستراتيجيون الإسرائيليون عدة دوائر تعاونية منها الدائرة الخارجية والتي تتضمن دول مجلس التعاون، عدا السعودية التي ستكون ضمن تشكيلات الدائرة الوسطى(1).

٢ - دراسة الموازين العسكرية لتحولات جيوش دول مجلس التعاون: وضعت إسرائيل جهود باحثين أو فرق من الباحثين الإسرائيليين وأحيانًا كان يدعى كتاب استراتيجيون عالميون للمشاركة في إصدار كتاب سنوي، يستهدف تقديم صورة للوضع العسكري والاستراتيجي في الوطن العربي بصورة عامة، ودول مجلس التعاون بصورة خاصة، ودراسة الموازين الحالية للقوات الجوية والبحرية والبرية، ودخول الصواريخ الباليستية، وانعكاسات ذلك على مستقبل الصراع العربي - الإسرائيلي.

ومن هذه الدراسات دراسة مركز (جافي) للدراسات الاستراتيجية الذي يمثل رؤية إسرائيلية للميزان العسكري بين إسرائيل والعرب، وهي دراسة حديثة صدرت عام ١٩٩٨، وتضمنت تحليلات مهمة أعدت من قبل باحثين إسرائيليين، فنرى أن الباحث زيف ماعوز(2) يؤكد من خلال وصفه للقوة الجوية السعودية أنها من أرقى القوى الجوية الإقليمية تجهيزًا وتطورًا، ويعزو سبب ذلك لعلاقاتها المتميزة مع الولايات المتحدة. ويستعرض (ماعوز) بعض أنواع الطائرات التي تملكها السعودية، منها

---

(١) جميل هلال، صناعة أيديولوجية السلام في إسرائيل، مجلة السياسة الفلسطينية، العددان ٧ -٨، مصدر سابق، ص٢١.

(٢) زيف ماعوز، ميزان القوى الجوي في دول شرق أوسطية مختارة، ورد في:
The Middle East Military Balance 1994-1995.
نقلاً عن مركز جافي للدراسات الاستراتيجية، الميزان العسكري في الشرق الأوسط، (عمان، مركز جنين للدراسات الاستراتيجية، ترجمة محمد عبد القادر، تعليق توفيق أبو بكر، ١٩٩٨)، ص ص١٨ -٧٣.

طائرات مروحية من نوع (آباتشي) وطائرات (F15C) و(تورنيدو)، ولكن بأعداد قليلة. ويشير إلى امتلاك السعودية (٩٠٠) صاروخ من صواريخ جو - جو المتطورة، وآلاف من صواريخ جو - أرض الموجهة بالليزر، وقنابل عنقودية معقدة. أما أنظمة المراقبة والإنذار المبكر التي حصلت عليها السعودية، فقد جعلت منها صاحبة أحدث نظم التعقب والمراقبة في المنطقة. كما أن لديها دفاعات أرضية – جوية متقدمة للغاية، ولعلها الدولة الوحيدة عدا إسرائيل التي تملك صواريخ (باتريوت)، فضلاً عن صواريخ (هوك) المتطورة وشاهين، وكروتال، وستنجر.

في حين يؤكد العميد عاموس جلبوع(*) أن دولة الإمارات العربية المتحدة دخلت مفاوضات مهمة من أجل شراء ٨٠ طائرة من نوع (F-15A١) من الولايات المتحدة بقيمة ٨ مليارات دولار.

كما تضمنت هذه التحليلات التأثير المتزايد للقيود الاقتصادية على دول التعاون بين الفترة الواقعة بين عامي ١٩٩٣ - ١٩٩٤ على التوسع في المجالات العسكرية، والبرامج الجديدة على الصعيدين الكمي والنوعي، إذ أدى ذلك إلى تقليص عملية التكديس العسكري في عدد من الدول، وتعليق عدد من المشاريع والخطط القديمة نتيجة للدروس المستخلصة من حرب الخليج الثانية على العراق عام ١٩٩١ وبخاصة المملكة العربية السعودية التي عملت على بناء مدينة عسكرية أخرى، واستحداث نظام التجنيد؛ حيث ألغت صفقات أسلحة مثل ذلك الجزء من صفقتها المعروفة باسم (اليمامة) مع بريطانيا، ونظام الصواريخ المتعددة القاذفات مع الولايات المتحدة. وباستثناء بعض المشتريات العسكرية البحرية، لم تقم المملكة بشراء أسلحة مهمة أخرى[1].

كما أن الباحث الإسرائيلي "يفتاح شابير" يشير إلى أن المملكة العربية السعودية حصلت على صواريخ (C.SS20) من الصين عام ١٩٨٨، وهو صاروخ فريد من نوعه،

---

* العميد عاموس جلبوع: شغل منصب رئيس قسم الابحاث والتقديرات في جهاز الاستخبارات العسكرية الإسرائيلي، وملحق عسكري في واشنطن، ورأس الوفد الإسرائيلي في المحادثات مع لبنان بين عامي ٨٤ -٨٥، وفي الفترة ما بين عام ٨٦ - ٨٩ عمل مستشارًا لرئيس الوزراء الإسرائيلي للشؤون العربية، وهو يكتب الان حول القضايا الامنية لصحيفة (معاريف) اليومية الإسرائيلية.

(١) العميد عاموس جليوع، الجيوش الرئيسية في منطقة الشرق الأوسط، المصدر نفسه.

ويبلغ مداه ما بين ٢٧٠٠ ـ ٣٠٠٠ كم. وقد صمم لكي يكون إطلاقه من قواعد ثابتة فقط.

وكان في الصين مزودًا برؤوس نووية لم يتم بيعها للمملكة[١]. ويبدو أن إسرائيل تدرك إمكانيات دول مجلس التعاون من الناحية العسكرية، ولكن المهم في كل ما ذكر إشارة الباحثين الإسرائيليين للقيود الاقتصادية التي تعرضت لها بعض دول المجلس (السعودية على سبيل المثال) بسبب تمويلها قوات التحالف في حرب العراق عام ١٩٩١. ويعرض الباحث الأمريكي "ستيفن زيونس"[*] تفاصيل مهمة حول هذا الأمر، إذ يقول "عند حرب الخليج الثانية، ألقت الولايات المتحدة بثقلها الهائل العسكري والدبلوماسي والاقتصادي وراء الدول الخليجية. وهناك الآن وجود عسكري أمريكي دائم وفعال يقترب حجمه من ٢٥ ألف جندي، مع تسهيلات كبيرة للبحرية، وقوات برية متمركزة في السعودية، وتشترك في التكاليف غير العادية التي تزيد على (٧٠) مليون دولار سنويًا كل من الولايات المتحدة والدول الخليجية. ويرى المنتقدون الأمريكيون، أن هذا الانتشار استنزاف مالي، ويخلق وضعًا يكون فيه العسكريون الأمريكيون يعملون فعليًا كقوة مرتزقة لنظم الحكم هناك" على حد زعمه[٢].

٣ - إدخال دول مجلس التعاون في الأحلاف العسكرية: طرحت في الصحافة الإسرائيلية وعلى لسان بعض المسؤولين فكرة إنشاء حلف يضم تركيا، ومصر، والسعودية، وتل أبيب. وتبعًا لذلك يبدو أن الأخيرة تعتبر إخراج مصر كقوة عربية لا يستهان بها من ساحة الصراع العربي - الإسرائيلي بعد اتفاقية كامب ديفيد عام ١٩٧٩، أمرًا مهمًا، كما أن توقيع الاتفاق العسكري - التركي في فبراير ١٩٩٦، أمر مهم أيضًا وذلك سعيًا لتحريك إحدى دول مجلس التعاون المهمة بثقلها العسكري والمالي (السعودية) لدفعها للدخول في حلف عسكري والذي يمثل بالتأكيد التفاف وتطويع إحدى دول المجلس لتبعية عسكرية إسرائيلية[٣].

---

(١) يفتاح شابير، الصواريخ الباليستية في الشرق الأوسط، المصدر نفسه.

* ستيفن زيونس: أستاذ مساعد في علم السياسة في جامعة سان فرانسيسكو الأمريكية.

(٢) ستيفن زيونس، الهيمنة الخطرة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، سلسلة ترجمات استراتيجية، العدد ٩٤، السنة ٢، (دمشق، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، مايو ١٩٩٧)، ص ص٢٦ -٢٧.

(٣) للمزيد من التفاصيل حول الموضوع راجع مقال الباحث الإسرائيلي (ألون بن) الموسوم "السعي لإنشاء تحالف بين تركيا وإسرائيل ومصر والسعودية، صحيفة هآرتس، ١٩٩٤/١/١١، نقلاً عن صحيفة القدس العربي، ١٩٩٤/١/١٤، ص٣.

ويصور الباحثون الأمريكيين من باب المبالغة علاقاتهم العسكرية مع دول الخليج وكما يقول الباحث لينكولن بلومفيلد(*) "أنهم في الوقت نفسه شركاؤنا في مسألة أمن الخليج، كما أنهم معنيون مثلنا وربما أكثر منا بأهمية تثبيت الاستقرار، واستمرار اهتمام قيادة الجيش الأمريكي بأمن هذه المنطقة"(١).

٤ - جعل دول المجلس سوقًا لتصريف مبيعات الأسلحة: تبعًا لطبيعة العلاقات العسكرية بين شركات تصنيع الأسلحة في الولايات المتحدة وإسرائيل سواء في مجال إنتاج الطائرات، والصواريخ، والمدافع، والدبابات، والمعدات العسكرية الأخرى، استغلت تل أبيب هذا المتغير لصالحها بحيث أصبحت السعودية، والكويت، ودولة الإمارات العربية، وقطر، وسلطنة عُمان من بين أكبر ٣٠ دولة مستوردة للسلاح في العالم وذلك بعد حرب الخليج الثانية على العراق عام ١٩٩١، حيث تتفق الدولتان، الولايات المتحدة وإسرائيل، في هذا الأمر من أجل السيطرة والتحكم في صفقات الأسلحة المتدفقة إلى المنطقة، ناهيك عن المكاسب المالية للشركات الإسرائيلية والأمريكية في تصنيع الأسلحة والمعدات العسكرية، بحيث أصبح لهما القدرة على تصريف نتاجهم الضخم من السلاح إلى دول مجلس التعاون. ويمكن الإشارة إلى الصادرات الأمريكية من السلاح إلى دول المجلس خلال عام ١٩٩٩، إذ تحصل السعودية على ما قيمته ٣.٥٥٣.٥٩٦ مليار دولار، والكويت ٣٢٧.٦٨٤ مليون دولار، إضافة إلى دول المجلس الأخرى(٢).

فضلاً عن ذلك تزايدت العلاقات كثافة وتنوعًا بعد حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١، حيث تم إبرام معاهدات دفاعية بين دول مجلس التعاون والولايات المتحدة وبريطانيا

---

* لينكولن بلو مفيلد: وكيل مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الشرق الادنى، وكيل مساعد لنائب الرئيس الأمريكي لشؤون الامن القومي.

(١) لينكولن بلومفيلد، السياسة الأمريكية في منطقة الخليج العربي، سلسلة محاضرات الإمارات ٥، (أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط١، ١٩٩٧)، ص٩.

(٢) أكرم الفيء، الولايات المتحدة أكبر مصدر للسلاح إلى الشرق الأوسط، مجلة المجلة، العدد ١٠٩١، (لندن، الشركة السعودية للأبحاث والتسويق البريطانية، شركة المدينة المنورة للطباعة والنشر، ٧ -١٣ يناير، كانون الثاني ٢٠٠١)، ص ص ١٠ -١١ انظر الجدول المرفق بملحق الكتاب.

تضمنت إجراء تمارين ومناورات عسكرية مشتركة هدفها المعلن تطوير الكفاءة القتالية، وتوثيق عرى التعاون. أما الهدف غير المعلن، كما تزعم بعض الكتابات، فهو جعل جيوش المجلس مكشوفة أمام إسرائيل من حيث مخططاتها العملياتية، واستعداداتها الدفاعية، وتنظيماتها المحتملة في حال اندلاع حرب، والقدرة المتوافرة أو الجاهزية القتالية[1].

وقد اهتمت الولايات المتحدة بالسيطرة على مبيعات الأسلحة في (الشرق الأوسط) بعد حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١، إذ أسست صفقات الأسلحة مواصفات وضعتها واشنطن يتم في ضوئها تزويد الدول التي ترغب بالتزود من السلاح الأمريكي؛ حيث يراعى طبيعة النظام الحاكم الذي يتسلم هذه الأسلحة وطبيعة الأسلحة المبيعة باعتبار أن هناك أسلحة دفاعية محضة وأخرى تزعزع الاستقرار، وأن هناك أنظمة عدوانية وأخرى "عقلانية". وقد نجحت الإدارة الأمريكية في الحصول على تأييد الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن، واستصدرت بيانًا خماسيًا يختص بتقييد صادرات الأسلحة التقليدية إلى (الشرق الأوسط) من دون كل أقاليم العالم وفرض حظر على التقنية (التكنولوجيا) المتقدمة لصناعة الصواريخ. وقد استثنت الولايات المتحدة أطرافًا معينة من قيود الحصول على الأسلحة والمعدات العسكرية تحت دعوة احتياج هذه الأطراف لها للحفاظ على أمنها، وعلى رأس هذه الأطراف: إسرائيل والسعودية ومصر[2].

ولابد من الإشارة إلى أن ارتفاع إمداد دول مجلس التعاون بالسلاح الأمريكي يحقق أهدافًا ذات أبعاد استراتيجية تعد من أنواع الإنهاك الاقتصادية لتلك الدول ماليًا، فضلاً

---

(١) بسام العسلي، العولمة والمتطلبات الاستراتيجية، مجلة الدفاع العربي، العدد ٢، السنة ٥، (بيروت، دار الصياد انترناشيونال، ت ٢/نوفمبر ٢٠٠٠)، ص٢١. وجدير بالذكر أنه جرت تدريبات الصولجان المتعطش التي تمت عام ١٩٩٢، في الكويت بالتعاون مع الولايات المتحدة وقبلها عام ١٩٩٠ مناورات (الرعد الوشيك) التي تمت في نوفمبر ١٩٩٠ في الخليج والبحر المتوسط بين دول مجلس التعاون والقوات المتحالفة ضد العراق. لمزيد من التفاصيل انظر لواء كمال شديد، الابعاد الاستراتيجية للمناورات العسكرية المشتركة في الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٣٢، أبريل ١٩٩٨، ص ص٢٩٠ -٢٩٢. كذلك انظر طلعت مسلم، الوجود العسكري الأجنبي في الوطن العربي، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط٢، ١٩٩٨)، ص١٠١.

(٢) طلعت مسلم، قضايا ومتطلبات الامن العسكري العربي في نهاية القرن العشرين ومطلع القرن الحادي والعشرين، ورد في أحمد صدقي الدجاني وآخرين، التحديات الشرق أوسطية الجديدة والوطن العربي، بحوث مناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية للفترة من ١٢ -١٣ت ٢/نوفمبر ١٩٩٣، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط٢، ٢٠٠٠)، ص٢٩١.

عن تشجيع تلك الدول لتكون السوق الأساسية لتشغيل مصانع الأسلحة الأمريكية، إضافة إلى تغذية عوامل عدم الاستقرار في المنطقة، وتنمية ظروف سباق التسلح، وفقدان عامل الثقة الذي يخلقه امتلاكها للأسلحة، إضافة إلى تشجيع ظاهرة انتشار الصراعات المسلحة وخاصة ذات الطبيعة الإثنية وخلافات الحدود التي تعد تحديًا آخر أمام دول مجلس التعاون، التي أصبحت ملمحًا أساسيًا لعالم ما بعد الحرب الباردة، والتي تشكل في الحصيلة النهائية خلخلة للجهود الدولية لضبط التسلح كأحد متغيرات فرض عمليات إقرار السلم والأمن الدوليين في مناطق الصراع والتوتر حول العالم(١).

إن شركات السلاح من مصلحتها تأجيج الصراعات الخارجية، وخلق بؤر صدام هنا وهناك، وتصعيد عناصر الفتنة والكراهية بين الشعوب والقوميات لتصريف إنتاجها الضخم من الأسلحة والذخائر، وشتى أنواع أسلحة الدمار، وهو ما يناقض بعض الدعوات التي انتشرت في الولايات المتحدة التي تطالب بسياسة العزلة والانكفاء على الذات(٢).

وقد رصد تقرير التوازن العسكري لعامي ١٩٩٩ - ٢٠٠٠ الذي أصدره المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية بجامعة أوكسفورد في لندن العلاقة بين خريطة النزاعات الدولية وحجم تجارة السلاح في العالم(٣).

---

(١) مالك عوني، صناعة الدفاع واستراتيجية الولايات المتحدة الامنية تحولات ما بعد الحرب الباردة، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٣٨، أكتوبر ١٩٩٦، ص٧٧. كذلك انظر نزار حميد، مجالس التعاون الإقليمي العربي مجلس التعاون الخليجي نموذجًا، مجلة معلومات دولية، العدد ٦٤، (دمشق، مركز المعلومات القومي، ربيع ٢٠٠٠)، ص١٠٢.

(٢) أحمد بهاء الدين شعبان، الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية عام ٢٠٠٠، (القاهرة، سينا للنشر، دار الطباعة المتميزة، ط١، ١٩٩٣)، ص٥٧.

(3) International Institute for strategic studies IISS, The Military Balance 1999-2000, (London: Oxford University press, 1999).

نقلاً عن عدنان السيد حسين، التوازن العسكري ١٩٩٩ -٢٠٠٠، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٥٤، نيسان ٢٠٠٠، ص١٥٦. كذلك انظر لواء عبد المنعم سعيد كاطو، الشرق الأوسط في تقرير الميزان العسكري للمعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٣٢، مصدر سابق، ص ص٢٨٠ -٢٨٩.

رابعًا: المتغيرات المؤثرة على التحرك الإسرائيلي في ظل القطبية الأحادية:

استجدت بعض المتغيرات في ظل القطبية الأحادية أثرت على التحـرك الإسـرائيلي تجاه دول مجلس التعاون ومن أبرزها:

١- دعم إسرائيل من قبل الإدارات الأمريكية: يلاحظ وجود تأييد للإدارات الأمريكية لدعم إسرائيل داخل الكونجرس بمجلسيه الشيوخ والنواب، إذ يمارس اللوبي اليهودي ضغوطًا على الرئيس الأمريكي لمنعه من طرح أي صيغة للتسوية لا تلقى قبولاً لدى إسرائيل، مما سيبقي على وصفها كقوة عظمى بالمنطقة[١].

٢- عدم التدخل في حل القضية الفلسطينية: قبل انتخاب جورج بوش (الابن) طرحت بعض الأوساط الأمريكية احتمالاً مفاده أن الإدارة القادمة ربما تتفادى "المشاركة النشطة" في حل القضية الفلسطينية، وتركز اهتمامها على منطقة الخليج العربي لزيادة تنسيق علاقاتها الأمنية والبترولية مع دول مجلس التعاون[٢].

وهذا الأمر هو امتداد لمنهج الإدارات الأمريكية التي حاولت أن تقـوم بمهـام دور الوسيط حيث إنه حينما حاول الرئيس الأمريكي (بيل كلينتون) أن يبذل جهدًا اسـتثنائيًا وشخصيًا بعقد قمة كامب ديفيد الثانية في منتصف يوليو ٢٠٠٠، فإنه فعل كل هذا على عجل إلى جانب أنه كان لأهداف شخصية وانتخابية. وقد انتقد الرئيس الأمريكي الأسبق كارتر المبادرة، لعدم مراعاة المبدأ الأساسي من المفاوضات، وهو المحافظة علـى دور الوسيط والحياد، وعدم احتضان طرف وإدانة آخر، الأمر الذي اعتبره أنه سوف يزيـد صعوبة المفاوضات في المستقبل. كذلك جاءت انتفاضة الأقصى في سبتمبر عام ٢٠٠٠ دليلاً على الفشل الذريع لدبلوماسية كلينتون والتي راهن منذ البداية على قدرتها علـى تسويق الاقتراحات الإسرائيلية واستخدام أساليب تتراوح بين الترهيب والترغيب.. كمـا جاءت نموذجًا على شخصيته السياسية؛ حيث تصور أنه باستمالة عرفات والاحتفاء به يستطيع أن يحصل على التنازلات الأساسية المطلوبة[٣].

---

(١) مفيد عبد الرحمن، سلام الشرق الأوسط سيكون في المرتبة الأولى، مجلة الوطن العربـي، العـدد ١٢٤٦، السـنة ٢٤، (باريس، ٢٠٠١/١/١٩)، ص ص٢٧ -٢٨.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) د. السيد أمين شلبي، سياسة إدارة كلينتون الخارجية: إنجاز أم فراغ استراتيجي، مجلة السياسة الدوليـة، العـدد ١٤٤، مصدر سابق، ص٦٧.

وهذه الرؤية تعكس تمامًا توجه السلطة التنفيذية الأمريكية التي لا تحبذ المجابهة مع إسرائيل وممارسة الضغوط عليها، بجانب مساندة الكونجرس لإسرائيل بغض النظر عن السياسات الحقيقية لها، لذلك امتنع الكونجرس عن استعمال آلية المساعدة الخارجية لحث إسرائيل على تقديم تنازلات(١).

ويبدو أن صناع السياسة الخارجية الأمريكية لم يعودوا يشعرون بأن هذا الصراع يعرض مصالحهم الحيوية للخطر في ظل سيادة شعور النخبة المتحكمة بأن تلك السياسة يمكن أن تتعايش مع صيغة مبسطة للنزاعات العربية - الإسرائيلية طالما بقيت علاقات واشنطن مستقرة مع بلدان الخليج المنتجة للنفط خاصة مع المملكة العربية السعودية والكويت(٢).

٣ - تأثير اللوبي النفطي على السياسة الأمريكية تجاه دول المجلس: عبرت الأوساط اليهودية عن خشيتها من تأثير اللوبي النفطي الذي تتكون منه إدارة الرئيس بوش (الابن) ولاسيما وجود (٤) وزراء منهم عملوا في مجال البترول. وقد عبرت عن هذا الرأي صحيفة "نيويورك تايمز" الأمريكية التي تتعاطف كثيرًا مع توجهات إسرائيل، إذ تقول "يجب أن لا تعمينا مصالحنا التجارية عن مصالحنا الأمنية، ويجب ألا يجامل الرئيس بوش شركات البترول أكثر مما تستحق"(٣). وبالتأكيد إن رأي نيويورك تايمز مبني على افتراض حقيقة دور شركات البترول الأمريكية في دعم الحملة الانتخابية لبوش، وإدراكها لميول تلك الشركات نحو الدول الخليجية، ولهذا تخشى إسرائيل (كما نعتقد) من أن يكون هذا المتغير على حساب التأييد الأمريكي لها وتوجهاتها نحو دول مجلس التعاون.

---

(١) د. فواز جرجس، السياسة الأمريكية تجاه العرب كيف تصنع؟ ومن يصنعها؟، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط٢، ٢٠٠٠)، ص١٤٨.

(٢) المصدر نفسه، ص١٤٩.

(٣) محمد علي صالح، بوش الابن أخيرًا في البيت الابيض، مجلة المجلة، العدد ١٠٩٣، (لندن، ٢١ -٢٠٠١/١/٢٢)، ص٢٩.

المبحث الثالث

أثر القوى الإقليمية في السياسة الإسرائيلية

تجـاه دول مجلـس التعـاون

تعد إيران وتركيا أبرز القوى الإقليمية اللتان تسعيان إلى جعل منطقة الخليج العربي بصورة عامة، ودول مجلس التعاون بصورة خاصة، ساحة مهمة للنفـاذ فيهـا بـصيغ وآليات مختلفة، بموازاة السياسة الإسرائيلية التي تسعى هي الأخرى لتوظيفهما لإنهاك الجسد العربي، وخاصة دول مجلس التعاون، انطلاقًا من ثوابت سياسة "شد الأطـراف" التي مارستها إسرائيل منذ عقد الخمسينيات من القرن العشرين وحتى الآن، عبر إقامة العلاقات مع الدول غير العربية المجاورة للوطن العربي، لتأجيج الاضطرابات والقلاقـل الداخلية، والتصادم السياسي والعسكري مع الدول العربية المحاذية لها جغرافيًا[1].

ولأغراض البحث الاكاديمي نطرح جملة تساؤلات يسعي هذا المبحث للإجابة عنهـا، منها على سبيل المثال: ما أبرز اتجاهات السياستين الإيرانية والتركية تجاه دول مجلس التعاون قبل وبعد انتهاء الحرب الباردة؟ وما نقاط التوافق والتقاطع لهما مع الـسياسة الإسرائيلية تجاه دول المجلس؟ ويهدف ذلك إلى استقراء أثر سياسات الـدولتين علـى السياسة الإسرائيلية تجاه دول المجلس من خلال استعراض أبعادهما قبل وبعد انتهـاء الحرب الباردة.

أولاً: اتجاهات السياسة الإيرانية قبل انتهاء الحرب الباردة:

امتازت السياسة الإيرانية في هذه الفترة باتجاهات غلبت عليها فكرة التدخل وتحقيق الهيمنة على دول مجلس التعاون، خاصة بعد ظهور البترول بها بكميات وفيرة، مما شجع الحكومات المتعاقبة للسيطرة على النشاطات الاقتصادية من أجل فرض نفوذها

---

(١) د. حامد ربيع، نظرية الامن القومي العربي والتطور المعاصر للتعامل الدولي في منطقة الشرق الأوسـط، (القـاهرة، دار الموقف العربي للصحافة والنشر والتوزيع، دار ماجد للطباعة، ١٩٨٤)، ص٢٣٥.

على الاقتصاد الخليجي[1]. واستخدمت إيران في هذا المجال آليات وطرقًا عديدة للنفاذ إلى المنطقة، لعل أبرزها استخدام طريق التسلل البشري غير الشرعي والشرعي إلى دول المجلس وذلك بأعداد كبيرة بقصد العمل، أو مزاولة التجارة، وإنشاء المصارف الخاصة[2].

وفي عهد الشاه أصبح الخط الذي تسير من خلاله السياسة الخارجية الإقليمية الإيرانية يخدم سياسة القوة الخارجية للولايات المتحدة والغرب في عدة مجالات أهمها[3]:

١ - إن نظام الشاه "محمد رضا بهلوي" كان يتولى توفير ٢٠% من احتياجات الولايات المتحدة من النفط، في مقابل أسعار متدنية، قياسًا لأسعار السوق العالمية.

٢ - أنه شكل عامل استقرار سياسي للمصالح النفطية الغربية، وأعطى لنفسه حق الإشراف على حركة ناقلات النفط في مضيق هرمز، لضمان سلامة وصول هذه الإمدادات إلى دول أوروبا الغربية، واليابان، والولايات المتحدة.

٣ - قام بالتوسع أيضًا على حساب الوطن العربي، وحاول خنق حركة التحرر العربية، ومنع أي تقارب وحدوي بين دول مجلس التعاون.

٤ - أقام أيضًا علاقات قوية مع إسرائيل، كما شارك في توفير الأمن له.

ويكشف الباحث "شموئيل سيجيف" معلومات مهمة حول ذلك، حيث يقول "إن التعاون بين جهاز الموساد والسافاك (جهاز الاستخبارات الإيراني الذي امتد منذ عام ١٩٥٧ وحتى عام ١٩٧٩)، شمل تبادل المعلومات عن أنشطة الأحزاب والحركات المعارضة

---

(١) لواء أ.ح. د. محمد رضا فودة، العلاقات الايرانية - الخليجية، (باريس، مركز الدراسات العربي - الأوروبي، ١٩٩٤)، ص٢٢.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) د. محمد وصفي أبو فعلي، العلاقات الايرانية - الأمريكية وأثرها في الخليج العربي ١٩٤١ -١٩٧٩، ورد في نجيب باشا (مراجعة)، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ٣٤، السنة ٩، (الكويت، جامعة الكويت، أبريل ١٩٨٧)، ص١٧٩.

للشاة في إيران، اليسارية والدينية، مقابل السماح لمحطات تجسسية إسرائيلية بالمرابطة في إيران للتجسس على الدول العربية في الخليج"[١]. وجدير بالذكر أن إسرائيل كانت تعتمد على شاه إيران للتزود بالنفط، لذلك كانت إيران الشاه رصيدًا استراتيجيًا مهمًا بالنسبة لها، مما شجع نشوء علاقة خاصة من التخادم السياسي بين الجانبين، خلاصتها أن الأخير يزودهم بالنفط القريب والرخيص، وهم يقدمون له خدمات تسهم في استقرار حكمه ورسوخ مكانته الإقليمية في المنطقة[٢].

وتبعًا لذلك يذكر الباحث "إفرايم سيجل" في كتابه "صفقة كرمنشاه"، كيف كانت إسرائيل تشحن السلاح بحرًا من ميناء إيلات عابرًا البحر الأحمر، ومضيق باب المندب، وبحر العرب، ومضيق هرمز، وبحراسة الأسطول الإيراني ليعبر الخليج العربي، إلى ميناء عبدان، ثم يتم نقله برًا من عبدان إلى مدينة كرمنشاه[٣].

وفي عام ١٩٧١ احتلت إيران الجزر العربية الثلاث (أبو موسى، طنب الكبرى، طنب الصغرى)، بعد إعلان بريطانيا عزمها الانسحاب عسكريًا من منطقة الخليج العربي، ناهيك عن أسباب أخرى دفعت إيران لفعل ذلك، لعل أبرزها الأسباب الاستراتيجية والاقتصادية التي تتلخص في أن أهمية هذه الجزر تكمن في أهمية مضيق هرمز التي تحتل هذه الجزر مدخله ويعتبر حلقة الاتصال البحرية الوحيدة بين الخليج العربي وبحر العرب والمحيط الهندي، وأن أي قوة تسيطر عليه يمكنها التحكم بمصير منطقة الخليج

---

(١) شموئيل سيجيف، إسرائيل والعلاقات مع دول الجوار تركيا وإيران، أثيوبيا، ورد في ندودة مركز دايان لأبحاث الشرق الأوسط وأفريقيا، جامعة تل أبيب، ٢٨ -٢ -١٩٩٤/٣/٢، (القاهرة، ترجمة الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة، ١٩٩٤)، ص٥٢. جدير بالذكر أن إسرائيل أشترت أراضٍ إيرانية محاذية للعراق، والتي اتخذ منها مقرات لتدريب اليهود الايرانيين في عهد الشاه، وتوزيعهم على مناطق الخليج العربي لتحقيق منافع استخبارية له. لمزيد من المعلومات انظر جمال علي زهران، تطور العلاقات الايرانية - الإسرائيلية بين عهدي الشاه وخميني، مجلة شؤون فلسطينية، العدد ٢٣٨، (بيروت، ك٢ ١٩٩٣)، ص٤١. كذلك انظر فرات عبد الحسن كاظم، علاقات إيران مع الكيان الصهيوني ١٩٤٩ -١٩٦٩، (البصرة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة البصرة، ٢٠٠٠)، ص ص١٠٣ -١٠٤.

(٢) د. عبد الله فهد النفيسي، اليهود والخليج ٣، صحيفة الخليج، العدد ٧٨١٥، (الإمارات، ٢٠٠٠/١٠/١١). كذلك أنظر:

= Benjamin Beit, Hallahmi, the Israeli communication: who Israel Arms and why, (New York, 1987) , P9.

كذلك أنظر:

A-G. Mezerik, Israel's Oil Problem, Oil in the Middle East, Journal, Vol.IV, No40, September 1985, P18.

(٣) د. عبد الله فهد النفيسي، اليهود والخليج ٧، صحيفة الخليج، العدد ٧٨٢٩، (الإمارات، ٢٠٠٠/١٠/٢٥)، ص١٠.

كلها، لا بل التحكم في اقتصاديات العالم الصناعي أيضًا[١]. إضافة إلى ما ذكر يعتبر ضعف الوضع العربي بعد عام ١٩٦٧، ورحيل القائد العربي "جمال عبد الناصر" من الأسباب الأخرى التي دفعت إيران لاحتلال الجزر العربية[٢].

وفي عام ١٩٧٩ تبدل نظام الحكم في إيران، وبالرغم من إعلان أهداف وبرامج النظام الجديد وخلاصتها التأكيد على الإسلام، ووحدة كلمة المسلمين، والاتحاد مع الدول الإسلامية ضد إسرائيل والدول الاستعمارية[٣]، إلا أنه ظل هناك عدم وضوح للأبعاد الكاملة للسياسة الإيرانية الجديدة في تلك الفترة إزاء منطقة الخليج؛ إذ ظل الخطاب السياسي الإيراني متمسكًا بخيار الهيمنة، واستخدام لغة التهديدات، فقد أصدر رجال الدين الإيرانيون في نوفمبر ١٩٧٨ بيانًا ذكروا فيه "أن السلطات السعودية تعلم جيدًا أن انتصار الثورة الإسلامية في إيران، يعني بداية النهاية للأنظمة الملكية في الدول الإسلامية"[٤]. أما ما يتعلق بالنوايا الإيرانية، فقد صرح وزير الخارجية الأسبق "إبراهيم يازدتي" بأنه "لا يمكن تغيير الجغرافيا والتاريخ، فاسم الخليج (الفارسي) كان منذ بداية التاريخ وسيظل"[٥].

ولم يقتصر الأمر على التصريحات فحسب، بل تطور الأمر إلى الإعلان عن إنشاء قاعدة جوية إيرانية في جزيرة (أبو موسى) في الخليج العربي، وكانت هذه القاعدة سابقًا تضم مدربين ومستشارين إسرائيليين وكانت الأوساط القيادية في إسرائيل تعتبر

---

(١) د. عبد المالك خلف التميمي، الاحتلال الايراني للجزر العربية في الخليج، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ٥٥، السنة ١٤، (الكويت، جامعة الكويت، يوليو ١٩٨٨)، ص ص١٣٠ -١٣١، وص١٤٢.

(٢) المصدر نفسه، ص١٤٢.

(3) George M. The theory behind khomeinis vision of an Islamic Republic, (London: 1979) , P103.

(٤) لواء أ.ح. د. محمد رضا فودة، العلاقات الايرانية - الخليجية، مصدر سابق، ص ص٣٧ -٣٨.

(٥) المصدر نفسه.

إيران بمثابة قاعدة ورأس جسر لنشر نفوذها على بلدان الخليج العربي النفطية[1]. ويبدو أن إسرائيل كانت مدركةً أن النظام الجديد في إيران يمكن أن يخدم سياستها، مما حفز باحثيها إلى تصوير الاحتمال السياسي المستقبلي في دول مجلس التعاون بأنه سيكون معقدًا، ويتسم بظهور التنافر العرقي والطائفي بتحريض إيراني.

ويعبر عن هذا التصور، الباحث "حاييم رفيف" الذي كتب مقالة له في مجلة (بمحنيه) الإسرائيلية الموسومة (خليج بين مائج ومضطرب) إذ يقول "سفينة الخليج الفارسي مضطربة، وكل ركابها خائفون، ومضطربون، ويبحثون عن ميناء إنقاذ يؤدي بهم إلى شاطئ الأمان. إن الأنظمة الخليجية تخشى الاخطار التي قد تنجم عن إمكانية محاولة نقل النموذج الخوميني إلى دول الخليج، وعلى هذا الأساس فإن دول الخليج تعتبر نفسها مرشحة لحدوث انقلابات فيها، وأن الدرس الأساسي الممكن أن تتعلمه من سقوط الشاه، هو استمرار التعزيز الداخلي مع خلق كل الظروف الممكنة، السياسية، والعسكرية، التي تضمن القضاء السريع القاسي على أية معارضة أو مقاومة"[2].

أما الباحث "د. شموئيل صباغ" فيقول: "إن أهم مبدأ من أيديولوجية إيران هو مساعدة الشيعة في كل مكان، وحمايتهم حتى لو أدى ذلك إلى التدخل المباشر"[3]. وقد تكشفت ملامح وذيول المخطط الإيراني، من خلال تجنيده للعناصر الفارسية في أوائل عقد الثمانينيات التي حاولت قلب نظم الحكم في بعض دول مجلس التعاون، إذ أخضعهم النظام الإيراني لدورات على استخدام الأسلحة داخل الساحة الإيرانية، وعمليات نسف المباني والجسور والمنشآت الحيوية، وحرب العصابات، لبث ونشر الفوضى والفتنة تحت شعار الدين، تمهيدًا للانقضاض على السلطة، بعد الإيقاع بين الجيش والنظام[4].

---

(١) صحيفة الدستور، إسرائيل تتطلع للتدخل في الخليج العربي ومعاونة أميركا لاحتلال آبار النفط، العدد ٤٤٦٩، (الأردن، ١٩٨٠/١/٨)، أرشيف وكالة الانباء العراقية.

(٢) حاييم رفيف، خليج بين مائج ومضطرب، مجلة بمحنية، ١٩٧٩/١/٢١، ترجمة خاصة عن العبرية.

(٣) د. شموئيل صباغ، الشيعة في أقطار الخليج هل يثورون كما ثار شيعة لبنان، ورد في ندوة الموقف الإسرائيلي من الجماعات الإثنية والطائفية في العالم العربي، مركز بارايلان للأبحاث الاستراتيجية، جامعة بارايلان، (القاهرة، ترجمة الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة، آيار ١٩٩٢)، ص٨٥.

(٤) د. فاضل حسين البراك، البحرين لؤلؤة الخليج العربي والأطماع الفارسية، مجلة الخليج العربي، العدد ٢، المجلد ١٤، (البصرة، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، ١٩٨٢)، ص ص١٣-٢٢.

والأنكى من ذلك مطالبة إيران بالبحرين بوصفها جزءًا منها[1]. وقد سعت طهران إلى جعل الورقة الطائفية، جزءًا من سياستها لإبقاء نفوذها في دول مجلس التعاون وخاصة في البحرين[2]. أما في السعودية فقد اندلعت في الواحد والثلاثين، من يوليو ١٩٨٧ أعمال عنف في مكة المكرمة، حيث اشتبك آلاف من الحجاج الإيرانيين مع قوات الشرطة السعودية، وقتل ٤٠٠ شخص، وحطمت السفارتان السعودية والكويتية في طهران، ودعا المسؤولون الإيرانيون في اليوم التالي إلى الإطاحة بالأسرة الملكية السعودية الحاكمة[3]. وفي ضوء ذلك نرى أن اختلال التوازن الديمغرافي بين أعداد الشيعة من ذوي الأصول العربية في المنطقة، والشيعة من ذوي الأصول الإيرانية، والذين يتفوقون بالعدد على الآخرين أعطى للنظام الإيراني عاملاً مساعدًا لتوظيف هؤلاء في تأجيج الأوضاع الداخلية تحت غطاء الدين[4].

ويبدو أن إسرائيل أسهمت في إشاعة وإثارة الورقة الطائفية في دول مجلس التعاون، عبر خلق حقيقة مزيفة لإلصاق صفة الأقلية على أتباع المذهب الشيعي في دول المجلس، وتصويرهم وكأن لهم حقوقًا قومية، إلا أن ذلك من جانب آخر يشير إلى حقيقة مهمة مفادها دعم إيران المتواصل للحركات الموالية لها داخل دول المجلس.

---

(١) المصدر نفسه، ص١٣.

(٢) لمزيد من التفاصيل أنظر: د. فلاح عبد الله المديرس، الشيعة في المجتمع البحريني والاحتجاج السياسي، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٣٠، مصدر سابق، ص ص٨ -٢٣.

(٣) مذكرات جورج شولتز، اضطراب ونصر، (عمان، الاهلية للنشر والتوزيع، ترجمة محمد محمود دبور وآخرون، مراجعة علي رمان، ج١، ط١، ١٩٩٤)، ص٤٢٠.

(٤) لمزيد من المعلومات حول الشيعة في دول مجلس التعاون انظر على سبيل المثال المصادر التالية:

- لواء يحيى محمد علوان حرب، الأقليات في المنطقة العربية وأثرها على الامن القومي العربي، (القاهرة، مركز الدراسات الاستراتيجية للقوات المسلحة، وزارة الدفاع المصرية، ١٩٩٩)، ص ص٧٦ -٧٩.

- د. سعد الدين إبراهيم (مشرف)، تقرير الملل والنحل والأعراق، التقرير السنوي الرابع لعام ١٩٩٧، وقائع ندوة الاقباط، القاهرة، مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية، دار الامين للنشر والتوزيع، مطابع سجل العرب، ١٩٩٩)، ص ص١٦٢ - ١٧٠.

وتبعًا لذلك يقول الباحث "يوسف كوسيتز" في ندوة عقدها مركــز (دايــان) لأبحــاث الشرق الأوسط وأفريقيا، بالتعاون مع معهد (شيلواح) الإسرائيلي في جامعة تــل أبيــب بعنوان "الشرق الأوسط في ظل تراجع القطاع النفطي الاقتصادي" عــام ١٩٨٩ تتركــز غالبية الشيعة في دول التعاون في مراكز صناعية للبترول، وتتعرض لدعاية نظام الحكم الإيراني، وهذه العوامل تشكل خطرًا على استقرار أنظمة الحكم في الخليج وأمنها"[١].

ويؤكد باحث إسرائيلي آخر شارك في الندوة، "يعقوب جولدبرج"، أن أقصى ما تستطيع أن تقوم به دول مجلس التعاون لمواجهة الاضطرابات التي تدعمها إيران، هو عن طريق زيادة إجراءات الحيطة والحذر، حيث يقول "فكل الذي يستطيع أن يقوم به السعوديون لمناهضة التخريب الإيراني، وتصدير "الثورة الإسلامية" إلى الجماعات الشيعية في دول الخليج، هو زيادة تدابير الأمن، والتنسيق الاستخباراتي، ولا أكثر من ذلك ولا أقل"[٢].

وتأسيسًا على ما ذكر، يمكن إبراز الخطوط العامة للسياسة الإيرانية في هذه الفترة كما يلي[٣]:

١- تركيز إيران لاهتمامها السياسي الإقليمي على المنطقة العربية بصورة كلية، ومنطقة الخليج بصورة خاصة، إذ إنها تعتبر هذه المنطقة كاملة ساحة لنشاطها.

٢- إن الخليج العربي يمثل بالنسبة لطهران واحدًا من أهم ثوابت سياستها الأمنية والاستراتيجية، ليس فقط بحكم الموقع الجيوسياسي للخليج، وإنما بالنظر إلى أن المنطقة تمثل مستودع الطاقة العالمي، وتمثل المركز الرئيسي لثقل الدور الإيراني في المنطقة والعالم، وخاصة إذا ما توافرت الظروف والإمكانات للعب هذا الدور.

---

(١) يوسف كوسيتز، التحديث المتباطئ في دول الخليج العربي، الشرق الأوسط في ظل تراجع القطاع النفطي الاقتصادي، ندوة مركز دايان لأبحاث الشرق الأوسط وأفريقيا بالتعاون مع معهد شيلواح، جامعة تل أبيب، ١٩٨٩/٦/١، ورد في التقريــر السياسي والاقتصادي، العدد ٣، (القاهرة، ترجمة الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة، ١٩٨٩)، ص٣٩.

(٢) يعقوب جولد برج، السياسة الخارجية السعودية في الساحة العربية بين الاستمرارية والمتغيرات، المصدر نفسه، ص٦٨.

(٣) حسين معلوم، الصراع التركي - الايراني وتداعياته على المنطقة العربية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١١٤، (القــاهرة، أكتوبر ١٩٩٣)، ص ص٢١٨ -٢١٩.

ثانيًا: اتجاهات السياسة الايرانية بعد انتهاء الحرب الباردة:

بعد انتهاء الحرب العراقية - الإيرانية، حاولت إيران تطوير علاقاتها مع دول مجلس التعاون، وخاصة مع المملكة العربية السعودية والكويت. فعلى مستوى العلاقات مع الكويت، بدأت بلقاء وزير الخارجية الإيراني آنذاك "ولايتي" ونظيره الكويتي "صباح الأحمد" في نيويورك في نوفمبر عام ١٩٨٨، وقد سبقه تعيين قائم بالأعمال الكويتي في أغسطس ١٩٨٨ في طهران، الذي عد علامة على تحول جديد في العلاقات[١].

ولكن في عام ١٩٨٩ بدأت إيران من جديد باستعراض القوة في الخليج العربي، بعد أن قامت بإجراء مناورات عسكرية في الخليج، ومضيق هرمز في السابع من مايو ١٩٨٩ التي أطلق عليها (ذو الفقار ٤)، ومع زيادة تطور هذا الاتجاه بعرض القوة في المنطقة، تدهورت العلاقات السعودية - الإيرانية في أواسط عام ١٩٨٩، خاصة بعد فشل مفاوضات الحج بين الدولتين، ومطالب طهران في جعل مواسم الحج تظاهرة سياسية دينية[٢].

وقد أشاعت إيران عدة إيحاءات بأنها مقبلة على قفزة كبيرة في علاقاتها الدولية، وفي إعادة النظر بتحالفاتها الإقليمية، الأمر الذي عزز من شك دول مجلس التعاون من أنه لم يحدث تحول في سياستها بعد وفاة الخوميني. ومع ذلك استمر عرض القوة الإيرانية من خلال إجراء مناورات أخرى في الخليج في نهاية عام ١٩٨٩ أطلق عليها (ذو الفقار ٥)، كذلك رافقها تطور العلاقات العسكرية بين إيران والصين، وكوريا الشمالية، ودول أخرى من العالم مما أثار ريبة الخليجيين من الاتجاه الإيراني نحو بناء القوة العسكرية وتطويرها.

ومع هذا التطور بدأت إيران بمحاولة الضغط على الإعلام الخليجي لاستخدام عبارة "الخليج الفارسي" بدلاً من الخليج العربي، خاصة بعد قمة مسقط في نهاية عام

---

(١) د. حسيب عارف، إيران والتطورات السياسية في الشرق الأوسط، نشرة الدراسات الدولية، العدد ١، السنة الأولى، (بغداد، مركز بحوث صحيفة الجمهورية، دار الجماهير للصحافة، ت ١ -١٩٩٢)، ص٢٢.

(٢) المصدر نفسه، ص٢٣.

١٩٨٩[١]. وفي عام ١٩٩١ أقدمت على توقيع اتفاق مع قطر لمد أنابيب للمياه العذبة من نهر (كارون) في جنوبها عبر الخليج. ويؤكد الإيرانيون أن بإمكانهم توسيع شبكة الأنابيب لتغذية الدول الخليجية لدول مجلس التعاون الأخرى، لكن تلاقي مصالح كل من دولتي قطر وإيران كان نتيجة خلاف الأولى مع البحرين حول الحدود والجزر المشاطئة لهما، وقد أدى ذلك إلى نشوب أزمة سياسية مع السعودية الداعمة للبحرين، فيما حققت طهران رغبتها في اختراقها السياسي/ المائي لدول الخليج، كما أن هناك مشاريع أخرى لنقل المياه باستخدام ناقلات النفط عند عودتها فارغة، لكنها مشاريع لم تعتمد حتى الآن[٢].

ويشير الباحث الأمريكي "د. أنتوني كوردسمان"[*] إلى حقيقة مهمة مفادها توجه إيران في عقد التسعينيات للحصول على أسلحة تقليدية، وتطوير المقدرة القتالية لقواتها المسلحة والحرس الثوري، والقوات الجوية، وقوات الدفاع الجوي، والبحرية، وقوات زرع الألغام، والغواصات، والأسلحة الصاروخية، وتطوير أسلحة الدمار الشامل أي الاسلحة البيولوجية، والكيمائية، وبرامج تطوير الأسلحة الذرية، كما يؤكد أنها أصبحت قوة عسكرية هامة بالمنطقة، وأن اهتمامها باقتناء أسلحة حديثة للدفاع، والردع، والهجوم ستستمر بغض النظر عن طبيعة النظام الحاكم هناك[٣].

ونرى أن هذا التوجه هو استمرار لسياسة الترهيب الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون، وتأكيد للقوى الكبرى، ومنها الولايات المتحدة، أنها مازالت لاعبًا إقليميًا مهمًا يجب إيلاؤه اهتمامًا خاصًا في استراتيجياتهم في المنطقة.

وفي فبراير ١٩٩٢ قام "هاشمي رفسنجاني" رئيس جمهورية إيران السابق بزيارة إلى جزيرة أبو موسى وغيرها من الجزر الواقعة في الجزء الجنوبي من الخليج، وهي إشارة اعتبرها المراقبون دليلاً على حدوث تغير في السياسة الإيرانية فيما يتعلق بتلك

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) معين حداد، الشرق الأوسط: دراسة جيوبوليتيكية، قضايا الارض، والنفط، والمياه، (بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط١، ١٩٩٦)، ص١٦٤.

* د. أنتوني كوردسمان: أستاذ بجامعة جورج تاون الأمريكية، ومدير قسم دراسات (الشرق الأوسط) بمركز الدراسات الاستراتيجية والدولية.

(٣) جاري سيك ولورانس بوتر (تحرير)، منطقة الخليج على أعقاب الالفية الثالثة، نيويورك – سان مارتن، د. إبراهيم كروان (عرض)، جامعة يوتا، الولايات المتحدة، نقلاً عن مجلة الباحث العربي، العدد ٤٩، لندن، مركز الدراسات العربية، نوفمبر – تشرين الثاني ١٩٩٨ - فبراير شباط ١٩٩٩)، ص٧٤.

المناطق، إلا أن طهران في الرابع والعشرين من أغسطس ١٩٩٢ رفضت دخول ما يزيد على مئة من غير المواطنين الإماراتيين، وكان أغلبهم من المدرسين المصريين وعائلاتهم التي كانت قد منعت أصلاً من دخول جزيرة أبو موسى في شهر أبريل، وهو الأمر الذي قوبل بانتقاد أجهزة الإعلام العربية والغربية(١).

وينوه المراقبون بتحسن العلاقات بين دول مجلس التعاون وإيران في عام ١٩٩٧ بسبب عدة مؤشرات لعل أبرزها ارتفاع مستوى التمثيل السعودي في قمة طهران الإسلامية في ديسمبر ١٩٩٧. وفي عام ١٩٩٨ تخلى الحجاج الإيرانيون خلال موسم الحج عن أهم المراسم التي كانوا يصرون عليها لجعل الحج مناسبة سياسية وليست دينية فقط، وهي المراسم التي كانت تسبب توترًا شديدًا(٢).

لكن ما يعقد الأمر أن العلاقات السعودية - الإيرانية قبل عام ١٩٩٧ وتحديدًا في ١٥ يونيو ١٩٩٦ اتسمت بالتوتر ثم الانفراج بعد وقوع حادث الخبر الذي استهدف المجمع السكني للجنود الأمريكيين في ميناء الخبر وأدى إلى مقتل ١٩ منهم، وجرح أكثر من ١٠٠٠ شخص، إذ أكدت إحدى الصحف التي تصدر في لندن نقلاً عن مصادر دبلوماسية وثيقة أن التحقيقات التي أجرتها سلطات الأمن السعودية مع المتهمين في هذا الانفجار كانوا على صله وثيقة بأحد الأجنحة الإيرانية المتشددة التي تطلق على نفسها "حزب الله السعودي"(٣). لكن كانت لتصريحات وزير الداخلية السعودي الأمير "نايف بن عبد العزيز" دلالة خاصة، لأنها حملت تبرئة إيران ضمنيًا من الاتهام الذي سعت الولايات المتحدة

---

(١) ريتشارد سكوفيلد، دول الخليج والنزاعات حول الحدود والأراضي، ورد في مجموعة مؤلفين، أمن الخليج في القرن الحادي والعشرين، (أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط١، ١٩٩٨)، ص٢٢٤.

(٢) التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٩٨، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مطابع الاهرام التجارية، ط١، ١٩٩٩)، ص٢١٨.

(٣) مجلة قضايا دولية، العدد ٣٥٢، السنة السابعة، (إسلام آباد، ٣٠ أيلول – ٦ أكتوبر ١٩٩٦)، ص٦. كذلك انظر إنعام عبد الرضا سلطان، المتغير الأمريكي في السياسة الخارجية الايرانية تجاه الخليج العربي فترة ما بعد الحرب الباردة، (بغداد، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠٠١)، ص ص١١٧ -١١٨.

إلى إلصاقه بها، فقد تحدث نايف للمرة الأولى عن أن منفذي الحادث سعوديون، ونفى أن يكون لأي جهة خارجية دور فيه[1].

وقد برزت ملامح تحسن العلاقات السعودية - الإيرانية عبر تزايد الزيارات للمسؤولين الإيرانيين للسعودية للبحث في تطوير العلاقات الثنائية في مختلف المجالات، ومنها الزيارة الطويلة التي قام بها الرئيس السابق، ورئيس مجلس تشخيص مصلحة النظام "علي أكبر هاشمي رفسنجاني" والتي استمرت من ٢١ فبراير إلى ١٦ مارس من عام ١٩٩٨، والتقى فيها كبار المسؤولين السعوديين. وجرى الاتفاق فيها على تشكيل لجنة وزارية مشتركة برئاسة وزيري خارجية البلدين، على أن تعقد اجتماعاتها بالتناوب بين الرياض وطهران، وتعمل على تطوير العلاقات الثنائية في مختلف المجالات[2].

أما بالنسبة للإمارات العربية المتحدة التي تشكل مسألة الجزر الثلاث العقبة الأساسية في طريق تطبيع علاقاتها مع إيران، فقد زارها وزير الخارجية "كمال خرازي" مرتين منذ تسلم الرئيس خاتمي مهام منصبه عام ١٩٩٧، وأكد في كل مرة رغبة حكومته في توثيق العلاقات مع الإمارات وتطويرها في مختلف مجالات التعاون[3].

ولقد اتسمت الساحة الإيرانية بالتنوع في تبني مواقف متعددة تجاه المشروع (الشرق أوسطي) الذي تدخل إسرائيل فيه كمركز مؤثر ومهيمن، بجانب وضع دول مجلس التعاون في ترتيباته الإستراتيجية، إذ أبدت معارضتها للمشروع إذا لم يسبقه ترتيب للقضايا السياسية، والأمنية العربية. كما أنها تتسم بتنوع الروئ السياسية غير الرسمية ما بين رؤية فكرية قوامها القبول المشروط للمشروع ورؤية أخرى ترفض المشروع بأسره[4].

---

(١) التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٩٨، مصدر سابق، ص٢١٥.

(٢) محمد رشاد الشريف، تطور العلاقات العربية - الايرانية، مجلة شؤون الأوسط، العدد ٨٠، شباط/ فبراير ١٩٩٩، ص١٢٨.

(٣) المصدر نفسه، ص١٣٣.

(٤) محمد السيد سليم، مشروع النظام الشرق أوسطي وموقف العرب والإيرانيين منه وموقعهم فيه (الورقة الايرانية)، ورد في عبد العزيز الدوري وآخرون، العلاقات العربية – الايرانية الاتجاهات الراهنة وآفاق المستقبل، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع جامعة قطر ١٩٩٥، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦)، ص٨٢٧، وص٨٢٩.

ويبدو أن اعتراض إيران على هذا المشروع لا ينبع فقط من عوامـــل أيديولوجيـــة تتعلق بالثورة الإسلامية، ولكنه يرتبط بطبيعة تأثيره في مصالحها ذاتها، فهذا المشروع في حالة نجاحه سيربط دول الخليج العربية (بالشرق الأوسط)، الأمر الذي يهدد المركز النسبي لإيران في الخليج، كما أنه سيؤدي إلى تقوية الدور الإسرائيلي والتركـــي فـــي الخليج على حساب دورها، هذا فضلاً عن عدم تأكد طهران من عــضويتها فـــي هـــذا المشروع[١]. وفي ضوء ذلك فعندما أعلنت دول مجلس التعاون إنهـــاء بعـــض أشـــكال المقاطعة لإسرائيل في إطار الترتيبات (الشرق أوسطية الجديدة)، أعلن "آية الله خامنئي" إدانته هذا القرار باعتباره "خيانة عظمى للإسلام والعرب والفلسطينيين"[٢].

غير أن هناك عدة دلائل تؤكد وجود تحرك إسرائيلي للتقرب من إيران وإيجاد علاقة مباشرة أو غير مباشرة معها، باعتبار أنها وفق التصور الإسرائيلي إحدى دول الجـــوار غير العربية للوطن العربي الذي شجع قادة إسرائيل منذ قيامها في عام ١٩٤٨ وأبرزهم "بن غوريون" أول وزير دفاع ورئيس حكومة، لإيجاد علاقات معهـــا بجانـــب (تركيـــا، أثيوبيا)، لشد الأطراف[٣]، ودفع هذه الدول للاحتكاك والتـــصادم مـــع الـــدول العربيـــة المتاخمة معها جغرافيًا لإفراغها من عناصر القوة والاقتدار التي تمتلكها وجعلها خاوية إزاء التفوق الإسرائيلي وهيمنته.

وتأسيسًا على ذلك يمكن الاهتمام بما روجته وسائل الإعلام الغربية لمحـــاولات تـــل أبيب عام ١٩٩٧ بشكل لافت للنظر التحرك باتجاه إيران من خـــلال اتجـــاهين لإعـــادة العلاقات معها، الأول: تسريب أخبار روجها التلفزيون الإسرائيلي تشير إلى أن عددًا من الشركات الإسرائيلية قامت ببيع أسلحة ومعدات عسكرية لإيـــران خـــلال التـــسعينيات. وخصصت بعض الصحف صفحات كاملة عن إعلان محاكمة الإسرائيلي "ناحوم منبـــار" بتهمة بيع إيران معدات تستخدم في إنتـــاج أســـلحة كيماويـــة. وقـــد أكـــد المستـــشار

(١) المصدر نفسه.

(٢) المصدر نفسه، ص٨٢٨.

(3) Michael Bar Zohar, Ben Gurion, (London: Weidenfeld and Nicolson Ltd, 1978) , PP260-263.

المتخصص في شؤون التصدير بوزارة الدفاع الجنرال احتياط "إفراهام بارديفيد" قائلاً "من المتعذر عمليًا تصدير أسلحة من دون علم وزارة الدفاع في تل أبيب" [(١)].

وأكد المتهم الإسرائيلي قائلاً: "إن سلطات تل أبيب كانت على علم بنشاطاته مع إيران"[(٢)]. ونشرت صحيفة "يديعوت أحرونوت" في التاسع من سبتمبر ١٩٩٧ خبرًا مفاده قيام بلاده بتسديد دين إيراني لها عن طريق استثمارات في بناها التحتية سيتم الشروع فيها في ظل وصول الرئيس الجديد محمد خاتمي للحكم[(٣)]. ومن جانب آخر زارت وفود زراعية إسرائيلية طهران منذ بداية عام ١٩٩٨ واتفقت على تعاون ثنائي في مجالات الزراعة، وتحسين التربة، والري. فيما وقعت بلدية (طهران) عقدًا مع إحدى الشركات الإسرائيلية لإعادة تعبيد طريق بين العاصمة الإيرانية ومنطقة خرمشهر[(٤)].

والأسلوب الثاني الذي انتهجه الإسرائيليون للتقرب من إيران سياسي – دعائي، حيث دعا وزير الخارجية "ديفيد ليفي" في منتصف عام ١٩٩٧ إيران إلى فتح صفحة جديدة مع كيانها، وذلك بمناسبة تولي "محمد خاتمي" مهام الرئاسة خلفًا لـ"هاشمي رفسنجاني"، وكان ليفي أعلن في الثامن والعشرين من مايو من نفس السنة أمام الكنيست أن نتائج الانتخابات الإيرانية قادرة على إحداث تغيير في المنطقة كلها[(٥)].

ويبدو أن هناك اتجاهين داخل الساحة السياسية الإيرانية ينظران إلى أن إسرائيل حليف الولايات المتحدة، وأن إعادة الحوار أو عدمه معها هو إحياء العلاقات مجددًا مع الولايات المتحدة. ويرى الاتجاه الأول الذي يشير إلى فشل مفاوضات التسوية العربية - الإسرائيلية الذي هو بمثابة فشل ذريع للإستراتيجية الأمريكية في المنطقة، أن أي تطبيع مع الولايات المتحدة هو بمثابة (تطبيع) مع إسرائيل مما أعطى رأيًا لهم برفض أي حوار معها. أما الاتجاه الثاني فهو يؤيد الحوار مع الولايات المتحدة وقد مثله أنصار

---

(١) إذاعة صوت أمريكا الناطقة باللغة العربية، آب ١٩٩٧،)، (إنصات شخصي). كذلك انظر صحيفة الجمهورية، العدد ٩٥٨٣، (بغداد، ١٩٩٧/٨/٢٣)، ص٢.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) إذاعة مونت كارلو الناطقة باللغة العربية، ١٩٩٧/٩/٩،) (إنصات شخصي).

(٤) هيئة الاذاعة البريطانية الناطقة باللغة العربية، ١٩٩٨/٦/١٩، (إنصات شخصي).

(٥) إذاعة مونت كارلو الناطقة باللغة العربية، ١٩٩٧/٨/١٤، (إنصات شخصي). كذلك انظر صحيفة الجمهورية، العدد ٩٥٧١، (بغداد، ١٩٩٧/٨/١٥)، ص٢.

خاتمي طبقًا لنظرية (الصفقة الشاملة) وفق عدة اتجاهات لتشمل اتفاقات من ضمنها الأمن في الخليج(1).

ولقد استعانت إسرائيل بالولايات المتحدة من أجل دفع إيران لإعادة العلاقات معها بالقوة، حيث اعتمدت واشنطن تدابير متعددة لإضعافها والحيلولة دون تزايد نفوذها، لعل أبرز هذه التدابير: إقامة مراكز ومحطات للرصد بالتعاون مع إسرائيل على طول الحدود التركية - الإيرانية والعراق وسوريا، تسهم في تطويقها واحتوائها، كل ذلك في الوقت الذي تغاضت فيه واشنطن عن "بنيامين نتنياهو" رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق وسياسته الاستيطانية التوسعية، واستعداداته لضرب قدرات إيران النووية(2). لقد كانت إسرائيل وبرغم المعطيات السابقة تراقب نشاطات إيران التدخلية في تخوم دول مجلس التعاون، ودعمها للحركات الدينية المتطرفة، التي تتخذ شعارات دينية لأغراض سياسية، بحيث أيقنت أن تحركاتها هذه تخدم استراتيجيتها لإضعاف دول مجلس التعاون. والأمثلة حول ذلك متعددة منها انتشار مظاهر الاضطربات والقلاقل الداخلية بين فترة وأخرى إلى مستوى حدوث أعمال مدبرة (انفجارات، حرائق مفتعلة) ضد السلطة المركزية في مملكة البحرين في عام ١٩٩٦، حيث كشفت الاعترافات التي أدلى بها المتهمون الرئيسيون في تشكيل ما يسمى (بحزب الله البحريني)، إدانة كاملة لإيران بالوقائع والمستندات، حيث أكد المقبوض عليهم أنهم تلقوا تدريبهم في مدينة "قم" الايرانية بالتنسيق مع ما يسمى "بالحرس الثوري الإيراني". وقد دربت الدفعة الأولى في أبريل عام ١٩٩٣ في معسكر (كرجي) شمالي طهران على أنواع مختلفة من الأسلحة، وكان التمويل من خلال

---

(١) غسان بن جدو، إيران إلى أين؟ محاضرة ألقيت في دار الندوة في بيروت، ٣ تموز ١٩٩٨، نقلاً عن مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٣٥، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، أيلول ١٩٩٨)، ص١٨.

(٢) عصام نعمان، خمسون سنة على الاحتلال الصهيوني، ماذا بعد؟ وما هو المطلوب؟، ورقة قدمت إلى الندوة التي نظمها مركز العودة في لندن لمناسبة مرور خمسين سنة على الاحتلال الصهيوني في آذار ١٩٩٨، ورد في مجلة المستقبل العربي، العدد ٣١٢، آيار ١٩٩٨، ص ص١١ -١٢.

شيكات من الحكومة الإيرانية مسحوبة بناء على صادرات إيران. وفي سبتمبر ١٩٩٤ تم تدريب الدفعة الثانية بنفس المعسكر(١).

جدير بالذكر أن الحكومة البحرينية سبق وأن أبعدت أحد الدبلوماسيين الإيرانيين المعتمدين لديها يدعى "عبد الرسول دوكوهكي" الذي يشغل منصب السكرتير الثالث بعد اتهامه بالقيام بأنشطة تتنافى مع نشاطه الدبلوماسي(٢). وسبق أن أشار الشيخ "محمد بن مبارك" وزير خارجية مملكة البحرين في تصريح صحفي قائلاً "إن البحرين أرادت أن تحيط الرأي العالمي علمًا بسلوك إيران إزاءها الهادف إلى قلب نظام الحكم بها"(٣).

وقد أدركت إسرائيل أن المستقبل ربما يحمل العديد من المفاجآت التي ترجح إمكانية تأجيج الورقة الطائفية والعرقية لأسباب مختلفة داخل تخوم دول مجلس التعاون، وهي في النهاية لصالحها؛ لأنها في النهاية تجعل منطقة الخليج العربي سهلة المنال أمام مخططاتها، إذ يقول الباحث "د. يعقوب شمشوني" حول ذلك "إن الأقليات في دول الخليج، ونقصد بها الأقليات الطائفية وليست الوافدة من الأقطار الآسيوية، لن تظل على الحياد، ولابد أن تقوم بدور كبير في الحياة السياسية في بلادها وفي أية أحداث قد تقع في الخليج مثل نشوب مواجهة عسكرية محتملة بين إيران وبعض دول الخليج، فمنطقة الخليج وبالذات الجزيرة العربية مقبلة على التحول إلى بؤرة صراع متعددة الجوانب، والصراع هناك لا يخلو من أبعاد طائفية .. أنه ليس مجرد صراع سياسي، وإنما هناك جوانب دينية وطائفية، وبحكم كون منطقة "الشرق الأوسط" هي أكثر المناطق حساسية واهتزازًا، فإن الأحداث فيها كثيرًا ما تنطوي على مفاجآت"(٤).

وقبل الانجرار إلى احتمال الاحتراب الطائفي والعرقي الذي رجحه الباحثون الإسرائيليون، علينا النظر إلى عدة متغيرات يمكن أن تقلل من إمكانية حدوث اضطرابات عرقية وطائفية بتحريض من الجانب الإيراني مستقبلاً، منها على سبيل المثال أن وجود الشيعة في دول مجلس التعاون لا تعني أنها تشكل جماعات مستقلة أو كما يسميها

---

(١) د. عمر الحسن، البحرين ومنطق التغيير، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٣١، يناير ١٩٩٨، ص١٠٥. كذلك انظر صحيفة الأهرام، (القاهرة، ٦ يونيو ١٩٩٦)، ص١٨، صحيفة الحياة، العدد ١٤٠١١، (لندن، ٢٦ يوليو ٢٠٠١)، ص ٣.

(٢) صحيفة أخبار الخليج، (الدوحة، ١٩٩٦/٦/٢)، ص٧.

(٣) صحيفة القبس، (الكويت، ١٩٩٦/٦/٦)، ص٤.

(٤) د. يعقوب شمشوني، الأقليات الاثنية والطائفية في العالم العربي في ظل التحولات الدولية، من بحوث ندوة مركز دايان، مصدر سابق، ص١٢.

علماء الأنثروبولوجيا (الجماعات الإثنية)[1]، لافتقادها إلى أية عوامل يمكن أن تميزهـا عن النسيج الديمغرافي الخليجي ما عدا الجاليات الإيرانية ذات الأصول الفارسية، فهـي لا تلتقي مع شيعة الخليج، إلا في العامل الديني، والولاء المذهبي، فضلاً عـن ذلـك إن شيعة الخليج لا يشكلون أقلية عرقية تتحدث بلغة غير العربية، لأن الأغلبية هم من ذوي أصول عربية، ولغتهم في العمل والحياة الاجتماعية هي اللغة العربية، والحضارة التـي ورثوها هي الحضارة العربية الإسلامية، مما سيشكل في النهاية حقيقة مهمـة مفادهـا أنهم لم ولن يشكلوا أقلية قومية يمكن أن تكون لهم أهداف يسعون لتحقيقهـا لإضـفاء المسحة القومية على تشكيلهم الإثني للاعتبارات المشار إليها أعلاه، لكننا هنا علينا ألا نسقط من أهمية أي جماعات صغيرة يمكن ألا تمثل الرأي العام الخليجي والتـي يمكـن توظيفها من قبل أية جهة سواء كانت إيران أو إسرائيل تحت غطـاء الـدين لتحقيـق أغراض سياسية، لخلق عدم الاستقرار هناك وليس قلب أنظمة الحكم لاعتبـارات لهـا علاقة مع مصالح القوى الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة التي لا ترغب في تغيير الأنظمة القائمة.

ولكن الأخيرة في الوقت نفسه تعمل على ترسيخ التناقضات بين دول المجلس سواء كان ما يتعلق منها بمشاكل الحدود أو النزاع حول الأراضي، حيث يمثل ذلك أولوية في سياساتها الخارجية الموجهة إزاء دول مجلس التعـاون، إضـافة إلـى كونهـا هـدفًا استراتيجيا لها[2].

---

(١) للاطلاع على المعايير التي اتفق أغلب الدارسين في تحديد الجماعة الاثنية، انظر على سبيل المثال: د.مزاحم جاسم محمد الاشعب، الاتصال الحضاري والتغير الاجتماعي للجماعات الاثنية دراسة تطبيقية عن جماعات الفجر، مجلة المجمع العلمي العراقي المجلد ٤٥، ج١، (بغداد، ١٩٩٨)، ص٢٢٤.

(٢) د. ضاري رشيد الياسين، العراق والولايات المتحدة في ضوء أحداث الخليج العربـي ١٩٩٠ -١٩٩٦، ورد فـي وقـائع المؤتمر العلمي السنوي لمركز الدراسات الدولية ١٩٩٦ -١٩٩٧، ورد في مجلة دراسات استراتيجية، العدد ٣، (بغـداد، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، مطابع دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٩٧)، ص١٣٤.

وحول مجال تلاقي أو تقاطع التوجهات الإسرائيلية مع التوجهات الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون، فإنه يمكن القول: إن جميع الشواهد ترجح بقاء الخيار الإسرائيلي قائمًا للتعويل على الدور الإيراني في الخليج العربي لإشاعة عدم الاستقرار الداخلي، برغم مواقف إسرائيل المتشددة إزاء إيران في الوقت الحاضر، بحجة امتلاكها صواريخ أرض – أرض بعيدة المدى أو نجاحها في امتلاك الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل، حيث عرضت عدة صحف إسرائيلية في يوليو عام ١٩٩٨ عدة أنباء حول وجود دعم روسي لها في مجال تطوير الصواريخ الباليستية، وأن هناك ٦ شركات روسية هرَّبت أسلحة تكنولوجية حساسة إليها[١].

وقد عرضت إيران في السادس والعشرين من سبتمبر ١٩٩٨ في استعراض عسكري جيل جديد من صواريخ أرض - أرض محسَّن سُمِّي (شهاب ٣)، مما أثار ردود فعل إسرائيلية متشددة إزاء ذلك، منها تهديد وزير الدفاع آنذاك "إسحاق موردخاي" بضرب منشآت إيرانية تصنع الأسلحة للتدمير الشامل، إضافة إلى ذيوع تصريح أحد أعضاء الكنيست "إفرايم سني"[*] حث فيه الحكومة الإسرائيلية لاتخاذ الإجراءات اللازمة لمجابهة التهديد الإيراني[٢].

وقد ظهرت عدة تصورات ترجح تصميم إسرائيل على عدم التفريط بإيران، وإحياء سياسة شد الأطراف في المستقبل المنظور على أقل تقدير. ومن هذه التصورات ما أكدته الباحثة "د. عوفرا أبانجو"[*] بالقول "إن "إسرائيل" مصممة على عدم التفريط بإيران، وإحياء سياسة شد الأطراف معها، باعتبار أنها لا تزال تدرك تمامًا ما تشكله بالنسبة لها من أهمية جيوبوليتيكية، واستراتيجية رئيسية، وأن "تحالف المحيط" التي تعد إيران إحدى حلقاته، لابد من إحيائه من جديد بالعلاقات السياسية والعسكرية، بالرغم من تجمد هذه العلاقات بعد استلام الحكم من قبل الخوميني، غير أن أسسها لا تزال قائمة ما دامت هناك مبررات للتعاون والمصالح، فكل طرف يحتاج إلى الآخر ما

---

(١) هيئة الاذاعة البريطانية الناطقة باللغة العربية، ١٩٩٨/٧/١٦، ١٩٩٨/٩/٢٧، (إنصات شخصي). كذلك انظر جيرلد جرين، إيران وأمن الخليج، ورد في مجموعة مؤلفين، أمن الخليج في القرن الحادي والعشرين، مصدر سابق، ص٣٥.

* إفرايم سني: وهو جنرال احتياط من حزب العمل الإسرائيلي.

(٢) المصدر نفسه.

* د. عوفرا أبانجو: باحثة إسرائيلية مختصة في الشؤون العراقية.

برحت إيران من القيام بدور مركزي في منطقة الخليج العربي، وطالما ظلت "إسـرائيل" تسعى لإقامة علاقات وأحلاف تربطها بدول معادية للعرب"[١].

ويؤيد باحث آخر "د. دافيد منشري" ما طرحته د. عوفرا قائلاً "لقد حاولت "إسرائيل" بصورة مباشرة أو غير مباشرة، أو عن طريق أطراف أخرى إعادة الحيـاة إلـى هـذا التحالف بعد وفاة الخميني وتولي "علي أكبر رافسنجاني" منصب رئيس الجمهورية، بيد أن هذه المحاولات لم تسفر حتى الآن عن نتائج تذكر"[٢].

إن السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون في المستقبل المنظور يمكن أن تكون في اتجاهات مختلفة، فقد تكون عدائية كما يقول الباحث الأمريكي "جيرلد جرين"[*] الذي يؤكد أن هناك خيارًا إيرانيًا مفاده "انتهاج طهران سياسة عدائية متعمدة تجـاه الـدول الأعضاء في مجلس التعاون. وثمة أسباب عديدة تفسر هذا العـداء، منهـا التوجهـات الأساسية لدول المجلس الست الحليفة للقوى الغربية وللولايـات المتحـدة الأمريكيـة خاصة، والخلاف ذو الجـذور العميقـة حـول تعريفـات اسـتراتيجية أمـن الخلـيج ومضامينها"[٣]. ويشرح الباحث "شهرام شوبين"[*] طبيعة التوجه العدائي الإيراني الـذي قد يكون عبر هجوم عسكري بري أو بحري الذي يحتاج إلى قدرات لنقل قوات برمائية أكبر كثيرًا لتدفع قواتها نحو الشاطئ الجنوبي للخليج، وكذلك إلى خطوط إمدادات طويلة وحماية ومقدرة لوجستية، وغطاء جوي ودفاعات جوية[٤].

---

(١) د. عوفر أبانجو، ثورة الشيعة في جنوب العراق أثناء حرب الخليج، من بحوث ندوة مركـز بـارايلان، مـصدر سـابق، ص٥٩.

(٢) د. دافيد منشري، المعارضة الشيعية في العراق، من بحوث ندوة مركز دايان، مصدر سابق، ص ص٧٢ -٧٣.

* جيرلد جرين: مدير هيئة البحوث، ورئيس قسم السياسة الدولية بمؤسسة راند، وهو باحث زائر بجامعة كاليفورنيا في لوس أنجلوس الأمريكية.

(٣) جيرالد جرين، إيران وأمن الخليج، ورد في مجموعة مؤلفين، أمن الخليج في القرن الحادي والعشرين، مـصدر سـابق، ص٣١.

* شهرام شوبين: مدير الابحاث في معهد دراسات السياسة الامنية – جنيف.

(٤) شهرام شوبين، الامن في الخليج، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٢٧، (بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، صـيف ١٩٩٦)، ص٤١.

ويقلل د. "جوزيف موينيهان"(*) من احتمالية التصور السابق قائلاً "من حسن التدبير أن تعمل أجهزة الأمن القومي الأمريكية على تدريب القوات المسلحة لمجلس التعـــاون لدول الخليج العربية وتزويدها بالمعدات، إلى جانب نشر القوات الأمريكية في المنطقـــة لردع أي هجوم تقليدي أو غير تقليدي من جانب إيران، التي من المـــستبعد أن تحـــاول شن عدوان علني على دول المجلس باستخدام القوة العسكرية في المدى القريب"[١].

ويبدو أن طهران تعترض على صيغة التحالفات الدفاعية التي عقـــدتها بعـــض دول المجلس مع بعض الدول الغربية، لأنها تتجاهل الدور الإيراني. في حين أن بعض البلدان العربية ذات الاهتمام بأمن الخليج تشعر بأن السياسة الإيرانية تجاه أمن الخلـــيج هـــي مقدمة لهيمنة إيرانية على الخليج في غياب توازن استراتيجي عربي خليجي - إيرانـــي في الوقت الراهن. ومما يزيد من قوة هذا الإدراك العربي تجاه إيران تعظـــيم الأخيـــرة لقوتها العسكرية التقليدية وغير التقليدية، وبينما ترى أن تلك القوة هي ضمانة لأمـــن الخليج، فإن الآخرين يتخوفون من التزاوج بين القوة العسكرية والأهداف الأيديولوجية لإيران[٢].

لذلك هناك مزيج من الآراء من شخصيات بعضها قريب ومؤثر على دوائـــر صـــنع القرار في الولايات المتحدة، تؤكد أن إيران بكونها قوة إقليمية ستستمر في السعي لمـــد نفوذها في منطقة الخليج وخارجها لتحقيق المساواة في المعـــاملات الدوليـــة، وتملـــي عليها مصالحها رفض أي تدخل أو وجود عسكري أجنبي في الخليج. وفي هذ الإطـــار تعي إيران تأثيرها ومصالحها في مضيق هرمز[٣]. والمقصود بـــ "الوجـــود العـــسكري الأجنبي" بالرغم من عدم تسميته هو الوجود العسكري الأمريكي.

---

* د. جوزيف موينيهان: الباحث في مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية/ أبو ظبي.

(١) د. جوزيف موينيهان، مجلس التعاون لدول الخليج العربية والولايات المتحدة المصالح الامنية المشتركة وغير المشتركة، ورد في مجموعة مؤلفين، أمن الخليج في القرن الحادي والعشرين، مصدر سابق، ص٩٦.

(٢) محمد السيد سليم، مشروع النظام الشرق الأوسطي، مصدر سابق، ص ص٨٣٩ -٨٤٠.

(3) Iran and Strategic Role in the persian Gulf: policy options for the united states, (U.S.A: the James A, Baker III institute for public of rice university, April 1998).

ورد في مجلة السياسة الدولية، العدد ١٣٤، أكتوبر ١٩٩٨، ص٢٧٨.

صفوة القول: إن دول مجلس التعاون لازالت تشكك في النوايا الإيرانية، إذ لا تـــزال قضية الخلاف الحدودي بين كل من دولة الإمارات العربية المتحدة وإيران تطفو من آن لآخر على سطح الأحداث.

وقد انعكس ذلك خلال قمة دول مجلس التعاون التي اجتمع ملوكها ورؤساؤها يومي ٣٠ - ٣١ ديسمبر ٢٠٠٠ في العاصمة البحرينية المنامة، حيث خرج البيان الختـــامي للمجلس متضمناً وثيقة من سبعة قرارات كاملة تدين الاحتلال الإيراني للجزر الإماراتية الثلاث (طنب الصغرى وطنب الكبرى وأبو موسى)[١].

ويذكر أن الزيارة التي قام بها وزير الدولة للشؤون الخارجية الإماراتية إلى طهران في الثلث الأخير من شهر يوليو ٢٠٠١ ولقاء نظيره الإيراني د."كمال خرازي" تميزت بتحاشي الطرفين من إبداء أية تصريحات حساسة حول القضية الأساس التي جاء الوفد الإماراتي لمناقشتها وهي قضية الاحتلال الإيراني للجزر والتي وصفت بأنها "خلافاً"[٢]؛ إذ لا زالت إيران لم تقدم على أية خطوات ملموسة وبناءة لحل الأزمـــة للتـــدليل علـــى صدق نواياها في عملية تحسين العلاقات بين الطرفين، لا بل إنها قامت فـــي الـــسنوات الأخيرة بخطوات عقَّدت من إمكانية حل هذه المشكلة وذلك بقيامهـــا بفـــتح مؤســـسات إيرانية على أراضي هذه الجزر، بالإضافة إلى إقامة منشآت عسكرية من بينها قواعـــد للصواريخ، وأخيرًا اتخذتها قاعدة للمناورات التي تجريها في الخليج العربي[٣].

---

(١) أميرة عبد الرحمن، قمة المنامة والعلاقات الخليجية – الايرانية، ورد في مجلة السياسة الدوليـــة، العـــدد ١٤٤، مـــصدر سابق، ص١٨٣.

(٢) صحيفة القدس العربي، أزمة الجزر الثلاث، العدد ٣٧٩٤، (لندن، ٢٥ تموز ٢٠٠١)، ص٧.

(٣) إنعام عبد الرضا سلطان، المتغير الأمريكي في السياسة الخارجية الايرانية تجاه منطقة الخليج العربي فترة ما بعد الحـــرب الباردة، مصدر سابق، ص ص ١٤٨ -١٤٩.

ثالثًا: اتجاهات السياسة التركية قبل انتهاء الحرب الباردة:

سعت تركيا منذ بداية السبعينيات إلى خلق نوع من أنواع التقارب مع البلدان العربية، وانضمت لمنظمة المؤتمر الإسلامي عام ١٩٧٦[١]، حيث تعتقد أن انضمامها إلى تلك المنظمة يؤدي إلى مزيد من العلاقات الاقتصادية الثنائية مع أعضاء المؤتمر، ومن ضمنهم دول مجلس التعاون[٢]. لذلك سعت إلى بناء مصالح إقليمية واسعة في (الشرق الأوسط) بهدف جعلها - أي تركيا - سلة اقتصادات لشعوب المنطقة باستخدام المياه، والزراعة المتقدمة، والإنتاج الصناعي، والترانزيت، والتجارة الدولية المتقدمة، وقوتها العسكرية، وموقعها الجغرافي - السياسي[٣].

وفي أعقاب أزمة النفط عام ١٩٧٣، وأزمة قبرص عام ١٩٧٤، وما تبع ذلك من اتصالات أمريكية في (الشرق الأوسط)، برزت بلدان النفط العربية الغنية، وبخاصة المملكة العربية السعودية وإمارات الخليج كأسواق جديدة للشركات التركية الجديدة[٤].

ومنذ تلك الفترة لم يكن حجم التبادل التجاري بين تركيا والوطن العربي يتجاوز ٨ أو ١٠%، ولكن عندما بدأ الانفتاح التركي على الوطن العربي وصل حجم هذا التبادل إلى حوالي ٤٠% من مجموع تجارة تركيا الخارجية، وخصوصًا مع بلدان دول مجلس

---

(١) محمد وفاء حجازي، حلقة نقاشية، ورد في جلال عبد الله معوض، عملية صنع القرار في تركيا والعلاقات العربية - التركية، حلقة نقاشية، (القاهرة، المركز العربي لبحوث التنمية والمستقبل، ١٩٩٧/٦/٢١)، ورد في مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٢٧، ك٢ ١٩٩٨، ص٥٢.

(2) Alil. Karaosmanoglu, Turkey's Security and the Middle East, Foreign affairs, 62, No. 1. (Fall 1983) , PP. 166-167.

(٣) د. سيار الجميل، العرب والأتراك الانبعاث والتحديث من العثمنة إلى العلمنة، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ١٩٩٧)، ص٣٤٣. كذلك انظر ماجد كيالي، المشروع الشرق أوسطي أبعاده، مرتكزاته، تناقضاته، سلسلة دراسات استراتيجية، العدد ١٣، (أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط١، ١٩٩٨)، ص٨٤.

(٤) آرسين كالايسي اوغلو، السياسة الخارجية التركية إزاء الامن الإقليمي والتعاون في الشرق الأوسط العلاقات العربية التركية...إلى أين؟ محاضرة ألقيت في دار الندوة في بيروت بدعوة من مركز دراسات الوحدة العربية بتاريخ ١٥ شباط/فبراير ١٩٩٩، ورد في علي محافظة وآخرون، العرب وجوارهم إلى أين؟ (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي ٢٠، ط١، ٢٠٠٠)، ص٢٣٥. كذلك انظر مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٤٢، السنة ٢١، نيسان/ابريل ١٩٩٩، ص ص٣٧ -٤٨.

التعاون، وكان هذا لصالح الميزان التركي، والذي كان في معظمه صادرات لهذه البلدان[1].

وفي مجال النفط تعاملت أنقرة مع بلدان مجلس التعاون الخليجي، وخاصة مع السعودية ثم الكويت في المرتبة الثانية، وهي تحاول من خلال استيرادها النفط أن تخلق العلاقة الاقتصادية المتبادلة للاستفادة من أسواق البلدان النفطية لتصريف منتجاتها الصناعية، وكذلك فتح هذه البلدان أمام شركاتها للقيام بمشاريع متعددة وتوفير العمل لليد العاملة التركية التي بدأت في التحول من أوروبا إلى الأقطار العربية[2].

يشار إلى أن الأتراك وظفوا قطاع المقاولات لتعزيز اقتصاد بلادهم في السعودية وليبيا، حيث حصل المقاولون الأتراك في نهاية يناير ١٩٨١ على مقاولات تبلغ ٣.٥ مليار دولار في هاتين الدولتين وحدهما، مع مقاولات أخرى في بقية بلدان دول مجلس التعاون. ويقدر مجمل المقاولات التي قاموا بها في ليبيا والسعودية والعراق ١٠ بلايين دولار في نهاية عام ١٩٨٢، زيادة على ذلك يوجد عدد من العمال الأتراك في تلك الفترة في البلدان المذكورة أعلاه ما يقارب (١٥٠.٠٠٠) عامل، وقد بلغ مجموع ما حوله هؤلاء إلى بلادهم في عام ١٩٨١ ما يقارب (٥٠٠) مليون دولار[3].

ومع نهاية السبعينيات ازدادت أهمية تركيا في الاستراتيجيات الغربية والأمريكية خاصة مع سقوط الشاه الحليف الإستراتيجي للغرب في المنطقة، ونشوء الحاجة إلى بديل عسكري إقليمي، إلى جانب إسرائيل حيث كان أكبر وأخطر مظاهر هذا الاهتمام هو توقيع اتفاق عسكري أمريكي - تركي في عام ١٩٨١ يضع أمن أجزاء كثيرة من الوطن العربي، ومن ضمنها الخليج العربي، تحت هيمنة السياسات الأمريكية[4].

---

(١) محمد وفاء حجازي، مصدر سابق، ص ص٥٢ -٥٣. انظر جداول الصادرات والواردات التركية إلى ومن الدول العربية والميزان التجاري بين الطرفين للفترة من ١٩٨٠ -١٩٩٥ في ملحق الدراسة.

(٢) فاروق توفيق إبراهيم، العلاقات الاقتصادية العربية التركية في مجال النفط والمياه ١٩٧٠ -١٩٨٣، (بغداد رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٨٨)، ص٩٦.

(3) Ali. l. Karaosmanoglu, op.cit, PP. 164-186.

(٤) حسين معلوم، الصراع التركي - الايراني وتداعياته على المنطقة العربية، مصدر سابق، ص٢١٧.

إننا نرى أن سبب تركيز تركيا اهتمام تركيا السياسي والاقتصادي لتطوير علاقات اقتصادية مع دول مجلس التعاون في هذه الفترة جاء لتحقيق هدفين أساسيين، هما[١]:

١ - محاولة جذب البلدان العربية لتأييدها في صراعاتها الخارجية، خصوصًا فيما يتعلق ببحر إيجه وقبرص.

٢ - الرغبة في فتح أسواق جديدة للمنتجات التركية، حيث بات من المؤكد أن خروج تركيا من أزماتها الاقتصادية لن يتأتى إلا بزيادة قدراتها التصديرية، فقد أصبح من المنطقي أن تلجأ إلى الأسواق العربية، للخروج من مآزقها. وقد حصلت أنقرة بسبب تطور علاقاتها مع دول مجلس التعاون على دعم خليجي عربي لبرنامج صناعاتها الدفاعية الذي بدأ في عام ١٩٨٥ سواء اتخذ ذلك شكل الدعم المالي، حيث تدعم ثلاثة بلدان خليجية مشروع إنتاج طائرات F16 في تركيا بـ٣.٥ مليار دولار، منها مليار من السعودية ومليار من الكويت ونصف مليار من دولة الإمارات العربية المتحدة[٢].

وفي إطار ربط دول مجلس التعاون من خلال بيعها المياه العذبة التي تفتقر إليها، اقترحت تركيا في منتصف عام ١٩٨٧ مشروع ما يسمى "مياه السلام"* حيث كان من دوافعها لطرحه الحصول على ما لا يقل عن ملياري دولار سنويا نظير بيع المياه لسوريا والأردن، وبلدان المجلس الستة، أو بالأحرى مقايضة المياه التركية بالنفط العربي، وفي إطاره كان سيتم تزويد هذه البلدان بـ ٦ ملايين م^3 يوميًا من فائض مياه نهري سيحون وجيجون عبر أنبوبي الخليج العربي، وقد حالت دون تنفيذ هذا المشروع

(١) المصدر نفسه.

(٢) د. جلال عبد الله معوض، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية -التركية، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ١٩٩٨)، ص١٤٠. جدير بالذكر أن الاموال الخليجية كانت تدخل الساحة التركية لدعم الاقتصاد التركي الذي يعاني من أزمات اقتصادية بشكل آخر تمثل بالسياح من دول مجلس التعاون الذي ارتفع خاصة عدد السعوديين من ١٠٢٢٩ شخصا زائرا لتركيا عام ١٩٨١ إلى ٣٢١٠٢ زائرا سنة ١٩٨٥. انظر على التوالي: فيليب روبنس، تركيا والشرق الأوسط، (القاهرة، مكتبة مدبولي، قبرص، دار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث، ترجمة ميخائيل نجم خوري، ١٩٩٣)، ص ص١٢٨ -١٢٩. كذلك انظر أحمد خليل، الاقتصاد التركي مسيرة محفوفة بالمخاطر، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٣١، يناير ١٩٩٨، ص ص٢٠٢ -٢٠٥.

* خريطة مشروع أنابيب السلام التركي إلى بلدان الخليج العربية في ملحق الدراسة.

أو حتى إعداد دراسة جدواه النهائية حتى الآن مشكلات مالية، وسياسية، وأمنية، كارتفاع كلفته البالغة ٢١مليار دولار، ومخاوف دول مجلس التعاون من مخاطر الاعتماد على تركيا في هذا المجال الحيوي، والسلبيات المتوقعة بالنسبة إلى المشروعات الخليجية الضخمة لتحلية المياه، فضلاً عن مسألة مشاركة إسرائيل أو موقفها من هذا المشروع[١].

وبعد عام ١٩٩١ عادت تركيا لتطرح المشروع ثانية، ولكن بقيت دول مجلس التعاون متحفظة عليه، حيث لم يلق الحماس لديها، ولا تزال تركيا تحلم بتنفيذ المشروع، لأنه سيوفر لها دخلاً سنويًا يقدر بملياري دولار على أقل تقدير، أي ما يعادل تقريبًا تكاليف استيرادها للنفط العربي[٢]. كما ترى أن مشروع أنابيب السلام باعتباره أحد مشاريعها الإروائية الضخمة ضروري، وكما وصفه "أوزال" بأنه وسيلة للتعاون بين أبناء الإقليم، ولكن التقارير تؤكد وجود توجهات تركيا لاستخدام المياه كأداة للضغط السياسي على الأقطار العربية النفطية منها بشكل خاص[٣]. ويكشف د. جلال عبد الله معوض عن فوائد عديدة يمكن أن تجنيها أنقرة من جراء مشروع "مياه السلام" منها على سبيل المثال، إن تركيا التي تخطط لهذا المشروع على أساس تمويله من دول مجلس التعاون، تتطلع في الوقت ذاته إلى توظيفه في الحصول على مزايا عديدة كالنفط

---

(١) جلال عبد الله معوض، المياه: الدور التركي الإقليمي في مرحلة ما بعد أزمة الخليج، ورقة قدمت في أعمال المؤتمر السنوي الخامس للبحوث السياسية، ورد في مصطفى كامل السيد (محرر)، حتى لا تنشب حرب عربية -عربية أخرى، من دروس حرب الخليج، (القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية= =الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٢)، ص ص٧٧٨ -٧٨٣. كذلك انظر د.عوني عبد الرحمن السبعاوي، إسرائيل ومشاريع المياه التركية مستقبل الحوار المائي العربي، سلسلة دراسات استراتيجية، العدد ١٠، (أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط١، ١٩٩٧)، ص ص١٨ -٤٢.

(٢) جلال عبد الله معوض، تركيا والأمن القومي العربي: السياسية المائية والأقليات، مجلة المستقبل العربي، العدد ١٦٠، السنة ١٥، يونيو ١٩٩٢، ص ص١٠٧ -١٠٩.

(٣) د. هاني الياس خضر الحديثي، الدور التركي التحدي والاستجابة، ورد في نشرة الدراسات الدولية، العدد ١، مصدر سابق، ص٤٤. ولمزيد من المعلومات حول مشروع أنابيب السلام التركي أنظر: د. عبد المالك خلف التميمي، المياه العربية التحدي والاستجابة، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ١٩٩٩)، ص ص١٣٠ -١٣٦ وص ص ٢٠٢ -٢٠٧.

الخام، والغاز الطبيعي بأسعار تفضيلية، وقروض عربية ميسرة، واستثمارات عربية في المشروعات التنموية التركية، ومزيد من العقود في المشروعات الإنشائية العربية، وزيادة حصة صادراتها إلى الأسواق العربية[1].

وتعبيرًا عن التوافق التركي - الإسرائيلي لتوحيد مواقفهم تجاه الوطن العربي بصورة عامة ودول مجلس التعاون بصورة خاصة ومن ضمنها توظيف المياه في إطار إشراك دول المجلس في علاقات مع إسرائيل انطلاقًا من هذا المشروع، صرح "أوزال" في الثامن عشر من مايو ١٩٩١ بأن "هناك مشكلة مياه في فلسطين و"إسرائيل"، والأردن وشبه الجزيرة العربية، وتركيا هي المصدر الوحيد للمياه في "الشرق الأوسط"، ولذا نادينا بإقامة مشروع مياه السلام. وسنبيع المياه للبلدان العربية والخليجية، أما "إسرائيل" فيمكن أن نبيع لها ولكن مقابل السلام"[2].

وفي مواكبة هذه التصريحات، جرت اتصالات تركية - إسرائيلية بشأن هذا المشروع، ولاسيما بين "أوزال" ورئيس حزب العمل الإسرائيلي "شمعون بيريز" في أمستردام في الثامن من أبريل ١٩٩١، وفي غوجيك (Cocek) بتركيا في الحادي عشر من أغسطس ١٩٩١[3].

ويرى د. صالح الخصاونة أن سبب طرح تركيا لشعارات "الماء مقابل البترول" بسبب عامل المنافسة والمصالح المشتركة مع إسرائيل، حيث رتبت علاقاتها مع دول مجلس التعاون بفعل العامل الخارجي، فضلاً عن وجود مصالح اقتصادية[4].

رابعًا: اتجاهات السياسة التركية بعد انتهاء الحرب الباردة:

بعد التغيرات العالمية في أواخر الثمانينيات وبداية عقد التسعينيات والتي أبرزها انهيار القطب السوفياتي، ونظام القطبية الثنائية، برز النظام الدولي الجديد والتي تقع تركيا ضمنه في قلب المنطقة الأوراسية والتي أصبحت نقطة العالم المحورية، فمن جانبه يؤكد الباحث التركي "د.اورهان جوقينيين" أن تركيا طرحت أهدافًا استراتيجية

---

(١) د. جلال عبد الله معوض، العلاقات الاقتصادية العربية التركية، (أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط١، ١٩٩٨)، ص٧٥.

(٢) د. جلال عبد الله معوض، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية -التركية، مصدر سابق، ص١٤٣.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) د. صالح الخصاونة، ندوة حول آفاق العلاقات العراقية -الإيرانية -التركية -السورية، (عمان، مركز الريادة للمعلومات والدراسات، ١٩٩٦/٩/٧، ١٩٩٨)، ص١٨.

متوسطة وبعيدة المدى لمشروعين أولهما: مشروع (TR2007/15) الذي يهدف إلى وضعها ضمن الدول الخمس عشرة الكبيرة، بمعنى التأثير على النظام العالمي وذلك بنهاية العام ٢٠٠٧ في مجال الاقتصاد، والعلوم، والتكنولوجيا، والجيوستراتيجيا العسكرية وغيرها، وثانيهما: مشروع (TR20/19) الذي يهدف إلى وضعها بين الدول التسع الكبيرة والتي لديها أقصى تأثير على النظام العالمي، وذلك بنهاية عام ٢٠١٧[١].

ويشير الباحثون إلى أن تركيا خلصت في عقد التسعينيات إلى حقيقة مهمة مفادها أنه بالرغم أن عقد الثمانينيات تميز في كثافة العودة التركية إلى الوطن العربي وخاصة نحو أقطار الخليج النفطية، لكن ثمة ميلاً لدى الأوساط التركية المعنية إلى تعزيز العلاقات الاقتصادية مع الأقطار العربية غير النفطية لسبب بسيط هو أنها تبقى دولة مدينة في العلاقة مع بلدان النفط، أي دولة استيراد، في حين أنها تصبح دولة تصدير عندما يتعلق الأمر ببلدان مثل لبنان وسوريا، ومصر، والأردن[٢].

وبالرغم من تلك التصورات تطلعت تركيا في مرحلة ما بعد حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ إلى تحويل استانبول إلى العاصمة المالية والمركز المصرفي الأول في (الشرق الأوسط)، ومصدر جذب وتوظيف للاستثمارات المالية العربية وخاصة من البلدان الخليجية. وفي هذا الخصوص حرص وزير الدولة التركي المسؤول عن الاقتصاد "إيشن جلبي" خلال اجتماع اللجنة الاقتصادية المشتركة بين تركيا والإمارات العربية المتحدة في الخامس عشر من مايو ١٩٩١ واجتماعه في اليوم التالي بغرفة تجارة دبي مع المستثمرين رجال الأعمال في الإمارات على دعوة الأخيرين إلى الاستثمار في بلاده في قطاعات التجارة، والأنظمة المصرفية، ومناطق التجارة الحرة (آزمير - مرسين - استانبول)، حيث تتوفر كافة التسهيلات للاستثمارات الأجنبية، وذلك بدعوى أن أنقرة تمثل بوابة التعامل مع أسواق المجموعة الأوروبية وشرق أوروبا، حيث سيجدون في

---

(١) د. آورهان جوقينيين، أهداف تركيا الاستراتيجية المتوسطة والبعيدة، مجلة قضايا استراتيجية، العدد٤، مصدر سابق، ص ص٢٠٠-٢٠١.

(٢) جهاد الزين، تعقيب، العلاقات العربية التركية حوار مستقبلي، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية ت٢ ١٩٩٣، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ١٩٩٥)، ص٣٦١.

استانبول كمركز متطور للأنشطة المصرفية والمالية الخارجية كافة الفرص والتسهيلات(١).

وتبعًا لذلك استوردت تركيا في الأشهر الثمانية الأولى من عام ١٩٩٢ نفطًا بقيمة مليار وسبعمئة وأحد عشر مليون دولار، بينما كانت القيمة في الفترة نفسها من العام ١٩٩١ مليارًا وخمسمائة وواحد وأربعين دولارًا. وفي لائحة حول المستوردات والصادرات التركية صادرة عن وزارة الخارجية التركية، تكشف أرقام فترة الأشهر الثمانية المذكورة للعام ١٩٩٢ عن تصدير تركيا إلى المملكة العربية السعودية بما قيمته حوالي ٢٩٧ مليون دولار، في حين أنها استوردت من السعودية وحدها في المدة ذاتها بحوالي مليار و٩٤ مليون دولار(٢).

وبجانب العلاقات التجارية مع دول مجلس التعاون، سعت تركيا إلى الحصول على عطاءات للمقاولات في داخل تلك الدول، إذ حصل الرئيس التركي "توركت أوزال" خلال زيارته للكويت في الثالث من أبريل ١٩٩١ على وعود الحكومة الكويتية بمنح الشركات التركية عقودًا قيمتها ٣ مليارات دولار لتنفيذ مشروعات متنوعة هناك. وحتى نهاية يوليو ١٩٩١، كانت هذه الشركات تشارك في مقاولات فرعية في إطار ١٧ مشروعًا قيمتها ١.٢ مليار دولار لإعادة بناء المرافق الأساسية في الكويت، وتتولى تنفيذها ٦ شركات أمريكية(٣).

وقد شهدت العلاقات الاقتصادية بين تركيا ودول مجلس التعاون نموًا مضطردًا خاصة بعد دخول الطرفين في إطار العلاقات التسليحية على صعيد التسويق وتمويل مشروعات الصناعة العسكرية. وتجسد هذا الأمر من خلال مشاركتها في معارض الصناعات العسكرية التي أقيمت في دول مجلس التعاون، وبخاصة في دولة الإمارات العربية المتحدة، أو من خلال الجولات التي قام بها المسؤولون الأتراك في عواصم الدول

---

(١) د. جلال عبد الله معوض، دور تركيا في الشرق الأوسط، بعد أزمة الخليج الجوانب السياسية والاقتصادية، مجلة شؤون عربية، العدد ٦٢، حزيران ١٩٩٢، ص٢٤٧.

(٢) جهاد الزين، تعقيب، العلاقات العربية - التركية حوار مستقبلي، مصدر سابق، ص٣٦٢.

(٣) جلال عبد الله معوض، التصور التركي لأمن الخليج بعد الحرب، ورد في مصطفى علوي (محرر)، مصر وأمن الخليج بعد الحرب، (القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٤)، ص ص٢٠٩ -٢١٠.

الخليجية[١]. وتبعًا لذلك تبنت تركيا في عقد التسعينيات سياسة تحقيق دور إقليمي مــن خلال تفعيل حركتها لإقامة علاقة ظاهرها سلمي مع السعودية عنــد مــستوى لا يثيــر حفيظة القوى الفاعلة دوليًا، خاصة أنها تركب في توجهها هذا مع دول مجلس التعاون مركب الروابط الاقتصادية والمصالح المشتركة[٢].

أي أن تركيا مع نهاية الحرب الباردة، وبعد حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ بالتحديد تخلت عن سياستها الانكفائية في (الشرق الأوسط) بهدف القيام بــدور إقليمــي أكثــر فعالية، ولتكون لاعبًا أكثر حيوية في العلاقات السياسية بين دول المنطقــة، إذ ظهــرت أهميتها الاستراتيجية بالنسبة إلى الغرب في منطقة الخليج العربي[٣]. لــذلك لا يتــردد "شادي أرغوفنتش" جنرال متقاعد في سلاح الجو التركي إلى وصف الدور التركي بعــد عام ١٩٩١ بأنه "دور مركزي بوصفها جسرًا ومتراسًا في آن واحد"[٤].

ويبدو أن أرغوفنتش كان أكثر صراحة عندما ربط أمن بلاده بالمصالح الغربية فــي منطقة الخليج العربي، إذ يقول حول ذلك "إن الأمن التركي كان ولا يزال يرتبط بــالغرب ارتباطًا عميقًا، إن أمن الخليج، أي النفط الذي هو الاهتمام الأساسي للغــرب، لا يكــاد يرتبط باهتمامات تركيا الأمنية، إلا إذا تم تهديده مجددًا من جانــب قــوة مــسيطرة أو راديكالية يمكنها أن تشكل خطرًا محتملاً على المصالح التركية، وفي حين أنه ليس هناك على ما يبدو أية قوة تستطيع في المدى المنظور عرقلة الوصول الحــر إلــى الــنفط، فالخليج أرض خصبة للحركات الراديكالية التي تعارض الطبقــة الحاكمــة والــسيطرة الأمريكية وإعادة تدوير النفط من خلال صادرات السلاح، والتعاون في توزيع الثــروة،

---

(١) هيثم الكيلاني، تركيا والعرب، سلسلة دراسات استراتيجية، العدد ٦، (أبو ظبي، مركــز الإمــارات للدراســات والبحــوث الاستراتيجية، ط١، ١٩٩٦)، ص٨٧.

(٢) د. ضاري رشيد الياسين، تركيا بين الطموح نحو أوروبا والتطلع إلى آسيا، نشرة مركز الدراسات الدوليــة، العــدد ١٥، (بغداد، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ١٩٩٧)، ص١٥.

(٣) صبري سياري، تركيا والشرق الأوسط في التسعينيات، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٣١، (بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، صيف ١٩٩٧)، ص ص٢٨ -٢٩ وص ٣٢.

(٤) شادي أرغوفنتش، الامن التركي والشرق الأوسط، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٢٦، (بيروت، مؤســسة الدراســات الفلسطينية، ربيع ١٩٩٦)، ص١٠٣. كذلك انظر د. كاظم هاشم نعمة، التعاون التركي - الإسرائيلي قراءة فــي الــدوافع الخارجية، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٢٠، يونيو ١٩٩٧، ص١٦.

وتبقى تركيا حساسة تجاه أي تبدل راديكالي الطابع يحمل في طياته المقدرة على التوسع"[١].

ولكن بالرغم من ذلك تنبهت الدولة التركية لحقيقة أن التجارة مع الوطن العربي انخفضت انخفاضًا حادًا، وتدنت الصادرات إلى الدول العربية من ٤٧% من مجموع صادراتها سنة ١٩٨٢ إلى ١٢% فقط سنة ١٩٩٤[٢].

لكن إسرائيل تطرح قلقها من المنافسة الاقتصادية التركية بعد أن روجت لمشروع (الشرق أوسطية) كمشروع أمني اقتصادي إقليمي، إذ لا تقبل لتركيا أكثر من دور ملحق لدورها هي وذلك كقائد للنظام الجديد. وتخطئ آنذاك رئيسة الحكومة التركية (تانسيو تشيلر) وغيرها من القادة الأتراك إن ظنوا خلاف ذلك، وتوصلوا إلى أن إسرائيل فقط بوابة لتركيا إلى (الشرق الأوسط الجديد)، بل قد تورط هذه النظرة تركيا بغياب تسوية شاملة بين العرب وتل أبيب في مخاطر لن يكون المستفيد منها سوى إسرائيل[٣].

وبرغم كل ما ذكر يأتي الاتفاق العسكري الاستراتيجي التركي - الإسرائيلي الموقع بينهما في الثالث والعشرين من فبراير ١٩٩٦ تأكيدًا لمساعي الطرفين في إعادة صياغة التوجهات الإقليمية بما يخدم مصالحهما المنسجمة مع المصالح الأمريكية، ويعد ذلك إحدى نتائج الفراغ السياسي الناشئ عن انهيار الاتحاد السوفيتي الأسبق، ونتائج حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١، وتعطيل دوره عربيًا وإقليميًا، ولأجله فإن اتفاق التعاون الإستراتيجي العسكري بين إسرائيل وتركيا يعد الحدث الأكثر أهمية للأمن الإقليمي[٤].

لذلك وفي ضوء علاقات تركيا الأطلسية والإسرائيلية والأمريكية تظهر أهمية موقعها في العلاقات الأمنية التركية - الإسرائيلية، لاسيما أنها عضو رسمي في حلف الناتو، الأمر الذي يرتب عليها وظائف سياسية وعسكرية بالغة الأهمية، من بينها استعداد قواعدها الجوية لاستقبال طائرات النقل العملاقة القادمة من أوروبا والولايات المتحدة

---

(١) المصدر نفسه، ص٩٧ وص ص ١٠٠-١٠١.

(٢) حاقان ياووز، العلاقات التركية - الإسرائيلية من منظور الجدل بشأن الهوية التركية، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٢٢، شتاء ١٩٩٨، ص٥٩.

(٣) محمد نور الدين، تركيا في الزمن المتحول، قلق الهوية وصراع الخيارات، (لندن، دار رياض الريس للكتب والنشر، ١٩٩٧)، ص ص٢٤٢-٢٤٣.

(٤) د. هاني الياس خضر الحديثي، إسرائيل ودوائر التعاون الإقليمي دراسة في مستويات الاحاطة بالوطن العربي والعالم الإسلامي، مجلة دراسات الشرق الأوسط، العدد ٥، (بغداد، مركز دراسات الشرق الأوسط، الجامعة المستنصرية، شباط ١٩٩٨)، ص٩٧.

والمتجهة نحو مسرح عمليات قوات القيادة المركزية لمواجهة أي تهديد قد تتعرض له إسرائيل، وكذلك لاستقبال قوات الرد السريع التي أنشأها حلف الناتو[١].

ومن الآثار السلبية للاتفاق العسكري التركي - الإسرائيلي على دول مجلس التعاون إمكانية استخدام قاعدتي "إنجرليك وقونيا" من جانب الطائرات الإسرائيلية (F4)، مما يجعلها قادرة على تغطية الشمال الغربي للسعودية، بينما طائرات (F16) تغطي الشمال الشرقي، وطائرات (F15) تغطي جزءًا من البحر الأحمر، والكويت، والبحرين، وذلك يعني تمتع إسرائيل بحرية حركة واسعة ليجعل كل منابع النفط وخطوط مواصلات نقله إلى الخارج في متناول سلاحها الجوي[٢].

فضلاً عن ذلك يلاحظ أن تنظيم بعض المناورات العسكرية التركية -الأمريكية إضافة إلى المناورات البحرية التركية - الإسرائيلية ينطوي على دلالات خاصة، ومن ذلك أن مشاركة تركيا بطائرات (F16) في مناورات عسكرية في صحراء أريزونا الأمريكية والتي ذكر بخصوصها المتحدث باسم البنتاجون في الثالث من سبتمبر ١٩٩٧ قائلا "إن أمريكا تجري مثل هذه المناورات مع حلفائها، وإذا طلبت أي دولة أخرى حليفة ذلك فيمكنها المشاركة فيها"[٣]. وبالنظر إلى أن هذه الصحراء لا تختلف كثيرًا في خصائصها عن مسرح العمليات في (الشرق الأوسط) وتحديدًا في منطقة الخليج العربي، فإن هذه المشاركة قد تعني نوعًا من الإعداد والتأهيل للقوات التركية للمشاركة مستقبلاً في مواجهة أي أزمة بالمنطقة قد تستدعي تدخلاً أمريكيًا كبيرًا[٤].

---

(١) د. قيس محمد نوري، الاتفاق العسكري التركي – الإسرائيلي، نشرة متابعات، العدد ٣، السنة الأولى، (بغداد، قسم الدراسات السياسية، بيت الحكمة، ٨ شباط ١٩٩٨)، ص ٢.

(٢) د. جلال عبد الله معوض، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية، مصدر سابق، ص ص٢٣١ -٢٣٢. كذلك انظر جلال عبد الله معوض، التعاون العسكري التركي - الإسرائيلي، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٣٧، نوفمبر ١٩٩٨، ص٧.

(٣) صحيفة الاهرام، (القاهرة، ١٩٩٧/٩/٤)، ص٤.

(٤) جلال عبد الله معوض، التعاون العسكري التركي -الإسرائيلي، مصدر سابق، ص ص٢٧ -٢٨.

وللمزيد من المعلومات حول الدلالات الاستراتيجية للمناورات البحرية التركية -الصهيونية، انظر د. حسن أبو طالب، الدلالات الاستراتيجية للمناورات البحرية التركية -الإسرائيلية، مجلة السياسة الفلسطينية، العدد ١٨، السنة ٥، (فلسطين نابلس، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، ربيع ١٩٩٨)، ص ص٢٣ -٣١.

ويقول الباحث "ديفيد كوشوز" في جامعة حيفا إنه بالرغم من الدعم الأمريكي للتحالف الإسرائيلي - التركي في المجال العسكري والاستخباراتي، فإن الولايات المتحدة "لا يمكنها أن تتدخل في الروابط الأمنية بين "إسرائيل" وتركيا، ما عدا المناورات العسكرية التي لها أهمية استراتيجية وحيوية لإسرائيل"[١].

بيد أن جميع الدلائل تشير إلى احتمال تكوين تحالف استراتيجي ثلاثي أمني إقليمي تركي - أمريكي - إسرائيلي أو قوة ردع ثلاثية، حيث أعلن الجنرال التركي "بير" في إشارة في صحيفة (حريت) التركية في الرابع من مايو ١٩٩٧ إلى "أن مباحثاته حول الخطط الخاصة بإجراء مناورات مشتركة بين الدول الثلاث في البحر المتوسط، تستهدف إقامة تحالف ثلاثي يمكنه الرد بسرعة، وبصورة شاملة في حالة اندلاع أزمة جديدة في منطقة الخليج، وأن جيوش الدول الثلاث ستجري مناورات دورية، وستقيم مستودع أسلحة سرية في تركيا، وشفرة اتصالات سرية، وستكثف التعاون بينهما في مجال الاستخبارات"[٢].

وقد بقيت تركيا في الإدراك الأمريكي - الإسرائيلي نقطة مهمة في محيط (الشرق الأوسط) الذي يمتاز بعدم الاستقرار السياسي، وهذا ما عبَّر عنه رئيس وفد الكونجرس الذي زار تركيا في أكتوبر عام ٢٠٠١ لبحث طبيعة الرد على الهجمات التي تعرضت لها واشنطن ونيويورك في الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١ ووصفها بأنها "درة تاج في منطقة مضطربة"، وذكر أن "واشنطن لم تتخذ أبدًا خطوات كافية لدعم تركيا"[٣].

---

(١) هيئة الاذاعة البريطانية الناطقة باللغة العربية، ١٩٩٩/٢/١٩، (إنصات شخصي).

(٢) صحيفة الاهرام، (القاهرة، ١٩٩٧/٥/٥)، ص٨.

كذلك انظر مأمون كيوان، التعاون العسكري التركي - الإسرائيلي والتحول إلى نظام أمني إقليمي، مجلة شؤون الأوسط، العدد ٧٦، ت١/اكتوبر ١٩٩٨، ص ١٥.

جدير بالذكر قيام مناورات مشتركة في الثامن عشر من حزيران/يونيو ٢٠٠١ بين تركيا وإسرائيل في منطقة (قونيا) التركية في إقليم الاناضول استمرت عدة أيام التي استنكرها حزب الفضيلة التركي بسبب ما تسببه الطائرات من تلوث في البيئة، فضلا عن الضجيج المترتب عن تحليق الطائرات الحربية التي أدت إلى حدوث حالات فقدان حاسة السمع وظهور ولادات قبل الاوان. إذاعة أمريكا الناطقة باللغة العربية، ٢٠٠١/٦/١٩، (إنصات شخصي).

وكذلك جرت مناورات مشتركة بين قوات أمريكية، وتركية، وإسرائيلية في السواحل التركية في الثالث من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، قبل يوم واحد من زيارة كولن باول وزير الدفاع الأمريكي إلى تركيا في الرابع من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ إذاعة مونت كارلو الناطقة باللغة العربية، ٢٠٠١/١٢/٤، (إنصات شخصي).

(٣) صحيفة العرب العالمية، العدد ٦٢٤٠، (لندن، ٢٠٠١/١٠/٢٦)، ص ٥.

الفصل الثالث

اتجاهات السياسة الإسرائيلية

بعد انتهاء الحرب الباردة

تميز التحرك الإسرائيلي بعد انتهاء الحرب الباردة تجاه دول مجلس التعاون، بالفعالية والتأثير العاليين في ظل الظروف الإقليمية والدولية، التي هيأت الأجواء المناسبة أمام تل أبيب لتحشيد وتفعيل دور أجهزتها الرسمية لطرح المخططات والاحتمالات لمستقبل تواجدها في تلك المنطقة سعيًا لإيجاد موطأ قدم لها في الداخل.

وقد ظهرت بوادر هذا التحرك منذ انعقاد مؤتمر مدريد عام ١٩٩١، إذ اكتسب البعد الخليجي في عملية التسوية أهمية خاصة، من خلال اضطلاع الدول الخليجية بمهمة التفاعل مع السياسة الأمريكية، لكونها مركزًا ماليًا يؤهلها للعب دور الممول المرتقب لمشاريع الشرق أوسطية، لاسيما وأن هذه العملية جاءت في ظل تغير مدرك للتهديد الأمني لدى الأنظمة الخليجية، وإدراك هذه الأنظمة أهمية السياسة الأمريكية في المنطقة، ومدى تأثير ذلك على القضايا العربية[١].

وتأكيدًا لما ذكر، قال "شمعون بيريز" رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق في ظل انعقاد مؤتمر مدريد السابق "إن "الشرق الأوسط" يقوم على تكامل الخبرة الإسرائيلية، والمياه التركية، والعمالة المصرية، والمال والنفط الخليجي"[٢].

ولأجل استقراء أطر السياسة الإسرائيلية في هذه المرحلة، نطرح التساؤلات الاتية:

كيف ترى النخب الفكرية والقيادية السياسية الإسرائيلية دول مجلس التعاون؟ ولماذا؟ وما هي الوسائل التي سخرتها إسرائيل لتنفيذ سياستها تجاه تلك الدول؟ ثم ما هي ردود فعل دول مجلس التعاون إزاء السياسة الإسرائيلية؟ ولأجل الإجابة عن تلك التساؤلات، سيحاول هذا الفصل تبني هذه المهمة عبر مباحثه الثلاثة، وهي كما يأتي:

---

(١) كريم سيد كنبار، البيئة الدولية وتسوية الصراع العربي - الإسرائيلي بعد الحرب الباردة، (بغداد، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، أيلول ١٩٩٨)، ص١٣٧. كذلك انظر د. خلدون ناجي معروف، التوجهات الإسرائيلية نحو الخليج العربي، نشرة فلسطين، العدد الأول (بغداد، مركز الدراسات الفلسطينية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، حزيران ١٩٩٧)، ص ص٥ -٦.

(٢) عبد الجليل زيد مرهون، مشاريع إسرائيل للتطبيع مع دول الخليج العربية، مجلة شؤون الأوسط، العدد ٥٥، (بيروت، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، أيلول/سبتمبر ١٩٩٦)، ص٩٩.

المبحث الأول

رؤى النخب الفكرية والقيادية السياسية الإسرائيلية

لـــدول مجلـــس التعـــاون

تبنت النخب الفكرية والقيادية السياسية في إسرائيل رؤى وتصورات أولية تجاه دول مجلس التعاون، وهي في الخلاصة تقوم على ضرورة زيادة الاهتمام بتلك الدول، فضلاً عن أنها تعطي للمراقب دليلاً لبيان المسارات الإسرائيلية تجاه تلك الدول في المـــستقبل المنظور على أقل تقدير ويمكن استعراض هذه الرؤى كما يأتي:

أولاً: رؤى النخب الفكرية:

مع إطلالة عقد التسعينيات، شرعت إسرائيل، التي تخطط لإقامة نظام "شرق أوسطي جديد" بدعم من الولايات المتحدة، في خطوات عملية لاختراق منطقة الخليج العربي، من أجل الربط بين مفاوضات "السلام العربية - الإسرائيلية " من جهة، والاختراق الإسرائيلي لهذه المنطقة من جهة أخرى، بحيث إن كل تنازل إسرائيلي بسيط للجانب العربي في محادثات السلام، يكون ثمنه زيادة في التغلغل في منطقة الخليج العربي التي تعتبر منطقة رخوة سياسيًا(١).

وتأسيسًا على ذلك تقدمت إسرائيل بعدد من الاقتراحات في اجتماعات لجنة التنميـــة والتعاون الاقتصادي المنبثقة عن المفاوضات المتعددة الأطراف منذ بداية تشكيلها فـــي أوائل عام ١٩٩٢ عرفت بمقترحات البروفيسور الإسرائيلي "يائير هرشفيلد" الذي ترأس وفد بلاده في حينها، تضمنت إلغاء المقاطعة العربية الاقتصادية لبلاده، والمشاركة فـــي البحث والتنقيب عن الموارد الطبيعية في المنطقة، وتمويل البحوث، وتوســـيع أســـواق

---

(١) ياسين مجيد، التقارب الإسرائيلي -الخليجي يهدد الامن الايراني، مجلة شؤون الأوسط، العدد ٤٩، (بيروت مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، شباط -فبراير ١٩٩٦)، ص٩٥.

المنطقة، وتأسيس بنك إقليمي للتنمية في (الشرق الأوسط) تسهم فيه الـدول العربيـة النفطية والدول الصناعية، إلى جانب مؤسسات التمويل الدولية[١].

ويبدو أن المنطق الإسرائيلي بهذا الصدد يستند إلى مقولة هامة مؤادهـا أن تنميـة شبكة واسعة ومتنامية من التشابكات الاقتصادية بين الاقتصاد الإسرائيلي والاقتـصادات العربية، من شأنه أن يجعل كلفة الانفصال عالية جدًا بالنسبة إلى الأطراف العربية التي تود الانسحاب أو الفكاك من أسس تلك الترتيبات الإقليمية الجديدة[٢]. ويدعم هذا التوجه وجهة نظر البروفيسور الإسرائيلي "هرشفليد" المسؤول العلمي في صـندوق (أرمونـد هامر) في جامعة تل أبيب، إذ يؤكد أن رسوم تصدير طن واحد من نفط الخليج العربـي إلى غرب أوروبا عن طريق قناة السويس تبلغ نحو ١٨ دولارًا أمريكيًا، بينمـا إذا تـم النقل بواسطة أنابيب تمر عبر شبه الجزيرة العربية، وتصب في موانئ حيفـا وأشـدود وغزة، فإن هذا الترتيب الجديد سوف تنتج عنه وفورات مالية في حدود ٣ -٦ دولارات للطن الواحد. ويرى أن مرور أنابيب النفط عبر حدود ثلاثة أو أربعة أقطار عربية سوف يؤدي إلى خلق مصالح، وتشابكات مع الاقتصاد الإسرائيلي، مما يعـزز (الـسلام) فـي منطقة "الشرق الأوسط"[٣].

وقد أوضحت المصادر طبيعة المشاركة الإسرائيلية في المشروع (الشرق أوسطي)، باعتبار إسرائيل المركز التقني، فضلاً عن ذلك تقلل تلك المصادر في بعض الأحيان من قيمة النفط، والأموال الخليجية، في الوقت الذي غلب على المنطق الإسـرائيلي التأكيـد على أهمية تلك العوامل لنجاح أي مشروع مشترك بين إسرائيل والعرب. ويعكس وجهة النظر الإسرائيلية الباحث "يوفال اليستور" عندما يقول "دون بنى تكنولوجية ذات قـدرة

---

(١) كريم سيد كنبار، البيئة الدولية وتسوية الصراع العربي الإسرائيلي بعد الحرب الباردة، مصدر سابق، ص ١٥٦.

(٢) محمود عبد الفضيل، مشاريع الترتيبات الاقتصادية الشرق أوسطية، التصورات، المحاذير، أشكال المواجهة، ورد في أحمد صدقي الدجاني وآخرون، التحديات الشرق أوسطية الجديدة والوطن العربي، مصدر سابق، ص١٣١.

(٣) جدعون فيشلزون، صحيفة عل همشمار، ١٩٩٣/١/٦. ترجمة خاصة عن العبرية.

عالية على المبادرة، فإنه لا قيمة لمخزون النفط الكامن في باطن الأرض، ولا للحسابات المالية الهائلة القابعة في بنوك بريطانيا، وفرانكفورت، ونيويورك"[١].

وفي عام ١٩٩٢ ظهرت وثائق رسمية إسرائيلية تؤكد أن دول الخليج تحديدًا تعد الدول الأكثر استعدادًا في المنطقة لاستقبال السلع الإسرائيلية، حيث تبين تلك الوثائق النجاح المؤكد لإسرائيل في مجال الأدوية، والطبابة التي تظهر دول المنطقة اهتمامًا كبيرًا بها. ومن المشاريع التي تطرحها وزارة الخارجية الإسرائيلية مشروع إقليمي للطب الوقائي (التلقيح)[٢]. وفي عام ١٩٩٤ ظهرت دراسة تقلل من الحماس الذي عكسته الدراسة التي ظهرت في عام ١٩٩٢ والتي ترى أن مسافة النقل من إسرائيل إلى المراكز السكانية لدول الخليج تعتبر بعيدة، ولهذا لا يتمتع التصدير الإسرائيلي بميزة عنصر النقل. وتعمل في دول الخليج تشكيلة واسعة ومتنوعة من الشركات الدولية التي بلورت شبكات علاقات متشعبة معها خلال العشرين عامًا الماضية، ولن توافق هذه الشركات على التنازل عن حصصها من السوق لمصلحة المصدرين الإسرائيليين، وترى الدراسة أن الخليج في نهاية المطاف لن يكون سوقًا مهمة للصادرات الإسرائيلية في المدى المنظور[٣].

وهناك اتجاه إسرائيلي يفسر الأسباب الموجبة للتحرك نحو دول مجلس التعاون بسبب وجود مجال حيوي في هذه المنطقة الحيوية؛ إذ يقول الخبير الاقتصادي البروفيسور "أساف زارين" "إن في دول الخليج مجالاً حيويًا لا يتوفر في أية منطقة أخرى"[٤]. ويرى أن هذا المجال يتوزع على عدة عناصر: وهي[١]:

---

(١) يوفال اليستور، الحرب الاقتصادية، (عمان، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، شركة الشرق الأوسط للطباعة، ترجمة محمد الدويري وبدر عقيلي، ط١، ١٩٩٨)، ص ٢٥٣.

(٢) كمال إبراهيم، ملف إسرائيل إلى المتعدد، مجلة شؤون الأوسط، العدد ٦، (بيروت، شباط/فبراير ١٩٩٢)، ص ٣٤.

(٣) إيلي ساغي ويعقوب شابنين، احتمالات التجارة مع الدول العربية، رفاعون لكلكلاه، العدد ١، نيسان/ابريل ١٩٩٤، ورد في الاقتصاد والتسوية الافكار والمشاريع، مجلة شؤون الأوسط، العدد التجريبي الرابع، (بيروت أكتوبر ١٩٩٤)، ص ص٥ - ٧.

(٤) نظيرة محمود خطاب، إسرائيل ومؤتمر الدوحة والبحث عن مجال حيوي في الخليج، نشرة تقديرات استراتيجية، العددان ٥٨ -٥٩، مصدر سابق، ص٧٣.

١ - الأسواق وطاقتها الاستهلاكية.
٢ - الطاقة من نفط وغاز التي لا يتم الانتفاع منها وحسب، وإنما أيضًا يمكن نقلهما عبر أنابيب تمر عبر إسرائيل، وهو ما يعني ضمان عائدات ضخمة، وتطوير صناعات بتروكيماوية.
٣ - سياحة وافدة من الخليج قد يصل حجمها سنويًا ما بين ٢ -٣ ملايين شخص.

ويحتل المجال السياحي في طروحات إسرائيل أهمية خاصة، ولا سيما في المشروعات المختصة في هذا المجال. ومنها على سبيل المثال لا الحصر المشروع المسمى "ريفيرا البحر الأحمر" الذي يربط بين ساحل إيلات، والعقبة، وطابا. وهذا يتطلب بدوره فتح الحدود بين مصر وإسرائيل والأردن من خلال قطاع على طول الساحل من جزيرة المرجان عبر طابا وساحل المرجان في إيلات وصولاً إلى الساحل الأردني في العقبة حتى السعودية، وهذا المشروع يقضي بقيام تعاون إقليمي رباعي أطرافه هي: مصر، وإسرائيل، والأردن، والسعودية[٢]. وفي اتجاه آخر يتحدث الإسرائيليون عن فتح الحدود للحجاج المسلمين في صورة برنامج متكامل يشمل الرحلات الجوية، والإقامة في المدن المقدسة الثلاث عند المسلمين: مكة المكرمة، المدينة المنورة، والقدس الشريف. ويقول أصحاب هذه الفكرة إن المشروع هو بمثابة "منجم ذهب"، ويوجد منذ الآن رجال أعمال يظهرون اهتمامًا به، وفي مقدمتهم رجل الأعمال الإسرائيلي الشهير "نمرودي"، وكل ما هو مطلوب بحسب التصور الإسرائيلي هو إقامة خطوط طيران مباشرة بين تلك المدن الثلاث[٣].

أما في مجال المياه فقد طرح وزير الزراعة الأسبق "روفائيل ايتان" فكـرة للتعـاون الإقليمي مفادها "أن تستثمر الدول الغنية، أي دول مجلس التعاون، المبـالغ المطلوبـة لإقامة منشآت ضخمة يمكنها تحلية مئات ملايين الأمتار المكعبة من المياه في السـنة، لمصلحة إسرائيل، والأردن ومصر. وتتطلب تحلية هذه المياه كمية هائلة مـن الطاقـة،

---

(١) المصدر نفسه، ص ص٧٣ -٧٤.
(٢) محمود عبد الفضيل، مشاريع الترتيبات الاقتصادية الشرق أوسطية، مصدر سابق، ص١٣٢.
(٣) كمال إبراهيم، ملف إسرائيل إلى المتعدد، مصدر سابق، ص١٣٣.

يمكن أن تتوافر من خلال مفاعلات نووية لإنتاج الكهرباء، على أن يتحول جــزء مــن طاقتها لتحلية مياه البحر"[١].

ورأى "ايتان" "أن الدول الغنية في المنطقة تستطيع المساهمة في إنــشاء مفــاعلات نووية منها بقوة (٥٠٠) أو (١٠٠٠) ميجاوات، أو شراءها بسعر رمزي للحؤول دون مواجهة كلفة باهظة للمياه المستخدمة، إذ إن إقامة ثلاثة أو أربعة مفاعلات نووية كهذه - واحد عند حدود "إسرائيل"، الأردن، السعودية، والثاني في قطاع غزة بــالقرب مــن سيناء، والثالث في منطقة الساحل في الشمال، والرابع على الساحل في وسط "إسرائيل" - تتمكن من تحلية (٥٠٠) مليون وحتى مليار م٣ من مياه البحر فــي الــسنة بكلفــة معقولة وبهدف تطوير مناطق قاحلة في "إسرائيل"، والأردن، والسعودية ومصر"[٢].

همومها وتوجد آراء إسرائيلية تحاول إيهام الآخرين أن دول مجلس التعــاون فــي ضوء وهواجسها الأمنية المفتعلة، كالقول بوجود خطر عراقي - قبــل ســقوط النظــام العراقي السابق في ٩ أبريل ٢٠٠٣ - يهدد أمنها بتحريض أمريكي واضــح، منــشغلة بشراء الأسلحة والعتاد، لمواجهة تلك التهديدات، ولغرض إفراغ المنطقة من حمى سباق التسلح، يحتم على إسرائيل التحرك سريعًا لوضع يدها علــى اقتــصادات دول مجلــس التعاون، وتوجيهها للحاجات الاقتصادية والإنسانية. ومن ضمن تلــك الآراء مــا أكــده الباحث "شلومو أفنيري"* بالقول "ضرورة إقامة هيكل دولي يعمل على إخــراج مــصادر النفط من يد الحكام المسيطرين على هذه المصادر في "الشرق الأوسط"، وتقسيمها وفقًا

---

(١) المصدر نفسه، ص ص ٣٨ -٣٩.

(٢) المصدر نفسه.

* شلومو أفنيري: أستاذ الفلسفة اليهودية في الجامعة العبرية حاليًا، وشغل ســابقاً منــصب مــدير عــام وزارة الخارجيــة الإسرائيلية.

للحاجات الاقتصادية الإنسانية. إن الدول العربية النفطية تعمل على تمويل معظم عوائد النفط لشراء الأسلحة، وزيادة قوتها العسكرية"[1].

المثير في رأي "أفنيري" أنه يغيب الدور الأمريكي، وخاصة دور شركات السلاح الأمريكية في تصريف منتجاتها، والتي يساهم في رأسمالها يهود بموجب عدة بواعث وأسباب، منها: الخشية من كساد السلاح الأمريكي، وسحب الأموال الخليجية الضخمة لتوظيفها لصالح اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة، ناهيك عن تخصيص جزء منها لصالح إسرائيل.

في مقابل تلك الآراء تظهر لدينا آراء أخرى تسعى إلى إفراغ المنطقة من أرصدتها المالية في صيغة طرح مشروع لإنشاء صندوق دولي تساهم فيه دول مجلس التعاون بالنصف، لتحميلها ضغوطًا اقتصادية إضافية لما تحملته إزاء مصروفاتها على الوجود العسكري الأجنبي في منطقة الخليج العربي بعد حرب الخليج الثانية في ١٩٩١، وإبعاد أية ضغوط اقتصادية على إسرائيل يمكن أن تتحملها لقاء مسؤولية توطين اللاجئين الفلسطينيين لعام ١٩٤٨. بالإضافة إلى توظيف أية عوائد مالية لصالحها، وهو ما عبَّر عنه نائب رئيس الكنيست الأسبق بالقول "إقامة صندوق دولي بمبلغ ١٠٠ مليار دولار، نصفه من أموال المملكة العربية السعودية، ودول الخليج العربي الأخرى لتوطين اللاجئين الفلسطينيين في البلاد التي تستوعبهم منذ عام ١٩٤٨، فضلاً عن تمويل المشروعات الاقتصادية المختلفة"[2].

والدول وتوجد هناك دراسات إسرائيلية تضع ما يسمى "بالسلام الاقتصادي" بين إسرائيل العربية بصورة عامة، ودول مجلس التعاون بصورة خاصة في دائرة الأضواء؛ حيث يضع البروفيسور "نداف هاليفي" من الجامعة العبرية، في دراسته احتمالات وافتراضات ستكون هي المحرك الرئيسي لاستنتاجاته فيما يتعلق بالعلاقات الاقتصادية بين العرب والإسرائيليين؛ إذ يؤكد قائلاً "إن العلاقات التجارية التي ستنشأ بين بلاده

---

(١) شلومو أفنيري، المحاكمة الميدانية، صحيفة هآرتس، ١٩٩١/٢/١٥، ص١. نقلاً عن إبراهيم خالد عبد الكريم، الاستراتيجية الإسرائيلية إزاء شبه الجزيرة العربية، مصدر سابق، ص١٦.

(٢) دون بن مئير، السيناريو المقبل، صحيفة هآرتس، ١٩٩٠/١١/١٤، ص٤، المصدر نفسه.

والدول العربية ستكون بموجب شروط سياسية تعطى لها الشروط نفسها التي تمنح للدول الأخرى، أي لا معاملة تفضيلية، ولا عوائق خاصة رسمية"، ويتوقع "أن تجد أسواقًا في الدول المجاورة بالنسبة إلى سلع يمكن أن تنقل برًا بتكاليف رخيصة"، ويقدم جدولاً بصادراتها، وواردات دول عربية من بينها المملكة العربية السعودية، والكويت، ودولة الإمارات العربية، موضحًا أن هذه البلدان تستورد كميات من السلع التي تنتمي إلى الأصناف نفسها التي تعتبر صادرات إسرائيلية رئيسية(١).

ويبدو أن "هاليفي" أراد أن يطرح فكرة اندماج بلاده في منطقة الشرق الأوسط، وخلق أجواء مناسبة لوجودها بدليل تركيزه على ضرورة معاملتها بنفس الشروط التي تمنح للدول الأخرى، ناهيك عن إيحائه إلى الآخرين أن تل أبيب وسلعها تتداول في السعودية، والكويت، والإمارات، لكن التعويل هنا يتركز على الاتفاق الرسمي ليكون الاختراق الإسرائيلي لمنطقة الخليج العربي ودول مجلس التعاون في إطار مؤسساتي ورسمي، من خلال تبادل الممثلين الدبلوماسيين، وإقامة علاقات رسمية بين الطرفين. وأخيرًا لابد من الإجابة عن تساؤل مهم مفاده: من يقف وراء التحرك الإسرائيلي في الخليج؟ وللإجابة يجب الانتباه إلى أن التحرك تجاه دول مجلس التعاون والخليج يقف وراءه جهاز متكامل، يضم وزارات إسرائيلية عديدة هي: الدفاع، الخارجية، الزراعة، السياحة، الصناعة، الطاقة، معهد التصدير، والأجهزة الأمنية السرية. ويشرف عليه منذ أن تم تشكيله في عام ١٩٩١ مجموعة من الخبراء من أبرزهم(٢):

ـ إبراهام كانس عوز، شغل منصب ضابط استخبارات المنطقة الجنوبية، يقوم بمهام مسؤول شعبة جمع المعلومات في قطاع غزة، وشغل لاحقًا منصب رئيس لجنة المياه

---

(١) أنظر: Nadav Halevi, "Economic implications of peace, The Israel perspective, "delivered at the conference on the economies of Middle East peace, (U.S.A: Harvard university, 14-16/11/1991).

نقلاً عن المصدر نفسه.

(٢) نظيرة محمود خطاب، إسرائيل ومؤتمر الدوحة والبحث عن مجال حيوي في الخليج، مصدر سابق، ص ص٧٦ -٧٧.

في المفاوضات المتعددة الأطراف، ويمثل وزير الخارجية للعلاقات التجارية، والزراعية، وهو من مستوطنة تل عوز.

ــ رفائيل رعنان، ضابط سابق برتبة عقيد في استخبارات سلاح الجو، أُسندت إليه مهمات خاصة تتعلق بالاستطلاع، وهو مدير شركة **B11**.

ــ شمعون كروكين، ضابط سابق، خريج كلية الأمن القومي الإسرائيلية، وكان يعمل في جهاز الاستخبارات العسكرية، قسم الإنصات على الاتصالات العربية في وحدة حشات، وهو مسؤول القسم العربي في شركة "ميتراك" للحسابات والخدمات.

ــ آرييه ليفي، يهودي عربي، من مواليد القاهرة، ويشغل منصب مدير شركة (آري ليفي) لهندسة برمجة الحاسبات، وعمل في القسم العربي، وكان مسؤولاً عن إقامة خلايا وشبكات الجاسوسية.

ثانيًا: رؤى النخب القيادية:

من أبرز الشخصيات القيادية السياسية التي تناولت الكيفية، والوسائل، والأهداف المرجوة من التحرك الإسرائيلي تجاه دول مجلس التعاون:

١ــ شمعون بيريز، وقد ذاع صيت أفكاره عن "الشرق الأوسط الجديد" في مطلع تسعينيات القرن الماضي، وتضمن هذا المشروع ثلاثة عناصر: العنصر الأول وهو خاص بالمجال الاقتصادي؛ إذ يصف مشروعه بأنه يشبه "هرمًا ثلاثي الأضلاع" يعتمد في بنائه ثلاث مراحل: المرحلة الأولى، وتتضمن إنشاء معهد أبحاث مشترك لإدارة الصحراء، أو مصالح تعاونية لتحلية المياه. المرحلة الثانية، إقامة اتحادات (كونسورتيومات) دولية تتولى تنفيذ المشاريع التي تتطلب استثمار رساميل هائلة، بإشراف البلدان ذات العلاقة في المنطقة، علاوة على أطراف أخرى ذات مصلحة بالأمر أيضًا. ومن الأمثلة على هذه المشاريع قناة البحر الأحمر -البحر الميت، مقرونة بتطوير التجارة الحرة، والسياحة على امتدادها، وإنشاء ميناء مشترك إسرائيلي ــ أردني ــ سعودي، وتطوير الطاقة الكهرومائية، وتحلية المياه، وتطوير

صناعات البحر الميت جيدة التخطيط. أما المرحلة الثالثة، فتشمل سياسة الجماعة الإقليمية، مع التطوير التدريجي للمؤسسات الرسمية.

ويطرح "شمعون بيريز" ترتيبًا إقليميًا آخر لمواجهة فرضية وضعها مفادها "إن أمم المنطقة تؤلف تجمعًا متنافرًا من المستويات الاجتماعية -الاقتصادية، والمستويات المعيشية، ونصيب الفرد من الدخل القومي"(١). وهذا الترتيب الذي يضعه يهدف إلى معالجة هذه الإشكالية، ويرى أنه لتذليل المشكلة أعلاه "فإننا بحاجة إلى أن ننظر إلى المنطقة، وكأنها مشدودة بأربعة أحزمة اقتصادية سياسية"(٢)، وهي(٣): الحزام الأول: نزع السلاح، إذ يرى أن منطقة الشرق الأوسط تنفق قرابة ٦٠ مليار دولار على السلاح سنويًا. ولو قلصنا - كما يقول - هذا المبلغ إلى النصف فستتوفر أموال طائلة لتنمية كامل المنطقة من دون المساس بالأمن القومي لأية أمة بمفردها. الحزام الثاني: المياه، (التكنولوجيا) الحيوية، الحرب على الصحراء، ويرى أن هذا الحزام يهدف إلى صبغ منطقة الشرق الأوسط بالخضرة، وإمداده بوفرة من الأغذية تسد حاجات سكانه الكثيرين. الحزام الثالث: الهياكل الارتكازية للنقل والمواصلات، ويبرر أهمية هذا المرتكز من زاوية أن كل سوق مشتركة ترتكز على الميزة النسبية للقرب الجغرافي، لكن هذه الميزة تبقى نظرية مجردة في ظل غياب هياكل ارتكازية مناسبة. الحزام الرابع: السياحة؛ حيث يرى أن السياحة صناعة مهمة تستطيع في مدة وجيزة نسبيًا أن تدر الأرباح، وتوفر فرص العمل.

وفي إشارة أخرى يعطي "بيريز" اهتمامًا خاصًا بأهمية منطقة البحر الأحمر، لاسيما أن إحدى دول مجلس التعاون (السعودية) لها سواحل عليه. كما يعطي أهمية منفردة للموضوع عندما يطرح فكرة إقامة حلف استراتيجي للدول المتشاطئة على هذا البحر

---

(١) المصدر نفسه، ص٧٨.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) المصدر نفسه، ص ص٧٩ -٨٠.

للتركيز عبر عدة قضايا منها على سبيل المثال "التعاون في عمليات الإنقـاذ البحـري، والجوي، وإقامة شبكة اتصالات للإنذار المبكر من المناورات البرية والبحرية، كما يمكن الحفاظ على النظام الإقليمي من خلال المشاريع المشتركة، أبحاث، تطوير مصادر الغذاء من البحر وكذلك السياحة"[١].

ويشير إلى الترتيبات الإقليمية المقبلة للمشروع (الشرق أوسطي الجديـد)، والتـي تدخل دول مجلس التعاون ضمن أطره، عبر تأسيس البنك الإقليمـي، مركـزًا مـصادر تمويل هذا البنك في ثلاث فئات وهي[٢]:

- الأموال التي سيتم جمعها من المنطقة نفسها، إذ يجب أولاً أن تتضمن "اتفاقيات السلام" اتفاقيات ثانوية تخفض بموجبها تكاليف التسلح بمقدار الثلث، حتى يمكن أن تصل هذه التخفيضات إلى النصف، ومثل ذلك العمل سيطلق ٢٠ بليون دولار للاستثمار في السلام الإقليمي، ويطالب "بيريز" دول الخليج قائلاً: "حان للدول المنتجة للنفط كي تساهم بنسبة ١% من دخلها للتطوير الإقليمي، وهذا لن يكون له تأثير يذكر على عائدات النفط.
- مساهمة الشركات الدولية الكبيرة في تطوير البنية التحتية المادية وهي المواصلات، والاتصالات، والمصادر الطبيعية (وبصورة خاصة تحلية المياه)، وهو ما سيولد طلبًا على معداتها وخبراتها ويخلق فرص عمل جديدة.
- المعونة المباشرة التي يمكن أن تأخذ طريقها إلى السكان المعوزين، مثل أهالي قطاع غزة، وذلك باستخدام بعض المصادر المالية الخارجية وتخصيصها للأغراض الإنسانية.

إن كل ما ذكر - وفق وجهة نظر بيريز - هو بمثابة مشروع استثماري كبير سيثبت نفسه، ويجني عائدًا، وسينعكس ذلك في شكل استقرار أسعار نفط، وكذلك سينعكس على تخفيض النفقات العسكرية.

---

(١) المصدر نفسه، ص ص ٩٠ -٩١.

(٢) المصدر نفسه، ص ص١٢٩ -١٣١.

العنصر الثاني لمشروع "بيريز" خاص بالمجال السياسي؛ والذي كرر في أكثر من مناسبة أن بلاده لديها إدراك استراتيجي لتحقيق وخلق علاقات سياسية واقتصادية مع دول مجلس التعاون، ومنها في حادثة اغتيال رئيس الحكومة "إسحق رابين" في الرابع من نوفمبر من عام ١٩٩٥؛ إذ أكد بعدما تولى آنذاك رئاسة الحكومة بالوكالة بشكل قاطع أنه سيواصل عملية (السلام) ليس فقط على المسار الفلسطيني، لكنه طمأن من أراد الاطمئنان وخاصة المبعوثين الذين حضروا تشييع جثمان "إسحق رابين" تطوعًا، منهم مبعوثون عرب[١].

كما يرى أنه "بعد استتباب السلام، سيتم فتح الحدود حتى وإن ظلت الإجراءات والقيود التقليدية معمول بها في مجال العبور في البداية كما هو الحال بين مصر وإسرائيل"، مشيرًا في شرح المكاسب الحيوية من جراء فتح الحدود قائلاً إن "فتح الحدود وحده سيساعد في إحياء النشاط السياحي بين دول الشرق الأوسط"[٢].

وفي نفس الاتجاه يؤكد "أن خط سكة حديد الحجاز الممتد من المدينة المنورة في الجنوب مرورًا بوادي الأردن إلى دمشق في الشمال مرتبطًا بحيفا الذي ظل يعمل حتى عام ١٩٤٨، أنه "وفقًا للتقديرات الإسرائيلية يمكن إعادة تشغيل هذا الخط في غضون ستة أشهر فقط"، ويعطي بيريز عدة إشارات تعد بمثابة فوائد يمكن كسبها جراء إحياء هذا الخط يلخصها في مجال "زيادة زيارات العائلات، والإجازات، والرحلات إلى الأرياف، وسيصبح بإمكان السياح الأوروبيين السفر من تركيا عبر سوريا وإسرائيل، والأردن، والمملكة العربية السعودية، والخليج العربي"[٣].

وبالرغم من إضفاء "بيريز" على طروحاته في مجال فتح الحدود، وإحياء خط سكك الحديد الطابع المدني، كانعكاس من بين الانعكاسات التي يمكن أن تقطفها دول مجلس

---

(١) مجلة البيادر السياسي، شمعون بيريز والسلام مع العرب، العدد ٦٣٥، (بيروت، ١٨ ت٢ ١٩٩٥)، ص٢٢.

(٢) شمعون بيريز، الشرق الأوسط الجديد، مصدر سابق، ص ص١٦٨ -١٦٩.

(٣) المصدر نفسه، ص ص١٥٢ -١٥٣.

التعاون، إلا أنه من جانب آخر لا يثير حقيقة مهمة، مفادها أن تلك المشاريع هي في الوجه الآخر تمثل فتح المجال للأجهزة الإسرائيلية لاختراق دول المجلس، واستثمار التسهيلات في مجال الجوازات، وسمات الدخول في حالة إغفال تلك الدول فرض أية قيود على دخول الأجانب ومن ضمنهم الإسرائيليون، أو اليهود من جنسيات أجنبية أخرى كالأمريكية والبريطانية، واستثمار هذا الامر لصالح تنفيذ تواجد أوسع لهم داخل تلك الدول لصالح بلاده، إضافة إلى استثماره لخط سكك الحديد في نقل بضائعه بكلفة منخفضة قياسًا إلى تكلفة نقل البضائع من خلال طرق المواصلات الأخرى، ناهيك عن إمكانية نقل أي وحدات عسكرية إسرائيلية إلى قلب الجزيرة العربية، والخليج العربي، بل إلى أبعد نقطة من دول المجلس في حالة حدوث أي احتكاك عسكري في المستقبل المنظور، كل ذلك لا يريد أن يعطيه "بيريز" أهمية، محاولاً تقديم تصورات للرأي العام الخليجي لإغرائه بطروحات السياحة، والزيارات العائلية... إلخ، وهو منطق إسرائيلي معروف يستخدم التبرير لصالح طروحاته الشرق أوسطية.

أما العنصر الثالث والأخير في مشروع "بيريز" فهو المجال العسكري؛ حيث يركز فيه على قضية الأمن القومي الإسرائيلي، ولكنه يعطي لذلك عنوان "الأمن القومي" بشكل عام لكي لا يثير الحساسية، إذ إنه من المعروف بعد ضرب العراق لإسرائيل في عام ١٩٩١ أصبح الإسرائيليون ومن ضمنهم "بيريز" يطرحون عدة خيارات خطيرة لكي تتبناها دول مجلس التعاون لمواجهة ما يسميه "عصر الصواريخ أرض - أرض" وذلك عبر "إقامة نظام إقليمي للرقابة والرصد"[١]. ويشرح أسباب ذلك حيث يقول "إن مفهوم العمق الإستراتيجي لم يعد له معنى، فالصواريخ بعيدة المدى، وأسلحة الدمار الشامل قد حولت جبهة الداخل إلى جبهة أمامية"[٢]. ويبدو أنه يريد أن يقول إن العراق أسقط نظرية ما تسمى بـ "الحدود الآمنة" التي نادت بها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧، ويريد أن لا تتكرر هذه التجربة بسبب امتلاك دول مجلس التعاون منذ أمد غير بعيد (السعودية) لصواريخ بعيدة المدى في أية مواجهة عسكرية في المستقبل المنظور بين الطرفين.

---

(١) المصدر نفسه، ص٦٤.

(٢) المصدر نفسه، ص٦٥.

ويعتقد أن الوسيلة الناجحة لمعالجة تلك الإشكالية من وجهة نظر الإسرائيليين هـي عبر "الرقابة على الأسلحة والحد من التسلح"[1]. إلا أنه يرى أن ذلك لا يكفي من وجهة النظر ذاتها لتأمين الأمن لإسرائيل، وإنما تكون عبر خلق "نظام أمن إقليمي يساعد على فرض السلام، لأن الإطار الإقليمي هو وحده الذي يسمح بتفكيك هياكل القـوة، ويعمـل باتجاه نزع السلاح، وفرض الرقابة على الأصابع الشغوفة على الزنـاد. إن البرنـامج الإقليمي سيوفر نظامًا لجمع المعلومات حول النشاطات العـسكرية ونقلهـا إلـى كـل الأطراف، ولضمان استقرار طويل الأمد سيستخدم نظام الأقمار الفضائية بالتعاون مـع القوى العظمى"[2].

والتفسير المنطقي لطروحات بيريز تتلخص في أنه يريد أن تكون الجيوش العربيـة عامة والخليجية بشكل خاص مكشوفة أمام قـدرات إسـرائيل عبـر معرفـة عـددها ونوعياتها، وأماكن وجودها، بل إنه يريد كذلك أن يصل إلى مستوى تفكيك هياكل القوة العسكرية الخليجية لتكون سهلة المنال من قبل بلاده في المـستقبل المنظـور. ويـضع خيارات خطيرة يفرضها على دول مجلس التعاون من خلال فرض مراقبة روتينية على جيوش المجلس، وتقديم تقارير منتظمة إلى الدول العظمى الـصديقة، وتتـضمن هـذه التقارير معلومات تجمعها الأقمار الصناعية، إذ بنظره أن هذه الرقابة الواسـعة علـى التحركات العسكرية هي البديل المنطقي عن مفهوم (العمق الاستراتيجي)، وستتـضمن التقارير على المستوى الإستراتيجي العام أعمال البحث والتطور أيضًا.

ولكن المفارقة في الأمر أن المورد الرئيسي للأسلحة لدول مجلس التعاون هي الدول الغربية نفسها، ومن ضمنها الولايات المتحدة التي تشترك مع إسـرائيل فـي مـشاريع تطوير الأسلحة. ولذلك ليس ما يطرحه "بيريز" من تلك الإجراءات لجمع المعلومات تمثل

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) المصدر نفسه، ص ص٦٩ -٧٠.

إشكالية بحد ذاتها، لأن الأسلحة وما يتعلق بمواصفاتها، وأماكن وجودها تـتم بمتابعـة مباشرة من الدول التي توردها، لأنها تدخل في نصب وتشغيل أماكن تواجدها على سبيل الخبرة والتدريب للجيوش الخليجية، ولذلك يمكن القول لتقييم طروحاته إنها تبدو مبالغًا فيها إلى حد ما، لكنها لا تنفي الأبعاد الاستراتيجية لتلك التوجهات التـي تهـدد الأمـن الخليجي بصورة خاصة، ومن ثم الأمن القومي العربي بصورة عامة.

ويمكن الخروج بعدة ملاحظات حول تلك الطروحات كما يلي:

ـ يبدو أن "بيريز" يحاول إعطاء صورة مضللة عن طاقات دول مجلس التعاون، إذ إنه يصور الأمر وكأن هذه الدول تعيش منعزلة عن التطورات العالمية.

ـ تتميز تلك الطروحات بأنها انعكاس واضح للاستراتيجية الصهيونية للسيطرة على الموارد المالية والمادية الخليجية.

ـ يطغى عليها نهج واضح لإفراغ دول مجلس التعاون من الأسلحة الدفاعية، والهجومية لوضعها خاوية عسكريًا أمام ترسانة بلاده العسكرية التي يراها المراقبون والمحللون السياسيون أنها يمكن أن تهدد الأمن والسلم الدوليين.

ـ محاولة ربط دول مجلس التعاون بشبكة من الطرق، إضافة إلى الروابط الاقتصادية مع إسرائيل، لاستثمار سواحل البحار والموانئ الخليجية لصالح بلاده.

٢ـ بنيامين نتنياهو، لا تختلف طروحاته كثيرًا عن طروحات "بيريز" حول أوجه التحرك الإسرائيلي تجاه دول مجلس التعاون، إلا في كيفية الاختراق للخليج العربي، ووسائل التحرك، وآلية النفاذ إلى المنطقة. وتأسيسًا على ذلك يمكـن الإشـارة إلـى أبـرز طروحات (نتنياهو) كما يلي:

أ - أهمية المتغيرات الإقليمية والدولية في البدايات الأولى وخاصة بـين عـامي ٩٠ - ٩١، إذ يشير قائلاً "لقد أدى انهيار دولة الاتحاد السوفيتي، وحرب الخليج الثانيـة، إلى خلق ظروف دولية مريحة لتحقيق الهدف الإسرائيلي، أي تحقيق تسويات سلمية مع العرب لا تسلب من "إسرائيل" مكاسبها في حرب عام ١٩٦٧"[١].

---

(١) بنيامين نتنياهو، مكان تحت الشمس، (عمان، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، شركة الشرق الأوسط للطباعة، ترجمة محمد عودة الديري، ط١، ١٩٩٥)، ص٣٠.

وفي مكان آخر يعتبر هذه الأحداث بمثابة فرصة تاريخية لبلاده في إطار تسخيرها لاختراق الخليج العربي، إذ يقول في ذلك "إن اتصالاتها العلنية مع دول عربية مختلفة تقع في أطراف العالم العربي مثل إمارات الخليج، تعد اتصالات إيجابية تنطوي على فرص تقليص العداء تجاهها؛ حيث إن التحول الجيوسياسي الكبير الذي تلا انهيار الاتحاد السوفيتي، وحرب الخليج الثانية، من الأسباب التي جعلتني أُؤمن بأن على "إسرائيل" بعد هذه الأحداث استغلال الفرصة، وأن تحاول الشروع في مفاوضات سلام مع جيرانها"[١]. وتأسيسًا على ذلك يكشف "نتنياهو" طبيعة السلام الإسرائيلي مع الدول العربية عامة ودول مجلس التعاون، لاسيما أنه يرتكز على عدة متغيرات لعل أبرزها[٢]: حدود مفتوحة، تجارة حرة، سياحة، تعاون في مجال العلوم، الثقافة والتربية، المحافظة على البيئة، تقييد الدعاية المعادية، غياب تحصينات وقوات عسكرية على الحدود، وغياب حالات تأهب واستعداد عسكري وتحضيرات للحرب.

ويربط نتنياهو (السلام في مفهومه) بتحقيق الأمن الإسرائيلي. ويرى أن "وجود إمكانية تحقيق سلام لا يرتبط بتنازلات خطيرة من جانب "إسرائيل".. سلام يرتكز على قوة ردع دائمة، تعمل على تعاظم مستمر لقوتها العسكرية. لقد أحرزنا تقدمًا فعليًا نحو مثل هذا الوضع، والاتفاقيات السياسية مع بعض الدول، ما هي إلا تعبير رسمي عن هذا التقدم"[٣]. ويعطي تصورًا للسلام بين الإسرائيليين والعرب، ويصفه بأنه "جسر إلى العالم الغربي - الصناعي من أجل تجنيد الاستثمارات والتقنية المتقدمة، والحصول على خدمات مالية متنوعة، وفتح قنوات تجارية جديدة، إذ إنه في عهد السلام يستطيع العالم

---

(١) المصدر نفسه، ص ٣٦٥.

(٢) المصدر نفسه، ص٢٧٣.

(٣) المصدر نفسه، ص٢٩١.

العربي استغلال الموانئ الإسرائيلية على البحر المتوسط، ويستفيد من قدرة "إسرائيل" على أن تكون مركزًا إقليميًا فعالاً لأغراض التجارة والخدمات"[1].

ويولي اهتمامًا عاليًا لمشاريع تحلية مياه البحر وربطه بمشاريع السلام إذ يقول "سيوفر السلام إمكانية أن تتعاون "إسرائيل" والأردن في إنشاء محطة لتحلية المياه على البحر الأحمر، التي ستكون مشتركة للدولتين، وأكثر جدوى على الصعيد الاقتصادي من إقامة محطتين منفردتين بحجم أصغر، وسيكون باستطاعة دول جافة أخرى تقع على البحر الأحمر الانضمام إلى المشروع مثل المملكة العربية السعودية"[2].

ويلتقي "نتنياهو" مع ما طرحه "بيريز" أن من بين المزايا الإقليمية للسلام السياحة الحرة، وسهولة وصول مواطني الدول العربية إلى المؤسسات الطبية في بلاده[3].

ب - عند صعود "نتنياهو" إلى دفة الحكم في يونيو ١٩٩٦ حاول في خطابه توضيح أسلوب تعامله مع الأطراف العربية بشكل عام، ودول مجلس التعاون بشكل خاص إذ يقسمها إلى محورين[4]: المحور الأول: التوجه نحو الدول العربية التي فتحت باب "التطبيع" مع إسرائيل، وهي الدول البعيدة عن دول الجوار بإعلان الاستعداد لتطوير العلاقات معها. أما المحور الثاني: فهو استكمال خطوات "التطبيع" مع بعض الدول العربية البعيدة عن إسرائيل وهي عمان وقطر.

ويذكر "نتنياهو" الفوائد المرجوة من "التطبيع" مع دول مجلس التعاون والتي تتركز في[5]:

* الفوائد المادية أو الاقتصادية المباشرة لبلاده.
* عدم التزام بلاده بأي شيء.
* زيادة في التفكك للموقف العربي.

---

(١) المصدر نفسه، ص ٣٦٨.

(٢) المصدر نفسه، ص ٣٦٩.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) رياض أبو ملحم، مشروع نتنياهو للحوار مع الدول العربية، صحيفة الحياة، العدد ١٢١٦٧، (لندن، ١٨ حزيران ١٩٩٦)، ص ٦.

(٥) المصدر نفسه.

* إضعاف جهات التفاوض الأساسية من خلال إفساح المجال أمام القرار الإسرائيلي، وجعله بمنأى عن أية ضغوط عربية أو دولية مؤثرة.

ويلاحظ على طروحات نتنياهو أنها لا تتردد عن وضع إحدى مسلمات الأمن الإسرائيلي في الواجهة الأمامية لأي علاقة بينه وبين دول مجلس التعاون في المستقبل المنظور، ومفادها وجود فارق واضح في الميزان العسكري بين العرب وإسرائيل، ويضع كما وضع سلفه "بيريز" شروطًا يعتبرها الضمان لبلاده منها "أن محاولة تحقيق سلام بينها وبين العرب يجب أن تشمل معاهدات سلام رسمية، وتمكن الأطراف من التأكد بأن الاتفاقيات تنفذ نصًا وروحًا، وتطبيع العلاقات بينها وبين الدول العربية، وإلغاء المقاطعة الاقتصادية عليها، ووقف الدعاية ضدها في المدارس ووسائل الإعلام العربية"[1].

ويفهم من تلك الطروحات أنه يجرد دول مجلس التعاون من ثوابتها الفكرية والحضارية تجاه إسرائيل، وكذلك قدراتها العسكرية لمنع توظيفها في أي صراع عسكري في المستقبل المنظور، ناهيك أنه يضع النقاط على الحروف عندما أشار إلى أنه حان الوقت لرفع المقاطعة العربية للبضائع الإسرائيلية أو الشركات الأجنبية التي تقوم بمهام الترويج لتلك البضائع، فضلاً عن إفصاحه عما يريده الإسرائيليون من مشروعات (السلام الإسرائيلي - العربي) لإزالة أي إشارة غير مناسبة تنسب إلى بلاهم في الخطاب الفكري والإعلامي العربي سواء كان في مراكز التعليم، كالمدارس، أو في مؤسسات الإعلام العربي، لتهيئة الأجواء المناسبة لتقبل إسرائيل وإدماجها في المنطقة[2].

بل الأنكى من ذلك أن "نتنياهو" يضع شروطًا تكاد تكون إجبارية في تقبل بلاده؛ حيث يقول "يجب على الدول العربية أن تعترف وتسلم بوجود "إسرائيل" بصورة مباشرة، ودون شروط، ولا يكفي إنهاء حالة الحرب، إنما يجب على أنظمة الحكم العربية التخلي

---

(١) بنيامين نتنياهو، مكان تحت الشمس، مصدر سابق، ص ٣٩٩.

(٢) المصدر نفسه، ص٣٦٢.

نهائيًا عن سعيها للقضاء على "دولة اليهود"، ومنح هذا التغيير مصداقية عـن طريـق إبرام سلام رسمي معها"[١].

وتأسيسًا لما ذكر نطرح الملاحظات التالية:

- لقد كشف "نتنياهو" أن المتغيرات الإقليمية والدولية لعقد التسعينيات كانت الفرصة السانحة التي لا تعوض لبلاده، إذ وظفت النتائج المستخلصة من تلك الأحداث لصالح سياستها لاختراق دول مجلس التعاون.
- أن "نتنياهو" حريص على الابتعاد عن الوسائل العسكرية للهيمنة والسيطرة على دول المجلس، كما طرح "بيريز" طروحاته حول المشروع (الشرق أوسطي الجديد)؛ حيث لا يتخذ هذا التصور من فراغ بعد أن امتلكت دول المنطقة منظومات أسلحة قوية، ورغم أن هذا الاتجاه يعزز القول بأن إسرائيل تفكر في انتهاج الأسلوب الاقتصادي والتجاري للهيمنة على دول مجلس التعاون، لكنه لا يقلل من التلويح بقدرتها العسكرية.
- أن طروحاته في مجال تحسين الظروف العملية للصحراء، وطرح خدمات العلاج، والسياحة، وجعل بلاده المنتجع المثالي للخليجيين نظرة قصيرة النظر، لأن دول المجلس بدأت بتحسين واستصلاح أراضيها، فضلاً عن أن القدرة الشرائية للمواطن الخليجي تمكنه من قضاء العطلة في عواصم غربية كنيويورك، ولندن، وغيرها، إلى جانب أن دول المجلس أصبحت مركز استقطاب للأطباء والأجانب، والخبراء بسبب التسهيلات، والمغريات المالية لهؤلاء للخدمة والإقامة فيها، مما يقلل من فعالية ما ذكره في هذا الاتجاه.

لكن المثير في الأمر أن العديد من الدراسات الاستراتيجية منذ مدة ليست بالقصيرة تشكك في نوايا إسرائيل تجاه العرب بصورة عامة، ودول مجلس التعاون بشكل خاص؛ حيث تؤكد تلك الدراسات أنه "ليس من المتوقع أن تشهد السنوات القادمة انتقالاً من حالة النزاع إلى حالة السلام في المواجهة العربية - الإسرائيلية، بل الأرجح أن تشهد

---

(١) المصدر نفسه.

المنطقة المزيد من أوجه الاضطراب والعنف"[1]. والدلائل على ذلك ما شهدته الساحة الفلسطينية من تصاعد وتائر انتفاضة الأقصى في الثامن والعشرين من سبتمبر عام ٢٠٠٠، بسبب ممارساتها اللاإنسانية هناك.

---

(١) د. عبد القادر حسين ياسين، نظرة على مستقبل الشرق الأوسط الصراع العربي - الإسرائيلي سنة ٢٠٠٠، نشرة المنتدى، العدد ٣٠، المجلد ٣، (عمان، منتدى الفكر العربي، آذار ١٩٨٨)، ص٥.

المبحث الثاني

وسائل التحرك الإسرائيلي

تجـــاه دول مجلـــس التعـــاون

تنوعت الوسائل الإسرائيلية لفتح قنوات جديدة من التعامل مع دول مجلس التعـــاون وفق عدة اعتبارات لعل أبرزها: المناخ السياسي الدولي والإقليمي الذي اجتـــاح العـــالم بصورة عامة، والمنطقة بشكل خاص في عقد التسعينيات. وتبعًا لذلك تركـــزت وســـائل التحرك الإسرائيلي في عدة مجالات:

أولاً: الوسائل السياسية، ويمكن بيان أبعادها كما يلي:

١ ــ اللقاءات الثنائية، تتميز هذه اللقاءات بالخصوصية والإعداد والتحضير المتواصـــل لها[١] لأنها لم تكن دورية، أو في مناسبات، أو محافل ذات طابع عمومي. وترجـــع بعض الدراسات أسباب ذلك إلى طبيعة القضايا التي كانت محل تباحث وتفاوض بين الإسرائيليين ودول المجلس؛ وكان السلوك القطري للتقرب من إسرائيل دليلاً علـــى ذلك، خاصة عقب توقيع منظمة التحرير الفلسطينية "إعلان المبادئ أولاً" مع إسرائيل في أكتوبر ١٩٩٣، وهو ما أثر وبشدة على باقي مـــسارات التفـــاوض العربيـــة ــ الإسرائيلية. علاوة على ذلك الرغبة القطرية في انتهاج سلوك استقلالي خارجي عن المجتمع الخليجي، وهو ما حقق لها العديد من المزايا النسبية[٢]، يأتي في مقـــدمتها إيجاد منافذ غير تقليدية لأهم صادراتها، ومن ثم مواردها المالية، وهو الغاز الطبيعي بعيدًا عن الخليج العربي، لتجنب أية احتمالات لتعويق هذه الصادرات مـــن ناحيـــة، وفتح أسواق جديدة لاسيما في أوروبا من ناحية أخرى. فضلاً عمـــا ذكـــر يـــسعى

---

(١) نشرة تقديرات استراتيجية، إعادة توجيه العلاقات الإسرائيلية -الخليجية، العدد ٥، (القاهرة، الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة، ١حزيران ١٩٩٥)، ص٢٧.

(٢) صرح أحد المسؤولين القطريين معلقًا على خطة قطر ببيع غاز طبيعي لإسرائيل قائلاً "إن هذا التوجه نحو "إسرائيل" ليس توجهًا اقتصاديًا بالدرجة الأولى. فهو محاولة من قبل قطر لبيان استقلالية عن جيرانها".

أنظر: Jonathan Broder, “The peace Rush” , The Jerusalem Report, Vol IV, No. 21, (February 24, 1994) , p.27.

القطريون من وراء ذلك، إلى ممارسة دور إقليمي خارج التجمع الخليجي يتيح لهم فرص التأثير على هذا التجمع وخصوصًا في القضايا محل التنازع والصراع، مثل قضايا الحدود مع السعوديين والبحرين، والهدف هو ممارسة ضغط على دول التجمع الخليجي للحصول على تنازلات من هذه القضايا(١).

وتنسب بعض المصادر إلى عام ١٩٩٣، وهو العام التي جرت فيه اللقاءات الثنائية، بالرغم من أنه لم يعلن رسميًا عن لقاءات مشتركة، الا أن هناك جملة مؤشرات لحدوث مثل هذه اللقاءات لمناقشة صفقة تصدير الغاز الطبيعي القطري إلى إسرائيل وذلك كما يلي(٢):

أ - تصريح "موشي شاحال" وزير الطاقة الإسرائيلي في أواخر نوفمبر ١٩٩٣ "بأن إسرائيل على وشك الاتفاق مع دول خليجية ليست لها حدود مباشرة معها (قطر) لتوريد صفقة غاز طبيعي لمدة عشرين عامًا. وأن هذا البلد سيتكفل بنحو ٦٠% من نفقات مد خط أنابيب الغاز الطبيعي"، والمشروع الذي يربط ما بين ميناء (إيلات) على البحر الأحمر بميناء (عسقلان) على البحر المتوسط، والتي تقررت تكلفته بحوالي مليار دولار وهو ما أكدته صحيفة "هيرالد تريبيون" في ١٩٩٣/١٠/٢٩.

ب - نشرت صحيفة "هآرتس" في يناير من عام ١٩٩٤ خبرًا مفاده حدوث لقاء قطري - إسرائيلي في لندن في التاريخ ذاته بين الشيخ "حمد بن جاسم" وزير الخارجية القطري مع كل من "شمعون بيريز وموشي شاحال" لمناقشة تفاصيل هذه الاتفاقية، والإطار الزمني لسريانه (٢٥ عامًا).

وترتكز الصفقة القطرية - الإسرائيلية على مرتكزين(٣):

---

(1) Ibid.

(٢) Iibid, PP. 27-28. كذلك أنظر فوزي عباس فاضل السامرائي، التطبيع الإسرائيلي - العربي ١٩٧٧-١٩٩٧، وسبل المواجهة المطلوبة، (بغداد، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد الدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٠)، ص١٧٣.

(3) I bid.

الأول: نقل الغاز الطبيعي من قطر لإسرائيل، عبر خط أنابيب يمر بكل من السعودية والأردن انتهاء بميناء إيلات، ومع إصلاح خط الأنابيب ما بين إيلات وعسقلان، يصبح المشروع جاهزًا، وتبلغ الاستثمارات في هذا المشروع قرابة مليار دولار. أما المرتكز الثاني: فهو خيار بديل عن الأول يقضي بتسييل الغاز في قطر، ونقله بناقلات ضخمة ومتخصصة مزودة بوسائل تبريد إلى ميناء خاص يقام بالقرب من إيلات، ومن ثم ينقل عبر خط أنابيب داخل إسرائيل إلى ميناء عسقلان وأشدود على البحر الأبيض المتوسط لتصديره لأوروبا.

فضلاً عن ذلك وقعت شركة البترول الأمريكية (إنرون Enron) مع قطر وثيقة نوايا في يناير ١٩٩٥ لتصدير نحو (٥) ملايين طن من الغاز القطري إلى إسرائيل والهند من عام ٢٠٠١. وستمول هذه الشركة مشروع خط الأنابيب بين قطر وإسرائيل، والذي يمكن أن يتسع مستقبلاً لتزويد الأردن والأراضي الفلسطينية بالغاز الطبيعي، وقد أثار هذا الاتفاق خلافًا قانونيًا مع شركة (موبيل) الأمريكية العاملة في قطر، ويبلغ التكلفة التقديرية له أربعة مليارات دولار[(١)].

وإذا كانت قطر تقربت من إسرائيل بموجب عدة عوامل، فإن الإسرائيليين من جانب آخر مقتنعون بأن علاقتهم مع دول المجلس، يمكن أن توظف لصالحهم في عدة مجالات، منها في مجال توطين الفلسطينيين في تلك الدول. وحيث إنهم لن يسمحوا لهؤلاء بالعودة إلى فلسطين، وإنهم يدركون خطورة هذا الموضوع على أمنهم، فهم يجتهدون منذ فترة طويلة، ومن وراء الكواليس بالبحث عن بدائل عدة لحل هذه المشكلة. ويبدو أنهم باتوا مقتنعين بأن الخليج من المناطق المناسبة لتوطين الفلسطينيين، ومن هنا حرصوا على إقامة علاقات سريعة مع بعض دول مجلس التعاون، لكي تكون مدخلاً مناسبًا لطرح موضوع التوطين. وقد ألقى "دوري غولد" مستشار بنيامين نتنياهو عدة محاضرات، وكتب عدة مقالات عن أهمية مساهمة دول مجلس التعاون في (العملية السلمية) من خلال المساعدة على حل بعض بنود الحل

---

(١) Ibid, PP.28-29. كذلك أنظر صحيفة السفير، (بيروت، ١/١١/١٩٩٥)، ص ١٢. كذلك أنظر د. كريم العاني (عرض)، مؤتمر مقاومة التطبيع ودعم الانتفاضة الفلسطينية، مجلة شؤون عربية، العدد ١٠٨، (القاهرة، الامانة العامة لجامعة الدول العربية، ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠١)، ص ٢٠٩.

النهائي. ومن أهم البنود بند (عودة اللاجئين)، إذ أوضح وفي أكثر من مناسبة أنــه لا عودة للاجئين الفلسطينيين إلى بلاده. وأن المجتمع الدولي عليه مسؤوليات تجاه هــذا الموضوع.

ولذا يخطئ من يظن أن الإسرائيليين مهتمون فقط بسوق الخليج، حيث إن علاقــتهم على سبيل المثال مع الصين متقدمة، وســوق الــصين مفتوحــة ومــشرعة أمــامهم، وتستطيع أن تستوعب كل ما ينتجونه، إنما أهم ما يربطهم الآن في الخليج هو الــنفط، والتوطين للفلسطينيين كأحد الأسباب الدافعة لتحركهم لاختراق دول مجلس التعاون[١].

وتذكر (د. إيما ميرفي)[*] حسب معلوماتها أن لقاءً تم بين رجال أعمــال ســعوديين وإسرائيليين في مؤتمر عقد في (آسين) في ولاية (كولورادو) الأمريكية فــي نــوفمبر ١٩٩٤[٢]. كما ذكر التلفزيون الإسرائيلي أن إسرائيل وسلطنة عمان تقيمان اتــصالات وثيقة وسرية منذ مدة. وفي أبريل ١٩٩٤ كانت سلطنة عمان أول بلد عربــي خليجــي يستضيف رسميًا مسؤولين إسرائيليين في إطار مفاوضات متعددة الأطراف حول موارد المياه في "الشرق الأوسط". وكان نائب وزير الخارجية "يوسي بيلين" قد قام في السادس من نوفمبر ١٩٩٤ بزيارة قصيرة إلى مسقط، وتحدث آنذاك بعد اجتمــاع مــع وزيــر الخارجية "يوسف بن علوي" عن فتح قسمين لرعاية المصالح في مسقط وتل أبيب. ثــم قام مسؤولون إسرائيليون آخرون بزيارة إلى دول خليجية أخرى في ســبتمبر ١٩٩٤.

---

(١) د. عبد الله فهد النفيسي، اليهود والخليج ٢٠، صحيفة الخليج، العدد ٧٨٧٤، (الإمارات، ٢٠٠٠/١٢/٩).

* د. ايما ميرفي: أستاذ العلوم السياسية في جامعة درم بانجلترا.

(٢) د. إيما ميرفي، العلاقات الاقتصادية لدول الخليج العربي في ظل عملية السلام العربي - الإســرائيلي، ورد فــي د. إيمــا ميرفي وآخرون، أمن الخليج العربي في ظل النظام الدولي الجديد، (عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط، سلسلة دراسات ٢٥، ط١، ١٩٩٧)، ص١٢٢.

وقبل بضعة أشهر من ذلك التاريخ تحدث وزير الطاقة السابق "موشي شاحال" عن إنشاء خط أنابيب للغاز بين سلطنة عمان وإسرائيل[١].

وفي الثالث والعشرين من سبتمبر ١٩٩٥ أنهى خبراء عمانيون وإسرائيليون اجتماعات في مسقط للاتفاق حول إنشاء مركز (الشرق الأوسط) لأبحاث تحلية المياه، بجانب خبراء من الاتحاد الأوروبي واليابان[٢]. ويقدم البروفيسور "جاكوب عبادي"[*] تفاصيل مهمة حول هذا الموضوع، في إحدى دراساته[٣].

ومن جانب آخر رحبت قطر بالوفد الإسرائيلي الذي جاء في ربيع عام ١٩٩٤ إلى الدوحة للمشاركة في محادثات جانبية عن السيطرة على الأسلحة. وكان الوفد برئاسة "شلوموا آجار" رئيس مكتب (بيلين) قد قام بالزيارة للتحضير لزيارة إضافية من جانب المسؤولين في وزارة الدفاع لمناقشة السيطرة على الأسلحة في "الشرق الأوسط"[٤].

وفي السابع والعشرين من يونيو ١٩٩٥ قاد الشيخ "حمد بن خليفة" انقلابًا ضد والده الشيخ "خليفة بن حمد"، وحافظ على صلاته مع إسرائيل. وفي مقابلة مع صحيفة "يديعوت أحرونوت"، صرح وزير الشرطة الإسرائيلي "موشي شاحال" بأن القائد القطري الجديد يعتبر التواصل تطورًا مرغوبًا"، وعند سؤاله إن كان هناك خطر على العلاقات سيكون ذا تأثير عكسي رد شاحال "لا أعتقد ذلك في تقديري، أخبرني الأمير أنه لا توجد لدى قطر الآن مشكلة في الحفاظ على العلاقات مع "إسرائيل"، كما عبرت قطر عن

---

(١) جدير بالذكر الاهتمام بما صرح به موظف إسرائيلي رفيع المستوى وتأكيده أن سلطنة عمان مهتمة بالتعاون مع إسرائيل خاصة في مجال الري، وتحلية مياه البحر، ومعالجة المياه الثقيلة، وتطوير المناطق القاحلة، وكذلك في مجال الطاقة الشمسية، والاتصالات، والسياحة. لمزيد من المعلومات أنظر: شارلي ويغمان، إسرائيل تأمل في تحقيق اختراق دبلوماسي في الدول العربية الخليجية، أرشيف وكالة الانباء العراقية، ١٩٩٤/١٢/٢٧.

(٢) إذاعة مونت كارلو الناطقة باللغة العربية، ١٩٩٥/٩/٢٣، (إنصات شخصي). كذلك انظر مظهر خزعل فيصل، التسوية العربية - الإسرائيلية وأثرها على الامن القومي العربي، (بغداد، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٠)، ص٢١٦.

* البروفيسور جاكوب عبادي: يعمل في الأكاديمية العسكرية للقوة الجوية الأمريكية في كولدرادو في الولايات المتحدة وتتضمن دراسته الكثير من التفاصيل حول الاتصالات التي أجرتها إسرائيل مع دول الخليج.

(3) Jacob Abadi, Israel's relations with Oman and the persian Gulf States, Journal of South Asian and Middle Eastern Studies, Vol xx, No 1, (U.S.A: Fall 1996) , P.47.

(4) Ibid, PP. 58-60.

"إسرائيل" بأنها دولة طبيعية قادرة على مساعدتهما في الطب، والزراعة، وتحلية المياه"[١].

وقد أجرى "دوري غولد" مستشار رئيس الوزراء "بنيامين نتنياهو" في يوليو ١٩٩٦ محادثات في الدوحة، حول سبل دفع عملية (التطبيع)[٢]. وكشفت صحيفة (يديعوت أحرونوت) الصادرة يوم العاشر من فبراير ١٩٩٧ أن هناك اتصالات سرية تتم بين إسرائيل وجهات خليجية بهدف إقامة مشاريع للتعاون المشترك في مجال الطاقة[٣].

٢ـ اللقاءات في المحافل الدولية، تعتبر هذه اللقاءات قناة مهمة، وغير معلنة، وتتسم بأنها ذات نطاق شمولي سواء من حيث توقيتاته أو مضامينه، خاصة أنها تتم في أروقة الأمم المتحدة، وعلى مستويات عالية، سواء على مستوى المندوبين الدائمين، أو على مستوى الوزراء والقادة[٤].

وجدير بالذكر أن هناك لقاءً حدث بين الشيخ "حمد بن جاسم" وزير الخارجية القطري مع "شمعون بيريز" في أكتوبر ١٩٩٣ في نيويورك على هامش الاجتماعات الدورية للجمعية العامة للأمم المتحدة. وقد عقد الاجتماع الثاني من الناحية الرسمية ما بين بن جاسم وبيريز في نيويورك في أكتوبر ١٩٩٤ ناقشا فيه إمكانيات إقامة علاقات دبلوماسية على مستوى مكاتب رعاية المصالح الدبلوماسية.

وقد أكد بن جاسم في الثاني عشر من فبراير ١٩٩٥ بأن حكومته تدرس طلبًا إسرائيليًا بفتح مكاتب اتصال في الدوحة على غرار المكاتب الإسرائيلية في تونس والرباط، إلا أنه أكد في نفس الوقت أن الوقت لاتخاذ مثل هذه الخطوة لم يحن بعد[٥].

---

(1) Yediot Abaronot, (TelAviv: June 26, 1995).

(٢) صحيفة السفير، (بيروت، ١٩٩٦/٧/٢٣)، ص٣.

(٣) صحيفة الحياة، (لندن، ١٩٩٦/١٠/١٦)، ص٤. كذلك أنظر: عبد الفتاح الجبالي، المؤتمرات الاقتصادية الشرق الأوسطية، الأهداف، النتائج، التوقعات، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٣٠، (بيروت، ربيع ١٩٩٧)، ص ص٣٤-٣٥. نقلاً عن صحيفة يديعوت أحرونوت، مشروع إسرائيلي -خليجي للطاقة، مجلة قضايا دولية، العدد ٣٧٢، السنة الثامنة (إسلام آباد، ٢٤ فبراير - ٢ مارس ١٩٩٧)، ص٩

(٤) نشرة تقديرات استراتيجية، إعادة توجيه العلاقات الإسرائيلية -الخليجية، مصدر سابق، ص ص٢٦-٢٧.

(٥) المصدر نفسه. كذلك انظر

وقد التقى "باراك" في العاشر من يناير ١٩٩٦ الشيخ "حمد بن جاسم" وزير الخارجية القطري في باريس، تناولت المحادثات بينهما سبل دفع التنمية الاقتصادية في المنطقة[١].

٣ــ الزيارات السرية والرسمية، ذكرت مصادر إسرائيلية أن "إسحاق رابين" رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق وفي ذروة الاهتمام الحاصل آنذاك بعملية التسوية السياسية قام بزيارة إلى سلطنة عمان دون أن تحدد تفاصيل هذه الزيارة[٢]. وشهد شهر نوفمبر ١٩٩٥ حضور وفدين رسميين من قطر وعمان جنازة رئيس الوزراء "إسحق رابين" الذي اغتيل في القدس[٣]. وقبل ذلك ألغت قطر الزيارة التي كان من المقرر أن يقوم بها إلى الدوحة "شمعون بيريز"، إذ أعلن رسميًا في إسرائيل أن قطر ألغت الزيارة في السادس عشر من مايو ١٩٩٥. وأن مدير مكتب (بيريز) قد زار الدوحة في الثاني عشر من مايو ١٩٩٥ والتقى العديد من المسؤولين القطريين[٤].

وتعتبر الزيارة التي قام بها "شمعون بيريز" في أوائل شهر أبريل ١٩٩٦، وزار خلالها قطر هي الأولى من نوعها من حيث الشمول، وحجم الوفد المرافق له[٥]. وترى إحدى الدراسات الإكاديمية أن التحرك الإسرائيلي (لتطبيع) العلاقات مع دول مجلس التعاون وخاصة مع قطر يهدف إلى تخفيف حجم المقاطعة العربية على إسرائيل [٦].

وعند انعقاد مؤتمر شرم الشيخ للسلام في الثالث عشر من مارس ١٩٩٦ حضر ممثلون من دول مجلس التعاون. وقد وجه ممثل قطر في المؤتمر خلال إلقاء كلمته،

.Arab Times, october, 6-7, 1994 كذلك انظر Jacob Abadi, op. Cit, P.61

(١) صحيفة النهار، (بيروت، ١٩٩٦/١/١٠)، ص٥. جدير بالذكر الاشارة إلى اللقاء الذي جمع بين أمير قطر ورئيس وزراء إسرائيل (إيهود باراك) أثناء قمة الالفية التي عقدت في شهر أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٠. أنظر د. علي أحمد الغفلي، الخليج ومسارات التسوية والتطبيع، مصدر سابق، ص١٩٢.

(٢) شارلي ويغمان، مصدر سابق، كذلك أنظر: Jacob Abadi, op. Cit, P.50. نشرة تقديرات استراتيجية، العلاقات العمانية -الإسرائيلية، العدد ١ (القاهرة، إبريل ١٩٩٥)، ص١١.

(٣) د. إيما ميرفي، العلاقات الاقتصادية لدول الخليج العربي في ظل عملية السلام العربي الإسرائيلي، مصدر سابق، ص ١٢٣.

(٤) نشرة تقديرات استراتيجية، إعادة توجيه العلاقات الإسرائيلية -الخليجية، مصدر سابق، ص٢٥.

(٥) نشرة تقديرات استراتيجية، جولة بيريز في قطر وعمان.. الأهداف والانعكاسات، العدد ٢٦، (القاهرة، ١٥ أبريل ١٩٩٦)، ص٣٦.

(6) Jim, Lederman, Economics of the Arab-Israeli peace process, ORBIS, Vol. 39, Issue 4, (U.S.A: Fall 1995) , P.1.

الدعوة لـــ"بيريز" لزيارة بلاده[١]. وقد أكدت صحيفة "معاريفا" في الحادي والثلاثين من يناير من عام ١٩٩٧ أن اثنين من معاوني رئـــيس الـــوزراء "بنيـــامين نتنيـــاهو" زارا قطر[٢].

٤ــ فتح مكاتب للتمثيل التجاري ورعاية المصالح، يشار إلى أنه في الأول من أكتـــوبر ١٩٩٥ أصبحت سلطنة عمان أول دولة في مجلس التعاون الخليجي تقـــيم علاقـــات رسمية مع إسرائيل عن طريق تبادل الممثلين التجاريين، وأن الدبلوماسي الإسرائيلي (عوديد حاييم) بدأ مهامه لإدارة المكتب[٣]. وقد وافقت قطر عام ١٩٩٦ على فـــتح مكتب للتمثيل التجاري الإسرائيلي[٤]. وجاء فتح المكتب على إثر زيـــارة "شـــمعون بيريز" إلى قطر في الثاني من مارس ١٩٩٦، حيث تم خلالها التوقيع على اتفاق فتح مكتبين للتمثيل التجاري[٥]. وقد عبَّرت الولايات المتحدة عن رفضها لإغلاق المكتب الإسرائيلي في الدوحة احتجاجا على ممارسات إسرائيل ضد الفلسطينيين في إطـــار انتفاضة الاقصى التي انطلقت في سبتمبر ٢٠٠٠ عبر تصريحات "وليم كوهين" وزير الدفاع الأمريكي الأسبق خلال زيارته للخليج أوائل عام ٢٠٠١ ورغبته في أن يرى هذا المكتب مفتوحًا من جديد[٦]، بحيث يمكن القول إن الإسرائيليين يوظفون النفـــوذ

---

(١) د. غازي حسين، القمم والمؤتمرات الاقتصادية والأمنية من التطبيع إلى الهيمنة، (دمشق، اتحاد الكتاب العـــرب، مطبعـــة اتحاد الكتاب العرب، ١٩٩٨)، ص ص١٠٤ -١٠٨.

(٢) صحيفة إسرائيلية تقول إن اثنين من معاوني نتنياهو زارا قطر وســـلطنة عمـــان، أرشـــيف وكالـــة الأنبـــاء العراقيـــة، ١٩٩٧/١/٣١.

(٣) إيما ميرفي، مصدر سابق، ص١٢٢. كذلك انظر صحيفة النهار، (بيروت، ١٩٩٦/٥/٢٢)، ص٦.

(٤) صحيفة إسرائيلية تقول إن اثنين من معاوني نتنياهو زارا قطر وسلطنة عمان، مصدر سابق.

(٥) ربط شبكتي الهاتف فى قطر وسلطنة عمان بإسرائيل، أرشيف وكالة الانباء العراقية، ١٩٩٦/٤/٣، وكذلك أنظـــر: Dalia Dssa, Kaye, Madrid's forgotten forum: The Middle east Multi Laterals Washington Quarterla, Vol 20, Issue, 1 (U.S.A) Winter 1997) , P 20.

(٦) د. عبد الله فهد النفيسي، اليهود والخليج ما العمل؟٢٨، صحيفة الخليج، العدد ٧٩٢٣، (الإمارات، ٢٠٠١/١/٢٧).

السياسي والعسكري الأمريكي في منطقة الخليج العربي لصالح نجاح اختراقهم للخليج والجزيرة العربية لخلق موطأ قدم لهم هناك[١].

ثانيًا: الوسائل الاقتصادية:

لفت التحرك الدبلوماسي والسياسي الإسرائيلي للنفاذ إلى دول مجلس التعاون العربي اهتمام وسائل الإعلام المتعاطفة مع إسرائيل للترويج لها. ولنا في ذلك ما روجته صحيفة (الجارديان) البريطانية من تصورات مستقبلية للتواجد الإسرائيلي في الخليج العربي، إذ أكدت أن الفرصة الآن مواتية أمام إسرائيل للدخول إلى مختلف أسواق الخليج المربحة. وأن علاقات دول الخليج معها آخذة في التطور على طريق الاعتراف السياسي، وإقامة شراكة تجارية[٢].

وعليه اتخذت الوسائل الاقتصادية التي انتهجها إسرائيل لاستهداف دول مجلس التعاون عدة صور، منها:

١ـ تبادل السلع والبضائع؛ حيث وضع وزير الزراعة (يعقوب تسور) تصورًا مفاده أن منتوجات بلاده الزراعية والبضائع تأمل أن يكون لها حيزًا في أسواق بلدان الخليج لتنقل إليها عبر الأردن[٣]. كما أكد وزير الخارجية القطري الشيخ"حمد بن جاسم" في التاسع عشر من يناير ١٩٩٦ أن إسرائيل تصدر إلى دول الخليج منتجات بقيمة تزيد على ملياري دولار سنويًا[٤]. ويرى د. إيما ميرفي أن الأدوية ومعدات الري، والأجهزة الالكترونية، والمواد الكيماوية، والبذور، وغيرها من المنتجات الإسرائيلية تأخذ طريقها إلى دول مجلس التعاون على مر السنوات[٥].

---

(١) تركي الحمد، تعقيب، العلاقات الخليجية - الأمريكية، حلقة نقاشية عقدت في صحيفة الخليج بالشارقة بتاريخ ٤مارس ١٩٩٩، وردت في مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٤٧، أيلول ١٩٩٩، ص ١١٤.

(٢) إذاعة مونت كارلو الناطقة باللغة العربية، ١٩٩٤/٧/١، (إنصات شخصي).

(٣) صحيفة الاهرام، (القاهرة، ١٩٩٦/١/٢٥)، ص٦.

(٤) إسرائيل تبيع إلى دول الخليج منتجات بقيمة تزيد على مليارى دولار سنويًا، أرشيف وكالة الانباء العراقية، ١٩٩٦/١/١٩.

(٥) د. إيما ميرفي، العلاقات الاقتصادية لدول الخليج العربي في ظل عملية السلام العربي - الإسرائيلي، مصدر سابق، ص١٢٠.

وترى إسرائيل أن دول مجلس التعاون يمكنها أن تقدم رأسمالاً كبيرًا لاستثماره في مشاريع مشتركة، وهي بحاجة إلى (التكنولوجيا) التي تقدمها، وبخاصة في مجالات الحفاظ على المياه، والري، والزراعة، والطاقة، وربما في مجال بيع الأسلحة إذا لزم الأمر في المستقبل. كما أن دول المجلس تعتبر من أكبر الأسواق الاستهلاكية في العالم، وهي أسواق تهتم بالمنتجات ذات النوعية، و(التكنولوجيا) المتقدمة، كتلك التي تبيعها إسرائيل[١].

ويرى د. إيما ميرفي أن (عملية السلام) في وقت من الأوقات أعطت للسياسات الخارجية لدول مجلس التعاون عنصر (التطبيع)، وأبعدت عنها ورقة الضغط الفلسطينية التي كانت في السابق توجه إلى حد ما تلك السياسات، وهذا ما تجسد في عدة مجالات منها إقامة الكيان الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، وحصوله على دعم مالي دولي دون الاعتماد على أموال دول المجلس، وبذلك تحررت تلك الدول من مسؤوليات تجاه منظمة التحرير الفلسطينية ومن ضغوط نفسية[٢].

وتوجد هناك عدة شواهد حول ذلك كما يعرضها الباحث "جيم ليدرمان" قائلاً "إن منظمة التحرير الفلسطينية قد اعتمدت على مساعدات مباشرة من قبل حكومات الخليج النفطية"، وبعد حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١، بدأت هذه الدول برفع يدها عن مساعدة منظمة التحرير الفلسطينية، بسبب عدة عوامل يوضحها (ليدرمان) قائلاً " إن عرفات لا يستطيع أن يعرف أو يقيم معنى العجز الكبير في الميزانية السعودية، والذي حدث بعد "حرب الخليج الثانية" نتيجة للهبوط الحاد في أسعار النفط، وأن الكويت والسعودية ليس لديهما المبالغ المالية لإعطائها لمنظمة التحرير كما كانت تفعل ذلك في السابق"[٣].

---

(١) المصدر نفسه، ص ص١٢٤ -١٢٥.

(٢) د. إيما ميرفي، مصدر سابق، ص ١٣٦.

(٣) انظر Jim Lederman, op.cit, P. 3.

حرصت دول مجلس التعاون قبل عام ١٩٩١ على تعزيز صفوف الفلسطينيين، فضلاً عن دعم منظمة التحرير الفلسطينية بالمساعدات المالية الكبيرة. لمزيد من التفاصيل أنظر: (Jordan Times, (Amman, September 19. 1993).

إلا أن الأسباب التي بررها ليدرمان لكشف ما يكمن وراء رفع يد دول مجلس التعاون عن تقديم المساعدات للمنظمة تطرح جانبًا واحدًا من الموضوع، لأن الأمر لا يقتصر على عجز تلك الدول ماليًا فحسب، وإنما هناك أسباب أخرى تغافلها أو تناساها، خلاصتها أن تلك الدول رأت في موقف "ياسر عرفات" المؤيد للعراق عام ١٩٩١، سببًا كافيًا لسحب يدها عن تقديم المساعدات لمنظمة التحرير الفلسطينية.

وتأسيسًا على ذلك نرى أن إسرائيل تحاول أن تبعد الدعم المالي الخليجي للفلسطينيين، واستثماره لصالحها لتحقيق هدفين، الأول: إضعاف الموقف الفلسطيني، والثاني: إيجاد دعم مالي جديد، لتنشيط اقتصادها من دون كلف باهظة.

٢ - المشاركة في القمم والمؤتمرات الاقتصادية، شاركت إسرائيل ودول مجلس التعاون الخليجي في عدة قمم ومؤتمرات اقتصادية عقدت في كل من الدار البيضاء، عمان، القاهرة، والدوحة، وسيتم استعراض هذه المؤتمرات من حيث طبيعة الوفود والمشاريع المقدمة فيها، وتحليل الدوافع الاسرائيلية للمشاركة في مثل التجمعات الدولية.

أ. قمة الدار البيضاء، عقدت تحت عنوان: "مؤتمر القمة الاقتصادية للتنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" في الثلاثين من نوفمبر ١٩٩٤، واستمر لمدة ثلاثة أيام. وقام بتنظيمه مجلس العلاقات الخارجية الأمريكية الذي تقف خلفه الاستخبارات المركزية الأمريكية (CIA)، ومنتدى (دافوس) الاقتصادي العالمي (مقره سويسرا) وتقف وراءه الولايات المتحدة الأمريكية، واشتركت في الإعداد له مجموعة من المؤسسات الإسرائيلية، والأمريكية، والأوروبية، ومنها مؤسسة "المبادرة من أجل السلام والتعاون" في الشرق الأوسط، "الوشاح الأزرق" ومقرها أيرلندا، وتقف وراءها الولايات المتحدة الأمريكية أيضًا، وبنك (ليئومي) الاسرائيلي [(١)]. وقد تميز الوفد الإسرائيلي بكثافة الحضور، إذ شارك حوالي ٢٥٠ مشاركًا، مشتملاً ٩ وزراء من ضمنهم رئيس الوزراء ووزير الخارجية ووفد من رجال الأعمال والخبراء، ومئة شركة.

---

(١) د. غازي حسين، القمم والمؤتمرات الاقتصادية والأمنية من التطبيع إلى الهيمنة، مصدر سابق، ص١٣. كذلك انظر محمد رشاد الشريف، المؤتمرات الاقتصادية الشرق أوسطية وأخطارها على التكامل الاقتصادي العربي، مجلة معلومات دولية، العدد ٦٤، مصدر سابق، ص٣٦.

وقد عقد الوفد حفلة غداء عمل يوم الحادي والثلاثين من نـــوفمبر ١٩٩٤ تـــضمن كلمة "شمعون بيريز" وكلمة وزير الزراعة الإسرائيلي، وعرض فـــيلم عـــن إســـرائيل، وتوزيع حقيبة وثائق وبيانات عنها، وتوزيع كتاب المشروعات، وكتاب اتحاد الصناعات الإسرائيلي [١].

ويبدو أن الإسرائيليين كانوا قد استعدوا للمؤتمر، وقدموا مشروعات تفصيلية يـــصل عددها إلى حوالي ١٥٠ مشروعًا مجهزة ومستندة إلى الخرائط، والبيانات التفـــصيلية، واتسم الوفد بدرجة عالية من التنسيق المتبادل والتفاهم المشترك، والمعرفة الوثيقة[٢].

ونرى أن أحد الأهداف الإسرائيلية من هذا الإعداد الجاد لهذا الحـــدث، هـــو إظهـــار الجدية من ناحية، وإبهار الآخرين من ناحية أخرى، وهو يـــشكل جـــزءًا مـــن صـــراع الدعاية بين العرب والاسرائيليين، والتي كان متوقعًا ازدياد اشـــتعالها فـــي الـــسنوات اللاحقة، فهي تعطي اطمئنانًا لإسرائيل، وربما تشعر العرب بدرجة أو بأخرى من درجات الإحباط، أو قبول الأمر الواقع[٣]. وطرح الوفد الإسرائيلي عدة مشاريع لها أكثـــر مـــن دلالة لإشراك دول مجلس التعاون في مجالات التعاون الإقليمي، وكما يـــرى الباحثـــان "ديفيد ماكوفسكي" و"دوكلاس باستيرينك" أن مؤتمر الدار البيضاء يمثـــل مجـــالاً لبيـــان احتمالات التعاون الاقتصادي الجديد في المنطقة، في الوقت الذي تتطلع فيه الـــشركات الإسرائيلية لأسواق بعيدة[٤]. ولا شك في أن أسواق دول المجلس من ضمن الأســـواق المرشح تعميق اختراقها بشكل أكبر في المستقبل المنظور على أقل تقدير. والمـــشاريع الإسرائيلية تتوزع كما يلي[٥]:

---

(١) د. عبد المنعم المشاط، قمة الدار البيضاء الاقتصادية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١١٩، مصدر سابق، ص٢٣٢. كـــذلك انظر د. غازي حسين، مصدر سابق، ص١٥.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) انظر

David, Makovsky, Douglas, pasternak, The business of peace, U.S. News & world Report, Vol 117, Issue 18, (U.S.A: 11/7/1994), PP. 1-2.

(٥) د. عبد المنعم المشاط، مصدر سابق، ص٢٣٣.

ـ نزع السلاح: إذ يجب الحد من نفقات السلاح في المنطقة والتي تناهز (٦٠) مليار دولار.
ـ المياه: فهناك ضرورة لشن الحرب ضد الصحراء، وتوفير المياه.
ـ مشاريع النقل والمواصلات: والتي تهدف إلى تقريب المسافات، وتبادل البضائع، وفتح الأسواق، وتشجيع النشاط الاقتصادي.
ـ السياحة: يولي الإسرائيليون اهتمامًا خاصًا لهذا القطاع ويعتبرونه موردًا ماليًا هامًا، وثغرة مهمة يمكن توظيفها لتسريب السائحين إلى داخل العمق الخليجي، واستثمار تواجدهم لمهمات خاصة.

وقد أبدى الوفد الإسرائيلي حماسًا لمشروع تأسيس بنك التنمية الإقليمي ليقوم بتنسيق السياسات الاقتصادية، ويحدد الأولويات الإقليمية للسيطرة على المنطقة، وتمويل مشاريع تخدم ازدهار اقتصاد بلاده وتطوره. وتضمنت الوثيقة الإسرائيلية للمؤتمر مشاريع لإقامة قنوات عربية من البحرين الأحمر والمتوسط إلى البحر الميت، وخطوط لنقل النفط والغاز من مصر وبلدان الخليج إلى إسرائيل، وميناء بحري، ومطار جوي في العقبة، وطرق برية سريعة لربط إسرائيل بأوروبا من خلال الدول العربية، ومشروع عبارات لربطها مع مصر ودول الخليج، وشبكة كهربائية مشتركة لإسرائيل وسلطة الحكم الذاتي والأردن ومصر، ومشروع لنقل المياه من تركيا إلى إسرائيل وبعض الدول العربية[١].

وتؤكد الوثيقة الإسرائيلية على الأهمية الاستثنائية لمنطقة (الشرق الأوسط الجديد) كما جاء في طروحات شمعون بيريز (الشرق أوسطية)، والتكامل الاقتصادي الإقليمي، والاستثمار في ظل السلام، ودور القطاع الخاص، والتخطيط الإقليمي الشامل، وفرص التعاون الممكنة، والاحتياجات المالية[٢].

إن الطروحات الإسرائيلية لما يسمى (بالشرق أوسطية)، وشمول دول مجلس التعاون الخليجي ضمن تلك الترتيبات، سينتج عنه بلا شك منطقة إقليمية تحجم الدور العربي،

---

(١) د. غازي حسين، مصدر سابق، ص ص١٥ -١٦.
(٢) المصدر نفسه، ص١٦.

وسيكون الوطن العربي تابعًا لإسرائيل، بعد توريطه بأوهام العولمة الرأسمالية، مما سيقوض التماسك العربي والإرادة الحرة، والاستقلال، والتنمية الاقتصادية[١].

وتأسيسًا على ذلك يوضح الإسرائيليون أن هذا التوجه ينسجم مع سياسة بلادهم تجاه الوطن العربي بشكل عام والخليج العربي بشكل خاص، لإحداث تفتيت جغرافي وديمغرافي لهذا الإقليم، وكأن طروحات شارون في الثمانينيات لا زالت متقدة إلى الآن، إذ كان قد تحدث إلى صحيفة "معاريفا" عن الصراع بين السنة والشيعة في المنطقة الشرقية للسعودية[٢]. وقد لخص هذا التوجه الباحث "مردخاي نتيفا" بالقول: "المطلوب الآن هو التخطيط الإسرائيلي السياسي تجاه المنطقة كلها، سواء عبر إحداث الانقسام السياسي العربي، أو من خلال تحريك الأقليات* التي تشارك "إسرائيل" في الهم نفسه، ومستعدة للتعاون معها مما يحتم على "إسرائيل" الاستفادة من هذا التعاون"[٣].

من جانب آخر طالبت الوثيقة بمد أنابيب للنفط والغاز إلى موانئ البحر الأبيض المتوسط مرورا بإسرائيل لنقل الزيت الخام والغاز الطبيعي من العراق ومصر والسعودية ودول الخليج، وتشير إلى أن التجارة بين إسرائيل ودول الخليج والدول العربية الأخرى المجاورة تشكل المصدر الأساسي للتجارة الإقليمية، وتقترح إقامة منطقة تجارة حرة مشتركة تشمل إيلات والعقبة، وتضم مصر والسعودية[٤].

وتنطلق هذه النظرة لكون منطقة الخليج العربي تعد أهم رقعة إقليمية جغرافية اقتصادية حيوية في العالم أجمع، والتي ستتفاقم أهميتها الاستراتيجية في القرن القادم، وهي أغنى دائرة إقليمية تزخر بالنفط، وتملك أكبر الاحتياطات المكثفة والمنتجة حاليا،

---

(١) هاني الخصاونة، مستقبل الصراع العربي -الصهيوني، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢١٨، نيسان ١٩٩٧، ص١١٦.

(٢) صحيفة معاريف، ١٩٨١/١٢/١٨ نقلا عن د. محمد جابر الأنصاري وآخرين، النزاعات الأهلية العربية العوامل الداخلية والخارجية، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ١٩٩٧)، ص١٥٤.

* للتوسع في موضوع الأقليات انظر تيد روبرت جار، أقليات في خطر، (القاهرة، مكتبة مدبولي، ١٩٩٥). كذلك انظر لورانت شابري وآني شابري، سياسة وأقليات في الشرق الأدنى، (القاهرة، مكتبة مدبولي، ترجمة ذوقان قرقوط، ١٩٩١).

(٣) نافذ أبو حسنة، دعوات أمريكية وصهيونية لتقسيم العالم العربي، مجلة قضايا دولية، العدد ٣٥٢، (إسلام آباد معهد الدراسات السياسية، ٣٠ سبتمبر- أكتوبر ١٩٩٦)، ص٥.

(٤) د. غازي حسين، مصدر سابق، ص١٧.

ولا يوجد أي نظام إقليمي آخر يضاهيه من حيث الأهمية الاستراتيجية في الحاضر والمستقبل المنظور[1].

وعند قراءة البيان الختامي لمؤتمر قمة الدار البيضاء نلحظ ما يلي:

ـ أنه يثني على موقف دول مجلس التعاون الخليجي لقرارها المتعلق برفع الدرجتين الثانية والثالثة من إجراءات مقاطعة إسرائيل[2].

ـ أنه يشيد بدور ما يسمى "بفكرة الأمن"، بسبب التقدم الحاصل في مسلسل السلام مع التركيز على ضمان "السلام والرفاهية لأفراد المنطقة وشعوبها"، وهي إشارة ضمنية إلى الوجود الإسرائيلي فيها، إلا أنه يغفل أن الأمن مفقود بسبب الوجود العسكري الأمريكي في الخليج العربي، واستمرار تجاوزات إسرائيل على الشعب الفلسطيني.

ـ يعطي أولوية لرجال الأعمال، وقد توصل أعضاء المؤتمر إلى "الاقتناع بأن التعاون بين القطاعين العام والخاص الذي ميز تلك القمة سيكون بمثابة مرحلة حاسمة في المصير التاريخي الذي أخذت تباشيره تظهر في منطقة (الشرق الأوسط وشمال أفريقيا)، وهو توجه إسرائيلي جديد لاحتضان رجال الأعمال العرب، وخاصة في مجال القطاع الخاص لخلق لوبي يهدد الاقتصاد الوطني لدول المنطقة يمكن استثماره من قبل إسرائيل من وقت لآخر.

ب. قمة عمان الاقتصادية، عُقدت كثاني تجمع اقتصادي للتنمية في "الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" في التاسع والعشرين حتى الحادي والثلاثين من أكتوبر ١٩٩٥. وبلغ عدد الدول المشاركة فيها ٦٣ دولة، بينما اشتركت في قمة الدار البيضاء (٦٠) دولة، إذ ارتفع عدد الدول العربية المشاركة من ١٢ دولة في الدار البيضاء إلى ١٣ دولة في قمة عمان، وذلك بانضمام موريتانيا، بناء على رغبة إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية[3].

---

(١) سيار الجميل، العولمة، اختراق الغرب للقوميات الآسيوية، متغيرات النظام الدولي القادم، رؤية مستقبلية، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢١٧، (بيروت، آذار ١٩٩٧)، ص٦١.

(٢) انظر Jacob Abadi, op.cit, P.5. كذلك انظر

Kayhan International, (Tehran, October 6, 1994).

كذلك انظر علاء سالم، الابعاد المخاطر الناجمة عن التعاون الاقتصادي بين الدول العربية وإسرائيل، مصدر سابق، ص ٦٧.

(٣) د.غازي حسين، مصدر سابق، ص٢٣.

ويشار أن الوفد الإسرائيلي قدم وثيقة إلى قمة عمان الاقتصادية يمكن فيها استقراء توجهه الذي يركز على دول مجلس التعاون، وقبلها التصريحات الاستفزازية للقادة الاسرائيليين الذين حضروا المؤتمر، ومنهم "شمعون بيريز" إذ يقول: "إن إسرائيل ليست في حاجة إلى التجارة مع العرب، بل مع الدول الغربية المتقدمة، وأن الأدمغة الإسرائيلية ستدر هذا العام أكثر مما ستدر آبار النفط السعودية"[١].

ووضع "يوسي بيلين" نائب وزير خارجية إسرائيل مفهومًا (للشرق أوسطية) حيث قال: "هذه هي رؤيانا "للشرق الأوسط الجديد": حدود مفتوحة، تعاون اقتصادي يقود إلى نمو اقتصادي، حرية حركة الأشخاص والمنتوجات والخدمات عبر الحدود"[٢]. وقد ركزت الوثيقة الاسرائيلية المقدمة إلى قمة عمان على موضوعين هما[٣]، الأول: ضرورة أن تعكس السوق الإقليمية نمط الحضارة الغربية، المتمثل في وجود التنافس الحر بدلاً من وضع الحواجز في الطريق. والثاني: عدم ربط العلاقات الاقتصادية بعملية (السلام)، أي إن تلك العلاقات يجب أن تسبق الحل السياسي.

وأكدت الوثيقة أن هدف إسرائيل الأساسي هو إنشاء سوق مشتركة على غرار السوق الأوروبية. وتعطي منطقة (الصدع) الممتدة من سوريا إلى البحر الأحمر لتصل بمصر والسعودية أهمية خاصة، أما عُمان فهي مهمة لإسرائيل كموقع على الخليج العربي، والمحيط الهندي من أجل صد العراق وإيران[٤]. ومما يثير الانتباه توقيع صفقة أنبوب الغاز القطري مع إسرائيل في اليوم الأخير من القمة[٥].

وعند قراءة البيان الختامي للقمة يمكن الإشارة إلى ما يلي[٦]:

---

(١) المصدر نفسه، ص٣٢.

(٢) صحيفة الحياة، (لندن، ١٩٩٥/١٠/٣١)، ص٢.

(٣) د. غازي حسين، مصدر سابق، ص٣٣.

(٤) المصدر نفسه، كذلك صحيفة دافار، ١٩٩٥/١٢/٢٨، ترجمة خاصة عن العبرية.

(٥) المصدر نفسه، ص٣٩.

(٦) صحيفة السفير، (بيروت، ١٩٩٥/١١/١)، ص١٢.

- تشديده على أهمية "توفير التسهيلات لزيادة استثمارات القطاع الخاص في المنطقة ولإقامة شراكة معينة بين القطاعين العام والخاص تضمن تحقيق تلك الغاية، والعمل على تدعيم التعاون والتنمية الإقليميين".
- إعادة النظر إلى الخطوات الهامة التي اتخذتها دول مجلس التعاون الخليجي بخصوص رفع المقاطعة عن إسرائيل وعبروا عن دعمهم لأي جهود إضافية لإنهاء المقاطعة.
- التنويه إلى علاقات بعض دول المجلس (قطر تحديدًا ثم سلطنة عمان) التي نضجت منذ عام ١٩٩٤ بصورة ضمنية، والتأكيد على توسيع دائرة الانفتاح لدول مجلس التعاون مع إسرائيل، إذ رحب البيان "بالأجواء الإيجابية السائدة في المنطقة المتسمة بالانفتاح.
- ترحيب المشاركين أيضًا "بالإجراءات التي اتخذتها الأطراف الإقليمية من أجل انفتاح اقتصادهم والانضمام للاقتصاد العالمي"، وهي إشارة ضمنية لدول مجلس التعاون الخليجي.

ج - قمة القاهرة الاقتصادية، انعقدت في الثاني عشر حتى الرابع عشر من نوفمبر ١٩٩٦ في ظل تراجع الحكومة الإسرائيلية عن اتفاق أوسلو، وتصعيد الاستيطان والتهديدات المستمرة بإشعال الحرب على سوريا(١). وقد ظهرت أنباء عن قيام رجال أعمال قطريين وإماراتيين بزيارة الجناح الإسرائيلي في المؤتمر، في حين تحدث رجال أعمال إسرائيليون عن صفقات أبرمت مع رجال الأعمال الخليجيين ولكن على قاعدة التكتم(٢).وقدمت إسرائيل إلى المؤتمر ورقة بعنوان (برامج للتعاون الإقليمي)، كان تركيزها الأساسي على الأردن، وخاصة منطقة وادي الأردن والعقبة، وجعل الأردن مدخلاً لإسرائيل إلى دول مجلس التعاون الخليجي(٣).

وركز الوفد الإسرائيلي على حرية التجارة، لأن حكومة نتنياهو آنذاك تعتقد أن التعاون الإقليمي قد أقر ووافقت عليه الحكومات المشتركة في القمتين الاقتصاديتين الأولى والثانية، وعلى إسرائيل أن تنتج وتصدر إلى الأردن ومنها إلى دول مجلس

(١) د. غازي حسين، مصدر سابق، ص٤١.

(٢) المصدر نفسه، ص٥٧. كذلك صحيفة السفير، (بيروت، ١٩٩٦/١١/٣)، ص٤.

(٣) المصدر نفسه، ص٦٠.

التعاون[1]. وعند قراءة بيان القمة الذي سمي "إعلان القاهرة" وصدر في الرابع عشر من نوفمبر من عام ١٩٩٦ يمكن الإشارة إلى ما يلي[2]:

- تأكيده على ضرورة الاستمرار في برامج إصلاح اقتصادي هامة يتم تنفيذها حاليًا من جانب العديد من دول المنطقة، وتشمل تلك الإصلاحات الخصخصة، والإصلاح الهيكلي، وإزالة الحواجز أمام التجارة التي من شأنها إيجاد مناخ اقتصادي مواتٍ لقطاع الأعمال في المنطقة. ويبدو أن الهدف من هذه الدعوة هو فتح المجال أمام إسرائيل للاندماج داخل النسيج الاقتصادي في المنطقة.
- ما زال هذا البيان كما ذكر في بيانات قمتي الدار البيضاء وعمان يؤكد على إتاحة الفرصة لممثلي القطاع الخاص الدولي لدراسة الفرص الاقتصادية والتجارية المتزايدة في المنطقة.
- أنه أبرز أهمية بنك التعاون الاقتصادي والتنمية في (الشرق الأوسط وشمال أفريقيا) بالقاهرة، وإمكاناته بالنسبة لتشجيع تدفق رأس المال إلى المنطقة، وهي إشارة إلى أهمية الموارد المالية لدول مجلس التعاون الخليجي في هذا الموضوع.

د - مؤتمر الدوحة الاقتصادي، انعقد في السادس عشر من نوفمبر ١٩٩٧، وجاء انعقاده بسبب الضغوط الأمريكية، بحجة أن هذا الأمر يمثل التزامًا دوليًا لا بد من تنفيذه، وقد قاطعته مصر، والسعودية، والإمارات العربية، والبحرين والمغرب، وسوريا، ولبنان، وغيرهم[3].

وغاب عن المؤتمر الحديث عن مشروعات مشتركة، وصفقات تجارية، واتفاقات اقتصادية وآليات، ومؤسسات لترسيخ نظام (الشرق الأوسط الجديد)[4]. وكان الوفد

---

(١) المصدر نفسه، ص٦٤.

(٢) مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٢٩، شتاء ١٩٩٧، ص ص٢٢٢ -٢٢٤. كذلك انظر صحيفة الحياة، (لندن، ١٩٩٦/١١/١٥)، ص٣.

(٣) محمد رشاد الشريف، المؤتمرات الاقتصادية الشرق أوسطية وأخطارها على التكامل الاقتصادي العربي، مصدر سابق، ص٤٠.

(٤) د. غازي حسين، مصدر سابق، ص٨٤.

الإسرائيلي فيه يتألف من ٦٨ عضوًا برئاسة وزير التجارة والصناعة "ناثان شارانسكي" و٣٥ شخصًا يمثلون الجانب الرسمي و٣٣ شخصًا يمثلون القطـــاع الخـــاص ورجـــال الأعمال[١].

وقد كان واضحًا دور إسرائيل في غرس المزيد من بذور الشقاق والاخـــتلاف بـــين الدول العربية ما بين مؤيد ورافض، ورافض بشدة، وبين البين في حضور المؤتمر[٢]. وقد عرضت تل أبيب مشروعات سياحية عديدة لمنطقة شمال خليج العقبـــة، وللتعـــاون المشترك بين دولها، ومشروعات للمياه، والطاقة، وللتبادل التجاري بتكلفة عدة مليارات من الدولارات[٣].

واستهدف المؤتمر، بين ما استهدف، البدء بعملية الإصلاح الاقتـــصادي، وتحريـــر الأسواق، والتركيز على نمو القطاع الخاص، وهذا سيفضي بالمحـــصلة النهائيـــة إلـــى الاستقرار الاقتصادي المنشود[٤].

ومن بين ما طرح خلاله أيضًا برامج الخصخـــصة، وتأســـيس أســـواق البورصـــة، والدعوة إلى عقد اتفاقيات تجارية إقليمية في قطاعات النقل والطاقة والسياحة، فـــضلاً عن تسريع التصنيع، ووفقًا لهذا المنطق صارت هناك حاجة إلى استحداث استراتيجيات في البنى الارتكازية أو الهيكلية للمنطقة[٥]. ولابد من الإشارة في هذا الـــسياق إلـــى أن بعض الدراسات قللت مما طرح في هذا المؤتمر، وذلك يرجع أساسًا إلى مقاطعته مـــن جانب بعض الأقطار العربية، الأمر الذي أثـــر علـــى مـــسألة مـــشاركة إســـرائيل فـــي الاقتصادات العربية، تلك المشاركة المتمثلة بتطوير السياحة، فضلاً عـــن إنـــشاء بنـــك للتنمية الإقليمية. كذلك قللت هذه الدراسات من المبادرات الإسرائيلية التي طرحت فـــي

---

(١) لواء د. جمال مظلوم، مؤتمر الدوحة الاقتصادي الرابع لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مجلة الـــدفاع، العـــدد ١٣٦، (القاهرة، مؤسسة الأهرام، نوفمبر ١٩٩٧)، ص٤٠.

(٢) المصدر نفسه، ص٤٢.

(٣) المصدر نفسه، ص٤٢ -٤٣.

(٤)Foreign Affairs, 1997 Middle East/North Africa Economic Summit, Vol 76, Issue 5, (U.S.A: September/October 1997), P.1.

(٥)Ibid, P2.

مؤتمرات سابقة، وهذا يعود إلى انهيار عمليات (السلام العربي - الإسرائيلي) بمـــوازاة التصعيد الاسرائيلي تجاه الشعب العربي الفلسطيني[١].

وتأسيسًا على ما سبق، فقدت هذه الطروحات أهميتها في تنمية اقتصادات المنطقـــة، كذلك فقدت مصداقيتها على صعيد الشروع بسلام حقيقي، وتحقيق الإصلاح الاقتـــصادي المطلوب. وقد شاركت في هذا المؤتمر بعض الشركات غير الرسمية الإسرائيلية التـــي تتطلع إلى ممارسة أنشطة اقتصادية واسعة في منطقة الخليج ومن أهمها[٢]:

- شركة "تهال" لتخطيط وتنفيذ المشاريع المائية: وهي شركة متخصـــصة فـــي مجـــال تطوير مصادر المياه، ومشاريع التنمية الزراعية، وتطوير شبكات المياه في المـــدن الكبرى، حيث أنها نشطت في أكثر من (٥٠) دولة آســـيوية وأفريقيـــة، وفـــي دول أمريكا اللاتينية. وقد اختير "آهارون أشتير" ضـــابط اســـتخبارات ســـابق، وتـــولى مسؤولية قسم الخليج في أحد الأجهزة السرية الإسرائيلية لتولي أنشطتها في الدول العربية، وخاصة دول الخليج.
- شركة ميلكت: وهي شركة متخصصة في التنقيب عن النفط، ومد أنابيـــب البتـــرول، ويمتلكها رجل الموساد المعروف (يزينرج)، وله أنـــشطة عديـــدة خـــارج إســـرائيل بتوجيهات من الموساد.
- شركة العال للخطوط الجوية: وهي بصدد افتتاح فروع لها في دول مجلس التعـــاون الخليجي. ويشرف على خطة افتتاح هذه الفروع العقيد "عاموس عامير" مساعد مدير الشركة، وهو ضابط استخبارات تولى مناصب قيادية في سلاح الجـــو الإســـرائيلي، وبصفة خاصة في شعبة الاستخبارات.

---

(١)Economist, Abundle of collapsing a cronyms, Vol. 34, Issue 8089, (U.S.A: 10-10-1998), P.1.

(٢) نظيرة محمود خطاب، إسرائيل ومؤتمر الدوحة والبحث عن مجال حيوي في الخليج، مصدر سابق، ص ص٧٨ -٧٩.

وقد خرج المؤتمر بعدة نتائج أهم ما يتعلق منها بدول المجلس، هو عقد اتفاقيات للتعاون بين قطر وإسرائيل في مجال النفط، والغاز[١]. وعند ملاحظة إعلان الدوحة نرى أن الطروحات الإسرائيلية هي المهيمنة في مجال تحقيق (سلام شامل وعادل)، والتأكيد على أهمية استمرار عقد المؤتمرات الاقتصادية[٢].

ومن اللافت للنظر أن المؤتمر لم يحدد مكان الانعقاد القادم خروجًا عما اتبع في المؤتمرات الثلاثة السابقة، وإن كان قد جرت محاولات لعقده في تونس، أو سلطنة عمان أو إشاعة عقده في بيت لحم في أراضي السلطة الفلسطينية التي لم تشارك به، مما نتج عنه اعتذار هذه الدول عن استضافة المؤتمر القادم[٣].

ومما يثير الانتباه ما ذكره "ديفيد ليفي" وزير الخارجية الإسرائيلي، آنذاك، أن بلاده ستشارك في مؤتمر الدوحة بوفد حكومي مع القطاع الخاص بهدف تشجيعه للاندماج مع العرب، والرغبة بإقامة مشاريع اقتصادية تعود بالنفع على المنطقة[٤]. إلا أن هناك متغيرات حصلت من قبل عدة دول خليجية، نتيجة للضغط الشعبي والسياسي ساهمت في مقاطعة حضور مثل هذه المؤتمرات. وأبرز مثال على ذلك دولة الإمارات العربية المتحدة إذ قاطعت المؤتمر الأخير في الدوحة في نوفمبر ١٩٩٧ حتى قبل أن ترسل قطر دعوات رسمية للدول المشاركة فيها، مما عُدَ بمثابة تحجيم للجهود الأمريكية التي تهدف إلى إنقاذ هذه المؤتمرات من الانهيار.

هـ - المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية في الدوحة، انعقد في الفترة من التاسع إلى الثالث عشر من نوفمبر ٢٠٠١، وكانت أمانة المؤتمر قد وجهت الدعوة إلى أكثر من ١٧٠ دولة، من بينهم ١٤١ دولة أعضاء أصليون في المنظمة من ضمنهم إسرائيل التي شاركت بوفد ترأسه وزير التجارة بصفته عضوًا مؤسسًا في هذه المنظمة العالمية.

---

(١) لواء د. جمال مظلوم، مصدر سابق، ص٤٣.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) إذاعة لندن الناطقة باللغة العربية، ١٩٩٧/١١/١٢، (إنصات شخصي).

وقد أعلن الشيخ "حمد بن فيصل آل ثان" رئيس اللجنة المنظمة أن قطر لا تملك منع أي عضو من المشاركة في المؤتمر في دورته الرابعة بعد أن عقد في سنغافورة وسويسرا والولايات المتحدة، وأن اللجنة المنظمة أو حكومة دولة قطر لا تتحكم بهوية أو جنسية المشاركين، وينحصر دور قطر في الاستضافة، وتأمين مكان الاجتماع والأمور اللوجستية(١).

وقد توصل المؤتمر إلى اتفاق حول تداول الأدوية المهمة واللازمة لعلاج الحالات الطارئة، وهو اتفاق يحظى بأهمية خاصة في الاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية(٢). وقد ذكر "ريتشارد ميرفي" المساعد السابق لوزير الخارجية الأمريكي في حديث إذاعي في الثاني عشر من نوفمبر ١٩٩٧ أن إسرائيل وبدعم أمريكي تضع آمالاً كبيرة لعقد مثل هذه المؤتمرات لعدة أسباب رئيسية، لعل أبرزها تقريب رجال الأعمال الإسرائيليين برجال أعمال عرب، واطلاع المستثمرين بها على الإمكانيات الاقتصادية في المنطقة (٣).

ويتفق أغلب المحللين السياسيين أن المؤتمرات الاقتصادية السنوية وما ستسفر عنه من مؤسسات مالية واقتصادية، ستستمر لتحريك العلاقات السياسية والاقتصادية بين إسرائيل عدد من الدول العربية(٤). ويبدو أن الهدف البارز في كل المؤتمرات التي عقدت يتمحور حول كيفية خلق تلك العلاقات، وإنهاء المقاطعة العربية لها، قبل الولوج في مفاوضات التسوية على بعض المسارات، إذ تذكر دراسة أصدرتها لجنة التجارة الدولية الأمريكية حول المقاطعة العربية لاسرائيل في عام ١٩٩٣ وحده أن الشركات الأمريكية خسرت ٤٠٠ مليون دولار بسبب ضياع الفرص، وهذا ما قاد الممثل التجاري للولايات

---

(١) صحيفة القدس العربي، العدد ٣٧٨٤، (لندن، ٣تموز ٢٠٠١)، ص٣.

(٢) صحيفة الجمهورية، العدد ١٠٦٨٢، (بغداد، ١٤ ت ٢ ٢٠٠١)، ص٣.

(٣) إذاعة مونت كارلو الناطقة باللغة العربية، ١٩٩٧/١١/١٢، (إنصات شخصي).

(٤) صلاح بسيوني، نحو سياسة عربية واقعية في التعاطي مع نتنياهو، صحيفة الحياة، العدد ١٢١٦٤، (لندن، ١٥حزيران ١٩٩٦)، ص٨.

المتحدة آنذاك "ميكي كانتور" لأن يؤكد الأهمية الحاسمة لإنهاء مقاطعة الجامعة العربية لإسرائيل بجميع أشكالها، وأن الإدارة الأمريكية مصممة لتفكيك ما تبقى من المقاطعة(١).

ثالثًا: الوسائل الثقافية:

دأبت إسرائيل على اتباع سياسة إعلامية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي سواء عبر القنوات الفضائية، والتي تستطيع دول الخليج استقبالها، أو عبر المذياع، أو من خلال استغلال نفوذها داخل القنوات الفضائية الغربية والأوروبية لغرض ترويج وإقناع وممارسة تأثير فكري على العقل الخليجي لتقبل الوجود الإسرائيلي وفق نظرية (التطبيع)، والاستسلام لإرادته تحت عنوان مريب بما يسمى "بصناعة السلام" لبناء ما يسمى بمنطقة تعايش جديدة (شرق أوسطية) أو شمال أفريقية أو متوسطية(٢).

رابعًا: الوسائل الأخرى:

حرص الإسرائيليون على استغلال لقاء ممثلي شركة طيران الخليج مع مندوبي وزارتي الخارجية والسياحة الإسرائيليتين خلال لقائهما السري في العاصمة الفلبينية في منتصف شهر فبراير ١٩٩٦ لبحث أوجه التعاون، وتبادل المجموعات السياحية (٣). فضلاً عن ذلك أصبحت قطر وسلطنة عمان أول دولتين عربيتين في الخليج تربطان شبكتي الهاتف لديهما بإسرائيل عام ١٩٩٦(٤).

وقد شجعت إسرائيل على إرسال الوفود الرياضية إلى دول مجلس التعاون الخليجي لخلق تماسٍ مع المجتمع الخليجي. إذ ذكرت الأنباء أن السلطات القطرية سمحت لفريق رياضي إسرائيلي بالمشاركة في بطولة دولية بكرة اليد التي أقيمت في الدوحة في الثالث والعشرون من أغسطس ١٩٩٩، الأمر الذي أثار ارتياحًا إسرائيليًا، بكونها أول

---

(١) المركز الفلسطيني للإعلام، المقاطعة الاقتصادية. سلاح فعال قد يوازي الحرب العسكرية، مصدر سابق، ص١.

(٢) عبد السلام بلاجي، العالم الإسلامي في ظل النظام العالمي الجديد، مجلة قضايا دولية، العدد ٣٧٥، السنة ٨ (إسلام آباد، ١٧ -٢٣ مارس ١٩٩٧)، ص٣٠.

(٣) جولة بيريز في قطر وعمان الأهداف والانعكاسات، مصدر سابق، ص٣٦. جدير بالذكر أن مدير الطيران المدني الإسرائيلي "مناحيم شارون" صرح أن اتصالات غير رسمية أجريت مع عدد من دول مجلس التعاون الخليجي في نوفمبر ١٩٩٥ من أجل فتح خطوط جوية مع "إسرائيل، إلا أنه لم يذكر هذه الدول. انظر إسرائيل تتفاوض مع دول خليجية وآسيوية لفتح خطوط جوية"، أرشيف وكالة الأنباء العراقية، ١٩٩٥/١١/٢٥.

(٤) ربط شبكتي الهاتف في قطر وسلطنة عمان بإسرائيل، أرشيف وكالة الأنباء العراقية، ١٩٩٦/٤/٣.

بطولة في دولة عربية خليجية يشارك فيها فريق إسرائيلي ، وخطوة باتجاه خرق المقاطعة العربية[1].

ومن الأساليب الأخرى أسلوب تقويض المجتمع الخليجي، فقد اتبع الاسرائيليون عدة أساليب الغرض الأساسي منها إنهاك الفرد الخليجي وجعله خاويًا للتأثير عليه، أبرزها[2]:

- نشر المخدرات وحبوب الهلوسة: سربت وكالات الأنباء عام ١٩٩٦ معلومات مفادها أن إسرائيل تقوم بنشاطات لإضعاف البنية الاجتماعية داخل السعودية عبر ترويج المخدرات، وحبوب الهلوسة [3].
- تجنيد واستغلال العمالة الوافدة: سعت إسرائيل لاستغلال العمالة غير الشرعية في دول مجلس التعاون الخليجي لتنفيذ أي عمل يستهدف أمن وسيادة تلك الدول، من خلال تكليفها جمع المعلومات عن الوضع الداخلي الخليجي، وهناك إشارات سابقة إلى الدور الإسرائيلي لاستغلال علاقة إسرائيل بشاه إيران لاستثمار الجالية الإيرانية في دول مجلس التعاون الخليجي لصالحه، والهدف الرئيسي من وراء ذلك تغيير البنية الاجتماعية والسكانية لتلك الدول التي تحتضن ثروات هامة، وذلك من خلال تدمير معاني القيم الدينية والأخلاقية والأمومة والأسرة المتماسكة[4].

---

(١) صحيفة السفير، (بيروت، ١٩٩٩/٥/١١)، ص٧. كذلك انظر مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٤٥، يوليو ١٩٩٩، ص١٧٧.

(٢) إذاعة لندن الناطقة باللغة العربية، ١٩٩٨/١/١٢، (إنصات شخصي).

(٣) إذاعة مونت كارلو الناطقة باللغة العربية، ١٩٩٦/١/١٩، (إنصات شخصي).

(٤) عبد السلام بلاجي، مصدر سابق، ص٣١ -٣٢. كذلك انظر موزة عبيد غباش، المهاجرون والتنمية في دول الإمارات العربية المتحدة، رؤية اجتماعية، دراسة تطبيقية لآثار الهجرة الوافدة اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا، القاهرة، مطبعة الوفاء، ١٩٨٦)، ص ص١٤٣ -١٤٤.

المبحث الثالث

ردود فعل دول مجلس التعاون الخليجي

إزاء السياســـة الإسرائيليـــة

ظهرت إشارات داخل دول مجلس التعاون منذ بداية عقد التـسعينيات مـن القـرن العشرين وإلى الآن، وكان ذلك بمثابة رد فعل رسمي وشعبي إزاء التحرك الإسـرائيلي تجاهها. وتبرز مشكلة مهمة في هذا المجال، مفادها أن جانبًا من الموقف الرسمي يتسم بتنوع واضح، فمن ناحية سعت بعض دول المجلس لإيجـاد تمـاس بـين مـسؤوليها والمسؤولين الإسرائيليين، لفتح قنوات اتصال بين الاثنين، وخلـق ارتباطـات هيكليـة مؤسساتية، وشعبية، لتسهيل التواجد الإسرائيلي في دول مجلس التعاون. لكن من ناحية ثانية رفضت دول أخرى مجرد طرح فكرة إقامة اتصالات مع إسرائيل[١].

أولاً: الموقف الرسمي الخليجي:

بررت بعض حكومات دول مجلس التعاون العربي إقامة علاقات مـع إسرائيل وفـق عدة متغيرات لعل أبرزها[٢]:

١- أن دول المجلس لا ترى مبررًا بأن تؤثر المعايير السياسية المتعلقة بالصراع العربي - الإسرائيلي على إقامة علاقات اقتصادية مع إسرائيل، كما أن هذه الدول، ترى أنه ليس هناك احتمال أن يشملها الصراع أو عدم الاستقرار القادم من جهتها الغربية، فالقضايا الأمنية التي تشغلها وفق تصور حكوماتها تقتصر على الظواهر العادية، مثل توازن القوى الإقليمي في الخليج.

٢- ثمة رأي آخر يؤكد أن بعض حكومات الخليج العربية التي عجلت (بتطبيع) علاقاتها مدفوعة بمخاوفها أو مصالحها الذاتية، إذ سارعت قطر وسلطنة عمان إلى توقيع اتفاقيات مع إسرائيل في أعقاب التوصل إلى اتفاقيات على المسارين الفلسطيني

---

(١) بلغ العجز في ميزانيات دول مجلس التعاون ٥٧ مليار دولار في عام ١٩٩١، وتشير إحصائيات رسمية إلى أن الدين العام للدول الخليجية بلغ ١٠٧ مليارات دولار في عام ١٩٩٣. انظر حسان حيدر، دول الخليج تخشى ازدياد الضغوط الأمريكية لتطبيع العلاقات مع (إسرائيل)، أرشيف وكالة الانباء العراقية، ١٩٩٤/١٠/٢٥.

(٢) د. جيلين روبنسون، مجال الرفاهية المشتركة في منطقة الشرق الأوسط الكبرى، الصراع العربـي - الإسـرائيلي وأمـن الخليج، ورد في مجموعة مؤلفين، أمن الخليج في القرن الحادي والعشرين، مصدر سابق، ص٢٤٢.

والأردني تضمن مكانها في أية ترتيبات مستقبلية في المنطقة بعد التوصل إلى التسوية الشاملة على المسارات الأخرى. أما بالنسبة للجانب المصلحي لموقف بعض الحكومات الخليجية، فإن هذه الدول ترى أنها ستحقق نتائج مثمرة تجارية واقتصادية مباشرة.

٣- يرى د. (جيلين روبنسون)(*) أن الاتجاه الرسمي الخليجي يتسم بالتفاؤل اللامحدود، ومرده أربع افتراضات كالتالي[١]:

أ - هناك علاقة إيجابية متبادلة بين السلام الخارجي، والديمقراطية، والاستقرار الداخليين، لكنه ينفي تحقيق هذا الافتراض، بل إن الدلائل العملية توحي بالعكس تمامًا، فالسلام قد أدى إلى مزيد من عدم الاستقرار.

ب - إن السلام سوف يؤدي إلى التنمية الاقتصادية الإقليمية، وهو في الأصل من ضمن الطروحات الإسرائيلية (الشرق أوسطية) التي طرحها "شمعون بيريز"، إذ يرى هذا الافتراض أن عملية السلام ستكون بداية لعهد جديد من التنمية الاقتصادية الحقيقية في (الشرق الأوسط)، مع تحويل الموارد القيمة في الاستخدامات العسكرية للاستخدامات المدنية، كما أن الاستثمارات سوف تتوسع بشكل كبير بفضل دعم الاستقرار في المنطقة. إلا أن د. (روبنسون) يقلل من العلاقة السببية بين السلام والنمو الاقتصادي، ويصفها بأنها "ليست مؤكدة" لوجود ظاهرتين لا سيطرة لدول مجلس التعاون عليهما، والتي قد تعرقل التنمية. الأولى: أن هناك إمكانية أن تتركز التجارة والاستثمارات الدولية على نحو متزايد في تكتلات، وأهم ثلاثة تكتلات ينتظر أن تتركز فيها تلك الاستثمارات هي في أوروبا (الاتحاد الأوروبي، الجهات التابعة له) وأمريكا الشمالية "النافتا" (اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية والأطراف

(*) د. جيلين روبنسون: دكتوراه من قسم العلوم السياسية بجامعة كاليفورنيا في (بيركلي) عام ١٩٩٢، يعمل حاليًا أستاذًا مساعدًا بالكلية البحرية العليا في مونتري بكاليفورنيا.

(١) المصدر نفسه، ص ص٢٤٥ -٢٥٥.

المشاركة فيها، وشرق آسيا (كتلة اليابان والصين والنمور الاسيوية). ويرى د. روبنسون أنه قد يظل (الشرق الأوسط) برمته بعيدًا عن هذه التكتلات. والثانية: أن رأس المال الاستثماري قد لا يكون متوافرًا لدعم النمو الاقتصادي في السنوات القادمة، إذ لا يجتذب (الشرق الأوسط) سوى ٣% من رأس المال الاستثماري الدولي، وهذا الوضع قد لا يتغير كثيرًا في المستقبل القريب. وعلى هذا فإن التعويل على الدعم المالي الخليجي يبدو غير مشجع بسبب الظروف غير المستقرة في سوق النفط، وعجز الموازنات لدى عدد كبير من هذه الدول، تجعل من غير المحتمل أن يأتي منها القدر الكافي من رأس المال لتحفيز النمو الاقتصادي في المنطقة.

جـ - أن التنمية الاقتصادية تؤدي إلى التحرر السياسي. ويقف د. روبنسون مع الاعتقاد الذي يقول إن دول مجلس التعاون هي دول قبلية وعشائرية، وعليه فمن المبالغة المفرطة أن نتوقع أن هذه الرفاهية سوف تؤدي إلى الازدهار السياسي في المنطقة، بل إن تحقيق الرفاهية قد يزيد من مركزية تلك النظم والتشدد في الحكم.

د - أن عملية السلام ستعزز الأمن الإقليمي، وينفي "د. روبنسون" حدوث ذلك، ويستشهد بالتجارب السابقة لدول عربية عقدت اتفاقيات سلام مع إسرائيل مثل مصر، والأردن، إذ يرى أن هيكل القوة السائد في المشرق العربي حاليًا ما زال كما هو دون تغيير. وإذا كان ثمة تأثير لعملية السلام فهو يتمثل في تزايد الخلل في ميزان القوى بالمنطقة، حيث إن المجتمع الدولي يدعم الهيمنة العسكرية الإسرائيلية، ويمنحها المشروعية، ويعتبر هذا الخلل في ميزان القوى أخطر من توازن القوى.

وثمة رأي رسمي خليجي آخر يخشى التقارب و(التطبيع) مع إسرائيل وهو مبني على عدة ذرائع[1]:

أ - خشية دول الخليج أن تصبح الممول الكبير لمشاريع تل أبيب السياسية والاقتصادية بالمنطقة.

ب - تردد بعض دول مجلس التعاون بسبب السرعة الفائقة في ذلك الأمر (التطبيع)[1] قبل انسحاب تل أبيب الشامل من القدس، والجولان السورية.

(١) د. غازي حسين، مصدر سابق، ص١٩.

جـ - خشية بعض الدول أن تلحق بعض مشاريع إسرائيل الضرر بمشاريع خليجية مع أطراف أخرى لها نفس الأهداف في المستقبل المنظور.

وقد انقسمت دول مجلس التعاون حول بعض المشاريع الإسرائيلية المقترحة للنظام (الشرق الأوسطي) كبنك التنمية، إلى مؤيدة، وصامتة، ومعارضة؛ إذ أعلنت قطر انضمامها للبنك، وألمح الإسرائيليون إلى موافقة عُمانية على المشاركة فيه، وفي المقابل عارضت السعودية بشدة إنشاء هذا البنك؛ إذ أعلن وزير التجارة "أسامة الفقيه" في التاسع والعشرين من مايو عام ١٩٩٥ أنه يتعذر على بلاده المشاركة فيه، موضحًا أن الرياض قدمت أكثر من ٧٠ مليار دولار للمشاريع التنموية العربية، وفي المنطقة عمومًا[٢].

وفوق كل هذا أو ذاك يمكن تقريب صورة المعارضة الرسمية (للتطبيع) مع إسرائيل عبر الاستشهاد بما قاله الأمين العام المساعد لمجلس التعاون الخليجي للشؤون الاقتصادية "عبد الله القوين" في الخامس عشر من أكتوبر عام ١٩٩٥، إذ وصف إنشاء مؤسسات السلام قبل اكتمال عملية السلام بمثابة "وضع العربة أمام الحصان"[٣].

فضلاً عن ذلك ظهرت ردود فعل رسمية أجهضت محاولات الإسرائيليين للتقرب منها. وهذا ما تمثل في فشل محاولاتهم للتقارب مع دولة الإمارات العربية المتحدة، وتجسد ذلك في تصريحات الشيخ "حمدان بن زايد آل نهيان" وزير الدولة للشؤون الخارجية في الخامس عشر من أكتوبر عام ١٩٩٥ بخصوص الموقف الأمريكي من القدس والتي عرقلت المحاولات الإسرائيلية لفتح قنوات اتصال مع الإمارات عبر طرف ثالث، إضافة

---

(١) دعت واشنطن دول مجلس التعاون في إطار ضغوطها (لتطبيع) العلاقات مع إسرائيل، في إطار الكتاب الابيض الذي أصدرته عام ١٩٩٣ إلى تخفيف العقوبات على إسرائيل، إذا كانت ترغب في زيادة الاستثمار والتجارة مع الولايات المتحدة التي بلغت حوالي ٢٥ مليار دولار في عام ١٩٩٣، مؤكدة أن المقاطعة تؤثر على مصالح الدول العربية نفسها، انظر إحسان حيدر، دول الخليج تخشى ازدياد الضغوط الأمريكية لتطبيع العلاقات مع إسرائيل، مصدر سابق.

(٢) صحيفة السفير، (بيروت، ١٩٩٥/١٠/٣٠)، ص٨.

(٣) صحيفة السفير، (بيروت، ١٩٩٥/١٠/١٦)، ص٦.

إلى تقويض التكهنات التي ذهبت إلى إمكانية أن تخطو الإمارات سلوكًا أبعد، وأكثر (تطبيعًا) مع إسرائيل من قطر، وذلك عبر إنشاء مصنع تسييل الغاز الطبيعي، وتصديره للدول الأوروبية عبرها[1].

وفي الطرف الآخر نرى الزيارات التي قام بها "إسحق رابين"، و"شمعون بيريز"، و"دوري جولد"، و"يوسي بيلين"، وغيرهم من المسؤولين الإسرائيليين للخليج[2]، وهو ما شجع الإسرائيليين لمزيد من النشاط هناك، خاصة وأن دول مجلس التعاون رحبت باتفاقات السلام بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، ولم تمانع من الإعراب عن موافقتها على الشروع بروابط اقتصادية وتجارية معها كمقدمة لقيام علاقات دبلوماسية فيما بعد[3].

وتتابعت ردود الفعل الرسمية الخليجية المؤيدة للتقارب مع إسرائيل للتهيئة مستقبلاً لبداية (تطبيع) رسمي بين الاثنين، خاصة بعد إعلانها عام ١٩٩٤ إنهاءها للمقاطعة العربية من الدرجة الثانية والثالثة لها، منهية بذلك الحظر على الروابط البريدية، والنقل الجوي غير المباشر، وستسمح للأجانب الذين سبق أن زاروا إسرائيل بدخول أراضيها. واتسمت ردود الفعل الرسمية الخليجية لتنمية العلاقات الاقتصادية مع إسرائيل بالإيجابية، عندما اتخذت إجراءات من جانب واحد بالتوقيع على اتفاق معها في أبريل ١٩٩٤ حول الطاقة الشمسية مع دول مجلس التعاون[4]. ويمكن استعراض المواقف الرسمية لدول مجلس التعاون بشكل محدد كما يلي:

* موقف المملكة العربية السعودية يتجلى في[5]:

أ - تأكيد السفير السعودي في الولايات المتحدة الأمير بندر أن المملكة ستطلق وتعيد الحياة لمبادرات السلام العربية- الإسرائيلية، والتعاون ضمن سياسة أمنية تقودها الولايات المتحدة في المنطقة. وهذا الأمر يعود إلى شهر مايو عام ١٩٩١، إذ عقد بندر قمة في البيت الأبيض مع الرئيس الأمريكي "جورج بوش"، ووزير الخارجية

---

(١) إعادة توجيه العلاقات الإسرائيلية -الخليجية، مصدر سابق، ص٢٥.

(٢) كشفت صحيفة (هآرتس) الإسرائيلية أن رسائل وصلت من دول عربية خليجية إلى وزارة خارجية إسرائيل، وتضمنت وعودًا بتطوير علاقات الدول الخليجية بها بعد أن تم التوصل إلى اتفاق بينها وبين عرفات بشأن تطبيق اتفاق (واي ريفر). انظر نشرة وفا الغد، العدد ٨٢٩، (فلسطين، المكتب الاعلامي لحركة التحرير الفلسطيني (فتح) المجلس الثوري، ١٩٩٩/٩/٦)، ص٤.

(٣) د. عبد الله فهد النفيسي، اليهود والخليج ١٦، صحيفة الخليج، العدد ٧٨٦٠، (الإمارات، ٢٠٠٠/١١/٢٥)، ص٩.

(٤) المصدر نفسه.

(5) In sight, The Sudies, (Washington: June 24, 1991) , PP3-8.

جيمس بيكر، وحسب ما أكدته الانباء أنه قد حوصر لإجبار المملكة بعقد مؤتمر سلام عربي - إسرائيلي[١].

وكان رد فعل الأمير بندر تصريحه لوكالة CNN الأمريكية قائلاً "أعدكم بأن المملكة العربية السعودية ستعمل ما بوسعها لإحلال السلام في منطقة الشرق الأوسط"[٢].

وقد حاولت إسرائيل التقليل من قيمة علاقاتها مع السعودية عبر استخدام التمويه الإعلامي. وهذا ما نلاحظه من خلال اتهام مصدر مسؤول في وزارة الخارجية في أغسطس ١٩٩٤ للمملكة العربية السعودية بعرقلة مفاوضات السلام المتعددة الأطراف في (الشرق الأوسط) وقال "إن الحكومة الإسرائيلية ستطلب من الولايات المتحدة أن تتوسط لدى السعودية لتسلك مسلكًا أكثر إيجابية في هذا الصدد"، وكانت الرياض قد حالت دون تبني وثيقة سياسية تنص على إرساء تدابير ثقة بين العرب والإسرائيليين، وذلك خلال الجولة الخامسة من المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح التي عقدت في الدوحة في مايو ١٩٩٤"[٣].

واعتبر الدكتور "عبد العزيز الدخيل" رئيس المركز السعودي الاستشاري للاستثمار والتمويل "إن الحوار يجب ألا ينتظم تحت أي راية، أو مظلة سياسية ترمي في شكل مباشر أو غير مباشر إلى الانخراط في برامج أو اتفاقات ثنائية أو متعددة، اقتصادية أو ثقافية أو سياسية، أو مائية أو بيئية أو غيرها تقود إلى (تطبيع) العلاقة مع "إسرائيل" قبل أن تقوم هي بتطبيع مواقفها الأيديولوجية، وسياستها الاستعمارية الاستيطانية إزاء الشعب والدولة الفلسطينيين، والعالم العربي أجمع"[٤].

وحذر بعض المسؤولين السعوديين العاملين في المجال الاقتصادي من (التطبيع) مع إسرائيل، إذ حذر رئيس غرفة التجارة والصناعة في الرياض "عبد الرحمن الجريسي"

---

(1) Ibid.
(2) Ibid.

(٣) صحيفة الرأي الأردنية، العدد ٨٧٤٩، (عمان، ١٩٩٤/٨/٥)، ص٣.

(٤) صحيفة الحياة، (لندن، ٢٨ ت١ ١٩٩٥)، ص٢.

من أن بضائع إسرائيلية تسربت إلى أسواق السعودية على الرغم من المقاطعة العربية. وقد نقلت صحيفة الجزيرة التي نقلت الخبر إشارات إلى"تسرب عدد من المنتجات والصناعات الإسرائيلية تصدر إلى المملكة عن طريق وسيط ثالث عن طريق أسماء مستعارة، وتباع في أسواقها". وكان رئيس الغرفة التجارية والصناعية أعرب عن أسفه قائلاً "إن بعض الدول العربية سهلت التعاون مع "إسرائيل" موضحًا "أنها تساهلت، وبدأت تصل إلينا عن طريقها بعض البضائع التي يجب أن تقاطع، مشددًا على أن السعودية تلتزم القرار العربي بوقف التطبيع، ومقاطعة كل ما له صلة بإسرائيل"[١].

ويشار إلى أن الأمير د. تركي بن محمد بن سعود الكبير[*] كشف في سياق محاضرة ألقيت ضمن فعاليات ندوة المملكة وفلسطين الموسومة "دور وزارة خارجية المملكة العربية السعودية في دعم القضية الفلسطينية" عن معلومات مهمة جدًا عن رد الفعل السعودي تجاه التحرك الإسرائيلي وذلك كما يلي[٢]:

ـ أكد د. تركي أن إسرائيل تركز على استثمار عملية السلام الجارية حاليًا لتحقيق انفتاح و(تطبيع) لعلاقاتها مع الدول العربية للخروج من عزلتها الإقليمية، الأمر الذي ستجني من ورائه مكاسب اقتصادية وسياسية كبيرة، مع عدم الالتزام الصادق "بحل ذلك النزاع حلاً يتماشى مع القرارات الدولية، لذا فإن حكومة السعودية ترى أنه من المناسب الاستمرار في العمل ضمن الإطار العربي، والتركيز على أهم نقطتين فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، وهما إعطاء الشعب الفلسطيني حقوقه، واستعادة الأماكن الإسلامية المقدسة الواقعة تحت الاحتلال، وفي مقدمتها القدس الشريف، وكذلك إحراز تقدم عادل ومقبول على بقية المسارات في المفاوضات العربية - الإسرائيلية".

---

(١) مجلة فلسطين الثورة، العدد ٧٧٢، (عمان، حركة التحرير الوطني الفلسطيني، منظمة فتح، القيادة العامة لقوات العاصفة، المجلس الثوري، ت١ ١٩٩٨)، ص٣٥.

* الامير د. تركي بن محمد بن سعود الكبير: رئيس إدارة المنظمات الدولية، ووكيل وزارة الخارجية المساعد للشؤون السياسية السعودي.

(٢) د. تركي بن محمد بن سعود الكبير، دور وزارة خارجية المملكة العربية السعودية في دعم القضية الفلسطينية، فعاليات ندوة المملكة وفلسطين، (الرياض، دار الملك عبد العزيز، وزارة الخارجية، ٢٠٠١/٤/٢٢)، ص ص١ -١٠.

ــ أشار كذلك إلى أن "حكومة المملكة شاركت كمراقب في مؤتمر مدريد ممثلة للدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وشاركت بعد ذلك في جميع فرق العمل المنبثقة عن المحادثات المتعددة الأطراف: اللاجئين، المياه، الرقابة على التسلح، والأمن الإقليمي، البيئة، التنمية الاقتصادية، لجنة التوجيه التي كان آخر اجتماع لها في موسكو بتاريخ فبراير ٢٠٠٠". ويشرح توجه السعودية وموقفها من الصراع العربي الإسرائيلي والتسوية بشروط؛ حيث يقول "وترى حكومة المملكة العربية السعودية أن المحادثات المتعددة الأطراف تشكل عاملاً مساعدًا للمحادثات الثنائية وليس بديلاً عنها، وأن التطبيع في العلاقات بين الجانبين يجب أن يسبقه حل للقضايا العالقة، كإنشاء الدولة الفلسطينية، وإزالة المستوطنات، وعودة اللاجئين، وحل قضية القدس، وأن ما يتحقق من تقدم في مسار المحادثات الثنائية، سوف يكون له انعكاس على مسار المحادثات المتعددة الأطراف".

وجدير بالذكر أنه سبق وأن أعلن مفتي المملكة الشيخ "عبد العزيز بن باز" في حديث إلى صحيفة (المسلمون) السعودية، إجازته الصلح مع إسرائيل، مبررًا ذلك بالقول "بسبب حالة الضعف التي يعيشها المسلمون في هذه المرحلة"، لكنه أكد في المقابل "أن الصلح مع اليهود لا يلزم مودتهم وموالاتهم".

ويقول "يجب أن يقتصر الصلح على استتباب الأمن بين الطرفين، وكف الأذى، وجواز التبادل التجاري، وإقامة السفارات"، وتابع إن هذه الأمور "لا تلزم التودد أو التحبب أو تغيير المناهج الدراسية في البلاد الإسلامية التي تشير إلى موقف الإسلام من اليهود كما ورد في القرآن الكريم، والأحاديث النبوية الشريفة"[١].

---

(١) صحيفة السفير، (بيروت، ١٩٩٥/١/١٠)، ص٥. كذلك أنظر: مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٢١، شتاء ١٩٩٥، ص ص١٩٦ -١٩٧. جدير بالذكر أن وزير الدفاع والطيران السعودي الامير سلطان قال داعيًا الدول العربية لإعادة النظر بالتعاون مع الشركات التي تتعامل مع إسرائيل؛ حيث أكد أن على الدول العربية أن لا تتعامل مع تلك الشركات إذا لم يتحسن الوضع في فلسطين. إذاعة أمريكا الناطقة باللغة العربية، ٢٠٠١/٦/١٨. (إنصات شخصي).

* **موقف الكويت[1]:**

ــ أنكر نائب وزير الخارجية (سليمان ماجد الشاهين) ادعاءات مصادر في واشنطن، محاولة إسرائيل التقرب من الكويت لشراء النفط ونقله لغزة.

ــ أنكرت الكويت تقارير مسؤول في وزارة الخارجية الإسرائيلية، ناقشت احتمالية إقامة علاقات دبلوماسية بين الطرفين، بجانب ذلك أنكرت دعوى مساهمتها مع سلطنة عمان وإسرائيل في القيام بتدريبات عسكرية.

وصرح المرحوم "عبد العزيز الصقر" رئيس غرفة تجارة وصناعة الكويت قائلا "إن مهندسي السلام السياسي، والتعاون الاقتصادي، ينظرون إلى دول مجلس التعاون بكونها مصدرًا للتمويل، وإمدادًا بالنفط ليس إلا، ولذا تقتصر المشاريع المطروحة لمنطقتنا على المشاركة في بنك التنمية، وعلى مد أنابيب النفط إلى البحر المتوسط عبر الأردن وفلسطين و"إسرائيل"، واعتبر أن هذه النظرة تهمش كثيرًا من دور دول مجلس التعاون، وطموحاتها، ومستقبلها الاقتصادي"[2].

* **موقف قطر:**

لقد كانت قطر من المشاركين في مؤتمر مدريد للسلام مع إسرائيل عام ١٩٩١، وأعلنت في أكثر من مناسبة رغبتها بتخفيف المقاطعة عنها[3]. وقد برر المسؤولون القطريون أسباب تقربهم من إسرائيل بموجب متغيرات دولية وإقليمية، كما كشف عن ذلك وزير الخارجية "حمد بن جاسم بن جابر الثاني" في مقابلة مع قناة MBC الفضائية في لندن قائلاً "أنت تعلم أن هناك عوامل جديدة، عملية السلام قد جذبت انتباهنا منذ البداية، وقد شاركت دولة قطر في كل جلسات مؤتمر مدريد، نحن مسرورون أن إخواننا الفلسطينيين وصلوا لحل أو لبداية حل لقضيتهم. وقد حفزنا هذا الاتفاق مع بيريز لتشجيعهم على التقدم في عملية السلام"[4]. وأوضح داعيًا لتسهيل تدريجي للمقاطعة

---

(1) Jacob Abadi, op.cit, PP.66-72.

(٢) إنعام رعد، مصدر سابق، ص٢٩٨، ص ٣٠٥.

(٣) صحيفة الشرق، (بيروت، ٩ آذار ١٩٩١)، ص٧.

(٤) قناة MBC الفضائية باللغة العربية، (لندن، ١٨ أكتوبر ١٩٩٣)، أرشيف وكالة الانباء العراقية.

العربية، أن "بلادي ليست مستعدة لانتظار الجامعة العربية لتعطي قرار إنهاء المقاطعة الثانوية للشركات التي لها أعمال مع إسرائيل"(١).

ورحب الشيخ "حمد بن جاسم" بالوفد الإسرائيلي الذي جاء للمشاركة في محادثات جانبية عن السيطرة على الأسلحة في الدوحة، وذلك في ربيع ١٩٩٤، كاشفًا أن المحادثات التجارية الخاصة ببيع الغاز الطبيعي لإسرائيل قد بدأت، وقال "إن كل هذا مشروط ومتوقف على المفاوضات الإسرائيلية مع سوريا، ولم يذكر الفلسطينيين"(٢).

وقد أجرت إسرائيل مفاوضات لاستيراد ٢.٥ مليون طن من الغاز الطبيعي من قطر(٣). ولذلك وكما يوضح الكاتب "يهودا يائير" "إن القطريين لا يرون أن العلاقات مع إسرائيل تتناقض مع أهداف سياستهم الخارجية"(٤).

وكشفت الأحداث أن وزير الخارجية القطري عند دعوته لزيارة تل أبيب، لم ينفِ هذه الاحتمالية، مع ذلك قال "إن زيارة كهذه ستصبح واقعًا، إن كان هناك تقدم في محادثات السلام"(٥). وقد تمت الزيارة، ولكن من قبل وزير العدل القطري، إذ التقى شمعون بيريز في القدس. وقد صرح الوزير القطري في خاطب (بيرزيت) بأن القدس هي عاصمة فلسطين. ولكن بعد أيام من زيارته تخطب زميله وزير الخارجية في مأدبة عشاء أقامتها اللجنة الأمريكية - اليهودية المعروفة بـ (إيباك) في واشنطن مساء التاسع من مايو ١٩٩٦ محييًا إسرائيل باعتبارها "دولة مجاورة، وستظل قائمة في الشرق الأوسط"(٦). وقد أكد الوزير في حفل (الإيباك) في واشنطن في الثاني عشر من مايو ١٩٩٦ على العلاقات بين بلاده وإسرائيل، وضرورة تطويرها وذلك بعد أسبوعين من أحداث (قانا)، وقبل خمسة أيام من اجتماع البرلمانيين العرب في قانا وتضامنهم مع لبنان ضد العدوان الإسرائيلي(٧).

---

(١) المصدر نفسه.

(2) Jacob Abadi, op.cit, P58.

(3) Ha'aretz, June 28, 1995.

(4) Ehud Ya'ari, The Gulf Connection, Jerusalem Quarterly, Vo IV, No. 21, (February 14,1994), P.26.

(5) Jacob Abadi, op. Cit, P60.

(٦) إنعام رعد، مصدر سابق، ص٤٣٣.

(٧) المصدر نفسه، ص٤٧٧.

وفي نفس المناسبة أعلن الوزير عن عزم بلاده إقامة علاقات مع إسرائيل، وتوقيع اتفاق رسمي لتنفيذ مشروع الغاز ابتداء من عام ٢٠٠٠، وقال "إن بلاده تدرس حاليًا إقامة علاقات تجارية مع إسرائيل، مبنية على أساس اتفاقات في مجال منع الازدواج الضريبي، وضمان الاستثمار". وختم كلمته بالقول "من حق الإسرائيليين أن يعرفوا ما الذي يمكنهم الحصول عليه، في مقابل إعادة الأراضي العربية المحتلة، وتوقيع اتفاقات السلام مع جيرانهم"[١].

ولقد ساهم أصحاب المصالح التجارية من الجانب القطري في تقليل خطورة التعامل مع إسرائيل لتشجيع القطاع الخاص للدخول في تعاملات تجارية مع رجال أعمال إسرائيليين.

وتأسيسًا على ذلك صرح مسؤول بغرفة التجارة والصناعة قائلاً "إنه ليس هناك خطر على تعامل رجال الأعمال القطريين مع "إسرائيل"، وإننا رسميا كغرفة للتجارة شكلنا وفدًا من ثمانية عشر رجل أعمال لزيارة تل أبيب. لكن إذا رغب أي مواطن في الذهاب في زيارة خاصة فلن نعترض"[٢].

وكان الوفد القطري يتفقد مشروعات مشتركة في قطاعات الزراعة، الطاقة، والمياه المعدنية، والبتروكيماويات وقال "نعلم أن بعض رجال الأعمال لا يزالون يلتقون الإسرائيليين في العاصمة الأردنية عمان، والقاهرة، والقدس"[٣].

وقد أكد وزير الخارجية القطري في التاسع عشر من يناير ١٩٩٦ ضرورة إحداث تغيير فكري في نمط تفكير الشباب والأحفاد لتقبل التعامل مع إسرائيل، وهو يمثل بحد ذاته تهيئة الرأي العام (للتطبيع) مع تلك الدولة، إذ أكد على "ضرورة إعداد الأبناء ليدخلوا المواجهة الحياتية مع العدو، وليس المواجهة العسكرية، التي انتهت، وتكون ساحة المواجهة هي الاقتصاد، والثقافة، والتعليم، والإعلام"[٤].

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) هيلاري جوش، رجال أعمال: تعاملات قطر وعُمان مع إسرائيل ما زالت بطيئة، وكالة رويتر، ١٩٩٦/١١/١٦، أرشيف وكالة الانباء العراقية.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) إسرائيل تبيع إلى دول الخليج منتجات بقيمة تزيد على ملياري دولار سنويًا، مصدر سابق.

وقد استقبلت قطر وسهلت تواجد الشركات الإسرائيلية لإنتاج السلاح كتعبيـــر عـــن رغبتها لتطوير (التطبيع) العلاقات مع تل أبيب؛ إذ افتتح بها في السابع والعشرين مـــن نوفمبر ١٩٩٨ معرض (ميليبيسول) قطر ١٩٩٨، وضم المعـــرض ثلاثمائـــة وثلاثـــين شركة، بينها أكبر خمس شركات لإنتاج السلاح في العالم من ثلاثين دولـــة. وشـــاركت إسرائيل في المعرض بحدود عشر شركات، عرضت إنتاجها من المعدات الأمنية. ورأس الجناح الإسرائيلي"آموس يارشت" وهو مدير في مجال تسويق الـــصادرات فـــي وزارة الدفاع[١].

* **موقف سلطنة عُمان:**

يبدو أن زخم عملية السلام في منتصف التسعينيات من القرن الماضي، قد ساهم كثيرًا في تطوير العلاقات العمانية - الإسرائيلية خاصة في إطار المفاوضات متعددة الأطراف [٢].

ومع صعود حكومة "بنيامين نتنياهو" عام ١٩٩٦ إلى دفة الحكم، وتصعيد إســـرائيل حملاتها العنيفة ضد الشعب الفلسطيني، ظهرت ردود فعل عمانية شديدة إذ صرح رجـــل أعمال عماني مرموق "أنا ببساطة لا أتعامل مع إسرائيل الآن"، مرجعًا ذلك إلى أنه لـــن

---

(١) مجلة فلسطين الثورة، العدد ٧٧٨، (عمان، ١٢ ت٢ ١٩٩٨)، ص١٩.

(٢)Jacob Abadi, op,cit, P50.

Anne Joyce, Interview with Sultan Qaboos Bin Said Al Said, Middle East policy, Vol III, No.4, (April 1995), P.6.

جدير بالذكر أن سلطنة عمان لا تنظر إلى ممارسات إسرائيل بحق أبناء الشعب العربي الفلسطيني كمبرر لقطع العلاقـــة معـــه، وهذا ما حدث في شهر مايو ١٩٩٨، إذ في ظل احتفالات إسرائيل بالذكرى الخمسين لانشائها، وإمعان حكومة (نتنيـــاهو) فـــي تسريع وتيرة الاستيطان والتهويد للقدس والأراضي الفلسطينية المحتلة صرح وزير الشؤون الخارجيـــة فـــي ســـلطنة عمـــان "يوسف بن علوي" في الثامن عشر من مايو ١٩٩٨ ردًا على سؤال صحافي حول النية في إغلاق المكتب التجاري الإسرائيلي في مسقط، إذ قال"إننا لا نأخذ الظروف الحالية على أنها أسباب كافية لكي يتم اتخاذ قرار من هذا النوع، لأن الجهود ما زالت مستمرة لبعث الروح في التسوية المحتضرة". انظر مجلة فلسطين الثورة، العدد ٧٥٤، (عمـــان، ٢٨ آيـــار ١٩٩٨)، ص٤١. انظر أيضًا إذاعة إسرائيل باللغة العربية، ١٤/٥/١٩٩٦، ١٠.٣٠ صباحًا، أرشيف وكالة الأنباء العراقيـــة. هـــيلاري جـــوش، مصدر سابق.إنعام رعد، مصدر سابق، ص٤٣٣. المصدر نفسه. المصدر نفسه، ص٤٧٧

يكون هناك نشاط اقتصادي مع فقدان الاستقرار. وأنه سيكون خطأ من الناحية الأخلاقية[١]. وقال "سعد هيثم" الأمين العام لوزارة الشؤون الخارجية العمانية "فعلنا ما بوسعنا لدعم عمليات السلام"، ولكنه أضاف "هناك حدود مع انتخاب رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو؛ إذ لم تنفذ اتفاقات أوسلو"[٢]. وقد أعلنت مسقط مطلع عام ٢٠٠١ عن اشتراطها إحراز تقدم على المسار السوري قبل إعادة ملحقها التجاري إلى إسرائيل [٣].

*** موقف الإمارات العربية المتحدة:**

يوضح الباحث "جاكوب عبادي" أسباب معارضة دولة الإمارات العربية المتحدة (للتطبيع) مع الإسرائيل ويجملها في عدة مؤشرات من أبرزها: "وجود تحالف فلسطيني كبير وقوي في الإمارات، وإشغال الفلسطينيين مناصب مهمة في عدة وزارات، ويملكون نفوذًا كبيرًا في حياة البلاد الاقتصادية"[٤].

وقد رفضت الإمارات طلبًا من حكومة الولايات المتحدة في يناير ١٩٩٣ لرفع مقاطعتها لإسرائيل التي كلفتهم (٥٠) بليون دولار منذ الحظر المفروض في بداية الستينيات، إذ كانت استجابة أبو ظبي هي تشديد المقاطعة.

وطلب من الشركات الانتباه أكثر لتصديقات المصدر والوثائق الأخرى، والتحقق من أن المنتجات لا يكون مصدرها إسرائيل ولا يكون مرتبطا بأية طريقة مع الإسرائيليين. وطلب من المصدرين الأجانب تقديم تصديقات مصدر بضائعهم، ونصت التوجيهات على أن تكون هذه التصديقات موثقة من قبل غرف التجارة في الدول المصدرة[٥].

ومن جانب آخر لم يسمح للاسرائيليين دخول البلاد، وحتى الأجانب الذين يأتون لأبو ظبي كانوا يرحلون إن كانت جوازات سفرهم بها ما يؤشر على دخولهم إسرائيل. وكلما ورد اسم الأخيرة في المكتبات، فإن الكتب تفحص بالمتحسسات، وظل هذا الاسم يظهر في الصحف المحلية بين قوسين[٦].

---

(١)Afshin, Molavi, U.S Fails to bridge Arab Israel split in Mideast business Summit, christian Science Moniter, Vol89, Issue 245, (U.S.A:11-4-1997), PP.1-2.

(٢)Ibid.

(٣) د. علي أحمد الغفلي، الخليج ومسارات التسوية والتطبيع، مصدر سابق، ص١٨٨.

(٤)Jacob Abadi, op. Cit, P52.

(٥) كذلك انظر إنعام رعد، مصدر سابق، ص٢٨٠. Ibid, P.53.

(٦)Ibid, p54.

وقد دعت الإمارات الولايات المتحدة لإيقاف مقترح نقل السفارة من تل أبيب إلى القدس، إذ أبلغ الشيخ حمدان السفير الأمريكي "وليم روفا" في أبو ظبي بأن بلاده تعد القدس كأساس لعملية "الشرق الأوسط"، وأن أية تطورات مخربة في هذه القضية سيكون لها تأثير عكسي على الدول العربية والإسلامية[1].

وبالرغم من كل ما ذكر نقلت الأخبار أن رجال أعمال إماراتيين وقطريين قاموا بزيارة الجناح الإسرائيلي في مؤتمر القاهرة في عام ١٩٩٦، في حين تحدث رجال أعمال إسرائيليون عن صفقات أبرمت مع رجال الأعمال الخليجيين، ولكن على قاعدة التكتم[2].

وقد قاطعت الإمارات مؤتمر الدوحة الاقتصادي عام ١٩٩٧، حيث حدد الشيخ "زايد بن سلطان آل نهيان" موقف دولته بعدم المشاركة في المؤتمر لأنه يضر بمصالح دول عربية شقيقة. وقال "أن الإمارات لا يمكنها حضور مؤتمر الدوحة إرضاءً لدولة عربية شقيقة على حساب دولة عربية شقيقة أخرى" وكانت الإمارات العربية قد ربطت مشاركتها في المؤتمر بحدوث تقدم على كل المسارات بما فيها المساران السوري واللبناني[3].

*** موقف مملكة البحرين:**

اتخذت مملكة البحرين موقفًا منددًا بالتحرك الاسرائيلي، وانتقدت مواقف الإسرائيليين المعادية للفلسطينيين. فعلى سبيل المثال، وفي إطار مقابلة مع رئيس الوزراء الشيخ "خليفة بن سلمان الخليفة" في السابع من ديسمبر ١٩٩٠ قال: "إن القضية الفلسطينية

---

(١)Ibid,P55.

(٢) صحيفة السفير، (بيروت، ١٩٩٦/١١/٣)، ص٧.

(٣) د. غازي حسين، مصدر سابق، ص ص٨٠-٨١.

في مقدمة قضايا السياسة الخارجية لبلادة". وفي ١٣ أكتوبر ١٩٩١ شـــجبت البحـــرين إسرائيل لاختراقاتها العسكرية في لبنان، والاستيلاء على منازل الفلسطينيين[١].

وفي لقاء مع صحيفة الحياة طلب من الشيخ "محمد بن مبـــارك" وزيـــر الخارجيـــة التعليق على العلاقات البحرينية مع إسرائيل وقال: "إن بلاده ملتزمة بالقرارات العربيـــة الخاصة بالصراع"[٢].

ثانيًا: الموقف الشعبي الخليجي:

انقسم الموقف الشعبي الخليجي إزاء التحركات الإسرائيلية إلـــى مؤيـــد ومعـــارض (للتطبيع) مع إسرائيل. وقد اتخذ المؤيدون، وهم قطاع محدود من الرأي العام الخليجي يضم من أهمها بعض الليبراليين، ورجال الأعمال، وبعض كتـــاب الـــصحف اليوميـــة، والمثقفين، وأهل الرأي، عدة مبررات لتأييد إقامة علاقات مع الإسرائيليين[٣]:

١ - أنه إذا كان الفلسطينيون، وهم أصحاب الأرض والقضية، يريدون السلام، فلمـــاذا نختلف عنهم، ونحن لسنا أكثر حماسًا وإخلاصًا للقضية من الشعب الفلسطيني نفسه.

٢ - الأوضاع العربية المتدنية، والتي لا تبشر بنهضة عربية جديدة تفتح المجال لنقلـــة عربية نحو آفاق جديدة.

٣ - كذلك مساوئ الحروب والتي أصبحت مكلفة في الوقت الحاضر، وقد دفعت الـــدول العربية، ودول الخليج الكثير من الأموال في سبيل التسلح، وتحرير فلـــسطين، لكـــن رغم كل هذا لم يتحقق أي شيء على أرض الواقع.

٤ - أنه من الخطأ معارضة موقف الولايات المتحدة المؤيد (للتطبيع) بين العـــرب و الاسرائيليين، وهي الدولة الراعية لأمن الخليج اليوم.

٥ - أن استمرار الصراع العربي – الاسرائيلي لمدة أطول إلـــى جانـــب اســـتنزافه الموارد البشرية والمادية للوطن العربي يؤدي إلى ظهور الحركات الراديكالية، واليمينية منها أو اليسارية، والتي قد تشكل عامل عدم استقرار في المنطقة.

---

(١)Jacob Abadi, op.cit, PP65-66.

(٢) صحيفة الحياة، (لندن، ١٦ فبراير ١٩٩٥)، ص٢.

(٣) د. شملان يوسف العيسى، مجلس التعاون الخليجي وعملية السلام في الشرق الأوسط، مجلة الـــسياسة الدوليـــة، العـــدد ١٢٢، السنة٣١، أكتوبر ١٩٩٥، ص ص١٦٤ -١٦٥.

٦ - أن من مصلحة دول الخليج العربية أن يكون هناك نظام إقليمي جديد يختلف عن النظام السابق، خصوصًا إذا كانت المعطيات الجديدة قد جاءت نتيجة حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١، وهي دور أمريكي أكبر في المنطقة، وتهميش دور العراق وإيران في الخليج، ودخول أقطاب جديدة للنظام الإقليمي، مثل تركيا وإسرائيل، قد يكون لها دور فعال في المنطقة مستقبلاً.

أما المعارضون فقد تباينت مواقفهم، لكن القاسم المشترك في كل التيارات القومية والإسلامية، هو البحث عن حالة بين طروحاتهم الوطنية ومضامين فكرهم الاجتماعي وبين الطموحات الثورية التي يحملها الفكر الديني في الحقول الاجتماعية والاقتصادية، الأمر الذي انضج حوارات جدية، ونتائج إيجابية لهذا التقارب الذي سيزيد بالتأكيد من تمسك مختلف الفئات، والطبقات الاجتماعية والشعبية بالخصوصيات الثقافية، وألايديولوجية، والفكرية، الأمر الذي يتنافر بطبيعته مع أي توجه حقيقي لإجراء تسوية أو مصالحة سياسية شاملة مع إسرائيل(١).

وقد رجح د."حسن حمدان العلكيم" أحد الأكاديميين الخليجيين إن النتيجة المتوقعة من (تطبيع) العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي وإسرائيل هي حدوث نفور سياسي بين الأجنحة الإسلامية والقومية الخليجية؛ الأمر الذي قد يهدد بانهيار النظم السياسية الخليجية نفسها في المستقبل المنظور(٢).

وهو ما يمثل انعكاسًا للموقف الشعبي العربي المعارض (للتطبيع) مع إسرائيل الذي لاح بشكل واضح في التجمعات العربية غير الرسمية لمقاومة (التطبيع). إذ أكد البيان الختامي الصادر عن المؤتمر العربي الشعبي الأول لمقاومة الاستسلام (والتطبيع) الذي عقد في صنعاء خلال الفترة من التاسع إلى الثاني عشر من ديسمبر ١٩٩٦ وشارك فيه نحو ٦٥٠ شخصية من ١٤ دولة عربية، أن التسوية والتطبيع والسلام الصهيوني

---

(١) محمد صادق الحسيني، التسوية الشرق أوسطية والنتائج أو الآثار المترتبة عليها بالنسبة إلى منطقة الخليج، مجلة المستقبل العربي، العدد ١٧٠، السنة ١٦، أبريل ١٩٩٣، ص١٣٧.

(٢) انظر محمد السيد سليم (عرض)، دول مجلس التعاون الخليجي في عالم غير مستقر، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٣٠، مصدر سابق، ص ص٢١٣ -٢١٤. كذلك انظر مجلة المستقبل العربي، العدد ١٩٧، السنة ١٨، يوليو ١٩٩٥، ص١٠٣.كذلك انظر د.علي أحمد الغفلي، الخليج ومسارات التسوية والتطبيع، مصدر سابق، ص١٨٩.

الأمريكي المفروض، والمرفوض من جماهير الأمة العربيــة ومناضــليها، ومثقفيهــا، وقواها الحية ينتهك قدسية النضال القومي العربي والإسلامي، ويــؤدي إلــى تــصدع وضعف وبلبلة في صفوف العرب، ووجدان أجيالهم واختياراتهم المبدئية واستراتيجياتهم الوطنية والقومية[١]. ويمكن استعراض ردود الفعل الشعبية المعارضــة للتطبيــع مــع إسرائيل كما يلي:

*** موقف السعودية الشعبي:**

أكدت صحيفة "اليوم" أن السعودية واضحة في (خيار السلام)، لكنها ترفض أن يــتم ابتزاز العرب بمفاهيم خادعة ومضللة، إذ لا يمكن أن تكون هناك تنميــة حقيقيــة فــي (الشرق الأوسط) والكنيست الإسرائيلي يعلق خارطة إسرائيل الكبرى علــى قاعتــه[٢]. وكتبت صحيفة "البلاد" متساءلة: "كيف يمكن أن يقوم تعاون اقتصادي بين دول الــشرق الأوسط وإسرائيل لا تزال تحتل أراضٍ عربية بل وتصر على توسيع سياسة الاســتيطان متحدية بذلك الأعراف والمواثيق الدولية، وتحاول جاهدة تغييــر الطبيعــة الجغرافيــة والديمغرافية لمدينة القدس دون انتظار المفاوضات للوضع النهــائي حولهــا[٣]. وبعــد اندلاع انتفاضة الأقصى في سبتمبر ٢٠٠٠ خرجت الجماهير في مظاهرات في شــوارع الرياض منددة بإسرائيل[٤]. ونرى أن هذا التطور هو إشارة مهمة في الساحة السعودية فالنفور الشعبي الآن في كل العواصم العربية ومنها الرياض قد توحد في موقف واحــد من ممارسات الإسرائيليين ضد الفلسطينيين.

*** موقف الكويت الشعبي**

تعددت الجمعيات والمنظمات المعارضة (للتطبيع) مع إسرائيل كما يلي[٥]:

ـ الحركة الدستورية الإسلامية: ترى هذه الجماعة عدم جواز السلام مع إسرائيل[١].

---

(١) مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٣٠، ربيع ١٩٩٧، ص١٩٨، كذلك انظر صحيفة النهار، (بيــروت، ١٤/١٢/١٩٩٦)، ص٨. جدير بالذكر أنه عقد في مقر اتحاد المحامين العرب في القاهرة يوم ٨/٩/٢٠٠١، مــؤتمر لجــان مقاومــة التطبيــع والمقاطعة ودعم الانتفاضة الفلسطينية. لمزيد من التفاصيل انظر د. كريم العاني (عرض)، مــؤتمر مقاومــة التطبيــع ودعــم الانتفاضة الفلسطينية، مصدر سابق، ص ص٢٠٦ -٢١٢.

(٢) نديم جعوش، دول الخليج العربية على طريق التطبيع الاقتــصادي مــع إســرائيل، أرشــيف وكالــة الأنبــاء العراقيــة، ٣/١٠/١٩٩٥.

(٣) الصحف الخليجية، لا تعاون اقتصادي مع إسرائيل، أرشيف وكالة الأنباء العراقية، ١٢/١١/١٩٩٦.

(٤)Abdo, Geneive, Islam nips at Arab Leaders that have ties to Israel, Christian Sience Monitor, Vol 93, Issue 5, (U.S.A: 3/11/2000), P.1.

(٥) د. شملان يوسف العيسى، مصدر سابق، ص١٦٥.

- التجمع الإسلامي الشعبي: يرى أن الصلح مع اليهود غير جائز، معارضًا أي محاولة (للتطبيع) مع إسرائيل.
- الائتلاف الإسلامي الوطني: تبنى موقفًا مفاده التنديد بالتحركات نحو السلام مع إسرائيل [٢].
- المنبر الديمقراطي الكويتي: وهو تجمع سياسي يضم القوى السياسية اليسارية والقومية في الكويت، ويعبر عن رفضه القاطع (للتطبيع)، واستبعد أن المواطن العربي بالجزيرة العربية يتقبل رفع العلم الإسرائيلي هناك.
- أعلن الكثير من نواب مجلس الأمة الكويتي رفضهم (تطبيع) العلاقات مع إسرائيل، حيث ينتمي نواب المجلس لعدة حركات إسلامية وقومية. وقد أعلن النائب "إسماعيل الشطي" رئيس اللجنة المالية بمجلس الأمة بأن التيار الإسلامي يرفض بقوة ذلك الأمر. كما عبر بعض المثقفين الكويتيين عن رفضهم، عبر نشر مقالات في الصحف الخليجية تدعو إلى التمسك بالتحصين العقائدي، والثقافي، ضد الاختراق الإسرائيلي، وهو ما فعله د. "عبد الله فهد النفيسي" في مقالاته التي جاءت تحت عنوان "اليهود والخليج" في صحيفة الخليج الإماراتية[٣].

وقد شهد عام ٢٠٠٠ تأسيس المؤتمر الشعبي الخليجي لمقاومة (التطبيع) مع إسرائيل. ونظم المؤتمر الشعبي الثاني لنفس الغرض في الكويت في التاسع والعشرين من مايو ٢٠٠١، إذ صرح رئيس المؤتمر "وليد الطبطبائي" قائلاً: "إن الوقت قد حان ليس لوقف التطبيع مع الكيان الصهيوني فحسب، بل لمقاطعة الجهات المتعاونة معه".

---

(١) د. مفيد الزيدي، التيارات الفكرية في الخليج العربي ١٩٣٨ -١٩٧١، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه (٣٥)، ط١، ٢٠٠٠)، ص٢٥٩.

(٢)Abdo, Geneive, op. Cit, P.2.

(٣) انظر د. عبد الله النفيسي، اليهود والخليج، ما العمل؟ ٢٤، ٢٥، صحيفة الخليج، الأعداد ٧٩٠٩، ٧٩١٣، (الإمارات، ١/١٣ و ٢٠٠١/١/١٧)، ص ٩ و ص ٨.

وأعلن أن هناك جمعية بحرينية أنشئت قبل أيام في مايو ٢٠٠١، وفي الشارقة هيئة إماراتية لمقاومة (التطبيع)، وهيئات قطرية وعمانية بسبب الدعم الشعبي لها[١].

*** موقف قطر الشعبي:**

أكدت صحيفة "الراية" القطرية إن "إسرائيل" سوف تكون الخاسر الأكبر في قمة القاهرة الاقتصادية التي انعقدت عام ١٩٩٦، لأن سياستها هي السبب في عدم الاستقرار، وغياب الأمن في المنطقة[٢].

وقد مارست الحكومة القطرية ضغوطًا مستمرة لتحييد الموقف الشعبي المعارض (للتطبيع)، والذي أدى إلى تآكل مقومات وممارسات المشاركة السياسية، بحيث لم تسمح للاتجاهات المضادة (للتطبيع) بالتعبير عن أفكارها وتجاهلت حكومة قطر نتائج الاستطلاع الذي طالب من خلاله غالبية الشعب بوقف العلاقات مع إسرائيل، وإغلاق مكتبها في قطر، احتجاجًا على ممارساتها تجاه الشعب الفلسطيني، أثناء الانتفاضة الفلسطينية التي اندلعت في سبتمبر ٢٠٠٠، ولم تبادر إلى تحقيق هذا المطلب[٣].

*** موقف مملكة البحرين الشعبي:**

إن المناخ الشعبي في مملكة البحرين يعارض أي شكل من أشكال (التطبيع) مع إسرائيل[٤]. وهذه الحالة لها جذور تاريخية قبل قيام إسرائيل عام ١٩٤٨ وحتى الآن[٥]. وجدير بالذكر قيام مئات البحرينيين في السابع من ديسمبر ٢٠٠١ بالتظاهر في (المحرق) ثاني مدن البحرين في شمال العاصمة (المنامة)، تعبيرًا عن تضامنهم مع الفلسطينيين، وشجبهم للأعمال الإسرائيلية بحقهم، والصمت الدولي حيال ذلك[٦].

*** موقف الإمارات وسلطنة عمان:**

بالنسبة لموقف الإمارات الشعبي فهو معارض (للتطبيع)، وهناك شواهد تدعم ذلك، إذ أقيم أكثر من تجمع في إمارة (الشارقة) قبل قيام إسرائيل، ألقى فيها بعض الشباب خطبًا تؤيد نضال الشعب العربي الفلسطيني، وجمعت الأموال لصالح الفلسطينيين[٧].

---

(١) إذاعة مونت كارلو الناطقة باللغة العربية، ٢٠٠١/٥/٢٩، (إنصات شخصي).

(٢) الصحف الخليجية: لا تعاون اقتصادي مع إسرائيل، مصدر سابق.

(٣) د. علي أحمد الغفلي، الخليج ومسارات التسوية والتطبيع، مصدر سابق، ص١٨٩.

(٤) د.غازي حسين، مصدر سابق، ص٨١.

(٥) د. مفيد الزيدي، مصدر سابق، ص ص٢٢٢ – ٢٢٣.

(٦) إذاعة لندن الناطقة باللغة العربية، ٢٠٠١/١٢/٧، (إنصات شخصي).

(٧) د. مفيد الزيدي، مصدر سابق، ص٢٢٠.

وقد تم تشكيل لجنة (الإمارات) الوطنية لمقاومة التطبيع مع إسرائيل في عام ٢٠٠١[١]. أما بالنسبة لسلطنة عمان، فقد كان هناك دور للمثقفين والشعراء الذين أدانوا قيام إسرائيل، منهم الشاعر العماني "هلال بن بدر" و"عبد الله أحمد الطائي"[٢].

ويبدو مما ذكر أن ردود الفعل الخليجية تجاه المخططات الإسرائيلية لاختراق الخليج العربي يمكن أن ترتقي إلى خطوات متقدمة لصد وتحجيم أي موطأ قدم إسرائيلي داخل المنطقة.

---

(١) د. علي أحمد الغفلي، الخليج ومسارات التسوية والتطبيع، مصدر سابق، ص١٦٤.

(٢) د. مفيد الزيدي، مصدر سابق، ص ص٢٢٢ -٢٢٣.

الفصل الرابع

الخيارات المستقبلية للسياسة الإسرائيلية تجـــاه دول مجلــس التعــاون الخليجـــي

إن قراءة المستقبل المنظور للسياسة الإسرائيلية تجاه دول مجلس التعاون، ضرورة ملحة، تحتم على الدارسين لمجرى الصراع العربي - الإسرائيلي سبر أغوارها في إطار الفرضيات والاحتمالات المنظورة، لأن التعامل مع المستقبل لا ينبغي أن يكون على أساس أنه مجهول، فهو في الحقيقة نتاج الحاضر، ووريث للماضي، ولذا فهو يقتضي قبل كل شيء المهارة في قراءة ما سيكون عليه واقع الحال، بعيدًا عن التمنيات المرجوة، والتزامًا بالحقائق، حتى لو كانت مُرَّة، ليس بهدف رفض كل ما هو متوقع، ولكن لإيجاد السبل للتعامل معه وتسخيره لتحقيق مصالحنا أو أغلبها في أقل تقدير[١].

وتأسيسًا على ذلك يجب إبعاد النظرة العاطفية أو العقائدية حينما نحاول استشراف المستقبل بغية التعامل مع الحقيقة المجردة، والخريطة الواقعية، وعلى أساس أن السياسة هي فن الممكن، لكن دون أن يعني ذلك القفز فوق الأمر الواقع أو الاستسلام له، بل علينا أن نطوعه لتحقيق مصالحنا في حدود قدراتنا المتصاعدة[٢].

ويعد التاسع من أبريل ٢٠٠٣، وهو تاريخ بدء الاحتلال الأمريكي للعراق، حدثًا دوليًا وإقليميًا مهمًا حيث أفرز وسيفرز بالتأكيد عدة انعكاسات ونتائج مستقبلية لاسيما على الدور الإسرائيلي في الخليج العربي في الفترة القادمة.

وتبعًا لذلك نرى أن إسرائيل يمكن أن يكون تحركها المستقبلي إزاء دول مجلس التعاون في إطار احتمالات ثلاثة. الأول: يتمثل بالصراع، والثاني يتجلى بالتطويع والثالث: يجمع بين الصراع والتطويع. ولكل احتمال مستقبلي، ثلاثة متغيرات يمكن تحليل أبعادها وتأثيراتها على صيرورة كل احتمال مستقبلي. الأول: الوضع الداخلي

---

(١) أمين هويدي، الوطن العربي وخيارات المستقبل، ورد في حسام محي الدين الالوسي وآخرون، الوطن العربي وخيارات المستقبل، (عمان، مؤسسة عبد الحميد شومان، ط١، ٢٠٠٠)، ص٢٢٥.

(٢) المصدر نفسه، ص٢٣١.

الإسرائيلي، ويتركز في طبيعة الروئ والتصورات الحكومية والأحزاب المكونة لها بشأن طريقة التعامل مع دول مجلس التعاون، والثاني: الوضع الدولي وانعكاساته على كينونة كل احتمال مستقبلي، وأخيرًا: الوضع الإقليمي كمحدد على السياسة الإسرائيلية حيال دول مجلس التعاون.

ويمكن وضع حدود وأبعاد كل احتمال مستقبلي كما يلي:

المبحث الأول

الصـــــــــراع

هو التصور الذي تضعه إسرائيل بكونه حقيقة قائمة، للتعامل مع الأقطـــار العربيـــة عمومًا، ودول مجلس التعاون بشكل خاص، إذ إننا لو ألقينا نظرة سريعة على الأدبيـــات الإسرائيلية سواء في الوثائق المنشورة، أو في المقالات والكتب وغيرها، فسنجد تلـــك الدولة تنظر إلى المستقبل على أساس إمكانية نشوب حروب ما بعـــد التـــسوية، وهـــي تصور أشكالاً جديدة من تلك الحروب ... جديدة، بمبادئها، ووسائلها، وغاياتهـــا، عمـــا كانت عليه قبل التسوية[1].

وأصل هذه النظرة تمتد إلى فترة (دافيد بن غوريون) أول رئيس حكومة إســـرائيلية، ووزير دفاع عام ١٩٤٨، كما يوضح الكاتب (نسيم رجوان)، إذ يـــرى أنـــه لا مجـــال لتحقيق أهدافنا إلا عن طريق تحطيم الجسد العربي، وعن طريق تحصين بلادنا وتقويتها عسكريًا حتى تتفوق على الدول العربية، متفرقة كانت، أم مجتمعة[2]. وقد يكون الصراع غير متمثل بالتصادم العسكري على وجه التحديد فقط، بالرغم من عـــدم التقليـــل مـــن حدوثه، بل قد يتم عن طريق نفي مقومات الشخصية الجماعية العربية الخليجية، ومـــا نشأ على أساسها من مؤسسات وأنماط في العمل والتفكير، وتسفيه مفهـــوم العروبـــة، وكل ما اتصل به من مواقف ومن محاولات ومساعٍ لتكوين جبهة عربيـــة، متناســـقة، متفاهمة، متضامنة، كما حدث في تكوين مجلس التعاون الخليجي[3]. ومن أجـــل بيـــان الأبعاد الرئيسية لهذا الاحتمال سيتم تناول المتغيرات التي يمكن أن تـــؤثر فـــي أبعـــاده وهي:

---

(١) د. هيثم الكيلاني، التحديات الاستراتيجية التي تجابه العرب في مطلع القرن، ورد في حسام محي الدين الالوسي وآخرون، الوطن العربي وخيارات المستقبل، مصدر سابق، ص٢٢٢.

(٢) رغيد الصلح، عودة ليكود والعلاقات العربية – العربية، صحيفة الحياة، العدد ١٢١٥٩، (لنـــدن، ١٠ حزيـــران ١٩٩٦)، ص٦.

(٣) المصدر نفسه.

أولاً: الوضع الداخلي الإسرائيلي:

المراقب لتوجهات السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه دول مجلس التعاون منذ بداية عقد التسعينيات وإلى الآن، سيلاحظ أن الخطوط الأساسية لتوجهات الحكومة تجاه المنطقة تتركز في عدة مؤشرات كما يلي:

١ - أدركت إسرائيل أن التغيرات في الساحة الدولية مع انهيار الاتحاد السوفيتي السابق، وانتهاء الحرب الباردة، وفتح أبوابه أمام الهجرة الجماعية إليها، وحرب الخليج الثانية في يناير من عام ١٩٩١، أوجدت كلها إمكانات جديدة وكبيرة لدفع كل مناحي الحياة بها[١].

٢ - كشفت الخطوط الأساسية لحكومة إسرائيل متناغمة مع انتخابات الكنيست الثالث عشر التي جرت في الثالث والعشرين من يونيو ١٩٩٢، عن اهتمامها بالشؤون الخارجية والأمن، إذ تؤكد الفقرة الأولى من برنامجها على ضمان سياستها الخارجية والأمنية، ويتجلى ذلك في المحافظة على استقلال إسرائيل وتعزيز أمنها، وتشير الفقرة الثانية إلى الحرص على تعزيز وحماية قوة الجيش وقدرته على الردع، والصمود، في وجه أي تهديد عسكري[٢].

٣ - يلاحظ أن تنفيذ التوجهات الحكومية الإسرائيلية سالفة الذكر يدعمها إدراك مراكز البحوث، لتغذية توجهات تلك الخطة، ومنها نصائح معهد (بليخانوف) في أوائل عقد التسعينيات للحكومة لاستهداف الوطن العربي، والدول الخليجية، عبر تأكيده على ضرورة تأجيج النزاعات الطائفية، والعنصرية، وتقسيم هذه الدول إلى كيانات

---

(١) سمير صراص وخالد عايد (إعداد)، وثائق تأليف الحكومة الإسرائيلية الجديدة ونتائج انتخابات الكنيست، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ١١، صيف ١٩٩٢، ص١٣٩.

(٢) صحيفة هآرتس، ١٩٩٢/٧/١، ترجمة خاصة عن العبرية.

طائفية، وعنصرية متصارعة تشكل إسرائيل المركز الذي تدور في فلكه هذه الكيانات لتمارس عليها دور الهيمنة، والقيادة، والتوجيه[1].

٤ - يبرز التوجه الحكومي للصراع مع دول مجلس التعاون في توجهات حزب "الليكود" المتطرف، إذ لم يؤيد الحزب ذاته الترتيبات الإقليمية "لشمعون بيريز" تحت مسمى (السوق الشرق أوسطية) إذ إن "الليكود" ليست لديه رؤية واضحة بشأن مستقبل المنطقة، بل إنه يحتقر المحيط العربي لإسرائيل، ويتحفظ على التوجه الذي يدعو إلى الانخراط فيه[2].

٥ - عملت الحكومات الإسرائيلية منذ حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١، وإلى الآن على نشر ما يطلق عليه (الأسلحة الذكية) في تشكيلات الجيش، وتطورت أنظمة القيادة، والسيطرة، والمعلوماتية، والاتصالات، أي أن الجيش أصبح مجهزًا ومدربًا على استراتيجية القتال الجديدة التي شهدناها ضد العراق في حرب الخليج الثانية، ثم شهدناها أكثر إحكامًا في الحرب ضد يوغسلافيا، وهو نوع من القتال يضاعف القدرة على تدمير العدو عن بعد، بحيث تكون خسائر المهاجم محدودة جدًا[3].

٦ - في فترة رئاسة حكومة "بنيامين نتنياهو"، ولدى لقائه خريجي كلية الأمن القومي في إسرائيل في الرابع عشر من أغسطس ١٩٩٧، أشار إلى ملامح توجهات حكومته التي تتلخص في ضرورة التمسك بميزان قوى يتفوق على العرب، وميزان ردع قائم على التفوق في القوة، وعلى ترتيبات ومناطق أمنية، ويقول "علينا أن نحتفظ بقوتنا وأن نعززها، وهذا أمر ليس بالجديد"[4].

---

(١) مجلي النصراوين، نحو بناء استراتيجية قومية لمواجهة التطبيع بأشكاله السياسية، الاجتماعية الاقتصادية والثقافية، ندوة بيت الحكمة: التطبيع والمخاطر... وسبل المواجهة، (بغداد، بيت الحكمة، ٢٥/٢٧ ايلول ٢٠٠١)، ص٤.

(٢) مجلة السياسة الدولية، العدد ١٢٦، مصدر سابق، ص٢١٨.

(٣) عادل حسين، الصراع العربي - الإسرائيلي هل الحرب ما تزال ممكنة؟ وكيف؟، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٦٥، آذار ٢٠٠١، ص٣٧.

(٤) مجلة الدراسات الفلسطينية، خطاب لرئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو أمام خريجي كلية الأمن القومي، ١٤/٨/١٩٩٧ مقتطفات، العدد ٣٢، خريف ١٩٩٧، ص٢١٢.

٧ - يرى "إيهود باراك" رئيس الوزراء الأسبق أن الصراع العربي – الإسرائيلي هو "صراع معقد جدًا يحيط بمختلف جوانب الواقع المعاش، صراع يخترق جميع أبعاد هويتنا، وهويتهم، الأبعاد السياسية، والجغرافية، والحضارية. وهو صراع بشأن الوجود، وهذه خطوة تمكننا من استغلال إنجازنا الكبير في العقود الأخيرة، أي الإنجاز المتمثل في ضمان وجودنا بصورة راسخة... ويتعين علينا استغلال تفوقنا الشامل الإستراتيجي، وفي غير ذلك من النواحي من أجل تفكيك الصراع، ونزع الكثير من مكوناته الخطرة"(١).

٨ - وضعت حكومة الوحدة الوطنية الإسرائيلية التي نالت الثقة عن الكنيست بأكثرية أعضائه برئاسة (آرييل شارون) في السابع من مارس ٢٠٠١، عدة أسبقيات لإدامة الصراع مع دول المنطقة، ومنها دول مجلس التعاون؛ حيث أكدت ضرورة تحقيق الأمن القومي، والأمن الشخصي للتجمع الإسرائيلي في فلسطين. ويؤكد منهاج الحكومة أنها ستعمل على تعزيز قدرة الجيش، وسائر الأجهزة الأمنية، من أجل توطيد قوة الردع لدى الدولة، وستحتفظ الحكومة بحقها في تحريكهم بحسب الحاجة، وفي أي مكان من أجل ضمان سلامة السكان(٢).

وبعد اندلاع انتفاضة الأقصى في سبتمبر ٢٠٠٠، وزيادة العنف الإسرائيلي ساءت العلاقات بين بعض دول مجلس التعاون (سلطنة عمان، قطر)، اللتين سبق وإن تم فيهما افتتاح مكاتب للتمثيل التجاري وإسرائيل(٣).

---

(١) آري شافيط، مقابلة مع إيهود باراك، ملحق صحيفة هآرتس، ١٩٩٦/١٠/٤، ص ص١٨ -٢٠، ص ص٢٢ -٢٤، ترجمة خاصة عن العبرية كذلك انظر مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٢٩، شتاء ١٩٩٧، ص ص٨٤ -٨٥.

(٢) خالد عابد (ترجمة وإعداد)، حكومة الوحدة الوطنية الإسرائيلية، وثائق التأليف، ٢٠٠١/٣/٧، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٤٧، صيف ٢٠٠١، ص ص٨٤ -٨٦.

(٣) التقرير، توجهات إسرائيل السياسية تجاه الشرق الأوسط في عهد إيهود باراك، (عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط، ١٩٩٩)، ص١٤٦.

ونرى أن بقاء هذا المتغير سيعطي فرصة لإسرائيل للاستمرار في إدارة احتمال الصراع مع دول مجلس التعاون، بسبب الموقف السياسي الذي يمكن التمسك به حتى بالنسبة للدول الخليجية، التي لبعضها علاقات تجارية معها للتكيف مع تصاعد الموقف الشعبي الخليجي والعربي المؤيد للانتفاضة[1].

ثانيًا: الوضع الدولي:

إن الاحتمال المستقبلي للصراع بين إسرائيل ودول مجلس التعاون في المستقبل القريب ووفق المنظور الإسرائيلي، يتأسس على فرضية انتهاء الدور المهيمن للقطب الأمريكي حاليًا، وسيادة تعددية الأقطاب. ويوضح ذلك "بنيامين نتنياهو" رئيس الحكومة الأسبق في مقابلة مع صحيفة "هآرتس" إذ يقول "بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، يوجد قطب واحد فقط مهيمن في النظام الدولي، وهو القطب الأمريكي .. لكن هذا الوضع مؤقت بالتأكيد. فهذا القطب لن يبقى مهيمنًا مدة طويلة. وابتداء من مطلع القرن الحادي والعشرين، سينشأ نظام عالمي يكون فيه خمسة أقطاب على الأقل: الولايات المتحدة وأوروبا، والصين واليابان والهند، وسيحاول كل واحد منها العمل في منطقتنا. وتلوح بوادر هذه الظاهرة منذ الآن. لهذا سنضطر خلال فترة قصيرة جدًا إلى التعلم كيف نناور في عالم جديد متعدد الاقطاب"[2]. وهنا توجد عدة متغيرات تؤيد هذه الرؤية منها[3]:

١ - انتقال مركز المبادرة التاريخية من دائرة الأطلنطي حول الولايات المتحدة المهيمنة بعد العصر الأوروبي، إلى دائرة الشرق الحضاري، بخاصة في آسيا الشرقية، المحيط الهادي وتشكل الصين مركزها، وسيكون لهذه الدائرة الجديدة من خلال علاقتها بالعالم الإسلامي الدور المركزي في المبادرة التاريخية.

---

(١) للمزيد من المعلومات أنظر: مصطفى البرغوثي وآخرون، وجهات نظر في تطورات الانتفاضة وأهدافها، ندوة مجلة الدراسات الفلسطينية في ١٢ نيسان/ أبريل ٢٠٠١، ورد في مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٤٧، مصدر سابق، ص ص٤٢ -٥٩.

(٢) آري شافيط، بنيامين نتنياهو، شرق أوسط جديد؟ يا لها من فكرة مسلية، ملحق صحيفة هآرتس، ١٩٩٦/١١/٢٢. ترجمة خاصة عن العبرية.

(٣) د. أنور عبد الملك، العرب والعالم الجديد، ورد في حسام محي الدين الالوسي وآخرون، مصدر سابق، ص ص٤٦ -٤٧.

٢ - انتقال مركز ثقل مفتاح الحركة التاريخية من السياسة والاقتصاد إلى العلم والتكنولوجيا والجيوسياسة، وستقود هذه التحولات إلى رسم ملامح مستقبل يبدو أنه يتشكل من خلال القضايا التالية:

- تصاعد عجز فعالية القطب الأمريكي - الإسرائيلي المهيمن عن فرض مخططاته. وتبدو مؤشرات ذلك في حالات التمرد على هذا النظام، ومحاولات تشكيل مركز جديد للمبادرة التاريخية.
- صحوة القوميات، والأمم، والدول الوطنية السيادية بعد طول تغييب، على غرار سعي الصين إلى موقع ريادي في آسيا كلها، وكذلك بالنسبة لدوائر العالم الإسلامي وأمريكا اللاتينية، وهو ما يتضح في نشوء حركة الـ ٥٧ ومجموعة الـ ١٥ إلى جانب محاصرة مؤسسات الهيمنة المالية والتجارية العالمية بدءًا من سياتل.
- تنامي العلاقة حول محور دائرة النواة القارية الجديدة، وهو محور الشراكة الإستراتيجية بين الصين وروسيا حول ما يعرف "بطريق الحرير الجديد"(١)، والحلفاء الرئيسيون هنا هم اليابان والكوريتان، ومجموعة آسيان أي شرق الصين، ثم ألمانيا. ولعل تزايد مراكز الأزمات التي تواجه القطب الأمريكي، هو الذي دفع (مارتن أنديك) للتركيز على ضرورة بناء استراتيجية، تقوم على إمكانية خوض الولايات المتحدة حربين في آن واحد. ولا يبدو في الأفق أية توجهات روسية للتقاطع مع التوجهات

---

(١) طريق الحرير الجديد: لقد مثل طريق الحرير القديم الرباط بين الشرق الاقصى (والشرق الأوسط) حتى القرن السابع عشر تقريبًا. وفي عام ١٩٩٦ افتتحت ايران خط السكك الحديدية الذي يربطها بآسيا الوسطى (وكانت تعمل على إنجازه منذ عام ١٩٨٦، وتكلفته تصل إلى ١٢٥٠ مليون دولار). ويوفر الخط الجديد منفذًا إيرانيًا إلى المتوسط، حيث يتجه إلى الغرب من تركيا ويمكن من خلاله السفر برًا من بكين إلى باريس عبر طهران واستانبول. وقد يترتب على ذلك نتيجتان إحداهما سلبية، حيث إن تنامي حركة التجارة الاسيوية برًا إلى أوروبا سيكون على حساب قناة السويس، مع الاخذ في الاعتبار أن نسبة النقل البحري العالمي في القناة لا يشكل حاليًا الا ما يساوي ٧% من إجمالي النقل البحري العالمي. أما النتيجة الثانية، فقد تكون إيجابية، من خلال تعزيز العلاقات التجارية بين دول آسيا الوسطى ودول الخليج، إذ إن هذا الطريق يؤدي إلى اختصار المدة الزمنية للنقل بين آسيا الوسطى والخليج مدة أسبوع. لمزيد من المعلومات أنظر: د. وليد عبد الحي، مقدمة، ورد في أحمد صدقي الدجاني وآخرون، العرب والعالم، مصدر سابق، ص ص٨ -٩.

الإسرائيلية والأمريكية في منطقة الخليج العربي، بالرغم من أن موسكو مثلاً تتطلع للتصدير إلى أسواق الخليج، وبخاصة تصدير السلاح، رغم أن مصدر التسلح الرئيسي لدول مجلس التعاون هو الغرب.

في الوقت الذي تعتمد نظرة روسيا إلى العرب على عوامل عدة، لعل أهمها الحالة العربية ذاتها التي تعاني من تفكك وتشرذم وخلاف عميق، وبالتالي فإن روسيا لا تعول كثيرًا على الوطن العربي لا اقتصاديًا ولا سياسيًا ولا حتى ثقافيًا، ذلك أن الموقف العربي يبدو في أحيان كثيرة جدًا شديد التشوش، فاقدًا توازنه، في الوقت الذي تبقى فيه إسرائيل حريصة على زيادة تفاعلها مع روسيا، وعلى تعضيد ودعم اللوبي اليهودي هناك، والذي تكاد قوته تعادل قوة نظيره في الولايات المتحدة [١].

إلا أن الاتحاد الروسي لا يزال قوة نووية، لها حضورها على الساحة الدولية، وهو الراعي الثاني رسميًا لما يسمى (بعملية التسوية)، وأحد الموردين الرئيسيين للسلاح لبعض الدول العربية والإسلامية، ولكنه قوة معطلة، ورغم انشغاله بمشكلاته الداخلية المعقدة لا يزال الاتحاد الروسي يحتفظ باهتماماته التقليدية بمنطقة حوض البحر المتوسط[٢].

وتأسيسًا على ذلك نرى أن إسرائيل تحاول السعي لتطوير وضعها الاستراتيجي باحتمال كبير بأن المجتمع الدولي سيشهد صراعًا دوليًا من المرجح أن يكون حادًا على المنطقة الممتدة بين الخليج العربي وبحر قزوين، وآسيا الوسطى (أو آسيا البترولية) وتشمل دول الخليج، والعراق، وإيران، ودول آسيا الوسطى إلى جانب بقية الدول المطلة على بحر قزوين. فهذه المنطقة تحتوي على ما بين ٦٥% -٧٥% من احتياطات البترول العالمية[٣]. ويمكن استعراض مبررات الصراع في هذه المنطقة وفق ما يلي[٤]:

---

(١) د. طه عبد العليم، العرب وروسيا، ورد في أحمد صدقي الدجاني وآخرون، العرب والعالم، مصدر سابق، ص ص١١٧ -١١٨.

(٢) تقرير الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي المقدم إلى المؤتمر العاشر، حال الامة ١٩٩٩، ورد في مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٥٥، السنة ٢٣، آيار/ مايو ٢٠٠٠، ص١٤١.

(٣) د. وليد عبد الحي، مقدمة، مصدر سابق، ص ص١٤ -١٥.

(٤) المصدر نفسه، ص ص١٥ -١٦.

أ - التنافس الحاد على البترول (وتبدو الشركات الأمريكية والبريطانية هي الأقوى).
ب- الحاجة الآسيوية المتنامية، لاسيما من قبل الصين واليابان.
جـ - التنافس الحاد في مجال دبلوماسية الأنابيب (روسيا، إيران، تركيا).
د - تنامي أهمية المنطقة في مجال النقل التجاري بعد تجديد طريق الحرير التاريخي الذي أشرنا إليه سابقًا. ويكفي العودة إلى نشاطات مؤسسة طريق الحرير **Silk Road Foundation** المتمركزة في كاليفورنيا، وتعمل بالتعاون مع جامعات أمريكية على رأسها جامعة ستانفورد.
هـ - المخاوف من سيطرة الجماعات الأصولية على بعض جمهوريات آسيا الوسطى في ضوء توفر الخبرات النووية بها.
و- البحث عن نقطة ارتكاز لتطويق إيران والحد من دورها السياسي، ويجب التنبيه هنا إلى أن جميع دول آسيا الوسطى أعضاء في منظمة الأمن والتعاون الأوروبي من ناحية، وإلى وجود تقارير عن احتمال قفز الناتو إلى منطقة قزوين، والذي تعززه المناورات المشتركة التي جرت بين الولايات المتحدة وتركيا ودول بحر قزوين من ناحية أخرى.
ز- احتمالات التعاون الروسي - الصيني (ولكل دوافعه) في هذه المنطقة لمواجهة ما يهدد مصالحهما.

وانطلاقًا من هذه الاعتبارات، ستركز إسرائيل نشاطاتها على هذه المنطقة بهدف تنمية الوظيفة الإستراتيجية لها في المنظومة الإستراتيجية الغربية بشكل عام والأمريكية بشكل خاص، وهو احتمال بدأت ملامحه في الظهور إثر توقيع الولايات المتحدة معه أول اتفاقية بهذا الشأن في يوليو ١٩٩٢؛ إذ يمكن تأشير بعض أبعاده عبر ما يلي:

ـ عقدت إسرائيل ثلاث عشرة اتفاقية مع تركيا يغطي بعضها جوانب مثل تبادل المعلومات حول الإرهاب، رسو السفن الإسرائيلية في الموانئ التركية، التدريب

المشترك، حق الطيران الحربي في استخدام الأجواء التركية؛ حيث تنامى هذا التوجه بعد ولادة التحالف العسكري الإسرائيلي - التركي في فبراير ١٩٩٦.

- تنمية العلاقات بين إسرائيل مع جمهوريات آسيا الوسطى وأذربيجان (وليس أبرز من أن قيرغيزيا انضمت إلى العدد المحدود من الدول التي نقلت سفارتها في إسرائيل إلى القدس). وتمثل منظمة Mashav الإسرائيلية أهم قنوات هذه العلاقة، ويتركز نشاطاتها في كازاخستان بينما أكبر مؤسسة استثمارية أجنبية في تركمنستان هي مؤسسة Merhav الإسرائيلية، كذلك محاولات تل أبيب إقامة علاقات مع قوى التحالف المعادي لحركة طالبان في شمال أفغانستان، ووجود خبراء منها على حدود طاجيكستان للمساهمة في مراقبة تحركات (بن لادن).
- تنمية العلاقات مع أذربيجان، وبداية بلورة تحالف تركي - إسرائيلي آذري (ما يجمع الجميع هنا هو العداء لكل من إيران وأرمينيا).

وفي ضوء ذلك نرى أن السنوات القادمة، ستشهد توظيفًا متزايدًا لإسرائيل في الصراع الدولي على آسيا البترولية، والتي يمكن أن تكون في شكل صراع عسكري، إذ تعول تل أبيب على القادة العسكريين، والذي بلغ حدًا جعل الدبلوماسيين الأمريكيين هناك يهمسون للصحافة الإسرائيلية بأنه لم تعد الحكومة هي التي تدير العملية السلمية، بل مجلس عسكري. وتقول صحيفة "معاريف""إن الوزراء صاروا يتوجهون إلى كبار الضباط لمعرفة قرارات الحكومة حول عملية السلام"[١].

ثالثًا: الوضع الإقليمي:

بعد حصول الهجوم على مركز التجارة العالمي، ووزارة الدفاع الأمريكية (البنتاجون) في الحادي عشر من سبتمبر من عام ٢٠٠١ أفرزت تلك الأحداث انعكاسات على مجرى الصراع العربي – الإسرائيلي، وعلى توجهات إسرائيل حيال دول مجلس التعاون؛ حيث ازدياد التجاوزات الإسرائيلية على الفلسطينيين بسبب تصاعد انتفاضة الأقصى في الوقت

---

(١) محمد زكريا إسماعيل، النظام العربي والنظام الشرق أوسطي، مجلة المستقبل العربي، العدد ١٩٦، يونيو ١٩٩٥، ص١٧.

الذي انشغل العالم بأحداث نيويورك وواشنطن سالفة الذكر، مما فسح المجال للإسرائيليين لزيادة رد فعلهم تجاه الشعب الفلسطيني ذلك اليوم.

أما أبرز ما أحدثته هجمات نيوريوك وواشنطن على توجهات إسرائيل تجاه دول مجلس التعاون فهو إدامة الاحتمال المستقبلي لتهيئة احتمال الصراع والتوتر في منطقة الخليج العربي في ضوء إرسال الولايات المتحدة لحاملات الطائرات، وإرسال الجنود الأمريكيين في المنطقة للمشاركة في عمليات عسكرية لصالح الولايات المتحدة. بجانب سماح تركيا بعد موافقة برلمانها لاستخدام قواعدها الجوية للاستخدام المسلح الأمريكي ضد العراق.

وجدير بالذكر أن شبكة C.N.N الإخبارية عرضت خريطة* تبين مواقع القوات الأمريكية في (الشرق الأوسط)، تضمنت: قاعدة (أنجرليك) في تركيا، حاملة الطائرات روزفلت في قبرص، قاعدة الدوحة العسكرية، قاعدة أحمد الجابر الجوية في الكويت، مقر الأسطول الخامس الأمريكي في البحرين، قاعدة الأمير سلطان الجوية في السعودية، قاعدة العديد AL-udeid الجوية في قطر، حاملة الطائرات فنسنت في الخليج العربي، وحاملة الطائرات إنتربرايز في البحر، وقاعدة ديغوغارسيا في المحيط الهندي[١]. وفي الوقت نفسه وجدت إسرائيل أن إدراك إيران بعض الكوابح الحائلة دون التعاون الأمني بينها وبين دول مجلس التعاون هي في الحقيقة في صالح نجاح احتمال الصراع كاحتمال مستقبلي يمكن القبول به بوصفه رؤية مستقبلية. والكوابح التي تحددها إيران جاءت في كتاب نشرته (مؤسسة الدراسات الإستراتيجية) في طهران بعنوان "نظرات أمنية في السياسة الخارجية للجمهورية الإسلامية الإيرانية" وهي[٢]:

ـ وجود خلافات حول الأراضي تتعلق بجزر أبو موسى وطنب الصغرى والكبرى.

---

* الخريطة في ملحق الدراسة.

(١) وكالة C.N.N. الاخبارية، ٢٣ أيلول ٢٠٠١، أيلول ٢٠٠١، ص ٢.

(٢) أبو القاسم – قاسم زادة، دولة خاتمي: نظرة في مستقبل العلاقات العربية – الايرانية، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٥٥، مصدر سابق، ص٣٠.

ـ عدم اطمئنان الدول العربية إلى استمرار سياسات إيران الحالية.
ـ الخوف من سلطة طويلة الأمد لإيران على العرب في إطار نظام أمني جماعي.
ـ موقع أمريكا القوي في الخليج والعلاقات الأمنية القائمة بينها وبين البلدان العربية.
ـ الاختلاف في وجهات النظر حول وجود قوى من خارج المنطقة فيها.
ـ سوء الظن المتبادل والراسخ منذ القدم بسبب عوامل قومية، ومذهبية، وسياسية، وتاريخية.

ويبدو مما ذكر أن احتمال الصراع قد يتفوق في رجحانه على باقي الاحتمالات المستقبلية، نظرًا لإدراك إسرائيل أن السيطرة والهيمنة على دول مجلس التعاون قد تتصاعد في أجواء التوتر، وازدياد الرفض الشعبي الخليجي لإقامة أي علاقات معها، وهي مبررات قد تدفع إسرائيل للقيام بخطوات من شأنها جعل الكيان السياسي والجغرافي لدول المجلس في حالة اهتزاز مستمرين لجعلها خاوية وغير مقتدرة أمام مخططاتها للاستحواذ على مواردها، وجعلها دوائر طائفية وإثنية، إلا أن الأحداث المتسارعة في المستقبل المنظور، والتي قد تخفف من شدة الأخذ بقبول تحقق احتمال الصراع، قد تميل إلى ترجيح مخطط التطويع بأساليب اقتصادية، وسياسية وثقافية، وإعلامية، واجتماعية.

المبحث الثاني

التطويـــع

يتردد في الدراسات الإكاديمية العربية مصطلح "التطبيع" من دون إشارة تحفظ إليه، أو حتى وضعها بين أقواس أقرب إلى الصحة لو حدث، فالتطبيع لغة يفتــرض أن ثمــة علاقات طبيعية كانت سائدة وقائمة بين الطرفين، فانقطعت لأسباب طارئة، ثــم عــادت طبيعية مرة أخرى. وهذا لم يحدث بين دول مجلس التعاون وإسرائيل، فالواقع والتاريخ يؤكدان أن التوتر والقطيعة كانا هما العلاقة الوحيدة القائمة بين الطرفين طيلة الفتــرة الماضية، هذا فضلاً عن أن التطبيع يفترض أن يكون قائمًا بين طرفين طبيعيين، لــيس أحدهما قد سلب حق الآخر، وإلا كان الأمر مسألة أخرى غير التطبيع، والأدق هنا وبناء على ذلك هو أن نقول "تطويع" العلاقات وليس (تطبيع العلاقات)، فالحاصل فعلاً هو حالة هيمنة وتطويع وصراع ملحق باتفاقات غير متكافئة تمامًا[١].

وتأسيسًا على ذلك، فالتطويع قد يكون الاحتمال المستقبلي الذي بدأت ملامحه تظهر بعد مؤتمر مدريد عام ١٩٩١، إذ حاولت إسرائيل ربط الدول العربية من خلال اتفاقيات غير متكافئة لم تنه كل فتائل الصراع أو حتى أغلبها، ولكنه (سلام واقعي) أقــرب إلــى (تسويات واقعية) تملي على الجميع (التعايش) والعمل على حل الخلافات بين الطــرفين دون استخدام القوة، نظرًا للقيود المفروضة على هذا الاســتخدام، واخــتلال التــوازن العسكري العربي - الإسرائيلي[٢]. وتجسد ذلك في اتفاق أوســلو عــام ١٩٩٣، وادي عربة عام ١٩٩٤، وتبادل افتتاح مكاتب التمثيل التجاري عام ١٩٩٦ بين إسرائيل وقطر وسلطنة عمان.

---

(١) رفعت سيد أحمد، تعقيب، ورد في إبراهيم أبو لغد وآخرون، العرب ومواجهــة إســرائيل احتمــالات المــستقبل، بحــوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحــدة العربيــة ١٠-١٣ آذار/ مــارس ١٩٩٩، ج١، الدراســات الأساسية، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ٢٠٠٠)، ص٢٧٨.

(٢) أمين هويدي، الوطن العربي وخيارات المستقبل، ورد في حسام محي الدين الألوسي وآخرون، مصدر سابق، ص٢٣١.

وتبعًا لذلك يمكن القول إن التطويع الذي أملته معاهدات واتفاقات الصلح مع إسرائيل جاء بمضامين أوسع وأشمل للعلاقات، حيث تناول مختلف الميادين والمجالات الاقتصادية، والسياسية، والثقافية، والاجتماعية، ومسائل البيئة، والمياه، والصحة، والزراعة، والتجارة، والأمن، والإعلام، إذ أدخلت دول مجلس التعاون في هذه الترتيبات على نطاق واسع من خلال المشاركة في اجتماعات المفاوضات متعددة الأطراف(١).

وقد انبثق عن صيغة مدريد منذ بداية عقد التسعينيات خمس لجان متعددة الأطراف بدعوى تشجيع التسوية السياسية، انتهت عمليًا إلى إلغاء المقاطعة العربية لإسرائيل، وفتح صفحة جديدة من العلاقات بينها وبين دول مجلس التعاون، فضلاً عن إلغاء المقاطعة من الدرجتين الثانية والثالثة رسميًا من جانب بلدان مجلس التعاون الخليجي، وتأسيس هيكل تعاون اقتصادي إقليمي هو مؤتمر التعاون الاقتصادي (للشرق الأوسط وشمال أفريقيا) الذي انبثق عنه عدد من المؤسسات الإقليمية الدائمة(٢).

ولأجل تحليل أبعاد هذا التصور (التطويع) في المستقبل المنظور يمكن الإشارة إلى المتغيرات المؤثرة عليه وهي:

أولاً: الوضع الداخلي الإسرائيلي:

كشفت الخطوط الأساسية للحكومة الإسرائيلية المشكلة في ضوء انتخابات الكنيست الثالث عشر التي جرت في الثاني والعشرين من يونيو ١٩٩٢ تصوراتها لطبيعة الاحتمال السياسي في المستقبل المنظور، وخاصة ما يتعلق بخلق (شرق أوسط جديد)، إذ تقول الفقرة العاشرة من البند الذي يتعلق بالشؤون الخارجية والأمن "تعمل الحكومة من أجل إيجاد "شرق أوسط جديد"، لا تعود الموارد تخصص فيه من أجل سباق التسلح، بل من أجل التنمية القائمة على أساس التعاون الاقتصادي، والثقافي، والعلمي، ويجب أن يرافق التقدم في عملية السلام إقامة أجهزة للتعاون الإقليمي"(٣).

---

(١) مجلي النصراوين، نحو بناء استراتيجية قومية لمواجهة التطبيع بأشكاله السياسية والاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، مصدر سابق، ص٦.

(٢) محسن عوض، العلاقات العربية – الإسرائيلية، ورد في إبراهيم أبو لغد وآخرون، مصدر سابق، ص٢١٩.

(٣) سمير صراص وخالد عايد (إعداد)، وثائق تأليف الحكومة الإسرائيلية الجديدة ونتائج انتخابات الكنيست، مصدر سابق، ص ص١٤٠-١٤١.

ويرى "إسحاق رابين" رئيس الحكومة الأسبق أن "الحكومة وضعت نصب عينيها إيصال البلاد" إلى السلام، وسنقوم بذلك على أساس من اعتراف الدول العربية والفلسطينيين، دولة ذات سيادة وبحقها في العيش بأمن وسلام"[١]. وحدد حزب (العمل) برنامجًا في عام ١٩٩٢ لاختراق دول مجلس التعاون يتمثل بإقامة (تسوية دائمة) على أساس حل وسط وترتيبات أمنية، وبناء (شرق أوسط جديد) [٢]، ويوصي حزب العمل بأن يشمل التعاون الإقليمي الموضوعات التالية[٣]:

أ - إقامة منطقة تجارة حرة.

ب - تطوير مصادر المياه بأساليب متنوعة: التحلية، والتكرير، وبناء السدود، ووسائل الري الحديثة.

ج - تطوير سياحة إقليمية.

د - تطوير مصادر الطاقة.

هـ - إنشاء مصرف لتطوير الزراعة، والصناعات، والخدمات.

و - التعاون في مجالات التعليم العالي والعلوم، والتربية، والصحة.

أما حزب (الليكود) المتطرف فيؤكد في برنامجه في عام ١٩٩٢ أن إسرائيل على استعداد للجلوس مع أية دولة عربية لمفاوضات مباشرة بشأن (معاهدة سلام)[٤]. وقد أشار "إيهود باراك" رئيس الحكومة الأسبق إلى أهمية تشكيل (الشرق الأوسط الجديد) بالاعتماد على عقد اتفاقات سياسية، لا تستثني دول مجلس التعاون من هذا التوجه؛ إذ يقول في ذلك "إن "الشرق الأوسط ليس منعزلاً عن العالم، وعلينا أن ندخل المنطقة في إطار اتفاقات سياسية في الأعوام المقبلة. توجد سلسلة من الظواهر: أصولية، إرهاب،

(١) خطاب رئيس الحكومة إسحق رابين في الجلسة الأولى للكنيست الثالث عشر في ١٩٩٢/٧/١٢، ورد في مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ١١، مصدر سابق، ص١٥٣.

(٢) برنامج حزب العمل، المصدر نفسه، ص١٧٤.

(٣) المصدر نفسه، ص١٧٧.

(٤) برنامج، الليكود، المصدر نفسه، ص ص ١٧٨ -١٧٩.

وسائل حديثة ومتطورة لإطلاق الصواريخ، أسلحة للإبادة الجماعية عامة، وأسلحة نووية خاصة، من شأن تضافرها معًا أن يجعل المنطقة قابلة للانفجار، وسيكون انفجارًا خطرًا جدًا، لكن يجب أن ندرك أن السلام هو فعلاً مصلحة أمنية عليا، وأنه حتى إذا اتضح أنه لا يمكن تحقيقه فعلينا على الأقل أن نكون متأكدين من ذلك، ومن أجل الحؤول دون استئناف الحروب"(١).

بينما يحدد "بنيامين نتنياهو" رئيس الوزراء الأسبق طبيعة (السلام) مع العرب عمومًا، أو مع دول مجلس التعاون على وجه التحديد، إذ ينعته (بالسلام التعاقدي) مكررًا مزاعم (باراك) لتوظيف هذا المتغير للقضاء على الإسلام والعروبة، بالرغم من عدم تعويله لهذا الأمر للقضاء على الصراع العربي - الإسرائيلي؛ إذ يقول "الصراعات في الشرق الأوسط لن تتوقف، والتاريخ طبعًا لن يبلغ نهايته حتى لو وصلنا إلى سلام تعاقدي مع جيراننا، وأنا بالتأكيد أؤمن بأن هذا ممكن، وبأنه في متناول اليد .. فإن هذا السلام التعاقدي لن يضمن زوال مشكلة الأمن من جدول الأعمال. ينبغي أن نفهم أنه في العالم المركب الذي نلجه، وفي المنطقة التي نعيش فيها توجد فيها حركة إسلامية قوية للغاية .. فإن الأطر التي تبدو في ظاهر الأمر مستقرة، وأيضًا التسويات السلمية ستكون دائمًا هشة، علينا أن نفهم أن الشرق الأوسط منطقة رمال متحركة"(٢).

ويرى بعض الباحثين الإسرائيليين أن دول مجلس التعاون بعد تقدم العلاقات بين إسرائيل وقطر، وسلطنة عمان، هي ساحة مهمة مرشحة لتكون الخيار المستقبلي لبلادهم لتطوير وفتح مجالات لخلق أطر للعلاقات معها في المستقبل المنظور على أقل تقدير. وكما يقول الباحث يوفال اليستور "لا نستبعد أن يكون هناك بعض رؤساء الدول في المنطقة يرغبون في تطوير علاقات ذاتية مع إسرائيل من أجل العثور على آفاق تطوير اقتصادي بعيدًا عن سيطرة الدول الاقتصادية العظمى. وإذا ما تمت ترجمة النوايا إلى واقع، ستتم بلورة قاعدة جديدة للتعاون في المنطقة، وسيصبح بمقدور "إسرائيل" أن تؤدي دورًا نشطًا فيه"(٣).

---

(١) آري شافيط، مقابلة مع إيهود باراك، مصدر سابق، ص١٩.

(٢) آري شافيط، بنيامين نتنياهو، شرق أوسط جديد؟ يالها من فكرة مسلية، مصدر سابق.

(٣) يوفال اليستور، الحرب الاقتصادية، مصدر سابق، ص٢٦٨.

وتؤكد إسرائيل أن تفوقها التقني بجانب الأموال الخليجية هو السبيل لضمان الازدهار الاقتصادي بسبب "تمتعها بالقدرة على المبادرة والمعرفة (التكنولوجية)، والعلاقات الجيدة مع الصناعات الدولية ويتوفر في الدول العربية طاقة عاملة واسعة جدًا، إضافة إلى الموارد الطبيعية والنفط في دول الخليج، فالدمج بين جميع هذه العوامل سيضمن الازدهار الاقتصادي"[١].

كما تتطلع من خلال النظام "الشرق أوسطي" في المستقبل المنظور لإخضاع اقتصادات دول مجلس التعاون، والأمن، والسياسة، والثقافة، في بناء رؤية فكرية تستند إلى قيم وأسس مفتعلة، وإبراز شراكة مزعومة معها من معالمها الإغراق في عقيدة المنفعة، والبحث عن الربح، وتعظيم المصالح المادية، والتخلي عن الهوية والذات العربية الإسلامية، وثوابت وحدة المصالح، والمصير المشترك العربي[٢].

ويبدو أن إسرائيل ستستمر في طرق أبواب دول مجلس التعاون العربي لتصعيد عملية التحول من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، ومن قاعدة الاعتماد على القطاع العام الواسع إلى الاعتماد الكلي على القطاع الخاص (الخصخصة) التي أجبرت الأقطار العربية على انتهاجها ضمن مشورات صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي وبرامجهما الإصلاحية وسياسات التكيف. وتأتي منظمات أخرى في ذات السياق، ومن أهمها منظمة التجارة العالمية، وكلها تصب ضمن آلية العولمة وقنواتها، حيث كانت هذه الآلية تعتمد بالأساس على جر هذه الاقتصادات إلى فخاخ اقتصادية سياسية طرحتها أزمات الثمانينيات من المديونية الخارجية واختلالات موازين المدفوعات[٣].

أما توجهات إسرائيل المستقبلية لإحداث اختراق ثقافي في دول مجلس التعاون فغني عن القول إنها تريد من خلال تسخيرها لوسائل الإعلام المختلفة المرئية والمسموعة

---

(١) المصدر نفسه، ص٢٦٩.

(٢) د. سلام عبد الكريم سميسم، تاريخ التطبيع الاقتصادي مع الكيان الصهيوني وآلياته، من بحوث ندوة بيت الحكمة: التطبيع والمخاطر وسبل المواجهة، مصدر سابق، ص٣.

(٣) المصدر نفسه، ص٢.

والمقروءة أن تحقق حملات غزو ثقافي، وعمليات غسل دماغ منتظمة للمواطن العربي الخليجي، بجانب خلق الأزمات والمشكلات في الاقتصاد والتنمية[١].

وخلال عقد التسعينيات لوحظ أن إسرائيل قد قطعت شوطًا لا بأس به لتحقيق البدايات الأولية لإنجاح تطبيق هذا المخطط، إذ تكـــرر ظهـــور الإســـرائيليين مـــن مـــسؤولين، ومفكرين، وكتاب، وصحفيين، ومحللين في مقابلات تلفزيونية عبر عدد من الفـــضائيات العربية، ومن خلالها يعبرون عن وجهة النظر الإسرائيلية في مختلف المجالات، ويـــتم ذلك عن طريق مقابلات مـــسجلة، أو مقـــابلات حيـــة، أو مـــشاركات عبـــر الأقمـــار الصناعية[٢]. ويظهر الإسرائيليون في المقابلات عبر تلك الفضائيات بمظهـــر المرونـــة والرغبة في إقامة علاقات عربية - إسرائيلية، وإقامة ما يسمونه (سلام دائم أو شامل)، وهم يوجهون اللوم إلى القيادات والحكومات العربية، ويحرصون علـــى عـــدم المـــس بالمجتمع العربي، حيث إنهم يستعينون بالاستمالات العاطفية، والاستمالات العقلية فـــي أطروحاتهم الدعائية[٣]. ومن بين الموضوعات التي كثيرًا ما يظهرها الخطاب الإسرائيلي من خلال الفضائيات العربية[٤]:

- أخطار الحروب على الطرفين العربي والإسرائيلي.
- إن القبول "بالتطبيع السياسي" يقتضي من العرب إعادة النظر في كثير من المواثيق والاستراتيجيات العربية.
- إن المناهج الدراسية حول الصهيونية وإسرائيل، يترتب بشأنها إعادة النظر وفق مقتضيات "التطبيع".
- إن الدول العربية تفرض أنظمة تسلطية.
- الايحاء بأن إسرائيل تفرض أجواء ديمقراطية.
- إن إسرائيل على استعداد لإقامة "سلام مع العرب".

---

(١) د. هادي نعمان الهيتي، الفضائيات العربية والتطبيع، ندوة بيت الحكمة: التطبيع والمخاطر وسبل المواجهة، مصدر سابق، ص٧.

(٢) د. علي أحمد الغفلي، الخليج ومسارات التسوية والتطبيع، مصدر سابق، ص١٨٨.

(٣) د. هادي نعمان الهيتي، مصدر سابق، ص ٩..

(٤) المصدر نفسه، ص١٠.

ــ إن تعاون إسرائيل مع العرب ممكن، وينتفع منه الجانب العربي بفضل تطورها تقنيًا وعلميًا.

ــ "إن الإسرائيليين لا يحملون عداءً للعرب!!!".

ــ إن العرب يشاركون في العمل السياسي في إسرائيل على صعيد الأحزاب، والمنظمات والحركات، والكنيست، والمواقع الإدارية والسياسية العليا.

ــ الإشارة إلى لمحات تاريخية سريعة لإثبات الوجود اليهودي في فلسطين.

ــ "إن النضال الفلسطيني ضد الاحتلال كثيرًا ما يأخذ طابع العنف!!".

واللافت للنظر أن إسرائيل تحاول امتصاص الموارد المالية من دول مجلس التعاون، وجذب الاستثمارات الأجنبية لإنهاك تلك الدول وجعلها تدور في دائرة المديونية والاختلالات الاقتصادية المستمرة، وقد بدأت تنفيذ هذه التوجهات في إطار احتمال التطويع.

ويعكس "يوسي بيلين" عضو الكنيست هذه الرؤية خلال إجابته عن سؤال طرح عليه في مؤتمر عمان للتعاون الإقليمي الاقتصادي عام ١٩٩٥ مفاده: ما حاجة إسرائيل للسلام؟ وأجاب بيلين "إنها ستجني فوائد اقتصادية من السلام مع جاراتها، فالسلام سيساعدنا في جذب الاستثمارات، وسيقلص الفوائد التي تدفعها، مقابل مخاطرة رأس المال الأجنبي على الاستثمار فيها وسيسمح لها بتوسيع حجم مبيعاتها في دول أخرى"[(١)].

وفي ضوء ذلك يمكن أن يتحول العديد من البلدان العربية إلى بلدان مصدرة للخامات والمكونات لتغذية الصناعات الإسرائيلية، بما يعمق مفعول النمو غير المتكافئ بين الاقتصاد الإسرائيلي وبقية الاقتصادات العربية، كما أن فتح الأسواق العربية أمام تلك الصادرات الصناعية سوف يساعد بدوره على جذب الاستثمارات الأجنبية إلى إسرائيل للاستفادة من موقعها كمحطة لتصدير السلع الصناعية العالية التقنية للأسواق العربية

---

(١) يوفال اليستور، مصدر سابق، ص٢٦٢.

بتكاليف نقل منخفضة[١]. ويرى الباحث (يوفال اليستور) أن إسرائيل ستعقد في المستقبل المنظور اتفاقيات ثنائية مع دول مجلس التعاون على غرار اتفاقية أوسلو مع الفلسطينيين عام ١٩٩٣، واتفاقية وادي عربة عام ١٩٩٤ مع الأردن، والاتفاقيات التي وقعتها في أبريل ١٩٩٦ مع سلطنة عمان وقطر. ويعتقد الباحث نفسه "أن العامل الرئيسي الذي يحكم كل هذه الاتفاقيات هو الرغبة في الإزالة التدريجية للحواجز القائمة بين الأطراف و"إسرائيل" عبر الانتقال المحدود للبضائع، والأشخاص، ورؤوس الأموال. ولا تتطرق أي من هذه الاتفاقيات إلى أيديولوجية الفصل الاقتصادي التي فرضت ظلها المعرقل على المنطقة طيلة المائة عام الماضية"[٢].

وفي خطاب لرئيس الحكومة الأسبق "بنيامين نتنياهو" أمام الجمعية العامة لمجلس الاتحادات اليهودية في أنديانا بولس في السادس عشر من نوفمبر عام ١٩٩٧ أكد على "سعينا لسلام دائم ومضمون مع جيراننا"[٣].

وتكشف الخطوط الأساسية لحكومة "باراك" التي نشرتها الصحف يوم السادس من يونيو ١٩٩٩ ما يلي: "ستعمل الحكومة على سلام حقيقي يمنع الحروب، وسفك الدماء، وإنهاء الصراع العربي - الإسرائيلي بالطرق السلمية والحفاظ على الأمن القومي، وضمان المصالح الحيوية والأمنية للدولة"[٤].

وطرح البرنامج السياسي لحزب الليكود في عام ٢٠٠١، في الفقرة الخامسة التي تتعلق بالعلاقات الخارجية وتنص على أن "إسرائيل ستواصل جهودها للتوصل إلى اعتراف متبادل مع البلدان العربية التي ليس لها علاقات معها، وستحاول إقامة علاقات كاملة مع دول لها اتصالات معها على مستوى منخفض، وسيتم إيلاء اهتمام خاص للمغرب، وتونس، ودول الخليج"[٥].

---

(١) محمود عبد الفضيل، مشاريع الترتيبات الاقتصادية الشرق أوسطية، التصورات، المحاذير، أشكال المواجهة، مصدر سابق، ص١٣٥.

(٢) يوفال اليستور، مصدر سابق، ص٢٦٦.

(٣) مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٣٣، شتاء ١٩٩٨، ص٢٣٧.

(٤) التقرير، توجهات إسرائيل السياسية تجاه الشرق الأوسط في عهد أيهود باراك، مصدر سابق، ص١٦١.

(٥) صحيفة الاتحاد، العدد ٩٣٤١، (الإمارات، ٢٠٠١/١/٣١)، ص٢٧.

كما طرح برنامج حكومة الوحدة الوطنية في السابع من مارس ٢٠٠١ في الفقــرة التي تتعلق بالأمن، والسلام، والاستيطان، إذ تؤكد "ستعمل الحكومة على تشجيع السلام مع كل دول المنطقة وشعوبها مع الحفاظ على مصالح "إسرائيل: الأمنيــة، والتاريخيــة والقومية. وتؤمن بأن المفاوضات المباشرة من غير وســيط هــي الطريــق الــصحيح لترسيخ علاقات ثقة بين الأطراف، ولدفع السلام"[١].

وأكد برنامج الحكومة الإسرائيلية أنها "ستعمل كجزء من سياستها في تحقيق السلام في الشرق الأوسط، وترسيخه على تطوير أنظمــة للتعــاون الــسياسي، والاقتــصادي والعلمي، والثقافي، بين شعوب المنطقة"[٢]. إلا أن هذا يتناقض مــع سياســة حكومــة (شارون) التي استخدمت الصراع والتوتر في سلوكها السياسي الداخلي والخارجي، مما انعكس على موقف دول مجلس التعاون من خلال الضغط الشعبي لاستنكار مثــل هــذه الممارسات. والتي قللت من فعالية التقارب الإسرائيلي مع دول مجلس التعــاون، وفــي كلمة رئيس الحكومة "آرييل شارون" أمام الكنيست لنيل الثقة بحكومته فــي٢٠٠١/٣/٧ قال"يجب بلورة إجماع قومي واسع لتوطيد أمن إسرائيل، وإحراز الأمن لمواطنيها، عبر كفاح لا يكل ضد العنف والإرهاب، وسعي للاستقرار .. إن يدنا ممدودة للــسلام، نحــن نعرف أن السلام يتضمن حلولاً مؤلمة للطرفين"[٣].

ويربط "إيهود باراك" رئيس الحكومة المنصرف بين الأمــن الإســرائيلي وضــرورة التوصل إلى اتفاقات لإنهاء الصراع قائلاً "يجب تخفيف المخاطر، وتحصين أمن إسرائيل

---

(١) خالد عايد (ترجمة وإعداد)، حكومة الوحدة الوطنية الإسرائيلية، مصدر سابق، ص٨٥.

(٢) المصدر نفسه، ص٨٦.

(٣) كلمة رئيس الحكومة آرييل شارون أمام الكنيست لنيل الثقة بحكومته، القدس، ٢٠٠١/٣/٧، مقتطفات، وردت في مجلــة الدراسات الفلسطينية العدد ٤٧، مصدر سابق، ص٩٦.

وضمان مستقبلها، بواسطة السعي لإنهاء الصراع مع جيرانها، والتوصل إلى اتفاقـات سلام"[١].

ثانيًا: الوضع الدولي

بدأت في عقد التسعينيات تغييرات دولية كانت تصب في خدمة المخططات الإسرائيلية لتطويع دول مجلس التعاون وإقامة علاقات اقتصادية وسياسية معها، ومنها تأثيرات ما يعرف "بالعولمة" التي تتضمن عنصرين أساسين[٢]: الأول: اندثار علاقات الإنتاج قبـل عهد الرأسمالية، وبروز علاقات الإنتاج الرأسمالية وانتشارها في إنحاء العـالم كافـة. الثاني: الانتقال خلال العقود الثلاثة المنصرمة من ارتباط الدول بعضها ببعض عبر تبادل السلع، وتدفقات الأموال في إطار سوق دولية إلى عولمـة عمليـة الإنتـاج ذاتهـا، إذ يتضمن الانتقال هذا تغييرات كبيرة في الهياكل لجهة تقسيم العمل الدولي، وإعادة تنظيم الإنتاج داخل كل بلد، وكان لذلك أثر كبير على النسيج الاجتماعي، والسياسي، والثقافي لكل مجتمع.

ويبدو أن إسرائيل هي أكثر قدرة على استقطاب الاستثمار الخارجي المباشـر الـذي زاد في عقد التسعينيات، فضلاً عن أنها تتمتع بمعدلات نمو عالية، وأصبح متوسط دخل الفرد فيها الآن أعلى مما هو في كثير من البلدان الأوروبية[٣].

والمتابع لمجرى الصراع وخاصة في عقد التسعينيات يرى أن نجاح احتمال التطويع يجري بالتوازي مع الجهود الأمريكية التي تقوم بالضغط على الجانب العربي، وخاصـة على دول مجلس التعاون لتقديم المزيد من التنازلات التي من شـأنها أن تـؤدي إلـى إعطاء الشرعية لإسرائيل في المنطقة.

لذلك نرى أن الولايات المتحدة ستعمل جاهدة لمواصلة دعم وتشجيع إقامة العلاقـات بين دول المجلس وإسرائيل إلى أن تستحدث التحولات المطلوبة من جانب دول الخليج،

---

(١) كلمة رئيس الحكومة المنصرف إيهود باراك أمام الكنيست في جلسة الثقة، القدس، ٢٠٠١/٣/٧، المصدر نفسه، ص٩٩.

(4) William I. Robinson, promoting polyarchy: Globalization, U.S Intervention and Hegemony, Cambridge Studies in International Relations: 48 (Cambridge, U.K., New York: Cambridge University press, 1998) , P31.

(٣) فؤاد مغربي، الصراع العربي الصهيوني في النظام العالمي، ورد في إبراهيم أبو لغد وآخرون، العرب ومواجهة إسـرائيل احتمالات المستقبل، مصدر سابق، ص١١٢٦.

وهذا يعني طبعًا إجبار العرب الخليجيين على مدى فترة من الزمن في المستقبل المنظور بإجراء المصالحات اللازمة، وقبول الوقائع الجديدة[١].

ومن جانب آخر نرى أن الاندفاع نحو الديمقراطية الذي يسود مناطق من العالم في ظل المتغيرات السريعة في عقد التسعينيات بالارتباط مع العولمة شبه الليبرالية، قد يؤدي في منطقة مثل (الشرق الأوسط) إلى زعزعة استقرار الحكومات في دول مجلس التعاون واستبدالها بحكومات أخرى، لذلك نعتقد أن الولايات المتحدة تميل ومعها الدول الكبرى إلى القبول في منطقة الخليج العربي بحكم سياسي قائم على الأمر الواقع لضمان تدفق الموارد النفطية دون انقطاع، وبأسعار معقولة[٢].

وفي ظل رجحان الهيمنة الأمريكية على العالم في المستقبل المنظور نعتقد أن الولايات المتحدة يمكن أن تتحرك عبر ما يلي[٣]:

١ - محاولة إدارة الصراع العربي - الإسرائيلي بغية نزع فتيل طبيعته المتفجرة، وهذا يعني إدارة الصراع بطريقة تجعله صراعًا محليًا لا يهدد بإشعال كارثة إقليمية، كما يعني عمليًا أن مواصلة عملية "صنع السلام" على جانب كبير من الأهمية، وينبغي أن تستمر مهما كلف الأمر، حتى لو لم تؤد العملية إلى أي اختراق يذكر أو تسوية كاملة وشاملة. ذلك أن المهم هنا عملية "السلام" نفسها، وليس بالضرورة نتائجها. في الوقت نفسه ثمه توجه أمريكي للاستمرار كراعي وحيد لعملية صنع "السلام"، واستبعاد كل من الأوروبيين والدول الكبرى الأخرى والأمم المتحدة.

٢ - محاربة القوى المحلية الخليجية والتي تسمى في الخطاب الإعلامي الأمريكي (الأصولية الإسلامية) التي تتبنى مواجهة الهيمنة الأمريكية بجدية، بجانب القوى القومية واليسارية، والشعبية.

---

(١) المصدر نفسه، ص١١٣٧.

(٢) المصدر نفسه، ص١١٣٨.

(٣) المصدر نفسه، ص١١٤٤.

أما إذا أخذنا باحتمال فقدان تلك الهيمنة على العالم، فالاحتمال المستقبلي المتوقع على المدى المتوسط مباشرة ظهور قوى كبرى أخرى مثل أوروبا، اليابان، روسيا، الصين وقيامها بالتدخل على نحو أكبر في عمليات حل النزاعات والتنمية الاقتصادية، وهناك إشارات واردة من الآن إلى أن هذه الدول الكبرى مستاءة من عجز الحكومة الأمريكية عن إدارة الانتقال بانتظام نحو السلام في (الشرق الأوسط)، فاستمرار هذا الإخفاق من جانب الحكومة الأمريكية العائد إلى حد بعيد إلى تناقضات داخلية، إنما على الأرجح قد يحث الدول الكبرى الأخرى على المباشرة باتخاذ دور في المنطقة. ومن المفروض أن يكون معلومًا الآن بأن الأوروبيين مثلاً يخصصون موارد أكثر للتنمية الاقتصادية في المنطقة من الولايات المتحدة، وسيظهر كلام في المستقبل القريب، مفاده أنه نظرًا لمساهمتهم الكبيرة في تلك المنطقة الحيوية لمصالحهم، يجب أن يكون لهم كلمة حول مستقبلها السياسي[١].

ثالثًا: الوضع الإقليمي:

لقد خلقت إسرائيل بعد تطور علاقاتها مع بعض دول مجلس التعاون (قطر وسلطنة عُمان) واقعًا إقليميًا جديدًا تمثل بحدوث تشرذم في المواقف العربية بين مؤيد ورافض للتطويع الحاصل، وهو تصور نعتقد أنه سيكون مطروحًا لتصعيد وتائره في المستقبل المنظور في ظل سيادة احتمال التطويع.

إن قراءة موضوعية لعوامل التغيير الإقليمية في المستقبل المنظور وانعكاساتها الدولية يلاحظ من خلالها تزايد الحضور والمشاركة السياسية وربما النفوذ السياسي للحركات الأصولية المناهضة لإسرائيل ولسياسات الولايات المتحدة في دول مجلس التعاون، وتزايد التحركات الجماهيرية على المستوى القومي والإسلامي للأمة وعلى الأخص فيما يتعلق بمواجهة ورفض الحصارات العسكرية والاقتصادية ضد كل من العراق والسودان، وليبيا، وتزايد القدرة على فرض مواقف سياسية تختلف عما ترغب به الولايات المتحدة في بعض الدول الصديقة لها على المستويين الرسمي، والشعبي،

(١) المصدر نفسه، ص١١٤٥.

كما أن الانحياز الأمريكي لإسرائيل واختيارها لتركيا كأداة وقوة (شرق أوسطية) داعمة لذلك الكيان عسكريًا، وأمنيًا في تشكيل المنطقة قد استفز دول الثقل العربية لتعمل على محاولة عرقلة هذا البرنامج أو التأثير فيه، والذي تبلور بمحور سوري – مصري - سعودي منتقد للسياسة الأمريكية في حده الأدنى(١).

وبناءً على ما تقدم نرى أن الاحتمال المستقبلي المنظور في ضوء تلك المتغيرات وانعكاساتها على دول مجلس التعاون الخليجي سينطوي على ظهور ثلاثة مثلثات للقوى العربية والإسلامية في مواجهة إسرائيل، تشكل قاعدة عمق استراتيجي مع قدرة على وخز الخاصرة بالنسبة لإسرائيل، وهي(٢):

- على الصعيد الإسلامي نجد المثلث الإيراني - السعودي - السوداني وهو الأوسع في ساحة المواجهة.
- المثلث الاستراتيجي العراقي - السوري - الإيراني بزاويته السورية الحادة في خاصرة إسرائيل.
- المثلث المصري - السعودي - السوري المناهض للنفوذ الاسرائيلي والمطبق سوريًا ومصريًا على جبهة المواجهة مدعومًا بالعمق الإستراتيجي السعودي.

ووفقًا لما ذكر قد تكون النتائج المرجوة من احتمال التطويع بعيدة كل البعد عن الافتراضات الإسرائيلية التي بشرت بالاستقرار والرفاهية وسيادة الاستقرار لتحل بديلاً عنها تنمية وتغذية التيارات الشعبية الخليجية الرافضة لإقامة علاقات مع تل أبيب.

---

(١) جواد الحمد، تعقيب، ورد في إبراهيم، أبو لغد وآخرون، مصدر سابق، ص١١٦١.

(٢) المصدر نفسه، ص١١٦٢.

المبحث الثالث

الجمــع بيـن

الصـــراع والتطـويـــع

إن هذا الاحتمال المستقبلي يحمل عنصرين متناقضين في الأهداف والمسارات همـــا: الصراع والتطويع، وقد تعمل إسرائيل على تنفيذه في حال صـــعوبة تحقيـــق الخيـــارين سالفي الذكر بصورة مستقلة، وغالبًا ما يجمع الإسرائيليون بين التناقض الحاد ســـواء في السلطة التنفيذية أو في مخططاتهم الميدانية، إذ قد يحـــاولون فـــي هـــذا الاحتمـــال المستقبلي إيجاد نوع من التنسيق لضبط محددات الصراع وفي الوقت ذاتـــه التطويـــع لتأمين عملية اختراقها لمنطقة الخليج العربي، وتسهيل تغلغلها باستخدام معادلة المطرقة والسندان؛ إذ نجد ما تفعله الحكومة الإسرائيلية في تطويق السلطة الفلسطينية والضغط عليها عسكريًا لبث الشلل فيها وتدمير البنى التحتيـــة، واســـتهداف القـــوى المحركـــة للانتفاضة، بقصد ابتزاز أقصى حد ممكن من حقوق الـــشعب الفلـــسطيني فـــي عمليـــة التفاوض، ويمكن تناول المتغيرات المؤثرة في بناء هذا الاحتمال المستقبلي كما يلي:

أولاً: الوضع الداخلي الإسرائيلي:

تبقى من أولويات إسرائيل تأمين وجودها في المقام الأول، بالرغم من عدم تقليلهـــا من أهمية فتح صفحة جديدة من العلاقات الاقتصادية والسيـــاسيـــة مع دول مجلـــــس التعـــاون وذلك لاحتوائها. وتبعًا لذلك يقول "إسحاق رابين" رئيس الحكومة في الجلـــسة الأولى للكنيست في الثالث عشر من يوليو ١٩٩٢ "الأمن فيما يعنينا قبـــل الـــسلام"[١]. ويضيف: "ستكون سياسة الدول وترتيب أولوياتها القومية موجهة نحو اقتناص الفرص لتحقيق الأهداف الرئيسية "لإسرائيل" وهي الأمن القومي، والأمن الشخصي، والـــسلام، ومنع الحرب... إلخ"[٢].

---

(١) خطاب رئيس الحكومة إسحاق رابين في الجلسة الأولى للكنيست الثالث عشر، ورد في سمير صراص وخالد عايد (اعداد)، وثائق تأليف الحكومة الإسرائيلية الجديدة ونتائج انتخابات الكنيست، مصدر سابق، ص١٥٥.

(٢) صحيفة هآرتس، ١٩٩٢/٧/١، مصدر سابق.

وتكشف برامج الأحزاب الإسرائيلية عن إدراك داخلي لتوظيف الصراع والتطويع ضد دول مجلس التعاون في السلوك الإقليمي لبلادهم. فبالنسبة لبرنامج حزب العمـل عـام ١٩٩٢، يؤكد الحزب في منشور صادر عنه لشرح برنامجه، وفي الفقرة الخاصة بـ "سياسة السلام والأمن"، رؤيته عن جعل الصراع والتطويع في طريق واحد، إذ يذكر "أن حزب العمل سيعتبر أمن إسرائيل في أية عملية، أو اتفاق، أو تسوية، عـاملاً حاسـمًا، وسيتجنب أي مساس به"[١].

أما حزب الليكود فيعطي برنامجه لعام ١٩٩٢ إشارة مهمة إلى دمج مدرك الأمن في احتمال الصراع مع دول مجلس التعاون، مع وضع شأن للوسائل الـسياسية؛ إذ تؤكـد الفقرة (أ) من البند الخاص بالسياسة الأمنية ما يلي "إن هدف السياسة الأمنية هو منع الحرب. وعلى الرغم من الاستعدادات الدائمة التي يقوم أعداء "إسرائيل" بهـا كحـرب جديدة، فإن الحرب ليست حتمية، يمكن ردع العدوان بـدمج سـليم لوسـائل سياسـية وأمنية"[٢].

أما حزب (ميرتس) فيؤكد أهمية السيادة والأمن لإسرائيل، مع جعل مفهومه للـسلام من باب الدعاية ليقبلها الخليجيون؛ حيث تؤكد الفقرة الأولى من برنامجه العـام ١٩٩٢ على أن "السلام أمنية الشعب، وهو شرط لوجود إسرائيل المتمتعة بالسيادة والأمن"[٣].

وقد استخدمت إسرائيل خطابًا سياسيًا يحاول مواطنوها من خلاله بث بذور الاطمئنان لدول مجلس التعاون، بعد انتشار أطروحات شمعون بيريز (الشرق أوسـطية) لإنـشاء نظام إقليمي يكون المركز لصالح إسرائيل. وكما يعبر عن ذلك الصحفي (زئيف شـيف) بمقالة له في صحيفة (هآرتس) إذ يقول "إن الجيش لم يعد يحتل رأس قائمة الأولويـات القومية، وأن الاعتبارات الاقتصادية بدأت تزحف لتحتل موقعه"[٤].

---

(١) برنامج حزب العمل، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ١١، مصدر سابق، ص١٧٣.

(٢) برنامج حزب الليكود، المصدر نفسه، ص١٧٩.

(٣) برنامج حزب ميرتس، المصدر نفسه، ص١٨١.

(4) Ze’ev Schiff, IDFNO longer Heads our National Agenda, Ha’aretz, 22-9-2000.

ولكن واقع الحال يدحض التطمينات الإسرائيلية لدول مجلس التعاون، إذ لم تتأخر تل أبيب أن تكون متفوقة عسكريًا واستراتيجيًا على دول المنطقة، بسبب عدم إحساسها بالأمن، لأنها تتوجس المجابهة في أي لحظة مع العرب في المنطقة[(١)].

فضلاً عن ذلك لا يمكن التسليم بما يذهب إليه من يسمونهم (أنصار السلام في "إسرائيل")[(٢)] كمحور معتدل بها، تجاه مطالب العرب لاستبدال خيار المواجهة بالتسوية، وتطويع إرادتهم السياسية للتسليم بوجود إسرائيل، لأنهم لم يكونوا يقصدون التخلي عن مشروع الحركة الصهيونية وأهدافها البعيدة، فهم من غلاة هذا المشروع وقادته، ولكنهم قدروا خطر المتغير الجديد المتمثل بانتشار الصواريخ الباليستية (لدى أعدائهم)، وقد بنوا على ذلك نتيجة مهمة هي ضرورة المناورة السياسية وإظهار النية في الانسحاب مقابل القبول من جانب العرب بترتيبات سياسية، وعسكرية، واقتصادية، وأيديولوجية، تضمن السيطرة على هذه الدول وسياساتها على نحو يضمن تفكيك صواريخها[(٣)]. ويتوافق (إيهود باراك) رئيس الوزراء الأسبق مع هذا الاتجاه، إذ يقول "فعندما يتعرض كياني الوجودي للتهديد، فلابد من تطعيم وجودنا بمضمون من التسامح والتوجه الليبرالي والخلقي.."[(٤)].

ويبدو أن طروحات الإسرائيليين هي في الغالب تتميز بعدم الثبات، لأنهم في حالة كونهم أنصار ما يسمونه (بالسلام) أو من المتشددين والذي يطلق عليهم مجازًا (صقور) يخلصون في النهاية للتسليم بضرورة بقاء إسرائيل في دائرة الحفاظ عليها من المخاطر والتهديدات الإقليمية والدولية. وقد تعتمد إسرائيل في صيرورة هذا الاحتمال المستقبلي

---

(١) لمزيد من المعلومات حول محاولات الإسرائيليين لدعم تفوقهم العسكري بسبب زعمهم للسيطرة على قضية الامن المفقود الذي بسببها العرب الذين يعتبرون وفق النظرة الإسرائيلية المهدد الأول لأمن إسرائيل انظر: مصطفى عبد الواحد الولي، أمن إسرائيل.. الجوهر والأبعاد، (أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات البحوث الاستراتيجية)، ٢٠٠١.

(٢) قوى السلام الإسرائيلية: تعبير حديث ظهر بعد حرب حزيران ١٩٦٧، وتهدف هذه القوى إلى طرح فكرة إمكانية تحقيق السلام مع العرب بالمساومة على الاراضي أو جزء منها مقابل الاعتراف بوجود إسرائيل، وإنهاء حالة الحرب، وإبرام معاهدات سلام بين إسرائيل والدول العربية، ولمزيد من التفاصيل انظر على سبيل المثال:

د. محمود خالد، معسكر اليسار الإسرائيلي، سلسلة دراسات صامد الاقتصادي ٢٧، (عمان، منشورات دار الكرمل، صامد، الشركة الدولية للطباعة والنشر، ط١، ١٩٨٦)، ص ص٦ -١٢ وما بعدها.

(٣) عادل حسين، الصراع العربي - الإسرائيلي هل الحرب لا تزال ممكنة؟ وكيف؟ مصدر سابق، ص٤٣.

(٤) آري شافيط، مقابلة مع إيهود باراك، مصدر سابق، ص ص٢٢ -٢٤.

على نظرية صنع الأعداء من مناطق قريبة جيوبوليتيكيًا من دول مجلس التعاون، لإذكاء الصراع الإقليمي بكونه متغيرًا يتناغم مع توجهات ذلــك الكيــان لإثــارة الــصراعات وحصرها بعيدًا عن حدوده الجغرافية.

وقد نشر مركز (جافي) للدراسات الاستراتيجية الإسرائيلية في عام ١٩٩٤ تقريــرًا بعنوان "التقرير السنوي لتوازن القوى في الشرق الأوسط"(١)، وجاء فيه تصنيف لأعداء إسرائيل بوضع سوريا في المركز الأول بدعوى أنها تملك أسلحة متقدمة، ومصر فــي المركز الثاني على الرغم من مرور خمس عشرة سنة على توقيع معاهدة سلام معهــا، والعراق في المركز الثالث على الرغم من تحطيم قدراته العسكرية والاقتصادية، وإيران في المركز الرابع على الرغم من بعدها الجغرافي، أما المركز الخامس فهو كما يــسميه التقرير (بالإرهاب الأصولي)(٢).

وفي مكان آخر تبدو طموحات القادة الإسرائيليين أكثر حماسًا فــي إدامــة احتمــال الصراع مع دول مجلس التعاون، وكما يؤكد "إيهود باراك" باعتباره جنــرالاً عــسكريًا سابقًا قبل تسلمه منصب رئاسة الحكومة، حيث يشدد على موضــوع أمــن إســرائيل، ويضعه في الأسبقية الأولى على احتمال التطويع، إذ يقول "نشأ الانطباع كأننــا نــصنع السلام على حساب الأمن، حان الوقت لتغيير ذلك"(٣).

إن احتمال الصراع بجانب احتمال التطويع حالة قائمة في الإدراك الإسرائيلي بــنفس الوتيرة والأهمية، بحيث أعطت نوعًا من الاندفاع للمؤسسة العسكرية الإسرائيلية عنــد استشرافها لأوجه الصراع العسكري مستقبلاً من خــلال ورش الحــوار الاســتراتيجي، والاجتماعات المغلقة للقادة الإسرائيليين، بحيث تبنى الطروحات السياسية المــستقبلية وفق تصور الجنرالات في الجيش. وتبعًا لذلك عقدت ورشة عمل في الأسبوع الاخير من

---

(١) صلاح الدين حافظ، إسرائيل تعيد ترتيب أعدائها، صحيفة الحياة، ١٩٩٤/١٢/٤، ص٦.

(٢) محمد زكريا إسماعيل، النظام العربي والنظام الشرق أوسطي، مصدر سابق، ص١٧.

(٣) حنة كيم، سلالة البوريونيين تجدد شبابها، الملحق الاسبوعي لصحيفة هآرتس، ١٩٩٧/٦/٦، ترجمة خاصة عن العبرية.

عام ١٩٩٨ تضم ١٥ جنرالاً (لواء) على مدار ثلاثة أيام، وتوصلت إلى عـدة قـرارات تتعلق بتطوير نظرية الأمن، وبنية الجيش الذي سيدخل بها القرن الحادي والعـشرين، وأعلن خلاصتها بإيجاز اللواء "شاؤول موفاز" رئيس الأركان في الثاني عشر من يناير ١٩٩٩، وتتمثل النظرية الجديدة في تخفيض حجم الجيش الاحتيـاطي، وزيـادة حجـم الجيش العامل ليكون أكثر قدرة على مواجهة أي هجـوم مفـاجئ قـد تـستخدم فيـه الصواريخ الباليستية، وإلغاء نحو ٢٠٠٠ وظيفة دائمة في الجيش العامـل تتـضمن ٨ ألوية و٢٠ عقيدًا لتوفير مزيد من الاعتمادات المالية للأسلحة، والمعدات ذات التقنيـة المتطورة ليصبح الجيش أقل حجمًا، وأكثر قوة وفاعلية، وتتوفر لديه صواريخ مـضادة للصواريخ الباليستية أكثر فعالية. كما أصبحت قيادة القوات البرية هي المسؤولة عـن الجيش البري تنظيمًا، وتدريبًا، وإشرافًا على قيادات المناطق الإقليمية لتتفـرغ رئاسـة الأركان لمهام التنسيق بين مختلف فروع القوات المسلحة، ومختلف المهام الإستراتيجية وتطوير العقيدة العسكرية(١).

وتضع الحكومات الإسرائيلية مسار التسويات مع دول مجلس التعاون العربي بمثابة هدنة مؤقتة للصراع، لإعادة ترتيب المؤسسة العسكرية، بحيث يـتم مـن خـلال هـذه التسويات تحقيق فجوة واضحة بين هذه الدول مع التفـوق العـسكري والتكنولـوجي الإسرائيلي الماثل في إدراكه الاستراتيجي. وهذا يبدو جليًـا فـي الخطـوط الأساسـية للبرنامج السياسي لحكومة "إيهود باراك" الذي نشرته الـصحف، إذ تؤكـد أن "الـسلام عنصر مهم في نظرية الأمن القومي والعلاقات الخارجية "لإسرائيل" وترتكز التـسويات واتفاقيات السلام التي ستكون الحكومة طرفًا فيها على الحفاظ على المـصالح الأمنيـة والوطنية الإسرائيلية"(٢). أما الأحزاب ومنها حزب (الليكود) فإنه يكشف في البرنـامج السياسي له لعام ٢٠٠١ ضرورة قيام وزارة الخارجية لترتيب تحركاتها فـي الـسلوك

---

(١) محمود عزمي، الإمكانات العسكرية الإسرائيلية، ورد في إبراهيم أبو لغد وآخرون، مصدر سابق، ص٤٨٥، ولمزيـد مـن المعلومات حول الموضوع انظر المصادر التالية:

= -Arieh O. Sullivan, Mofaz to Make His Mark, Jerusalem post, 12-1-1999.
- Smaller and Smarter, Jerusalem post, 14-1-1999. =
- Ze'ev Schiff, Reform Fever Strikes Military, Ha'aretz, 15-1-1999.
- Army Reform, Ha'aretz, 18-1-1999.
- Arich O. Sullivan. ISF plan calls for Greater Readiness, Jerusalem post, 3-2-1999.

(٢) التقرير، توجهات إسرائيل السياسية تجاه الشرق الأوسط في عهد إيهود باراك، مصدر سابق، ص٦٢.

السياسي الخارجي على وضع احتمال الصراع والتطويع تجاه دول مجلس التعاون دون ذكرها صراحة؛ إذ يشير البند الخاص بالعلاقات الخارجية إلى "أن السياسة الخارجية الإسرائيلية ستستخدم المصالح الأمنية والأمل في السلام والازدهار الاقتصادي وتوسيع العلاقات الاقتصادية، كمهمة رئيسية لوزارة الخارجية"[١].

وأشار "آرييل شارون" رئيس الحكومة في حديث صحفي لصحيفة (هآرتس) بشأن خططه لمواجهة الانتفاضة وبلورة تسوية واقعية، إلى أن إسرائيل تدرك احتمال الصراع في العشر السنوات القادمة، في الوقت الذي تطرح فيه أهمية إقامة علاقات سياسية واقتصادية مع جميع دول مجلس التعاون عبر استقدام يهود العالم إلى فلسطين لتوسيع المجال الحيوي لإسرائيل بالرغم من صعوبة التسليم بهذا الاحتمال المستقبلي بسبب تصعيد تل أبيب حملاتها العسكرية ضد أبناء الشعب العربي الفلسطيني، وارتباط اليهود في العالم بالبلدان التي يعيشون فيها، وجعل ارتباطهم بفلسطين يتركز في دائرة الحنين والأسطورة التي خلفتها الدعاية والفكر الإسرائيليين، إذ يقول شارون في ذلك "لابد من إحضار مليون يهودي خلال ١٢ عامًا، بحيث يكون معظم الشعب اليهودي سنة ٢٠٢٠ يعيش في إسرائيل"[٢].

ثانيًا: الوضع الدولي:

نشرت صحيفة "نيويورك تايمز" في مارس ١٩٩٢ مسودة مسربة لتصورات سياسية نسبت إلى مسؤولين كبار في البنتاجون تتصور أخطارًا جديدة، وتهديدات للاستقرار الإقليمي في منطقة الخليج والشرق الأوسط[٣]. وفي ضوء ذلك طرح القادة العسكريون في الادارة الأمريكية آنذاك بالاشتراك مع الجناح العسكري للوبي اليهودي، دور إسرائيل

---

(١) صحيفة الاتحاد، العدد ٩٣٤١، مصدر سابق، ص٢٧.

(٢) آري شافيط، حديث صحافي لرئيس الحكومة الإسرائيلية آرييل شارون بشأن خططه لمواجهة الانتفاضة وبلورة تسوية واقعية، صحيفة هآرتس، ٢٠٠١/٤/١١، ترجمة خاصة عن العبرية.

(٣) نصير عاروري، الادارة الإسرائيلية للإمكانات الدولية، ورد في إبراهيم أبو لغد وآخرون، مصدر سابق، ص١٢٦١.

في كبح جماح القوى التي تهدد الاستقرار بالمنطقة سواء كانت وفق لغة الخطاب الأمريكي ــ الإسرائيلي (بالإرهابية)، أو ذات طموحات إقليمية أو عالمية، حيث إن الولايات المتحدة تنظر إلى إسرائيل بوصفها حقلاً لتجارب المعدات، ومركزًا للبحث والتطوير، ومشتريًا للسلاح ومزودًا له. وتطرح تلك القوى فرضية مفادها أن دورها الاستراتيجي سيتعزز بسرعة فائقة من خلال تسوية دبلوماسية عربية ــ إسرائيلية، حيث لن يكون عليه بعد ذلك البقاء بعيدًا عن قضايا الأمن (الشرق الأوسطي)، ودورها الإقليمي سيتأكد ويتسع ليشمل البحر الأبيض المتوسط، والخليج العربي وآسيا الوسطى[١].

كما وظفت إسرائيل أطروحة العولمة بكونها أحد المفاهيم التي طرحتها الولايات المتحدة في بداية عقد التسعينيات في الصراع العربي - الإسرائيلي وخصوصًا تجاه دول مجلس التعاون؛ إذ يرى الإسرائيليون أن مشروعهم للسلام ضمن النظام (الشرق أوسطي الجديد) كأحد أوجه احتمال التطويع هو جزء من استراتيجية تخصيص أو خصخصة الاحتلال ضمن إطار العولمة وتهدف هذه الإستراتيجية إلى تحقيق أهداف سياسية واقتصادية بأبخس الأثمان، فمن خلال اتفاق (أوسلو) تمكنت إسرائيل من إقامة جسر تتغلغل من خلاله في الأقطار العربية والإسلامية ودول العالم الثالث التي كانت أسواقها وعواصمها مغلقة أمام تجارتها ودبلوماسيتها. فبعد أن كانت معزولة إلى حد كبير عن النظام الدولي في أثناء الحرب الباردة أصبحت تتمتع بالشرعية، وتستغل تقدمها (التكنولوجي) لتسويق بضائعها في أسواق كانت مغلقة أمامها طيلة نصف قرن منذ قيامها عام ١٩٤٨[٢].

وقد وظف الإسرائيليون المتغيرات الدولية في احتمال التطويع ومنها: عولمة الاقتصاد والتجارة لجعل دول مجلس التعاون مفتوحة الأبواب أمام الاستثمارات الأجنبية التي لا تخلو من الرساميل اليهودية والإسرائيلية لاختراق منطقة الخليج، وجعلها مرتكزًا لتوليد وفورات مالية أكبر، وجعل دول المجلس تفقد سيطرتها على أموالها واستثماراتها وتسخيرها لخدمة إسرائيل، حيث إن النظام الدولي الذي أصبح أحادي القطبية عسكريًا

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) المصدر نفسه، ص ص١٢٦٥ -١٢٦٦.

منذ عام ١٩٩١، وتقف الولايات المتحدة على قمته دون منازع، متعدد القطبية في النواحي الاقتصادية والثقافية، فبجوار الولايات المتحدة توجد أوروبا واليابان وتتصارع جميعًا على كسب الأسواق العالمية في ظل نظام العولمة الذي يريد اختراق الحدود، والقفز على إجراءات الحماية القطرية لتحقيق حرية التجارة بغض النظر عن عدالتها، وأن هذا النظام يتعامل مع الشرعية الدولية بطريقة انتقائية، فهو يحترمها أو يتجاهلها تبعًا لمصالحه بغض النظر عن مصالح الآخرين[١].

ويبدو أن إسرائيل تنظر إلى التطويع في المستقبل المنظور بأنه قد لا يتطلب اللجوء إلى الوسيلة العسكرية كما أكد "شمعون بيريز" في طروحاته الاقتصادية (الشرق أوسطية)، وإنما قد يأخذ منحى اقتصاديًا، وهو يتناغم مع محاولات الولايات المتحدة فرض الهيمنة على دول مجلس التعاون بشكل جديد، حيث تتعدى تجاوز الحدود الدولية أو نطاق السيادة، وتذهب إلى اختراق تلك الحدود والنطاقات ليس بالوسائل العسكرية أو التآمرية، ولكن باسم التجارة الحرة، ويتم هذا من خلال وسائل عدة أهمها: المنظمات العالمية التي تسخر في هذه الأونة كأدوات للسياسة الخارجية للولايات المتحدة ودول الرأسمالية الغربية الأخرى. وأهم تلك المنظمات هي صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، والشركات متعددة الجنسيات التي تخترق الحدود الدولية، ونطاقات السيادة الوطنية بطريقة تبدو خيرة[٢].

وأدركت النخب القيادية والسياسية الأمريكية ضرورة دعم الطروحات الإسرائيلية لإقامة هيكل لنظام (شرق أوسطي) عبر تبني تصوراتها وطرحها عبر القنوات الرسمية الأمريكية لتنضيج احتمال الصراع والتطويع في آن واحد[٣]. ويمكن استشفاف هذا الأمر

---

(١) أمين هويدي، الوطن العربي وخيارات المستقبل، ورد في حسام محي الدين الالوسي وآخرون، مصدر سابق، ص٢٢٨.

(٢) نصير عاروري، تعقيب، ورد في إبراهيم أبو لغد وآخرون، مصدر سابق، ص ص١١٦٤ -١١٦٥.

(٣) إبراهيم الدقاق، إسرائيل في العام ٢٠٠٠: الخلفية والأداء، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٦٤، شباط/فبراير ٢٠٠١، ص٢٢.

عند ملاحظة الوثيقة الأمريكية المهمة التي شارك في إعدادها خبـــراء فـــي الـــسياسة الخارجية والدولية من الولايات المتحدة (فيليس بنيس*، وســتيفن زيــونس**، مارثــا هني***) في مشروع بعنوان "السياسة الخارجية في القضايا المهمة Forign policy in Focus" طيلة عدة أشهر مع مجموعة من المنظمات والأكاديميين لوضع إطـــار عمـــل لسياسة فعَّالة تجاه العراق صدرت عام ٢٠٠١، حيث يشير البند المتعلـــق بمقترحـــات لسياسة أمريكية بديلة إلى ما يأتي[١]:

١ - ينبغي أن تشجع الأمم المتحدة تأسيس نظام أمن إقليمي للدول الثماني المحاذية للخليج العربي وهي الدول الست الأعضاء في مجلس التعاون، إضافة إلى إيران والعراق. ويتضمن النظام إجراءات بناء الثقة، مثل شبكة إقليمية للإنذار المبكر، والرقابة على الأسلحة، وإطار تعاون إقليمي على غرار منظمة الأمن وبروتوكولات منع الاحتكاك، وسياسة إقليمية للأجواء المفتوحة.

٢ - كما تنص المادة ١٤ من قرار مجلس الأمن المرقم ٦٨٧ على أنه ينبغي أن تبدأ الولايات المتحدة بإجراء مفاوضات بين الدول الرئيسية المصدرة للأسلحة، لمنع نقل الأسلحة المتقدمة كافة إلى جيران العراق ومنها تركيا والأردن، والمملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، وقطر، والكويت وينبغي أن تكون قدوة لها بإعلانها فورًا عن تجميد نقل مثل تلك الأسلحة.

ويبدو مما سبق ذكره أن إسرائيل تحاول جعل دول مجلس التعاون العربـــي ســـاحة مكشوفة لها، في الوقت التي تسمح لها للتسلح بأحدث الأسلحة، ناهيـــك عـــن تحقيـــق

---

* فيليس بنيس: مدير مشروع الدولية الجديدة Internationalism والزميل في معهد الدراسات السياسية في واشنطن دي. سي.

** ستيفن زيونس: الأستاذ في جامعة سان فرانسيسكو، ومحرر قسم الشرق الأوسط/شمال أفريقيا فـــي Foreign policy Infocus.

*** مارثا هني، منسقة المشروع والزميل في معهد الدراسات السياسية في واشنطن دي. سي.

(١) فيليس بنيس وآخرون، بدائل السياسة الأمريكية إزاء العـــراق، مجلـــة المـــستقبل العربـــي، العـــدد ٢٧٠، الـــسنة ٢٤، آب/اغسطس ٢٠٠١، ص١٧٣.

اختراق أمني لصالحها للاطلاع على أسرارها العسكرية عبر الشبكة الأمنية المزعومة، وإبقاء فجوة وفارق بالتسلح بينهم وبين الخليجيين.

وقد تثار حقيقة امتلاك دول المجلس لأحدث الأسلحة الأمريكية والغربية، إلا أن المفارقة في ذلك سيطرة طواقم أمريكية على إدارة المعدات المتقدمة منها الطائرات (طائرات الأواكس على سبيل المثال) وأجهزة وشبكات الإنذار المبكر، ولا يستبعد وجود عناصر إسرائيلية بينهم لاستخدام هذه المنطقة عسكريًا.

ثالثًا: الوضع الإقليمي:

إن احتمال الصراع والتطويع، تجاه دول مجلس التعاون، قد تشرك فيه إسرائيل دول الجوار غير العربية للوطن العربي (تركيا، إيران) على سبيل المثال، وعليه نرى أنها ستتحرك في هذا الإطار تجاه تلك الدولتين لتوظيفهما في الاحتمال المستقبلي المنظور وذلك كما يلي:

١- ستعمل على كسب المؤسسة العسكرية التركية العلمانية لصالح تطوير التحالف التركي - الإسرائيلي العسكري منذ فبراير عام ١٩٩٦ وإلى الآن امتدادًا للمستقبل المنظور؛ لأن التغييرات داخل النظام السياسي التركي سوف تؤثر كثيرًا في طبيعة هذا التحول وحجمه في الصراع مع إسرائيل أيضًا، لأن تسلم الإسلاميين لمقاليد الحكم في تركيا على حساب الخط العلماني المتمثل في جنرالات الجيش، سيكون خطوة أولى نحو تفكيك الحلف التركي معها، وبالتالي انتقال تركيا إلى وضع الحياد في الصراع بحده الأدنى، وربما الانحياز لصالح التوجه الإسلامي أو الاستراتيجي[١].

٢ - بالرغم من عدم توقع عودة العلاقات الإسرائيلية مع إيران، رغم أهميتها في المنظور الإسرائيلي ضمن حلف المحيط الذي تتبناه منذ عام ١٩٤٩ عبر إقامة علاقات استراتيجية مع دول الجوار غير العربية للوطن العربي (تركيا، إيران، أثيوبيا) لشد الأطراف وإنهاك الجسد السياسي والجغرافي العربي، إلا أن بعض

(١) جواد الحمد، تعقيب، ورد في إبراهيم أبو لغد وآخرون، مصدر سابق، ص١١٦٢.

الدراسات تؤكد أن عودة العلاقات بين الطرفين أمر ممكن التسليم به على الأقل في المستقبل المنظور لتوظيف إيران واستغلال توجهاتها للهيمنة على منطقة الخليج العربي لصالح تحقيق احتمال الصراع والتطويع الإسرائيلي تجاه دول مجلس التعاون.

وترى تلك الدراسات أن إيران "وعداءها "لإسرائيل" حاليًا يهدفان إلى إسباغ شرعية على الثورة الإسلامية بين العرب والمسلمين في أغلبيتهم، ولا تزال توجد شرائح كبيرة في البيروقراطية الإيرانية المدنية والعسكرية التي لا ترى في "إسرائيل" عـدوًا مطلقًـا، وفي جميع الأحوال فهذا لا يمنع الاستفادة من التحالف معها وخصوصًا عنـد اخـتلال التوازنات الدولية والإقليمية"(١).

وتأسيسًا لما ذكر نرى أن الاحتمال الأكثر رجحانًا في المستقبل المنظور هو احتمـال الصراع والتطويع على حد سواء، لكننا لا نرى أن إسرائيل في صراعها مع دول مجلس التعاون ستلجأ إلى الخيار العسكري، مع عدم استبعادنا لاستخدامه. لكننـا نـرى أنهـا ستحاول احتواء دول المجلس لتفريغها من مواردها، واستثمار الوفورات المالية العائدة لها، ومحاولة السيطرة على خلق موطأ قدم فيها من باب التعاون العسكري لاستخدامها كقاعدة خلفية ضد الدول العربية وأقطار العالم الإسلامية والأوروبية القريبـة مـن دول مجلس التعاون لجعلها قاعدة عسكرية لصالحها في المستقبل.

---

(1) Hassein J. Agha and Ahmad S. Khalidi, Syria and Iran: Rivalry and Cooperation, (London: Pinter publishers, The Royal Institute of International Affairs, 1995) ,.

ورد في مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٣١، صيف ١٩٩٧، ص١٩٦.

المبحث الرابع

انعكاسات الاحتلال الأمريكي للعراق

علـى الـدور الإسرائيلـي فـي الخليـج العربـي

لاشك أن سقوط النظام العراقي في التاسع من أبريل٢٠٠٣، وبدء الاحتلال الأمريكي للعراق، أفرزا انعكاسات من شأنها أن تعطي مكاسب وغنائم تعزز الوجود الإسرائيلي في الخليج العربي في المستقبل المنظور، وقد يحدث خلاف ذلك نتيجة تنامي المد الـشعبي الخليجي المعارض لإقامة العلاقات وتطبيعها مع إسرائيل، هذا مع الأخذ في الاعتبار أن الحرب على العراق - كما ينظر إليها المحللون السياسيون - هي مصلحة إسرائيلية - أمريكية مشتركة، وهنا تتبادر إلى الذهن عدة تساؤلات من أبرزها: مـا شـأن الـدول الأخرى المساندة للولايات المتحدة الأمريكية في الحرب على العراق؟ وهل تـأتي هـذه المشاركة في حماية إسرائيل أيضًا؟

من المعروف أن الهيمنة على النفط هي الأساس في هذه الحرب، غير أن هناك على الجانب الآخر غنائم أخرى تتسابق عليها الدول للفوز بها ومنها مسألة "إعمار العـراق" الذي دمرت بنيته التحتية ليكون المكان المناسب لمشاريع هائلة وليصبح العراق (سوقًا استثمارية) لصالح شركات كبرى تبحث عن مشاريع تعود عليها بالأرباح الطائلة، وبهذا تم تدويل الحرب عبر تلك المصالح، فتدمير البنية التحتية لهذا البلد جعلته مكانًا مناسبًا ينقذ الولايات المتحدة من تحمل المسؤولية منفردة في تلك الحرب مقابل تدويل تكون من نتائجه مكاسب مادية وفرص استثمارية لتلك الدول المساندة[١]. ويمكن استعراض أبرز تلك الانعكاسات كما يأتي:

(١) ليلى الحمود، الحرب على العراق جاءت لمصلحة إسرائيل، صحيفة القدس العربي، ٢٠٠٤/٤/٢٨، ص١.

١ - ازدياد حجم الرفض الشعبي الخليجي للتطبيع مع إسرائيل؛ حيث ظهرت من خلال أعمال "الدورة ٢٤" لمؤتمر قادة دول مجلس التعاون الذي انعقد في الكويت في ١٢ ديسمبر ٢٠٠٣ - عدة تصورات بشأن (الملف الإسرائيلي)، خاصة أنه يتسم بكثير من الحساسية الشعبية الخليجية، لاسيما في دولة الكويت؛ حيث توجد منظمة غير رسمية تعنى بمقاومة التطبيع الإسرائيلي - الخليجي، بالإضافة إلى البرلمان الذي يتسم بمساحة واسعة من حرية القول والسلطة الفاعلة في التشريع والرقابة. ويرى أغلب المراقبين أن التسامح مع أي تغلغل إسرائيلي في منطقة الخليج العربي سيعطي مبررًا للجماعات الإسلامية لشن هجوم على دول المجلس، حيث إنه يمثل تحديًا دينيًا أكثر من صفته القومية[١]. وقد تصاعدت وتيرة العمليات العسكرية التي تشنها الجماعات الإسلامية كإحدى نتائج الأزمة التي بدأت مع أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ التي لم تنته بعد، إذ تشير أغلب الوقائع إلى أنها توجهت إلى البلدان المسلمة، كأندونسيا، وباكستان، وتركيا، والآن بدأت تتجه نحو دول المنطقة الخليجية وبخاصة بعد وجود مناخ مناسب في العراق عقب سقوط نظامه السابق، وضمن الفترة الانتقالية التي يعيشها البلد.

ويبدو أن أقصى ما تريده الولايات المتحدة وإسرائيل من الدول الخليجية هو عدم تشجيع مبدأ الرفض لدى الطرف الفلسطيني للمشاريع السلمية والتي كان آخرها خريطة الطريق[٢]؛ حيث اعتقدت إسرائيل بعد نصف شهر على احتلال الولايات المتحدة للعراق أنه "ونتيجة لعمليات السلام في المنطقة فإن دول الخليج رأت أن مصلحتها في إقامة علاقات معها كخطوة أولى لإقامة روابط متينة بين الطرفين منذ قيام الدولة عام١٩٤٨"[٣]. وأكد تقرير لوزارة الخارجية الإسرائيلية صدر بعد فترة وجيزة من احتلال العراق أن التحرك الإسرائيلي إزاء دول الخليج العربي هو إنجاز لاحق لخطوات أخرى مهمة للتطبيع معها، بعد المراحل الأساسية لفتح مكاتب للتمثيل التجاري

---

(١) عبد الهادي الصالح، مواجهة التطرف بإصلاحات تربوية:القمة الخليجية في الكويت، مجلة النورالالكترونية، العدد١٥٢، ورد على الموقع الاتي في الانترنت:http//www.annoor magazine.com.

(٢) المرجع نفسه.

(٣) أنظر: israel among the nations –middle east-north afracia,israel ministry of foreign affairs,24apr2003.

الإسرائيلي في قطر وسلطنة عمان لتطوير العلاقات الاقتصادية، والعلمية، والزراعية، وفي مجال تحلية مياه البحر، وتشجيع السياحة، والتعاون التقني في أغلب المجالات[١].

٢ـ ارتفاع حجم الصادرات الإسرائيلية إلى دول الخليج العربي، بعد احتلال العراق، ظهرت عدة دراسات رسمية إسرائيلية وردت في صحيفة "يديعوت أحرونوت" تفيد بأن معهد التصدير الإسرائيلي أشار إلى أن التصدير من تل أبيب إلى بلدان الخليج العربي ازداد بنسبة ١٤٣% لعام ٢٠٠٤ قياسًا بعام ٢٠٠٣، وبلغ حجمه منذ بداية عام ٢٠٠٤ (١.٧) مليون دولار[٢]. ويرجح أغلب المحللين السياسيين الإسرائيليين أن استجابة دول الخليج العربي لاستقبال هذا الحجم من الصادرات الإسرائيلية تأتي انسجامًا مع المواصفات التي وضعتها الولايات المتحدة لكسر العزلة المفروضة عربيًا على إسرائيل، من خلال فتح ممثليات وسفارات متبادلة، وتوسيع التعامل معها في المجالات الاقتصادية، وإسقاط مقولات المقاطعة والحصار[٣].

وقد أبرز نص مشروع "الشرق الأوسط الكبير" مجالات توسيع التعامل الاقتصادي بين دول المنطقة وإسرائيل في الفقرة المتعلقة بتوسيع الفرص الاقتصادية؛ حيث أكد أن سبل تطوير إقامة علاقات اقتصادية مثمرة يتم عبر "تجسير الهوة الاقتصادية للشرق الأوسط الكبير الذي يتطلب تحولاً اقتصاديًا يشابه في مداه ذلك الذي عملت به الدول الشيوعية سابقًا في أوروبا الشرقية. وسيكون مفتاح التحول إطلاق قدرات القطاع الخاص في المنطقة، خصوصًا في مشاريع الأعمال الصغيرة والمتوسطة التي تشكل المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي وخلق فرص العمل. وسيكون نمو طبقة متمرسة

---

(1) ibid.

(٢) انظر صحيفة (yediot abaronot,(tel aviv:18/12/2004).

(٣) أنظر ally kohan,israel and gulf states,haaretz.20/12/2004.

في مجال الأعمال عنصرًا مهمًا لنمو الديمقراطية والحرية"[1]. وقد أعطى المشروع دورًا لمجموعة الدول الثماني الصناعية في هذا المجال عبر اتخاذها الخطوات التالية[2]:

أ - تقوية فاعلية القطاع المالي باعتباره يشكل عنصرًا ضروريًا للتوصل إلى نسب أعلى للنمو وخلق فرص العمل.

ب - لمجموعة الثماني أن تسعى إلى إطلاق مبادرة مالية متكاملة من خلال إقراض المشاريع الصغيرة؛ حيث إن هناك بعض المؤسسات المختصة تقوم بتمويل المشاريع الصغيرة في المنطقة، لكن العاملين في هذا المجال لايزالون يواجهون ثغرات مالية كبيرة، إذ لا يحصل على التمويل سوى ٥%.

ونستنتج مما ذكر، أن تلقيح المنطقة بمشاريع القطاع الخاص سيعطي مرونة أكبر للقطاع الخاص الإسرائيلي ليندفع في آليات التعامل الاقتصادي مع دول المنطقة، عبر مصالح وتعاملات اقتصادية واسعة، لتحقيق نسب نمو عالية لكل المتعاملين معه مما يخلق وشائج اقتصادية قد تكلف المتعاملين بموجبها كلفًا وخسائر مادية غير منظورة، بحيث ينتج عن ذلك عامل ضغط حيوي لربط القطاع الخاص العربي بتوجهات الاقتصاد العالمي والإسرائيلي في مجال التمويل.

٣ـ اتخاذ موقف متشدد من ممارسات إسرائيل في فلسطين، بعد انعقاد "الدورة ٢٥" للمجلس الأعلى لدول مجلس التعاون الخليج في فترة من ٢٠ ـ ٢١ ديسمبر ٢٠٠٤ في (مملكة البحرين)، وبعد انقضاء عام ونصف العام على الاحتلال الأمريكي للعراق عبَّرت دول المجلس في ذلك الاجتماع عن موقف متشدد تجاه الممارسات الإسرائيلية العنيفة في فلسطين، إذ أعربت في البيان الصادر عن الاجتماع المذكور "عن بالغ قلقها لتطورات الأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والمضي في دوامة العنف

---

(١) انظر نص مشروع(الشرق الأوسط الكبير) الأمريكي المقدم إلى قمة الدول الثملني الذي انعقد في الولايات المتحدة في يونيو ٢٠٠٤، ورد في صحيفة الحياة اللندنية، ٢٠٠٤/٢/١٣.

(٢) المرجع نفسه.

ضد الشعب الفلسطيني الأعزل، والإصرار على تبني السياسات الأحادية الجانب، الهادفة إلى تغيير الواقع على الأرض"[1].

وقد أعربت دول المجلس عن قلقها كذلك من المساس بالأماكن المقدسة، وإلحاق أي أضرار بالمسجد الأقصى، مع التأكيد على التمسك بعروبة القدس. لكنها من جانب آخر أبدت تصورًا فكريًا، ولهجة هادئة، بالدعوة للالتزام بمبادرة السلام العربية، والسعي لتفعيلها، والسعي لبث روح الحياة في اللجنة الرباعية الدولية لتنفيذ خريطة الطريق، والتأكيد مجددًا على أهمية وجود تعاون مؤسسي فاعل بين اللجنة الرباعية الدولية ولجنة مبادرة السلام العربية لتنسيق الجهود، والعمل معًا من أجل إحياء عملية السلام وصولاً إلى تحقيق سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط[2]، غير أنها عادت لتطالب في نفس البيان إسرائيل بالانسحاب من كافة الأراضي العربية المحتلة في فلسطين، ومن مزارع شبعا في جنوب لبنان، ومن مرتفعات الجولان السوري المحتل إلى خط الرابع من يونيو ١٩٦٧[3].

٤ـ استيعاب دول الخليج للفلسطينيين، ذكر تقرير المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في لندن في قراءة مستقبلية، أن دول الخليج ستضطر إلى تجنيس نحو نصف مليون فلسطيني في العام٢٠١٥، حيث ستجد نفسها بعد عشر سنوات (من عام ٢٠٠٥) أمام واقع ديمغرافي وأمني واجتماعي وسياسي يحتم عليها قبول تجنيس الفلسطينيين، ومعظمهم موجود الآن في منطقة الخليج العربي كمقيمين، ولم يتصرفوا على نحو يشوّه سجلهم الخاص[4]. ويطرح هناك تساؤل مهم مفاده: لماذا

---

(١) الادارة الاعلامية –الأمانة العامة لمجلس التعاون، تقرير إخباري شامل عن إجازات مجلس التعاون بمناسبة انعقاد الدورة ٢٥ للمجلس الأعلى (مملكة البحرين) ديسمبر ٢٠٠٤، ورد على موقع الامانة العامة للمجلس في الانترنت:-www.gcc-sg.org.

(٢) المرجع نفسه.

(٣) المرجع نفسه.

(٤) انظر sullivan amy,rivew of futher of israel,jerusalem post,20/12/2004.

ستكون دول الخليج العربي مضطرة لاستيعاب نصف مليون فلسطيني بعضهم يقيمون في أراضيها حاليًا؟ ويتفق أغلب الخبراء الإسرائيليين المختصين بالشؤون الخليجية على أن هناك عدة أسباب وراء ذلك، من أبرزها(١):

أ - أن دول الخليج ستكون بعد عدة سنوات بحاجة إلى طبقة من الأطباء والمهندسين والتقنيين، ويتوقع ألا تكون هذه الطبقة من مواطني الخليج العربي. وعليه فإنه سوف يتم البحث عن كوادر علمية عربية مضمونة أمنيًا بسبب الأحداث المضطربة التي تشهدها المنطقة؛ ولذا فإن المقيمين الفلسطينيين الموجودين منذ عقود في دول مجلس التعاون والذين يتمتعون بسجلات أمنية نظيفة، سيكونون هم المرشحون بشكل تلقائي ليغطوا هذا النوع من الاحتياجات المهنية الخليجية، وذلك في مقابل إعطائهم جنسيات هذه البلدان. وهذا مايقلل من احتمال عودتهم إلى الأراضي الفلسطينية ليتم إشغالها من قبل يهود المهجر في المستقبل المنظور.

ب - وبناء على الاعتبار الأخير الأنف الذكر فإن الأفضلية في الخليج العربي ستعطى للفلسطينيين حاملي وثائق السفر الصادرة من لبنان وسوريا ومصر على حاملي جوازات السفر الأردنية أو الفلسطينية الذين ولدوا في الكويت ودول الخليج العربي ويعيشون فيها، ولكن لديهم جوازات سفر غربية أو حتى أذون هجرة.

وقد أعلن وزير الخارجية الإسرائيلي سيلفان شالوم يوم ١٤ ديسمبر من عام٢٠٠٤عن خطة أمريكية - إسرائيلية لتوطين اللاجئين الفلسطينيين في ١٠ دول عربية. ومن بين الدول المفترض استضافتها الدائمة للاجئين ذكر شالوم بعض دول الخليج العربي على أن تسند عملية التوطين الدائمة هذه بتمويل دولي وأمريكي واسع(٢).

هـ- تحمل عبء التسوية في الشرق الأوسط، تؤكد أغلب الدراسات الإسرائيلية أن دول الخليج العربي ستتحمل عبء التعويضات التي ستدفع للفلسطينيين في أعقاب التسوية في الشرق الأوسط وهي ستدفعها ظروفها لتفعيل الإفادة من طبقة مؤلفة من

---

(1) ibid.

(٢) انظر صحيفة.yediot abaronot,(tel aviv:14/12/2004)

المهندسين والتقنيين والأطباء والعمال المهرة الذين ولدوا وعايشوا مجتمعاتها على مدى أعوام طويلة وتطبعوا بعادات أهل المنطقة[١].

٦ــ استمرار إسرائيل في محاولاتها للنفاذ إلى دول الخليج العربي، بعد ثمانية أشهر من الاحتلال الأمريكي للعراق كشفت مصادر صحفية إسرائيلية عن عقد اجتماع في مقر وزارة الخارجية في القدس الغربية في الخامس عشر من نوفمبر٢٠٠٣ وبمشاركة وزير الخارجية "سيلفان شالوم" وكبار الموظفين في وزارته، حيث دار نقاش شامل ومستفيض حول علاقة إسرائيل بدول الخليج العربي وسبل تطويرها. وأكدت تلك المصادر أن شالوم يضع منذ تسلمه منصبه العلاقات بدول الخليج العربي على رأس سلم أولوياته السياسية إلى جانب تقدم العلاقات مع دول الاتحاد الأوروبي[٢].

ومن جانب آخر حاولت إسرائيل استقطاب رجال الأعمال من دول الخليج العربي لحضور المؤتمرات الاقتصادية، حيث بادر اتحاد صناعات البلاستيك والمطاط الإسرائيلي لعقد مؤتمر اقتصادي في تل أبيب هو الأول من نوعه بمشاركة ٤٠٠ رجل أعمال عرب من مصر والأردن والمغرب العربي ودول الخليج العربي. وقالت المصادر إن اتحاد الصناعات البلاستيكية والمطاط أعلن خلال المعرض أنه تم إبرام صفقات تجارية بمبلغ ٢٠مليون دولار على الأقل، مشيرة إلى أن إحدى الشركات الإسرائيلية العاملة في هذا القطاع تلقت عروضًا من رجال أعمال عرب من ضمنهم رجال أعمال خليجيون[٣].

وقد أعلنت وزارة الخارجية الإسرائيلية في ديسمبر٢٠٠٣بصورة رسمية أن سيلفان شالوم بدأ بحملة عالمية هدفها تحسين صورة بلاده في العالم.ومن أجل تنفيذ تلك المهمة قرر إيفاد ١١ مندوبًا إلى العديد من دول العالم أغلبيتهم من موظفي الحكومة السابقين، ورجال الأعمال في إطار تلك الحملة التي تهدف أيضًا إلى توطيد علاقات إسرائيل الاقتصادية والسياسية مع العديد من الدول الأوروبية والآسيوية والعربية

---

(١) انظر صحيفةhaaretz,12/12/2004.

(٢) انظر صحيفة:maariv,16/11/2003.

(٣) صوت إسرائيل بالعربية، مؤتمرات اقتصادية يحضرها رجال أعمال خليجيون، نوفمبر٢٠٠٣. ورد على موقع صوت إسرائيل باللغة العربية في الانترنت:http//www.dalet.iba.org.il.

بادعاء أنها تتوجه نحو السلام. ومن بين تلك الدول التي وصل إليها المندوبون الإسرائيليون ست دول عربية منها قطر وسلطنة عمان والبحرين وموريتانيا(١).

٧ــ إعادة تعريف الأمن القومي الإسرائيلي، ينظر المراقبون الإسرائيليون في الشأن الخليجي أن بلادهم بعد احتلال العراق بدأت بشكل فعلي في التفكير جديًا في إعادة تأسيس معنى جديد للأمن القومي، بسبب تطورات مهمة منها استمرار التغلغل في اقتصادات المنطقة وما وراءها، بحيث قد يبدل بشكل متزايد الفهم الإسرائيلي للأمن القومي باعتبارات اقتصادية، فمصلحة إسرائيل قد لاتتحدد بالدفاع عن حدودها حصرًا بل بالمحافظة على محيط إقليمي متصل بالتنمية الاقتصادية. وعليه يعتقد المراقبون أنه يمكن لها إذا ماغابت القيود السياسية أن تكون حليفًا ممكنًا لدول الخليج العربي(٢). وفي نفس الاتجاه فإنها قد تقبل بأي مقترح (لنظام أمني إقليمي) يفرض فرضًا من قبل مؤيدي الجناح اليميني في الولايات المتحدة في سياق برنامج متصور للتغيرات التي يمكن أن تحدث لأنظمة إقليمية رئيسية والمقصود هو (المملكة العربية السعودية وسوريا). وتروج إسرائيل تصورًا مفاده أن التفكير الواقعي العملي يفرض عليها وعلى دول الجامعة العربية وإيران وتركيا ودول الخليج العربي أن تشكل من منطلق أمني منطقة واحدة هي (الشرق الأوسط)، وأن الدول المحيطة بالمنطقة والقوى الخارجية الرئيسية لها تأثير على الأمن فيها أيضًا(٣).

ويبدو أن دور ما يسمى بالقوى الخارجية لا ينحصر بالولايات المتحدة فحسب، لأنها ليست القوة الخارجية الوحيدة التي لها دور رئيسي في الشرق الأوسط، فالاتحاد الأوروبي هو أيضًا شريك يقدم المساعدات الاقتصادية لعدد من دول المنطقة، والمساعدة

---

(١) صحيفة يديعوت أحرونوت بالعربية، وزير الخارجية سلفيان شالوم يرسل مندوبين إلى دول خليجية، ديسمبر٢٠٠٣. ورد على موقع الصحيفة الاتي في الانترنت:http//www.arabynet.com.

(٢) انتونيا ديمو، الهياكل الأمنية في الشرق الأوسط مابعد الحرب على العراق،(مركز الدراسات الاستراتيجية/الجامعة الأردنية بالتعاون مع معهد الأبحاث للدراسات الأوروبية والأمريكية في أثنيا RIEAS، ٢ سبتمبر ٢٠٠٤)، ورد في الموقع التالي في الانترنت: الاختلاف ثروة:WWW.THE THARWA PRJECT.COM,24/1/2005.

(٣) المرجع نفسه.

الاقتصادية من أجل تطوير فرص اقتصادية جديدة يمكن أن يكون لها أثر متنامٍ على الاستقرار الإقليمي(١).

٨ - المحافظة على التوازن الاستراتيجي في المنطقة، أدركت إسرائيل بعد ضربها من قبل العراق في حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ بالصواريخ الباليستية خطورة القدرات العراقية على أمنها، لذلك ومنذ ذلك التاريخ اجتهدت في خلق استراتيجية مواجهة لذلك الخطر الجديد عليها. ويبدو أن الحرب الأمريكية على العراق في مارس ٢٠٠٣ وتدمير قدراته العسكرية والتحتية قد خدم استراتيجية المواجهة الإسرائيلية للتخلص من القدرات العراقية التي كانت هاجس خوف دائم من احتمالات استخدامها مستقبلاً ضدها، لذلك أيقن الإسرائيليون أن تدمير تلك القدرات خدم استراتيجيتهم في المنطقة، وخاصة في مجال المحافظة على التوازن العسكري بصورة خاصة والإستراتيجي بصورة عامة.

وظل تفوق الإسرائيليين في القدرات الردعية عاملاً يضاف إلى قدرات البلاد الأخرى لجعلها عوامل قوة عند نفاذهم إلى منطقة الخليج العربي من باب التلويح بها كنوع من الترهيب السياسي عند التفاوض أو مد الجسور لإقامة العلاقات مع دول مجلس التعاون.

وقد اعتبر التقرير السنوي لمركز يافية للأبحاث الاستراتيجية في جامعة تل أبيب (٢٠٠٣ - ٢٠٠٤) أن التطورات الحاصلة في المنطقة منذ الاحتلال الأمريكي للعراق تمثل إنجازات كبيرة في كل مايتعلق بالمكانة الإستراتيجية لإسرائيل في المنطقة، حيث رأى التقرير"تواصل التحسن في المكانة الإستراتيجية الشاملة لها وفي ميزان القوى التقليدي في الشرق الأوسط، إذ كانت إسرائيل تتمتع بتفوق استراتيجي شامل في

---

(١) المرجع نفسه.

المنطقة وبقدرات أفضل من جاراتها التقليدية وغير التقليدية على حد سواء على نحـو حافظ على الفجوة بينها وبين الجيوش العربية"[١].

وأسهب التقرير في إبراز انعكاسات الاحتلال الأمريكي على الوضع في منطقة الخليج العربي وتأثيراتها على نجاح وفشل التغلغل الإسرائيلي هناك بالقول"على الرغم مـن أن غياب التهديد العراقي عزز مكانة إسرائيل الإستراتيجية، فإن التـورط الأمريكـي فـي العراق يحمل في ثناياه مخاطر كثيرة ناجمة أساسا عن تراجع مكانة الولايات المتحـدة إقليميًا وتحول العراق إلى مركز إقليمي لعدم الاستقرار، مقابـل تعـزز مكانـة جهـات راديكالية في المنطقة"[٢].

٩ - خطورة تنامي المقاومة العراقية على إسرائيل، أجمع أغلب الباحثين الإسـرائيليين على حقيقة مهمة مفادها أن تنامي المقاومة العراقية ضد الاحتلال الأمريكـي، قـد يسهم في جعل النموذج العراقي يعمم على باقي دول المنطقة ومنها فلـسطين ودول المجلس، مما سيضعف مجالات التواجد الإسرائيلي فيها بعد أن تزداد موجة رفـض التطبيع الخليجي ــ الإسرائيلي داخل صفوف النخب الفكريـة والدينيـة ومنظمـات المجتمع المدني الخليجي التي بدأت تنشط داخلها، أو على الأقـل المحافظـة علـى ديمومتها في ظل المشاريع الإسرائيلية والأمريكية التي تهدف إلى فـرض سياسـة الأمر الواقع على العرب للقبول بوجود إسرائيل كـ (دولة) يجب أن تتعامل معها دول المنطقة ومن ضمنها دول الخليج العربي، بالرغم من الإرث الحاد والمتأزم للـصراع العربي ــ الإسرائيلي. ويعترف كبار الباحثين في مركز الأبحاث التابع للاسـتخبارات العسكرية "بأنهم ونظراءهم الأمريكيين لم يتوقعوا أن تكون المقاومة العراقية علـى هذا النحو من القوة"[٣].

---

(١) مركز يافية للأبحاث الاستراتيجية، التقرير السنوي ٢٠٠٣ -٢٠٠٤ للتوازن الاستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط، جامعة تل أبيب، ٢٠٠٣)، ترجمة خاصة عن العبرية.ورد على الموقـع التـالي لمركـز يافيـة للأبحـاث الاسـتراتيجية فـي الانترنت:http//www.tau.ac.il/jess

(٢) المرجع نفسه.

(٣) كبار الباحثين يؤكدون فعالية المقاومة العراقية، تلفزيون القناة الثانية، ٢٠٠٤)، ترجمة خاصة عن العبرية.ورد على موقع تلفزيون القناة الثانية الصهيوني التالي في الانترنت:http//www.channel.co.il.

ويرى الباحثون الإسرائيليون ومن ضمنهم "رؤوبين فدهستور" الجنرال السابق في سلاح الطيران والباحث الإستراتيجي البارز"أن المقاومة العراقية أحيت روح الرفض للوجود الأمريكي ولإسرائيل على حد سواء"[١].

وقد اتفق المراقبون، وخاصة ممن يعملون في المؤسسة العسكرية على أن المقاومة العراقية وكما يرى رئيس هيئة أركان الجيش "موشيه يعلون" "إن لها تأثير غير مباشر على مواصلة المقاومة الفلسطينية لزخمها"[٢].

ولا يخفي الإسرائيليون من التعبير عن خشيتهم من أن تعمل المقاومة العراقية مستقبلا على جعل العراق نقطة انطلاق للعمل ضد إسرائيل نفسها، وذلك"بفتح معسكرات تدريب لمقاومين يتجهون للعمل ضدها "مشيرين إلى أنه في حال تحقق هذا السيناريو فإن بإمكان العراقيين أن يحولوا حياة الإسرائيليين إلى جحيم"[٣]. ودعا بعض السياسيين الإسرائيليين بعد احتلال العراق إلى ضرورة فك الارتباط مع الولايات المتحدة في كل مايتعلق بمخططاتها تجاه المنطقة؛ حيث إن هولاء يشددون على أن إسرائيل ستكون أكثر ضررًا من الولايات المتحدة في حال فشل المشروع الأمريكي في العراق. ويعتبر هولاء كـ (يوسي ساريد) الزعيم السابق لحركة (ميريتس) "أن إسرائيل ستعاني من تبعات الفشل الأمريكي بشكل يضاعف من الأزمات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية لها"[٤].

---

(١) رؤوبين فدهستور، آراء استراتيجية حول المقاومة العراقية في العراق، راديو الجيش الصهيوني، ٢٠٠٤)، ترجمة خاصة عن العبرية، ورد على موقع راديو الجيش الإسرائيلي في الانترنت:http//www.glz.msn.co.il.

(٢) موشية يعلون، المقاومة العراقية وتاثيرها على الفلسطينين، راديو إسرائيل -الأخبار بالأنجليزية، ٢٠٠٤)، ورد على موقع راديو إسرائيل باللغة الانجليزية في الانترنت:

http//www.israelradio.org/engalish.html

(٣) مقالات حول المقاومة العراقية وانعكاساتها على إسرائيل، أخبار إسرائيل، ٢٠٠٤)، ترجمة خاصة عن العبرية.ورد على موقع أخبار إسرائيل في الانترنت:http//www.news-israel.net.

(٤) يوسي ساريد، تبعات الفشل الأمريكي في العراق، السياسة الان، ٢٠٠٤)، ترجمة خاصة عن العبرية.ورد على الموقع الصهيوني السياسة الان في الانترنت:http//www.politicsnew.co.il.

خاتمة

لفترة طويلة، ظلت إسرائيل تتوق لفتح طريق العلاقات بينها وبين الدول العربية عامة ودول الخليج بشكل خاص، وعملت من أجل ذلك على تسخير كافة الوسائل التي تملكها للولوج إلى الساحة العربية المغلقة أمامها منذ قيامها عام ١٩٤٨. لذلك ما إن انطلقت عملية السلام في المنطقة، خاصة عقب مؤتمر مدريد للسلام في أكتوبر ١٩٩١، حتى سعت الحكومة الإسرائيلية لاستغلال الفرصة السانحة، وبدأت تأخذ خطوات جادة نحو اختراق جدار الرفض العربي وجعله يتقبل فكرة وجودها والاعتراف الرسمي بها.

وقد استخدمت "تل أبيب" في ذلك التحرك العديد من الوسائل السياسية والاقتصادية وحتى الثقافية، وإشاعة معلومات لم يثبت صحتها من مصادر رسمية أو علمية موثوقة، عن وجود اتصالات وزيارات غير رسمية ولقاءات سرية جمعت بين مسؤوليها ومسؤولين عرب وخليجيين سواء على هامش مؤتمرات عالمية أو حتى داخل إسرائيل نفسها وداخل الأطراف الأخرى المقابلة لها صاحبة العلاقة المشتركة معها، حتى بدا أنها تحاول استغلال فترات التهدئة التي تشوب بين الحين والآخر عملية السلام للاندماج في المنطقة والدخول مع دولها في عمليات تفاعل شاملة.

وفي ضوء ذلك، لم يكن غريبًا أن تنشط الدبلوماسية الإسرائيلية لاختراق العالم العربي وفي القلب منه دول مجلس التعاون الخليجي بهدف إقامة علاقات طبيعية معه، وفي الوقت نفسه الاستفادة منه اقتصاديًا باعتباره إقليمًا يختزن نصف ثروة النفط العالمية ويملك أسواقًا متسعة وواعدة لمنتجاتها التي، ربما، لا تجد سوقًا قريبة لتصريفها. وفي سبيل ذلك، بذلت ما تستطيع من أجل توظيف الرفض الأمريكي للمقاطعة العربية - الخليجية لها، وتجاوز الحظر الجغرافي المفروض عليها من المحيط القريب لتمتد بعلاقاتها إلى دول أفريقية وآسيوية تحيط بالعالم العربي نفسه لتسجل - أي "إسرائيل" - نجاحًا في خرق مواقف دول كان من المعهود أنها تقف إلى جانب الصف العربي وقضاياه.

ولم يقتصر الأمر على ذلك بل إنها نجحت في تكوين علاقات دبلوماسية أو تجارية مع بعض الدول العربية والإسلامية، إضافة إلى تغلغلها في العراق، وهو ما أدى إلى المطالبة بإعادة النظر في جدوى فرضية أثيرت قبل فترة تقول: "أهمية تشجيع الدول العربية، والخليجية بالتالي، في منتصف التسعينيات، لإسرائيل على المضي قدمًا في

طريق السلام بتقديم حوافز لها من خلال الحديث عن تطبيع العلاقات والفوائد التي يمكن أن تعود عليها إذا مضت في طريقها نحو التسوية مع الفلسطينيين"، وهو الأمـــر الـــذي بات من المؤكد أن يكون محل نظر؛ لأن "إسرائيل" نفسها لم تتجاوب مع ذلك، بل إنهـــا تطالب بالتطبيع دون أن تقدم تنازلات تذكر، ودون أن توقف سياستها العدوانيـــة ضـــد الفلسطينيين.

ومن الطبيعي إزاء ذلك أن تتصاعد الأصوات المطالبة باستمرار المقاطعة، فغالبيـــة دول مجلس التعاون الخليجي على المستوى الرسمي تؤكد التزامها بـــالموقف العربـــي الذي يربط بين تسوية القضايا العالقة والتطبيع مع "إسرائيل"، كما أنها على المـــستوى الشعبي ترفض فكرة التطبيع، بل وتدعو إلى وضع آليات جديدة لمنعه، وإبعاد "إسرائيل" عن الدخول بأي شكل كان إلى منطقة الخليج العربي.

ولاشك أن موقف دول مجلس التعاون الخليجي الرافض للتطبيع، رســـميًا وشـــعبيًا، ينبع من إدراكه حقيقة المسعى الإسرائيلي ناحيتها وطبيعة أهدافه ومراميـــه مـــن وراء ذلك، ودول المجلس على قناعة يقينية بأنها لن تتيح لـــ"تل أبيب" فرصة الـــتمكن مـــن الاستفادة من مزايا تطبيع العلاقات معها دون مقابل يحقق العدل والإنـــصاف للقـــضايا العربية في مواجهة تطلعاتها الخاصة بـــ: تحييد دول المجلس كموقع جيوبوليتيكي مهم في صراعها مع بقية الدول العربية، وإضفاء الـــشرعية علـــى وجودهـــا وممارســـاتها باعتراف دول الجوار بها ومن ثم كسر عزلتها الإقليمية، وتهميش القضية الفلـــسطينية بإضعاف أحد أهم مصادر الدعم العربي لها، والوقوف أمام أية نوايا عدوانية لإســـرائيل تهدف إلى تفتيت المنطقة واستنزاف مقدراتها.

ملاحـــق

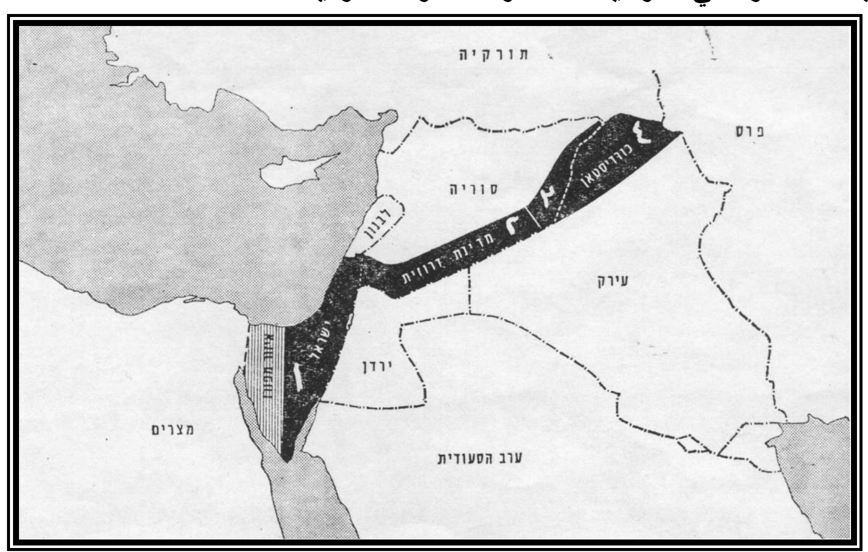
(١) قائمة الخرائط

- الخريطة (١) المنشورة في كتاب (النزاع، لماذا وإلى متى) للكاتب الإسرائيلي ديفيد كاما وهي تبين تفاصيل المشروع الإسرائيلي الذي يستهدف فصل شمال الشرق العربي عن جنوبه، بإقامة كيانات جديدة تقتطع من الاراضي السورية والعراقية، وتكون تحت الحماية الإسرائيلية.
- الخريطة (٢) المواقع اليهودية في شبه الجزيرة العربية قبل الإسلام، كما أوردتها الموسوعة اليهودية.
- الخريطة (٣) حدود (الدولة اليهودية) التي قدمتها المنظمة الصهيونية إلى مؤتمر الصلح عام ١٩١٩
- الخريطة (٤) التي وجدت في خزانة (روتشيلد) في مدينة (فرانكفورت) في المانيا، التي تبين حدود ما يسمى (إسرائيل الكبرى) المزمع إقامتها.
- الخريطة (٥) التي وضعها ثيودور هرتزل لحدود (الدولة اليهودية) المزمع إقامتها (إسرائيل العظمى).
- الخريطة (٦) التي وزعتها الحركة الصهيونية عام ١٩٢٣ توضح حدود (الدولة اليهودية) المزمع إقامتها. ويظهر تعليق مجلة (التبشير اليهودي) على هذه الخريطة كما نشرتها صحيفة (يديعوت أحرونوت) الإسرائيلية في الخامس من يونيو ١٩٨١.
- الخريطة (٧) حدود (الدولة اليهودية) المزمع إقامتها التي طالبت بها الحركة الصهيونية الدولة العثمانية عام ١٨٧٩.
- الخريطة (٨) التسميات العبرية والمزاعم حول الوجود اليهودي القديم (٥٠٠-٦٠٠م) في شبه الجزيرة العربية.
- الخريطة (٩) تبين بعض الجزر العربية ذات الموقع الاستراتيجية التي احتلتها إسرائيل عند مضيق باب المندب.
- الخريطة (١٠) مشروع إسرائيل في الثمانينيات لعوديد ينون لتقسيم المملكة العربية السعودية إلى ثلاث دويلات طائفية.
- الخريطة (١١) مشروع أنابيب السلام التركي إلى بلدان الخليج العربية.
- الخريطة (١٢) مواقع القوات الأمريكية في ("الشرق الأوسط").

خريطة رقم (١)

المنشورة في كتاب (النزاع، لماذا وإلى متى) للكاتب الإسرائيلي "ديفيد كاما". وهـي تبين تفاصيل المشروع الإسرائيلي الذي يستهدف فصل شمال الشرق العربي عن جنوبه، بإقامة كيانات جديدة تقتطع من الأراضي السورية والعراقية، وتكـون تحـت الحمايـة الإسرائيلية.

١ - الدولة اليهودية، ٢ - الدولة الدرزية، ٣ - الأراضي السورية المضمومة للدولـة الكردية ٤ - الأراضي العراقية المضمومة للدولة الكردية.

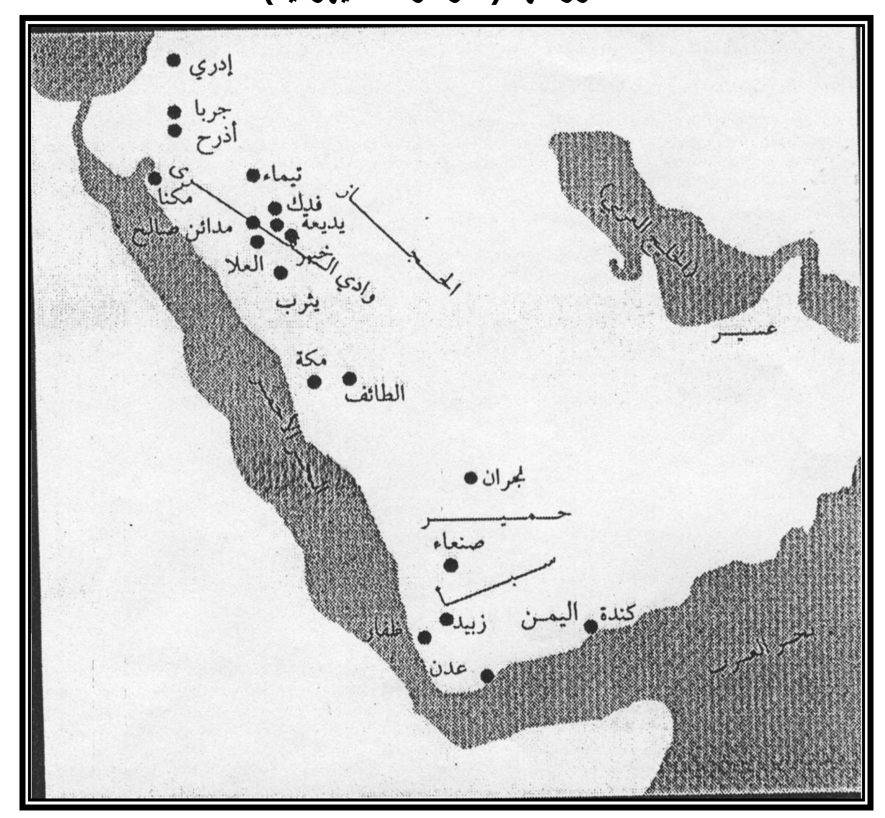


المصدر: ديفيد كاما، النزاع لماذا وإلى متى؟ ورد في مجلة "الأرض"، أضواء على أحـداث لبنـان، المشرق العربي بين الصهينة والتعريب، (دمشق، مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، العـدد ١٠، ٢/٧/ ١٩٧٦) ص٨.

الخريطة رقم (٢)

المواقع اليهودية في شبه الجزيرة العربية قبل الإسلام

كما أوردتها (الموسوعة اليهودية).



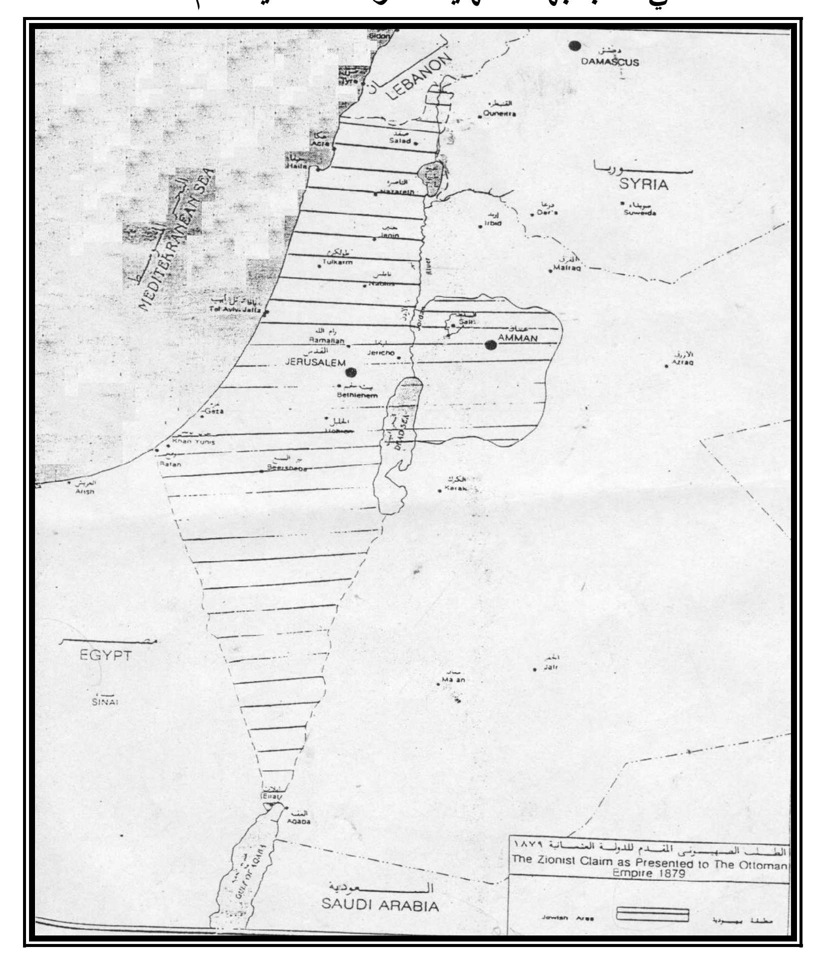
المصدر: *Encyclopedia Judaica, vol.3, (Jerusalem Keter Publishing House, Jerusalem, 1947) ,P 233*

نقلاً عن: إبراهيم خالد عبدالكريم، الاستراتيجية الإسرائيلية إزاء شبه الجزيرة العربية، سلسلة دراسات استراتيجية، العدد ٣٨، (أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٠)، ص ٣٣.

خريطة رقم (٣)

حدود الدولة اليهودية المزمع إقامتها،

التي طالب بها الصهاينة الدولة العثمانية عام ١٨٧٩.

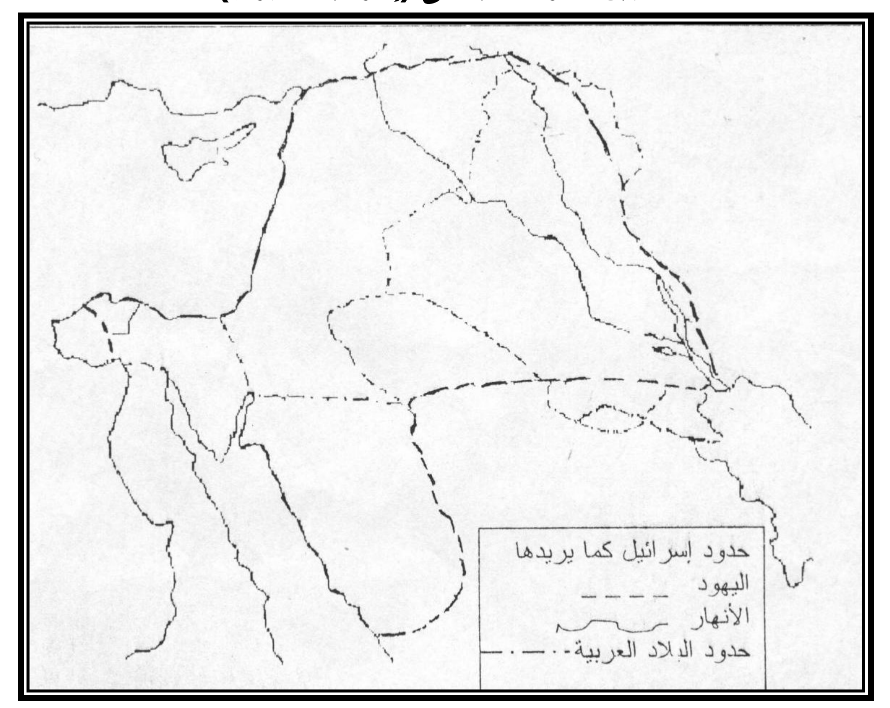


المصدر: المركز الجغرافي الملكي الأردني، القضية الفلسطينية في خرائط، ص٨، نقلا عن د. أحمد عبد الرحيم الخلايلة، الإستراتيجية الأردنية وارتباطها بالقضية الفلسطينية، (عمان، المطابع العسكرية، سلسلة الإستراتيجيات ١، ط١، ١٩٩٨)، ص ١١٨.

خريطة رقم (٤)

التي وجدت في خزانة روتشيلد في مدينة فرانكفورت

تبين حدود ما يسمى (إسرائيل الكبرى).

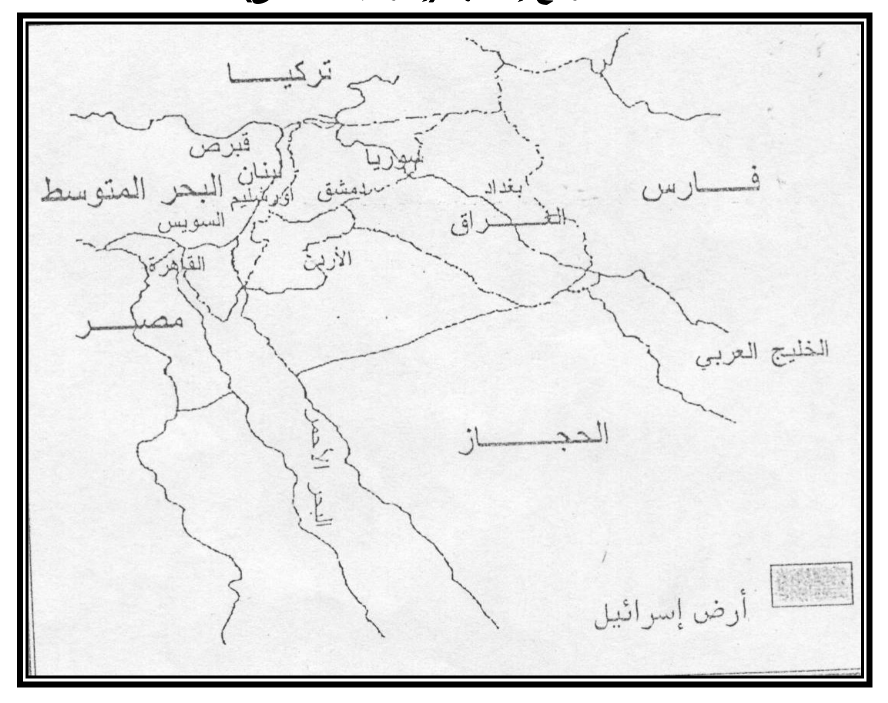


نقلاً عن د. عبدالله عبد المحسن السلطان، البحر الأحمر .. الصراع العربي - الإسرائيلي، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه رقم ٧، ط٢، ١٩٨٤)، ص٢٤٤.

الخريطة رقم (٥)

وضعها "ثيودور هرتزل" لحدود الدولة اليهودية

المزمع إقامتها (إسرائيل العظمى)



المصدر: محمد حسين هيكل (تقديم): العسكرية الصهيونية، القاهرة، مركز ص٣٢.

الخريطة رقم (٦)

التي وزعتها الحركة الصهيونية عام ١٩٢٣ توضح حدود (الدولة اليهودية) المزمع إقامتها. ويظهر تعليق مجلة (التبشير اليهودي) على هذه الخريطة كما نشرتها صــحيفة (يديعوت أحرونوت) الإسرائيلية في الخامس من يونيو ١٩٨١.

ترجمة العبارات باللغة العبرية على الخريطة:

(١) أرض (إسرائيل) الكاملة.

(٢) أرض (إسرائيل) بموجب توراة (إسرائيل).

(٣) نص من التوراة، داخل الخريطة عبارة إيرش يسرائيل (أرض إسرائيل).

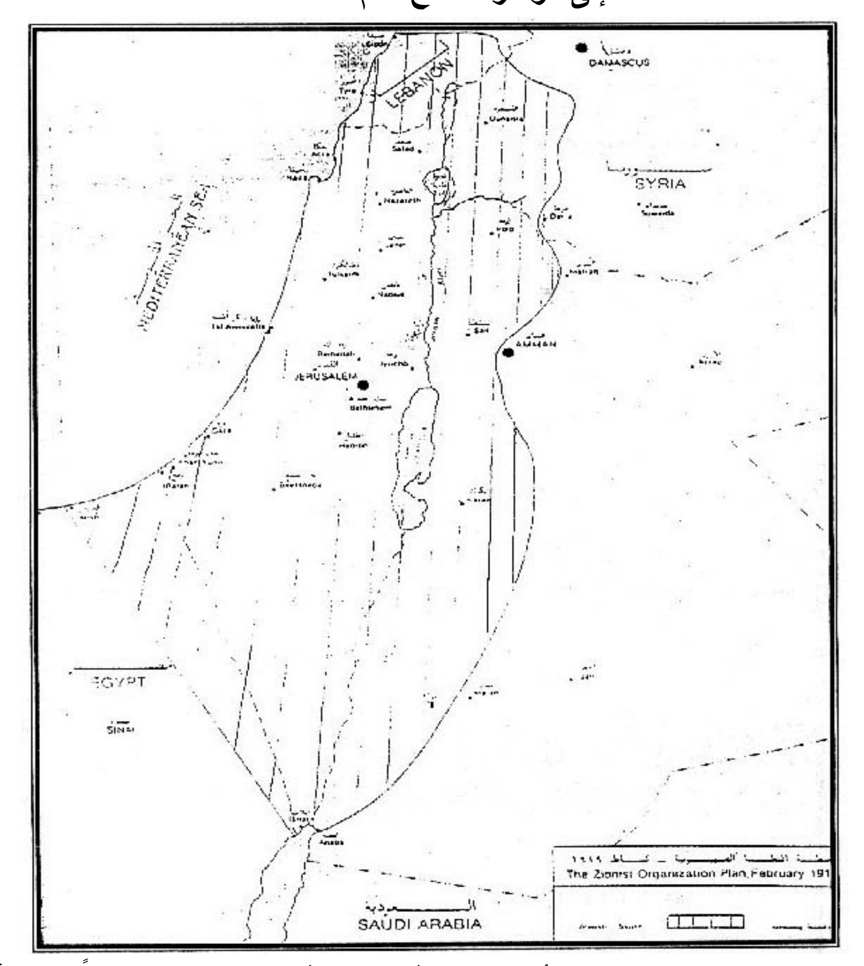


المصدر: إبراهيم خالد عبدالكريم، الخليج العربي في حسابات الصهيونية وإسرائيل، مجلة التعاون، العدد ٢، السنة الأولى، (الرياض، أبريل ١٩٨٦)، ص٤٣.

خريطة رقم (٧)

حدود الدولة اليهودية التي قدمتها المنظمة الصهيونية

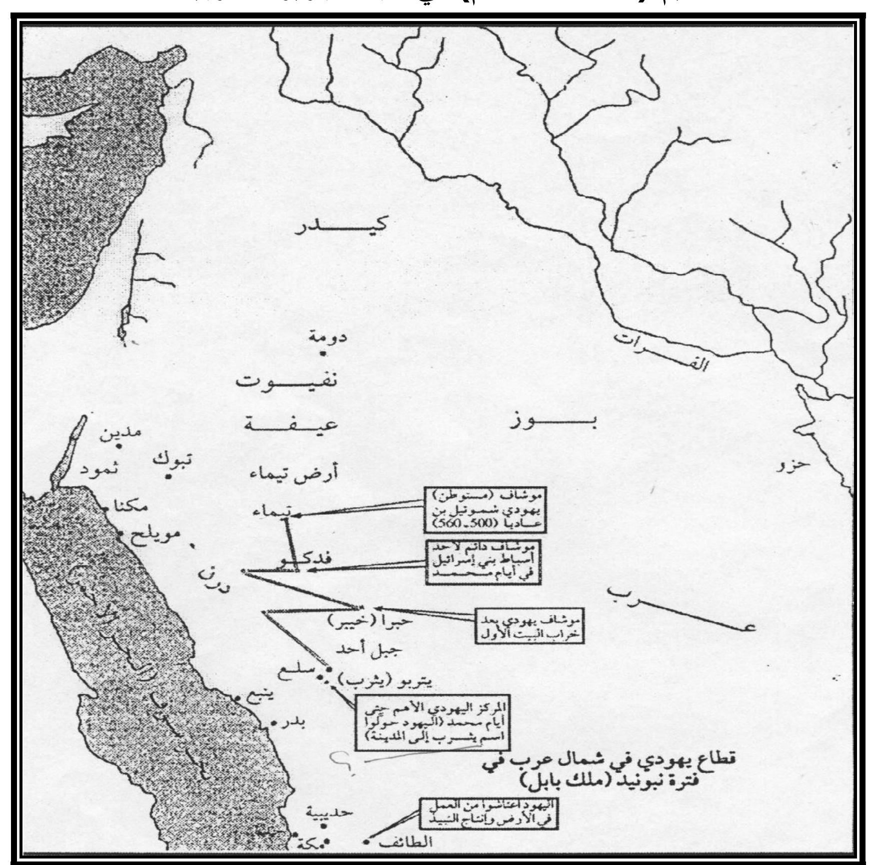
إلى مؤتمر الصلح عام ١٩١٩.



المصدر: المركز الجغرافي الملكي الأردني، القضية الفلسطينية في خرائط، ص٩، نقلاً عن د. أحمد عبد الرحيم الخلايلة، الإستراتيجية الأردنية وارتباطها بالقضية الفلسطينية، (عمان، المطابع العسكرية، سلسلة الإستراتيجيات ١، ط١، ١٩٩٨). ص ١٢٠.

خريطة رقم (٨)

تسميات عبرية ومزاعم حول الوجود اليهودي القديم (٥٠٠ – ٥٦٠م) في شبه الجزيرة العربية.



المصدر: د. منشيه إرئيل، مفراتس إيلات وتسفونوتاف – خليج إيلات وخفاياه، تـل أبيـب، عـام عوفيد، ١٩٧٠، ص ١٤.

نقلاً عن: إبراهيم خالد عبدالكريم، الإستراتيجية الإسرائيلية إزاء شبه الجزيـرة العربيـة، سلسلة دراسات إستراتيجية، العدد ٣٨، (أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ٢٠٠٠)، ص ٣٤.

خريطة رقم (٩)

تبين بعض الجزر العربية ذات الموقع الاستراتيجي التي احتلتها إسرائيل عند مضيق باب المندب.

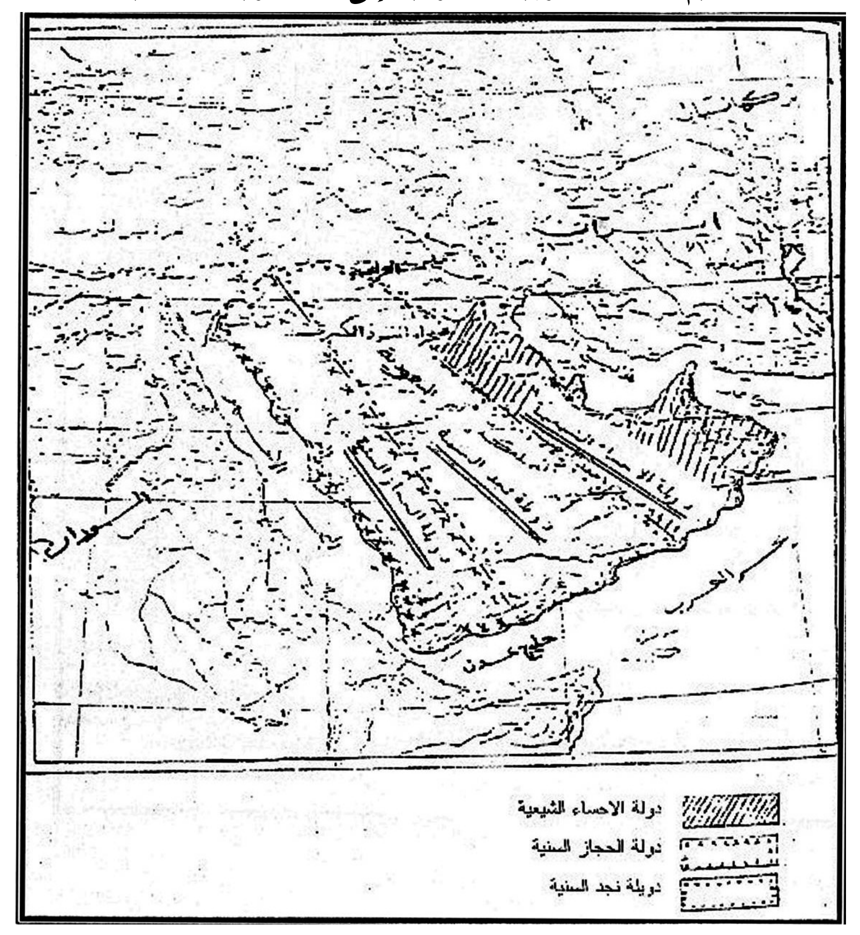


المصدر: عبد الرزاق حسن سلومي، التوجه العسكري للكيان الصهيوني، (بغداد، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات القومية والاشتراكية، الجامعة المستنصرية، سبتمبر ١٩٨٥)، ص ٣١٢.

خريطة رقم (١٠)

مشروع إسرائيل في الثمانينيات لعوديد ينون

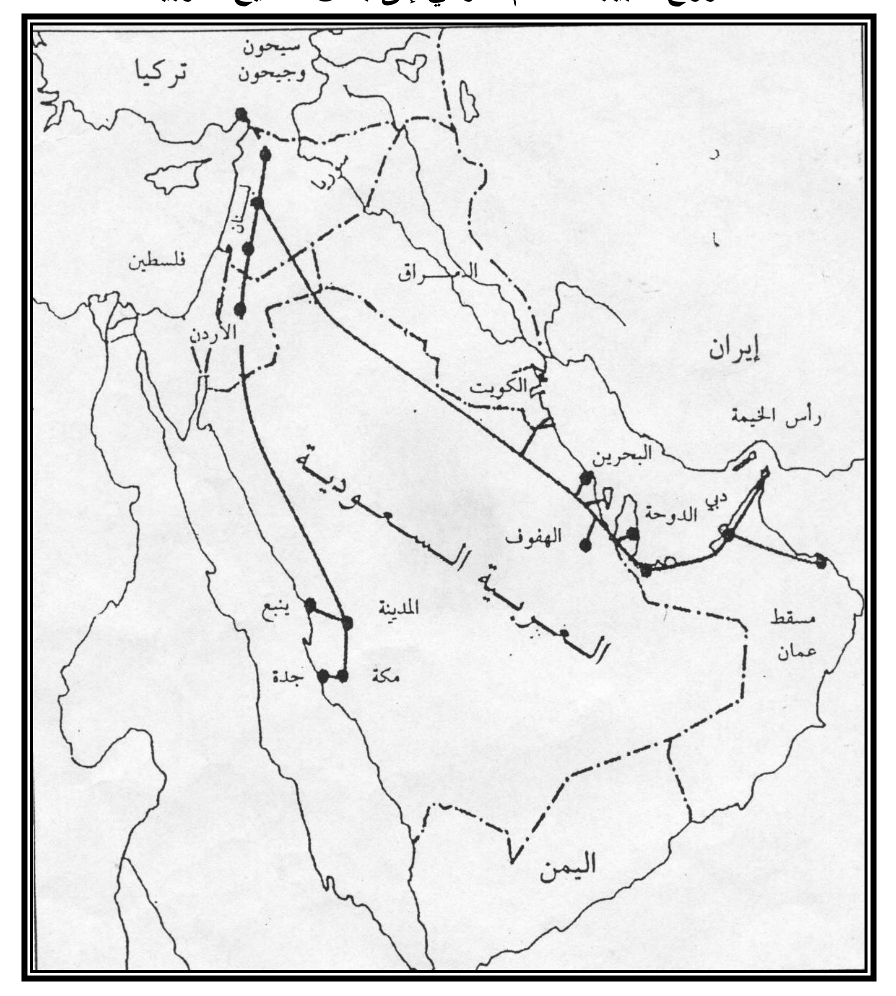
لتقسيم المملكة العربية السعودية إلى ثلاث دويلات طائفية:



المصدر: لواء احتياط حسام الدين سويلم، مخططات التفتيت، (القاهرة، مركز الدراسات الاستراتيجية، ١٩٨٧)، ص٦٧.

خريطة رقم (١١)

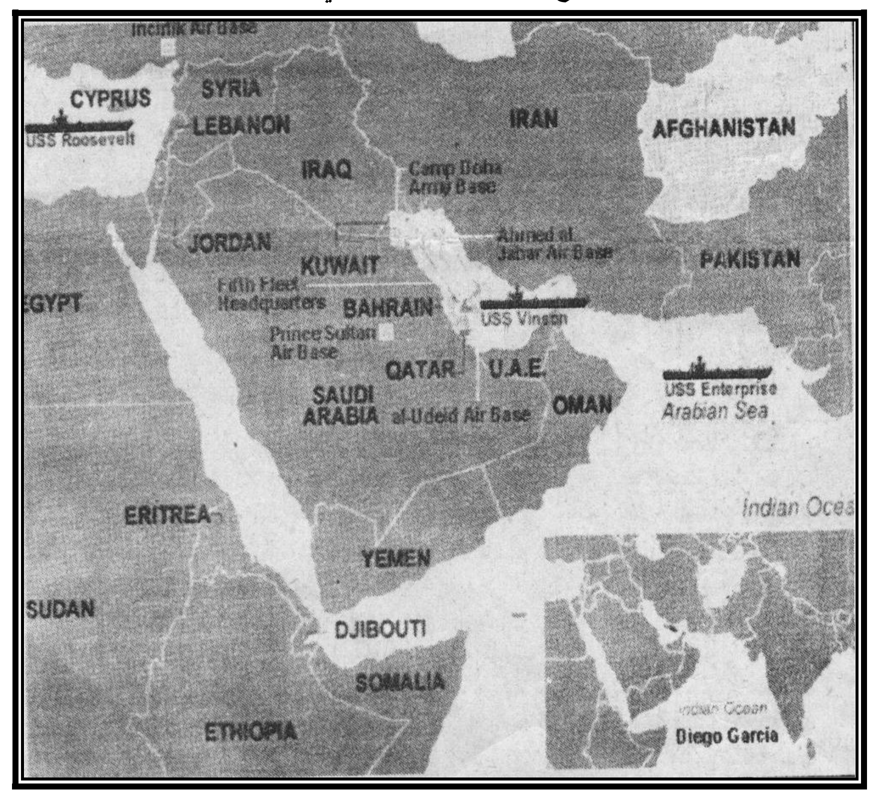
مشروع أنابيب السلام التركي إلى بلدان الخليج العربية



المصدر: Daniel Hillel, Rivers of Eden: The Struggle for water and the Quest for Peace in the Middle East (New York: Oxford University press, 1994).

خريطة رقم (١٢)

مواقع القوات الأمريكية في (الشرق الأوسط)



المصدر: وكالة CNN الاخبارية، ٢٣ سبتمبر ٢٠٠١.

(٢) قائمة الجداول

جدول رقم (١): تعداد القوات العسكرية، وسلاح المدفعية، والصواريخ، لدى دول الطوق، ومجلس التعاون الخليجي، وإسرائيل (١٩٩٧- ١٩٩٨- ١٩٩٩)

الدولة	عدد القوات المسلحة الفاعلة بالألف ١٩٩٧	عدد قوات الاحتياط (بالألف) ١٩٩٧	قوات شبه عسكرية (بالألف) ١٩٩٧	مدافع متطورة ١٩٩٨-١٩٩٩	مدافع ذاتية الحركة ١٩٩٨-١٩٩٩	مدافع هاون ١٩٩٨-١٩٩٩	مدافع مضادة للدبابات ١٩٩٨-١٩٩٩	سلاح مضاد للدبابات (موجه) ١٩٩٨-١٩٩٩	قاذفات عديمة الارتداد ١٩٩٨-١٩٩٩	قاذفة صواريخ (أحادية) ١٩٩٨-١٩٩٩	راجمة صواريخ متعددة الفوهات ١٩٩٨-١٩٩٩	قاذفات صواريخ أرض-أرض ١٩٩٨-١٩٩٩	قاذفـــــات صــــــواريخ أرض -جو ١٩٩٨-١٩٩٩	مدافع مضادة للطائرات ١٩٩٨-١٩٩٩
الأردن	١٠٤,١	٣٥,٠	٣٠,٠	١١٥	٤٠٦	٨٠٠	-	٦٤٠	٣٣٠	٤٨٠٠	-	-	٨٩٠	٣٦٠
الإمارات العربية المتحدة	٦٤,٥	-	١,٠	٤٦	١٧٥	١٣٥	-	٢٥٥	١٢	-	٦٦	٦	٢٠	٦٢
البحرين	١١,٠	-	٩,٩	٣٦	١٣	١٨	-	١٥	٣٦	-	٩	-	٧٠	٢٤
السعودية	١٦٢,٥	-	١٥,٥	٣,٨	٢٠٠	٤٠٠	-	-	٣٠٠	-	٦٠	١٠	٨٠٩	٤٢٠
سوريا	٣٢٠,٠	٥٠٠,٠	٨,٠	١٦٣٠	٤٥٠	٦٥٨	-	٣٣٩٠	-	-	٤٨٠	٦٢	٤٠٥٥	٢٠٦٠
عمان	٤٣,٥	-	٤١٤	٩١	١٨	٨٩	-	٦٨	-	-	-	-	٦٢	١٦
قطر	١١,٨	-	-	١٢	٢٨	٣٩	-	١٠٠	-	-	٤	-	-	-
الكويت	١٥,٣	٢٣,٧	٥,٠	-	٥٩	٥٠	-	١١٨	-	-	٢٧	-	-	-
إسرائيل	١٧٥,٠	٤٣٠,٠	٦,١	٤٠٠	١١٥٠	٧٧٤٠	-	١٠٠٥	-	-	١٠٠	٢٠	٩٤٥	١٠١٠
لبنان	٥٥,١	-	١٨,٥	٢٠٣	-	٢٨٠	-	-	-	-	٣٠	-	-	-
مصر	٤٥٠,٠	٢٥٤,٠	٢٣٠,٠	٩٧١	٢٧٦	٢٤٦٠	-	٢٦٦٠	-	-	٢٩٦	٢١	٢٧١٠	٣٦٧٧

الجدول من إعداد الباحث، بالاستناد إلى المصدر الاتي:

international institute for strategic studies (IISS) the Military Balance 1998-1999. (London: Oxford University press, 1998).

جدول رقم (٢) تدفقات الموارد لدى دول الطوق، ومجلس التعاون الخليجي، وإسرائيل ١٩٩٠ – ١٩٩٨

الدولة	صادرات السلع والخدمات (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي)		واردات السلع والخدمات كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي		صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بملايين الدولارات الأمريكية	
الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	١٩٩٠	١٩٩٨	١٩٩٠	١٩٩٨	المتوسط السنوي ١٩٨٧-١٩٩٢	١٩٩٨
تنمية بشرية عالية						
(إسرائيل)	٣٤,٧	٣١,٩	٤٥,٤	٤٣,١	١٨٧	١٨٣٩
الكويت	٤٤,٩	٤٥,١	٥٨,١	٤٦,٧	٧	١٠
مملكةالبحرين	١٢٢,٠	١١٥,٤	٩٩,٧	٧٩,٣	٥٨	١٠
قطر	-	-	-	-	١٠	٧٠
الإمارات العربية المتحدة	٦٥,٤	-	٤٠,٤	-	٥٢	١٠٠
تنمية بشرية متوسطة						
المملكة العربية السعودية	٤٦,٢	٣٥,٩	٣٦,١	٣٠,٧	٣٥	٢٤٠٠
لبنان	١٨,٠	١٠,٦	٩٩,٩	٥١,١	٢	٢٣٠
عمان	٥٢,٧	-	٣٠,٦	-	١٠٣	٥٠
الأردن	٦١,٩	٤٩,٢	٩٢,٧	٧٠,٣	٢١	٢٢٣

الجدول من إعداد الباحث، بالاستناد إلى المصدر الآتي: تقرير التنمية البشرية لعـام ٢٠٠٠، برنـامج الأمـم المتحدة الإنمائي، (البحرين، المطبعة الشرقية، ٢٠٠٠)، ص ص ٢١٠ – ٢١١.

جدول رقم (٣): (تقديرات الأداء الاقتصادي، لدى دول الطوق، ومجلس التعاون الخليجي، وإسرائيل، ١٩٧٥ – ١٩٩٨)

الدولة الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	الناتج القومي الاجمالي ببلايين الدولارات الأمريكية ١٩٩٨	معدل النمو السنوي للناتج القومي الاجمالي ٪		نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي (بالدولارات الأمريكية) ١٩٩٨	معدل النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي٪		متوسط المعدل السنوي للتضخم ٪	
		١٩٧–١٩٩٥	١٩٩٠– ١٩٩٨		١٩٧٥–١٩٩٠	١٩٩٠–١٩٩٨	١٩٩٠–١٩٩٨	١٩٩٨
تنمية بشرية عالية								
(إسرائيل)	٩٦,٥	٣,٨	٥,٢	١٦١٨٠	١,٧	٢,٠	١١,٠	٥,٤
الكويت	٣٢,٠	٠,٢	–	٢٠٢٠٠	٤,٧	–	–	–
مملكة البحرين	٤,٩	–	٤,٥	٧٦٤٠	–	١,٤	٠,٢	٤,٩
قطر	٧,٩	١,٣	–	١٢٠٠٠	٥,٦	–	–	–
الإمارات العربية المتحدة	٤٨,٧	٥,٣	٢,٠	١٧٨٧٠	٣,٤	٢,٨	٢,٤	١,٦
تنمية بشرية متوسطة								
المملكة العربية السعودية	١٤٣,٤	٣,٩	١,٦	٦٩١٠	١,٤	١,٨	١,٤	١٤,٠
لبنان	١٥,٠	–	٧,٢	٣٥٦٠	–	٥,٣	٢٤,٠	٨,٠
عمان	١٠,٦	٨,٤	–	٤٩٤٠	٣,٨	–	٢,٩	–
الأردن	٥,٣	–	٦,٢	١١٥٠	–	١,٥	٣,٣	٣,٧

الجدول من إعداد الباحث، بالاستناد إلى المصدر الآتي: تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٠، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، (البحرين، المطبعة الشرقية، ٢٠٠٠)، ص ص ٢٠٢ – ٢٠٣.

جدول رقم (٤): عدد السكان، وحجم القوات المسلحة، في دول الطوق، ومجلس التعاون الخليجي، وإسرائيل ١٩٩٧

الدولة	مجموع السكان (مليون)	الخدمة العسكرية (بالأشهر)	القوات البرية	القوات البحرية	القوات الجوية	مجموع القوات المسلحة	النسبة المئوية للقوات المسلحة من إجمالي السكان
الأردن	٤,٩	–	٩٠٠٠٠	٤٨٠	١٣٥٠٠	١٠٤٠٥٠	٢,١
الإمارات العربية المتحدة	٢,٦	–	٥٩٠٠٠	١٥٠٠	٤٠٠٠	٦٤٥٠٠	٢,٥
مملكة البحرين	٠,٦	–	٨٥٠٠	١٠٠٠	١٥٠٠	١١٠٠٠	١,٨
السعودية	١٧,٥	–	١٣١٠٠٠	١٣٥٠٠	١٨٠٠٠	١٦٢٥٠٠	٠,٩
سوريا	١٥,٩	٣٠	٢٧٥٠٠٠	٥٠٠٠	٤٠٠٠٠	٣٢٠٠٠٠	٢,٠
عمان	٢,١	–	٣١٥٠٠	٤٢٠٠	٤١٠٠	٤٣٥٠٠	٢,١
قطر	٠,٦	–	٨٥٠٠	١٨٠٠	١٥٠٠	١١٨٠٠	٢,٠
الكويت	٢,٢	–	١١٠٠٠	١٨٠٠	٢٥٠٠	١٥٣٠٠	٠,٧
لبنان	٤,٢	١٢	٥٣٣٠٠	١٠٠٠	٨٠٠	٥٥١٠٠	١,٣
مصر	٦١,٣	٣٦	٤٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	٣٠٠٠٠	٤٥٠٠٠٠	٠,٧
(إسرائيل)	٥,٩	٢١–٤٨	١٣٤٠٠٠	٩٠٠٠	٣٢٠٠٠	١٧٥٠٠٠	٣,٠

الجدول من إعداد الباحث، بالاستناد إلى المصدر الآتي: International Institute for Strategic Studies (IISS) (The Military Balance 1998-1999, (London: Oxford University press, 1998).

جدول رقم (٥): عناصر القوة المسلحة لدول دائرة الصراع العربي - الإسرائيلي٢٠٠٠ – ٢٠٠١

الدول	ميزانية الدفاع محسوبة بالمليار من الدولارات	القوات العاملة	القوات الاحتياطية	دبابات القتال (رئيسية)	العربات المدرعة	قطع المدفعية	الطائرات المقاتلة	الهليوكوبتر المسلح	القطع البحرية			زوارق الصواريخ	الصواريخ أرض–أرض
									غواصات	مدمرات	فرقاطات		
مصر	٢,٥	٤٤٨,٥٠٠	٢٥٤,٠٠٠	٣٩٦٠	٥٢٢٧	١٣٧٨	٥٨٠	١٢٩	٤	١	١٠	٢٥	سكود B
سوريا	١,٨	٣١٦,٠٠٠	٣٩٦,٠٠٠	٤,٨٥٠	٤٣٣٠	٢٥٣٠	٥٨٦	٨٧	–	–	٢	١٠	سكود Bic
الأردن	٤٨٨*	١٠٣,٨٨٠	٣٥,٠٠٠	١,٢٤٦	١٥٧٦	٥٤٤	١٠٦	١٦	–	–	–	–	–
لبنان	٥٦٠*	٦٣,٥٧٠	–	٣٢٧	١٤٢٧	١٧٤	–	–	–	–	–	–	–
الكيان الصهيوني	٧ بليون	١٧٢,٥٠٠	٤٢٥,٠٠٠	٣٩٠٠	٥٩٠٠	١٥٧٣	٤٤٦	١٣٣	٣	–	–	١٢	جيركو ٢/١

المصدر: The Military Balance, IISS, 2000-2001

***، * الجدير بالذكر أن الأردن أقل الأقطار العربية إنفاقا في ميزانية الدفاع، بالمقارنة مع إسرائيل، إذ بلغ إنفاقه ٤٨٨ مليون دولار، ومن بعده لبنان ٥٦٠ مليون دولار.**

ورد في محمد عبدالسلام، محددات الانزلاق إلى حرب بين إسرائيل والدول العربية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٤٥، (القاهرة، يوليو ٢٠٠١)، ص ٢٢٥.

جدول رقم (٦): قطع الأسلحة البرية والبحرية لدى دول الطوق، ومجلس التعاون الخليجي، وإسرائيل (١٩٩٨-١٩٩٩)

الدولة	عربات القتال البرية					سلاح البحرية							
	دبابات قتال رئيسية	دبابات استطلاع	دبابات خفيفة	عربات قتال للمشاة	ناقلات جند مصفحة	زوارق صاروخية	غواصات	مدمرات/ فرقاطات	زوارق إسناد	زوارق خفر سواحل	كاسحات ألغام مائية	برمائيات	طرادات
الأردن	١٢١٧	١٧٠	١٩	٣٥	١١٠٠	–	–	–	–	٣	–	–	–
الإمارات	٢٣١	٦٩	٧٦	٤٣٣	٥٧٠	٨	–	٢	٣	٩	–	–	٢
البحرين	١٠٦	٤٦	–	٢٥	٣٤٠	٤	–	١	٥	٦	–	–	٢
السعودية	١٠٥٥	٢٣٥	–	٩٧٠	٢٥٨٠	١٢	–	٨	٧	١٧	٦	–	–
سوريا	٤٦٠٠	٧٠٠	–	٢٣١٠	١٥٠٠	١٠	٣	٣	٤	١١	٥	٣	–
عمان	١٢١	–	٣٧	–	٧٣	٤	–	–	٥	٧	–	٢	٢
قطر	٣٤	٣٦	–	٤٠	١٧٢	٣	–	–	–	٤	–	–	–
الكويت	٣٤١	–	–	٣٥٥	١٤٠	٦	–	–	٦	٥	–	–	–
إسرائيل	٤٣٠٠	٤٠٠	–	–	٥٩٠٠	١٨	٣	–	–	٣٠	–	١	٣
لبنان	٣١٥	١٥٥	٣٥	–	٨٩٥	–	–	–	–	١٤	–	–	–
مصر	٣٧٠٠	٤١٢	–	٧٩٠	٣٩٠٤	٢٤	٤	٩	٢٠	١٨	١٣	١٢	–

الجدول من إعداد الباحث، بالاستناد إلى المصدر الآتي:

international Institute for strategic studies (IISS), the Military Balance 1998 – 1999. (London: Oxford University press, 1998)

جدول رقم (٧): ملامح أساسية في دول مجلس التعاون (١٩٩٥)

الدول	عدد السكان (مليون نسمة)	مساحة الارض ١٠٠٠هكتار	الناتج القومي الاجمالي ببلايين الدولارات	القوة العاملة نسبة مئوية من مجموع السكان	نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي بالدولار حسب تعادل القوة الشرائية	نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي بالدولار حسب تعادل القوة الشرائية
تنمية بشرية عالية						
الإمارات	٢,٢	٨٣٦٠	٤٢,٨	٥٠	١٨٠٠٨	٦٢٠٩
مملكة البحرين	٠,٦	٦٨	٤,٥	٤٤	١٦٧٥١	٦١٩٥
السعودية	١٨,٣	٢١٤٩٦٩	١٣٣,٥	٣٣	٨٥١٦	٦٠٩١
قطر	٠,٥	١١٠٠	٧,٥	٥٧	١٩٧٧٢	٦٢٢٥
عمان	٢,٢	٢١٢٤٦	١٠,٦	٢٧	٩٣٨٣	٦١٠٦
الكويت	١,٧	١٧٨٢	٢٨,٩	٣٧	٢٣٨٤٨	٦٢٣٤

الجدول من إعداد الباحث بالاستناد إلى المصدر الآتي: تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٨ منشور لحساب برنامج الامم المتحدة الإنمائي، ورد في د.حسن عبد الله جوهر، منطقة الخليج بين ضغوطات العولمة الاقتصادية وتحديات التكامل الإقليمي، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٤٤، (القاهرة، أبريل ٢٠٠١)، ص١٠.

جدول رقم (٨): الإنفاق العسكري لأهم الدول في"الشرق الأوسط" حتى نهاية التسعينيات (مليار دولار) (١٩٩٠- ١٩٩٩)

ت	السنوات / الدولة	البيان	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩
١.	مصر	الإنفاق	٢,٥٤٧	١,٦٥٠	٢,٤٧٠	٢,٤٧٧	٢,٢٠٠	٢,٥٠	٢,٧٠٠	٢,٦	٢,٦٤٠	٢,٨
		النسبة٪	٥,٦	٤,٩	٨,٣	٥,٧	٥,٩	٤,٥	٤,٥	٤,٣٣	–	–
		ما يتحمله الفرد	٧٤	٣٠	٤٤	٤٥	٤٧	٤٣	٤٣	٤١	٦٦,٨٨	٦٦,٩
٢.	سوريا	الإنفاق	٢,٢٧١	٣,٩٥	١,٢١	٢,٣٨٣	٢,٣٥٨	٢,٠٢٦	١,٥٥٣	١,٧	١,٧	٢,١
		النسبة٪	٩,٣	١٦,٤	٧,٦	٨,٩	٨,٦	٦,٨	٤,٨	٥,١٩	٤,٨٥	٥,٢٥
		ما يتحمله الفرد	١٨٣	٢٤٥	٨٧	١٧٢	١٨٦	١٤٢	١٠٥	١١٠	١٠٧	١١٥
٣.	الأردن	الإنفاق	٠,٦١٩	٠,٦٧٧	٠,٥٢٥٢	٠,٤٣٩	٠,٤٢٢	٠,٤٤٠	٠,٣٩٠	٠,٤٢٣	٠,٦٠٥	٠,٩٥٠
		النسبة٪	١٤,٦	١٤	١١,١٥	٧,٨	٧,١	٧,١	٥,٦	٦,٠٤	٧,٨٥	٨,١١
		ما يتحمله الفرد	١٥٠	١٦٠	١١٦,٤	٩٧	٩٦	٩٦	٧٥	٨٩	١٢٤,٣	١٢٥
٤.	لبنان	الإنفاق	٠,٠٢١	٠,٠٢٠	٠,٠١٨	٠,٢٧٥	٠,٣٠١	٠,٤٠٧	٠,٤٧٤	٠,٥٢١	٠,٥٩٢	٠,٨٧٠
		النسبة٪	٤,٢	٥	٥,٥	٤,٤	٤,٤	٥,٣	٤,٤	٤,٧	٣,٩٤	٤,١٠
		ما يتحمله الفرد	–	٧	٧	٧,١	٧٥	١٠٢	١١٦	١٢٥	١٤٠	١٤٢
٥.	السعودية	الإنفاق	٣٣,٥٤	٣٥,٤٣	١٤٥,٥٣ ٥	١٦,٤٧٣	١٣,٩١٧	١٣,٢١٥	١٦,٩٩٩	١٧,٩	١٨,٤	١٨,٢
		النسبة٪	٣٦,٢	٣٢,٥	١١,٨	١٣,٢	١١,٢	١٠,٦	١٢,٨	١٣,١	١٢,٦	١٢
		ما يتحمله الفرد	٢٣٨٦	٣٢٨٥	١٣٧١	١٣٣٩	١١,٩	٦٩٩	١,٠٣٠	١٠٥٦	١٠٥٤	١٠٥٥
٦.	(إسرائيل)	الإنفاق	٣,٦٢٣	٣,٣٢١	٣,٩٨٤	٦,٩٨٤	٦,١٩٧	٦,٥٤٣	٧,١٩٧	٦,٦	٨,٨	٩,٢
		النسبة٪	١٣	٩,٨	١١,٣	٩,٥	٩,٥	٩,٢	١٢,١	٨,٣	٩	٩
		ما يتحمله الفرد	٧٩١	٦٧٧	٧٨٣	١٢١١	١٢٣٠	١٢٧٩	١٦٢٤	١١٣٥	١٤٨٩	١٥٠٠

الجدول من إعداد الباحث، بالاستناد إلى تقرير مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية بواشنطن (CSIS) حول التوازن العسكري في منطقة"الشرق الأوسط" عن عام ٢٠٠٠.

المصدر: اللواء الدكتور عبد الرحمن رشدي الهواري، التوازن العسكري في منطقة الشرق الأوسط من منظور مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية بواشنطن (CSIS) عن عام ٢٠٠٠، مجلة السياسة الدولية، العـدد ١٤٣، السنة ٣٧، يناير ٢٠٠١، ص ٢٤٢.

جدول رقم(٩): الصادرات الأمريكية من السلاح لدول مجلس التعاون لعام ١٩٩٩

	الدولة	الصادرات الأمريكية
١.	السعودية	٣,٥٥٣,٥٦٩ مليار دولار
٢.	الكويت	٣٢٧,٦٨٤ مليون دولار
٣.	سلطنة عمان	٦,٦٠٠٠ مليون دولار
٤.	قطر	٤١٥ الف دولار
٥.	الإمارات	١,٠٠٠,٠٠٠ مليون دولار
٦.	مملكة البحرين	٦٠,١٩٥ مليون دولار

الجدول من إعداد الباحث بالاستناد إلى المصدر الآتي:

المصدر: أكرم الفيء، الولايات المتحدة أكبر مصدر السلاح إلى الشرق الأوسط، مجلة المجلة، العـدد ١٠٩١، (لندن، الشركة السعودية للأبحاث والتسويق البريطانية المحدودة، شركة المدينة المنورة للطباعة والنشر، ٧-١٣ يناير ٢٠٠١)، ص١١.

الجدول رقم (١٠): الميزان التجاري بين تركيا ودول مجلس التعاون، ١٩٨٠ – ١٩٩٥

الميزان التجاري لتركيا مع	٨٠–١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥
السعودية	٧٣٢,٦	٣٨٥,٢	١١٧٩	٨٤٨	٦٢٠	٩١٥
الإمارات	١٦٠,٩	١٣٢	–	–	–	–
الكويت	١٠٢,٧	٣٨,٣	–	–	–	–
قطر	٦٠,٢	٥,٤	–	–	–	–
مملكةالبحرين	١٤,٧	٤,٧	–	–	–	–
عمان	١٣,٦	–	–	–	–	–

الجدول من إعداد الباحث بالاستناد إلى المصادر التالية:

-The Economist intelligence Unit EIU. Country profile, Turkey 1996-1997, (London: EIU, December 31, 1996) , p 50.

-Linur Cevik (ed) , Turkey 1991 – 1992 Almanac, (Ankara: Turkish- Daily News publications, 1993) , pp429 – 430.

-IS Bank, Economic indicators of Turkey 1992 – 1994,- (Ankara: Turkiye, IS Bankasi, 1995) , p 11.

- **كذلك انظر سليم ايلكين، العلاقات الاقتصادية والتجارية والمالية بين تركيا والأقطار العربيـة فـي الماضـي القريب والتوقعات المستقبلية، ورد في أكمل الدين إحسان أوغلي (إشراف)، العلاقات العربية - التركية مـن منظور تركي، (القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، استانبول، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافـة الإسلامية لمنظمة المؤتمر الإسلامي، ج٢، ١٩٩٣)، ص ٣٤٢.**

جدول رقم (١١): درجة التركز في الصادرات التركية إلى دول مجلس التعاون للمدة ١٩٨٠ – ١٩٩٤

	الصادرات التركية إلى الدول العربية ٪				
	١٩٨٠–١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤
السعودية	٪١٧,١	٪١٩,٥	٪٢٢,٦	٪٢٨,٤	٪٢٣,٦
الكويت	٪٦,٦	٪٥,٣	–	–	–
الإمارات	٪٠,٦	٪٣,٣	–	–	–
قطر	٪٠,٤	٪٠,٤	–	–	–
عُمان	٪٠,١	٪٠,٣	–	–	–
مملكةالبحرين	٪٠,١	٪٠,٢	–	–	–

الجدول من إعداد الباحث بالاستناد إلى المصادر التالية:

- سليم ايلكين، العلاقات الاقتصادية والتجارية والمالية بين تركيا والأقطار العربية في الماضي القريب والتوقعات المستقبلية، ورد في أكمل الدين إحسان أوغلي (إشراف)، العلاقات العربية - التركية من منظور تركي، (القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، استانبول، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية لمنظمة المؤتمر الإسلامي، ج٢، ١٩٩٣)، ص ٣٤٠.

كذلك انظر:

- **linur Cevitk (ed) , Turkey 1991 – 1992 Almanac (Ankara: Turkish Daily News publications, 1993) , pp 429 – 430.**
- **IS Bank, Economic Indicatiors of Turkey 1992 – 1994, (Ankara: Turkye, IS Bankasi, 1995) , p 11.**

جدول رقم (١٢): درجة التركز في الواردات التركية من دول مجلس التعاون في الفترة ١٩٨٠ - ١٩٩٤

	الواردات التركية من الدول العربية ٪				
	١٩٨٠–١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤
السعودية	٪١٠,٥	٪٢٣,٤	٪٥٨,٣	٪٥٩,٧	٪٤٩,٨
الكويت	٪٤,٨	٪١,٧	–	–	–
الإمارات العربية المتحدة	٪١,١	٪٦,١	٪١٢,٤	٪١٢,٥	٪١٣,٧
مملكة البحرين	٪٠,١٥	٪٠,٢٦	–	–	–
قطر	٪٠,٠٦	٪٠,٠٢	–	–	–
عمان	٪٠,٠٤	–	–	–	–

الجدول من إعداد الباحث بالاستناد إلى المصادر الآتية:

- سليم ايلكين، العلاقات الاقتصادية والتجارية والمالية بين تركيا والأقطار العربية في الماضي القريب، والتوقعات المستقبلية، ورد في أكمل الدين إحسان أوغلي (إشراف)، العلاقات العربية - التركية من منظور تركي، (القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، استانبول، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية لمنظمة المؤتمر الإسلامي، ج٢، ١٩٩٣)، ص ٣٤٠. كذلك أنظر:

- **linur Cevik (ed) , Turkey 1991 – 1992 Almanac (Ankara: Turkish Daily News Publications, 1993) , PP429-439.**
- **IS Bank, Economic Indicatiors of Turkey 1992-1994, (Ankara: Turkey, IS Bankasi, 1995) , P 11.**

جدول رقم (١٣): العمالة الأجنبية في دول مجلس التعاون بالآلاف ١٩٩٥ -١٩٩٩

الدولة	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩
الإمارات العربية المتحدة	١٠٧٤,٤	١١٠٨,٧	١٤٧٧,٠	–	–
مملكة البحرين	٢٠١,٨	٢١٣,٠	٢٨٣,٢	٢٩٤,٧	–
المملكة العربية السعودية	٦٥٧٥,٢	٦٨٥٤,٦	٦٩٨٨,٩	٧٠٧٩,٥	–
سلطنة عمان	٥١٠,٨	٥١١,٧	٦٣١,٤	٦٣٤,٨	٦٣٣,٦
قطر	٢٣٨,٥	٢٤١,٣	٢٨٥,٧	–	–
الكويت	–	١١٣٢,٠	١١٧٩,٩	١٢٣٢,٨	١٢٤٨,٠

المصدر: النشرة الاقتصادية، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، (الرياض، ٢٠٠١)، ص٦.

ورد على الإنترنت ريمون للنشر File/3/c/htm.

المراجـــع

أ- المصادر العربية

أولاً: القران الكريم.

ثانيًا: الاطاريح الجامعية

١. إبراهيم، فاروق توفيق، العلاقات الاقتصادية العربية - التركية في مجـال الـنفط والميـاه ١٩٧٠ -١٩٨٣، (بغداد، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٨٨).

٢. الأنباري، توفيق نجم عبد، مجلس التعاون لدول الخليج العربي وإيران في النظام الإقليمي الخليجي، (بغـداد، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٩).

٣. الخشالي، ميسون، التآمر اليهودي على الإسلام في عصر الرسول (ﷺ)، (بغداد، رسالة الدبلوم العـالي فـي الثقافة القومية والاشتراكية، معهد الدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، ١٩٩٩).

٤. الدعجة، ماجدة عودة الله، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الخليج العربي بعد انتهـاء الحـرب الباردة وأزمة الخليج، (عمان، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسـات العليـا، الجامعـة الأردنيـة، ١٩٩٦).

٥. الدليمي، أحمد صالح خليفة، التنافس الدولي على نفط الساحل الغربي للخلـيج العربـي ١٩٣٩ــــ١٩٥٢، (بغداد، رسالة دكتوراه غير منشوره، كلية التربية (ابن رشد)، جامعة بغداد، ١٩٩٨).

٦. الراوي، نجيبة عبد الفتاح، موقف اليهود من أنبيائهم من خلال آيات القران الكريم، (بغداد، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي العربي للدراسات العليا، ١٩٩٩).

٧. السامرائي، فوزي عباس فاضل، التطبيع الإسرائيلي - العربي ١٩٧٧ -١٩٩٧ وسبل المواجهة المطلوبـة، (بغداد، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد الدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٠).

٨. سلطان، إنعام عبد الرضا، المتغير الأمريكي في السياسة الخارجية الايرانية تجاه الخليج العربي فترة ما بعـد الحرب الباردة، (بغداد، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠٠١).

٩. سلومي، عبد الرزاق حسن، التوجه العسكري للكيان الصهيوني نحوالبحر الأحمر، (بغداد، رسالة ماجـستير غير منشورة، معهد الدراسات القومية والاشتراكية، الجامعة المستنصرية، أيلول١٩٨٥).

١٠. شبيب، قصي كامل، أهمية مضيق باب المندب في التاريخ الحديث والمعاصر، (بغداد، رسالة ماجستير غيـر منشورة، معهد الدراسات القومية والاشتراكية، الجامعة المستنصرية، ت٢ ١٩٧٩).

١١. الطائي، حنان علي إبراهيم، الاستراتيجية الإسرائيلية حيال منطقة الخليج العربي، (بغداد، رسـالة ماجـستير منشورة، معهد الدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠١).

١٢. العامري، علي محمد، السياسة الخارجية السعودية حيال الولايـات المتحـدة الأمريكيـة ١٩٦٤ - ١٩٨٨، (بغداد، رسالة ماجستير غيرمنشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٨٩).

١٣. عبدالله، عبدالرزاق إبراهيم، إدارة الحرب في إسرائيل، (السودان، رسالة دكتـوراه غيـر منـشورة، قـسم الدراسات العليا، كلية الاقتصاد والعلوم الاجتماعية، جامعة أم درمان الإسلامية، ١٩٩٦).

١٤. العليمات، محمود عليان، المشروع الصهيوني والمشروع العربي من عام ١٨٩٧ -١٩٩٧، (بغداد، رسـالة دكتوراه غير منشورة، معهد الدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٠).

١٥. فيصل، مظهر خزعل، التسوية العربية - الإسرائيلية وأثرها على الامن القومي العربـي، (بغـداد، رسـالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٠).

١٦. القريشي، منعم صاحي حسين، مستقبل النظام الإقليمي العربي في ضوء المتغيرات الدولية الجديدة، دراسة في طروحات المشروع الشرق أوسطي، (بغداد، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٧).
١٧. كاظم، فرات عبد الحسن، علاقات ايران مع الكيان الصهيوني ١٩٤٩ – ١٩٦٩، (البصرة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة البصرة، ٢٠٠٠).
١٨. كنبار، كريم سيد، البيئة الدولية وتسوية الصراع العربي - الإسرائيلي بعد الحرب الباردة، (بغداد، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ايلول، ١٩٩٨).
١٩. محمد، رضوان عبد القادر، إسرائيل والخليج العربي، (بغداد، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم البحوث والدراسات السياسية، معهد البحوث والدراسات العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، جامعة الدول العربية، ١٩٨٨).
٢٠. مراد، خليل إلياس، إسرائيل وأمن الخليج العربي، (بغداد، رسالة ماجستير منشورة، قسم الدراسات السياسية والقومية، معهد البحوث والدراسات العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٨٨).
٢١. موسى، عبد الستار عبد الجبار، دراسة تحليلية لتغيرات أسعار النفط الخام في السوق الدولية للفترة من ١٩٧٠ – ١٩٩٨، (بغداد، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠١).
٢٢. المياح، عبداللطيف علي، الردع في السياسة الخارجية الإسرائيلية، (بغداد، رسالة ماجستير غير منشورة، المعهد العالي للدراسات القومية والاشتراكية، الجامعة المستنصرية، ١٩٨٦).
٢٣. النعيمي، هدى شاكر معروف، اتجاهات السياسة الخارجية الإسرائيلية، (بغداد، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ١٩٩٩).

ثالثا: الموسوعات:

١. أسود، عبدالرزاق محمد، الموسوعة الفلسطينية، (بيروت، الدار العربية للموسوعات، المجلد الأول، ط١، ١٩٧٨).
٢. المسيري، عبدالوهاب محمد، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، (القاهرة، ج٧، دار الشروق، مطابع دار الشروق، ط١، ١٩٩٩).

رابعا: الكتب باللغة العربية:

١. ابن كثير، أبو الفداء اسماعيل القرشي الدمشقي، تفسير القرآن العظيم، (بيروت، دار الفكر، ١٩٧٠).
٢. ابن هشام، أبو محمد عبدالملك، السيرة النبوية، تحقيق طه عبدالرؤوف سعد، (بيروت، دار الجيل، ج٢، ١٩٧٥).
٣. أبو خزام، إبراهيم (دكتور)، الحروب وتوازن القوى، (عمان، الاهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٩).
٤. أبو لغد، إبراهيم (إعداد وتحرير)، تهويد فلسطين، (بيروت، مركز الابحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، سلسلة كتب فلسطينية ٣٧، ١٩٧٢).

٥. أبو النمل، حسين وآخرون، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٥، (بيروت، منـشورات مؤسـسة الدراسات الفلسطينية، سلسلة الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية ١٢، ط١، ١٩٧٨).
٦. آحدي، أنور الحق وآخرون، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٤، (بيروت، منشورات مؤسـسة الدراسات الفلسطينية، سلسلة الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية ١١، ط١، ١٩٧٧).
٧. إدريس، محمد جلاء محمد (دكتور)، التأثير الإسلامي في الفكر الديني اليهودي، (القاهرة، مكتبـة مـدبولي، مطبعة أولاد عبده أحمد، ١٩٩٣).
٨. الأشقر، رياض وآخرون، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٣، (بيـروت، مؤسـسة الدراسـات الفلسطينية، سلسلة الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية ١٠، ط١، ١٩٧٦).
٩. الأطرش، محمد وآخرون، العرب وتحديات النظام العالمي، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، سلـسلة كتب المستقبل العربي ١٦، ط١، ١٩٩٩).
١٠. الألوسي، حسام محي الدين وآخرون، الوطن العربي وخيارات المـستقبل، (عمـان، مؤسـسة عبدالحميـد شومان، ط١، ٢٠٠٠).
١١. أمين، أحمد، فجر الإسلام، (بيروت، دار الكتاب العربي، ١٩٦٩).
١٢. الأنصاري، محمد جابر (دكتور) وآخرون، النزاعات الاهلية العربية: العوامل الداخلية والخارجية، (بيـروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ١٩٩٧).
١٣. الأيوبي، المقدم هيثم، دروس الحرب الرابعة، (بيروت، مركز الابحاث، منظمة التحرير الفلـسطينية، مطبعـة فغالي، سلسلة دراسات فلسطينية ١٠٠، ١٩٧٤).
١٤. البراوي، راشد (دكتور)، حرب البترول في الشرق الأوسط، (القاهرة، مكتبـة النهـضة المـصرية، مطبعـة الشبكتي بالأزهر بمصر، من دون تاريخ).
١٥. بن جرادي، فارس نايف (دكتور)، محرر، أثر اليورو على اقتصاديات الدول العربية، (أبو ظبي، صندوق النقد العربي، ٢٠٠٠).
١٦. البيطار، نديم (دكتور)، هل يمكن الاحتكام إلى أمريكا، (القاهرة، دار الموقـف العربـي للـصحافة والنـشر والتوزيع، شركة الفجر للطباعة، ١٩٨٩).
١٧. التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٩٨، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مطابع الاهرام التجارية، ط١، ١٩٩٩).
١٨. تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٠، برنامج الامم المتحدة الانمائي، (البحرين، المطبعة الشرقية، ٢٠٠٠).
١٩. التقرير، توجهات إسرائيل السياسية تجاه الشرق الأوسط في عهد إيهود باراك، (عمـان، مركـز دراسـات الشرق الأوسط، ١٩٩٩).
٢٠. التميمي، عبد المالك خلف (دكتور)، التبشير في منطقة الخليج العربي، (الكويـت، شـركة كاظمـة للنـشر والترجمة والتوزيع، ط١، ١٩٨٢).
٢١. ------------، المياه العربية: التحدي والاستجابة، (بيروت، مركز دراسات الوحـدة العربيـة، ط١، ١٩٩٩).
٢٢. توما، أميل (دكتور)، جذور القضية الفلسطينية، (بيروت، مركز الابحـاث، منظمـة التحريـر الفلـسطينية، ١٩٧٣).

٢٣. الجابري، محمد عابد (دكتور)، المشروع النهضوي العربي مراجعة نقدية، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط٢، ٢٠٠٠).
٢٤. جرجس، فواز (دكتور)، السياسة الأمريكية تجاه العرب كيف تصنع ... ومن يصنعها؟ (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط٢، ٢٠٠٠).
٢٥. الجميل، سيار (دكتور)، العرب والأتراك الانبعاث والتحديث من العثمنة إلى العلمنة، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ١٩٩٧).
٢٦. ------------، العولمة الجديدة والمجال الحيوي للشرق الأوسط مفاهيم عصر قادم، (بيروت، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث أو التوثيق، ط١، ١٩٩٧).
٢٧. حداد، معين، الشرق الأوسط: دراسة جيوبوليتكية، قضايا الارض والنفط والمياه، (بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط١، ١٩٩٦).
٢٨. حداد، مهنا يوسف (دكتور)، الرؤية العربية اليهودية، (الكويت، ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، ١٩٨٩).
٢٩. الحديثي، نزار عبد اللطيف (دكتور)، محاضرات في التاريخ العربي، (بغداد، مطبعة جامعة بغداد، جامعة بغداد، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ١٩٧٩).
٣٠. حسين، عادل، التطبيع: المخطط الصهيوني للهيمنة الاقتصادية، (القاهرة، مكتبة مدبولي، بيروت، دار آزال للطباعة والنشر والتوزيع، ط٢، ١٩٨٥).
٣١. حسين، غازي (دكتور)، إسرائيل الكبرى والهجرة اليهودية، (دمشق، ١٩٩٢).
٣٢. ------------، القمم والمؤتمرات الاقتصادية والأمنية من التطبيع إلى الهيمنة، (دمشق، اتحاد الكتاب العرب، مطبعة اتحاد الكتاب العرب، ١٩٩٨).
٣٣. حلاق، حسان علي، موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية ١٨٩٧ – ١٩٠٩، (بيروت، دار الامد البحيري إخوان، جامعة بيروت العربية، ١٩٧٨).
٣٤. الحلو، يوسف خطار، إسرائيل في خدمة الاحتكارات الأمريكية، (بيروت، منشورات دار الفكر الجديد، المطبعة التجارية، بلا سنة طبع).
٣٥. حماد، خيري، أبعاد المعركة مع إسرائيل والاستعمار، (القاهرة، المؤسسة العربية العامة للتأليف والنشر، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، ١٩٦٧).
٣٦. ------------، أعمدة الاستعمار البريطاني، (القاهرة، الدار القومية للطباعة والنشر، ط٢، ١٩٦٥).
٣٧. حمزة، فؤاد، قلب جزيرة العرب، (الرياض، مكتبة النصر الحديثة، ط٢، ١٩٦٨).
٣٨. حوات، محمد علي (دكتور)، مضيق باب المندب، (القاهرة، مكتبة مدبولي، ١٩٩٧).
٣٩. خالد، محمود، معسكر اليسار الإسرائيلي، سلسلة دراسات صامد الاقتصادي ٢٧، (عمان، منشورات دار الكرمل صامد، الشركة الدولية للطباعة والنشر، ط١، ١٩٨٦).

٤٠. خالدي، فروخ، مصطفى، عمر (دكتور)، التبشير والاستعمار في البلاد العربية، (بيروت، بلا دار نشر، ١٩٥٧).
٤١. الخربوطلي، علي حسني (دكتور)، العلاقات السياسية والحضارية بين العرب واليهود في العصور القديمة والإسلامية، (القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، المطبعة الفنية الحديثة، ١٩٦٩).
٤٢. خطاب، محمود شيت (لواء ركن)، الوجيز في العسكرية الإسرائيلية، (بيروت، دار الارشاد، ط٢، ١٩٦٩).
٤٣. الخلايلة، أحمد عبد الرحيم (دكتور)، الاستراتيجية الأردنية وارتباطها بالقضية الفلسطينية، (عمان، المطابع العسكرية، سلسلة الاستراتيجيات ١، ط١، ١٩٩٨).
٤٤. الدجاني، أحمد صدقي وآخرون، العرب والعالم، (عمان، مؤسسة عبد الحميد شومان، دار الفارس للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠٠١).
٤٥. دروزة، محمد عزة، تاريخ الجنس العربي، (بيروت، منشورات المكتبة العصرية، المطبعة العصرية، للطباعة والنشر، ج٤، ١٩٦١).
٤٦. ------------، تاريخ الجنس العربي، (بيروت، منشورات المكتبة العصرية، المطبعة العصرية للطباعة والنشر، ج٥، ١٩٦١).
٤٧. الراوي، علي عبد محمد، الموارد المالية النفطية العربية وإمكانيات الاستثمار في الوطن العربي، (بغداد، دار الرشيد للنشر، سلسلة دراسات ٢٣٥، ١٩٨٠).
٤٨. ربايعة، غازي إسماعيل (دكتور)، الاستراتيجية الإسرائيلية للفترة من ١٩٦٧ – ١٩٨٠، (الأردن، مكتبة المنار، ط١، ١٩٨٣).
٤٩. ربيع، حامد (دكتور)، نظرية الامن القومي العربي والتطور المعاصر للتعامل الدولي في منطقة الشرق الأوسط، (القاهرة، دار الموقف العربي للصحافة والنشر والتوزيع، دار ماجد للطباعة، ١٩٨٤).
٥٠. رزوق، أسعد (دكتور)، إسرائيل الكبرى دراسة في الفكر التوسعي الصهيوني، (بيروت، مركز الابحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، سلسلة كتب فلسطينية ١٣، ١٩٦٨).
٥١. رضا، عادل، عمان والخليج قضايا ومناقشات، (القاهرة، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، ١٩٦٩).
٥٢. رعد، إنعام، الصهيونية الشرق أوسطية من هرتزل إلى بيريز إلى النفق أو الخطة المعاكسة، (بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط١، ١٩٩٧).
٥٣. الرياشي، سليمان وآخرون، دراسات في التنمية العربية الواقع والآفاق، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي ١٣، ط١، ١٩٩٨).
٥٤. زحلان، أنطوان (دكتور)، العرب وتحديات العلم والثقافة، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ١٩٩٩).
٥٥. الزعبي، حلمي عبد الكريم، مخاطر التغلغل الصهيوني في أفريقيا، (بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات، الكويت، دار كاظمة للنشر والتوزيع، ١٩٨٥).
٥٦. زهر الدين، صالح (دكتور)، مشروع إسرائيل الكبرى بين الديمغرافيا والنفط والمياه، (بيروت، المركز العربي للأبحاث والتوثيق، ط١، ١٩٩٦).

٥٧. الزيدي، مفيد (دكتور)، التيارات الفكرية في الخليج العربي ١٩٣٨ – ١٩٧١، (بيـروت، مركـز دراسـات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه (٣٥)، ط١، ٢٠٠٠).
٥٨. سعد، إلياس، الهجرة اليهودية إلى فلسطين، (بيروت، مركز الابحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٦٩).
٥٩. سعيد، أمين، الخليج العربي في تاريخه السياسي ونهضته الحديثة، (بيروت، دار الكاتـب العربـي للتـأليف والترجمة والنشر، بلا تاريخ).
٦٠. سعيد، عدلي حسن (لواء)، الامن القومي العربي واستراتيجية تحقيقه، (القاهرة، مطـابع الهيئـة المـصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧).
٦١. السقاف، أحمد، العنصرية الصهيونية في التوراة، (الكويت، شركة الربيعان للنشر والتوزيع، ط١، ١٩٨٤).
٦٢. سلامة، غسان وآخرون، السياسة الأمريكية والعرب، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتـب المستقبل العربي، ط٣، ١٩٩١).
٦٣. السلطان، عبد الله عبد المحسن (دكتور)، البحر الأحمر والصراع العربي - الإسـرائيلي، (بيـروت، مركـز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه رقم ٧، ط٢، ١٩٨٤).
٦٤. السمان، نبيل (دكتور)، آل سعود، أمريكا الاحتلال، (الجزائر، دار الشهاب، ١٩٩٩).
٦٥. سنقراط، داود عبد العفو، القوى الخفية لليهودية العالمية الماسونية، (عمان، دار الفرقـان، جمعيـة عمـال المطابع التعاونية، ط١، ١٩٨٣).
٦٦. السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبدالله، الروض الانف في تفسير السيرة النبوية لابن هشام، تحقيق طه عبدالرؤوف سعد، (القاهرة، مكتبة الكليات الازهرية، ١٩٧١).
٦٧. سوسة، أحمد (دكتور)، العرب واليهود في التاريخ، (بغداد، مديرية الثقافة العامة، وزارة الاعـلام، مطبعـة الحكومة، دار الحرية للطباعة، سلسلة الكتب الحديثة ٤١، ١٩٧٢).
٦٨. سويلم، حسام الدين (لواء احتياط)، مخططات التفتيت، (القاهرة، مركز الدراسات الاستراتيجية، ١٩٨٧).
٦٩. شعبان، أحمد بهاء الدين، الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية عام ٢٠٠٠، (القاهرة، سينا للنشر، دار الحرية للطباعة المتميزة، ط١، ١٩٩٣).
٧٠. شفيق،علي (دكتور)، مجلس التعاون الخليجي في منظور العلاقات الدولية، (بيروت، دار النهـضة العربيـة للطباعة والنشر، ١٩٨٩).
٧١. صايغ،أنيس، الهاشميون وقضية فلسطين، (بيروت، منشورات جريدة المحرر والمكتبة العصرية، ١٩٦٦).
٧٢. صبيح، محمد، المعتدون اليهود من أيام موسى إلى أيام دايان، (بيروت، من دون دار نشر، من دون تـاريخ طبع).
٧٣. الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير، تاريخ الرسل والملوك، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، (القـاهرة، دار المعارف، ج٢، ١٩٨٧).
٧٤. طيارة، عفيف عبد الفتاح، اليهود في القرآن الكريم، (بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٨٧).

٧٥. عبدالله، عبدالخالق (دكتور)، محرر، التقرير الاستراتيجي الخليجي ٢٠٠٠-٢٠٠١، (الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة، وحدة الدراسات، دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، ط١، ٢٠٠١).
٧٦. عبدة وقاسمية، علي إبراهيم (دكتور) وخيرية، يهود البلاد العربية، (بيروت، مركز الابحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٧١).
٧٧. عبد الحميد، عيسى، ست سنوات من سياسة الجسور المفتوحة، (بيروت، مركز الابحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، سلسلة دراسات فلسطينية ٩٣، ١٩٧٣).
٧٨. عبد الرحمن، فائز، فضائح ملوك النفط، (بيروت، دار الرياض للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، ١٩٨٩).
٧٩. عبد العزيز، مصطفى، إسرائيل ويهود العالم، (بيروت، مركز الابحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٦٩).
٨٠. عبد الكريم، إبراهيم، الاستشراق وأبحاث الصراع لدى إسرائيل، (عمان، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، شركة الشرق الأوسط للطباعة، ط١، ١٩٩٣).
٨١. عبد الوهاب، عبد المنعم (دكتور)، النفط بين السياسة والاقتصاد، (بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٧٤).
٨٢. عبيد، نايف علي (دكتور)، مجلس التعاون لدول الخليج العربية من التعاون إلى التكامل، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه ٢٨، ط١، ١٩٩٦).
٨٣. عزمي، محمود، دراسات في الاستراتيجية الإسرائيلية، (بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط١، ١٩٧٩).
٨٤. العزي، غسان، سياسة القوة، مستقبل النظام الدولي، (بيروت، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، ط١، ٢٠٠٠).
٨٥. العشا، فؤاد، النظام العالمي الجديد: عالم بخمس رؤوس الحقيقة والوهم، (دمشق، دار الجمهورية للنشر والتوزيع والطباعة، ط١، ١٩٩٤).
٨٦. عطا، محمد، صراع على أرض الميعاد، (القاهرة، دار القلم، ١٩٦١).
٨٧. عطايا، أمين محمود، الامن القومي العربي في مواجهة الامن القومي الإسرائيلي، (دمشق، دار الشاري للنشر والتوزيع، ط١، ١٩٩٢).
٨٨. العقيلي، محمد أرشد (دكتور)، الخليج العربي في العصور الإسلامية منذ فجر الإسلام حتى مطلع العصور الحديثة، (عمان، مكتبة الصاحب العين، ط١، ١٩٨٣).
٨٩. ------------، اليهودية في شبه الجزيرة العربية، (عمان، المطبعة الوطنية، ١٩٨٠).
٩٠. علوان، يحيى محمد (لواء حرب)، الأقليات في المنطقة العربية وأثرها في الامن القومي العربي، (القاهرة، مركز الدراسات الاستراتيجية للقوات المسلحة، وزارة الدفاع المصرية، ١٩٩٩).
٩١. علوي، مصطفى (محرر)، مصر وأمن الخليج بعد الحرب، (القاهرة، مركزالبحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٤).
٩٢. عليان، نور الدين، الدلائل الاستراتيجية في السياسة الإسرائيلية، (دمشق، البسام للدراسات والمعلومات، ط١، ١٩٩٥).
٩٣. علي، جواد (دكتور)، المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، (لبنان، دار العلم للملايين، مطبعة العلوم، ج٦، ١٩٨٠).

٩٤. غانم، محمد حافظ، دراسات حول خليج العقبة ومضيق تيران، (القاهرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والتشريع، ١٩٦٧).

٩٥. غباش، موزة عبيد، المهاجرون والتنمية في دولة الإمارات العربية المتحدة رؤية إجتماعية، دراسة تطبيقية لآثار الهجرة الوافدة اجتماعيًا واقتصاديًا وسياسيًا، (القاهرة، مطبعة الوفاء، ١٩٨٦).

٩٦. الفارس، عبد الرزاق (دكتور)، السلاح والخبز الانفاق العسكري في الوطن العربي ١٩٧٠ - ١٩٩٠، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ١٩٩٣).

٩٧. الفحام، محمد محمد (دكتور)، وآخرون، محمد نظرة عصرية جديدة، (بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، مطبعة الحرية، ط١، ١٩٧٢).

٩٨. فريد، عبد المجيد وآخرون، النفط والأمن في الخليج العربي، (بيروت، دار الافاق الجديدة، ط١، ١٩٨٢).

٩٩. فهمي، فوزي رياض، أهمية الشرق الأوسط العربي الاقتصادية في السياسة الدولية، (القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، قسم العلوم السياسية، جامعة القاهرة، دراسات في الشرق الأوسط، ج١، ط١، ١٩٥٨).

١٠٠. فودة، محمد رضا (دكتور لواء احتياط حرب)، العلاقات الايرانية - الخليجية، (باريس، مركز الدراسات العربي الأوروبي، ١٩٩٤).

١٠١. قاسم، جمال زكريا (دكتور)، الخليج العربي دراسة لتاريخ الإمارات العربية ١٩١٤ – ١٩٤٥، (القاهرة، ١٩٧٣).

١٠٢. قاسمية، خيرية (دكتور)، النشاط الصهيوني في الشرق العربي وصداه ١٩٠٨ – ١٩١٨، (بيروت، مركز الابحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، مطابع فغالي، ١٩٧٣).

١٠٣. قهوجي، حبيب (إشراف)، الاستراتيجية الصهيونية وإسرائيل تجاه المنطقة العربية والحزام المحيط، (دمشق، مؤسسة الارض للدراسات الفلسطينية، ١٩٨٢).

١٠٤. الكيلاني، هيثم، دراسة في العسكرية الإسرائيلية، (القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، المطبعة العالمية، ١٩٦٩).

١٠٥. كيوان، مأمون، اليهود في الشرق الأوسط، (عمان، الاهلية للنشر والتوزيع، ط١، ١٩٩٦).

١٠٦. متولي، محمد (دكتور)، حوض الخليج العربي، (القاهرة، المكتبة الجغرافية الحديثة ٦، مكتبة الانجلو المصرية، ج١، ط٣، ١٩٧٨).

١٠٧. محافظة، علي وآخرون، العرب وجوارهم إلى أين؟ (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي ٢٠، ط١، ٢٠٠٠).

١٠٨. محمد، حربي، الاستراتيجية النفطية الغربية في الخليج العربي، (بغداد، منشورات دار الكتاب الجديد ومكتبة المنار، ط١، ١٩٧٤).

١٠٩. محمد، عبد العليم (دكتور)، الانتخابات الإسرائيلية للكنيست الرابعة عشر ١٩٩٦ ومستقبل التسوية، (القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٦).

١١٠. محمود، أمين عبد الله (دكتور)، مشاريع الاستيطان اليهودي منذ قيام الثورة الفرنسية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، (الكويت، مطابع الرسالة، ط١، ١٩٨٤).

١١١. محمود، معين أحمد، الجديد في العسكرية الإسرائيلية، (بيروت، منشورات عويدات، مطبعة دار الوقـائع، ط١، ١٩٧٢).

١١٢. مدني، أمين، التاريخ العربي وجغرافيته، (القاهرة، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٦).

١١٣. مرسي، فؤاد (دكتور)، الاقتصاد السياسي لإسرائيل، (بيروت، دار الوحدة للطباعة والنشر، ط١، ١٩٨٣).

١١٤. مسلم، طلعت، الوجود العسكري الأجنبي في الوطن العربي، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط٢، ١٩٩٨).

١١٥. المشوفي، حميد سليمان، هيكل الصناعة الإسرائيلية، (الاسكندرية، منشأة المعارف، ١٩٧٩).

١١٦. مصلح، محمد (دكتور)، مسيرة السلام وطموحات إسرائيل في الخليج، (أبـو ظبـي، مركـز الإمـارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط١، ١٩٩٧).

١١٧. معوض، جلال عبدالله (دكتور)، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية التركيـة، (بيـروت، مركـز دراسات الوحدة العربية، ط١، ١٩٩٨).

١١٨. ------------، العلاقات الاقتصادية العربية - التركية، (أبو ظبي، مركـز الإمـارات للدراسـات والبحوث الاستراتيجية، ط١، ١٩٩٨).

١١٩. مقلد، إسماعيل صبري (دكتور)، أمن الخليج وتحديات الصراع الدولي، (الكويت، شركة الربيعان للنـشر والتوزيع، ط١، ١٩٨٤).

١٢٠. مناف، متعب (دكتور)، الواقع الفكري والمجتمع العربي الجديد، بلا دار طبع، ط١، ١٩٦٦.

١٢١. ميرفي، إيما (دكتور) وآخرون، أمن الخليج العربي في ظل النظام الدولي الجديد، (عمان، مركز دراسـات الشرق الأوسط، سلسلة دراسات ٢٥، ط١، ١٩٩٧).

١٢٢. النبهاني، محمد موسى، النشاط الصهيوني الماسوني في الوطن العربـي، (بغـداد، مطبعـة الاقتـصاد، منشورات مكتبة الدار القومية للكتاب العربي، ج١، ط١، ١٩٨٥).

١٢٣. النتشة، رفيق شاكر، الاستعمار وفلسطين، (عمان، مطبعة بيت المقدس، ط٢، ١٩٨٦).

١٢٤. نعناعة، محمود، إسرائيل والبحر الأحمر، (القاهرة، منشورات مكتبة الخانجي، ١٩٧٤).

١٢٥. نور الدين، محمد، تركيا في الزمن المتحول، قلق الهوية وصراع الخيارات، (لندن، دار ريـاض الـريس للكتب والنشر، ١٩٩٧).

١٢٦. نوفل، سيد (دكتور)، الاوضاع السياسية لإمارات الخليج العربي وجنوب الجزيرة، (القاهرة، قسم البحوث والدراسات القومية، معهد البحوث والدراسات العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافـة والعلـوم، مطبعـة الجبلاوي، الكتاب الثاني، ط٢، ١٩٧٢).

١٢٧. ------------، المدخل إلى سياسة إسرائيل الخارجية، (القاهرة، قسم البحوث والدراسات القومية، معهد البحوث والدراسات العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مطبعة الجبلاوي، ١٩٧٢).

١٢٨. الهاشمي، رضا جواد، المدخل لآثار الخليج العربي، (بغداد، منشورات مركز دراسـات الخلـيج العربـي بجامعة البصرة ٣٦، مطبعة الارشاد، ١٩٨٠).

١٢٩. الهيثمي، محمد فاروق (دكتور)، الاستراتيجية الإسرائيلية، (بيروت، مركز الابحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، سلسلة دراسات فلسطينية رقم ٤٢، ١٩٦٨).

١٣٠. هيكل، محمد حسين (تقديم)، العسكرية الصهيونية، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مؤسسة الاهرام، المجلد الأول، ١٩٧٢).

١٣١. وزارة الدفاع الوطني، الجيش اللبناني، الشعبة الخامسة في الاركان العامة، القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني، (بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٣).

١٣٢. الولي، مصطفى عبدالواحد، أمن إسرائيل: الجوهر والأبعاد، (أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠١).

١٣٣. وهيم، طالب محمد (دكتور)، التنافس البريطاني – الأمريكي على نفط الخليج العربي وموقف العرب في الخليج ١٩٢٨ – ١٩٣٩، (بغداد، دار الرشيد للنشر، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، سلسلة دراسات ٣٢١، ١٩٨٢).

١٣٤. اليعقوبي، أحمد بن أبي يعقوب، تاريخ اليعقوبي، (النجف الاشرف، المكتبة الحيدرية، ج١، ١٩٧٤).

خامسا: الكتب المترجمة:

١. أوغلي، أكمل الدين إحسان (إشراف)، العلاقات العربية - التركية من منظور تركي، (القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، استانبول، مركز الابحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية لمنظمة المؤتمر الإسلامي، ج٢، ١٩٩٣).

٢. أوكونور، هارفي، الأزمة العالمية في البترول، (القاهرة، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، ترجمة د. عمر مكاوي، ١٩٦٧).

٣. بارنت، ريتشارد، حروب التدخل الأمريكية في العالم، (بيروت، دار ابن خلدون للطباعة والنشر والتوزيع، ترجمة منعم النعمان، ط١، ١٩٧٤).

٤. بريجنسكي، زيغينو، رقعة الشطرنج الكبرى، (عمان، الاهلية للنشر والتوزيع، ترجمة أمل الشرفي، ط١، ١٩٩٩).

٥. بونداريفسكي، غريغوري، الخليج العربي بين الامبرياليين والطامعين في الزعامة، (موسكو، ١٩٨١).

٦. بيريز، شمعون، الشرق الأوسط الجديد، (عمان، الاهلية للنشر والتوزيع، ترجمة محمد حلمي عبد الحافظ، ط١، ١٩٩٤).

٧. ترتون، أ. س (دكتور)، أهل الذمة في الإسلام، (القاهرة، ملتزم الطبع والنشر دار الفكر العربي، مطبعة الاعتماد بمصر، ترجمة وتعليق حسن حبشي، ١٩٤٩).

٨. تشومسكي، نعوم، تواريخ الانشقاق، (عمان، منشورات الاهلية للنشر والتوزيع، مطابع شركة الطبع والنشر اللبنانية، ترجمة محمد نجار، ط١، ١٩٩٧).

٩. جار، تيد روبرت، أقليات في خطر، (القاهرة، مكتبة مدبولي، ١٩٩٥).

١٠. خضر، بشار (دكتور)، أوروبا بلدان الخليج العربية الشركاء الاباعد، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ترجمة د. حسن عبد الكريم قبيسي، ط٢، ١٩٩٧).

١١. الخليج العربي، المناقشة البرلمانية الأمريكية المستمرة بشأن مبيعات الاسلحة إلى أقطار الخليج العربي، (جامعة البصرة، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، ترجمة وديع ميخائيل حنا، ط١، ١٩٨١).
١٢. روبنس، فيليب، تركيا والشرق الأوسط، (القاهرة، مكتبة مدبولي، قبرص، دار قرطبة للنـــشر والتوثيـــق والأبحاث، ترجمة ميخائيل نجم خوري، ١٩٩٣).
١٣. سارتون، جورج وآخرون، الشرق الأوسط في مؤلفات الأمريكيين، (القاهرة، مكتبة الانجلـــو المـــصرية، مطبعة مصر، ترجمة عمر فروخ، ١٩٥٣).
١٤. ستورك، جو، أزمة الطاقة في الولايات المتحدة الأمريكية ونفط الـــشرق الأوســـط، دار ابـــن خلـــدون، ١٩٧٤).
١٥. شابري، شابري، لورانت وآني، سياسة وأقليات في الشرق الادنى، (القاهرة، مكتبة مـــدبولي، ترجمـــة ذوقان قرقوط، ١٩٩١).
١٦. شاحاك، إسرائيل، أسرار مكشوفة، (عمان، الاهلية للنشر والتوزيع، مطابع شركة الطبع والنشر اللبنانية، ترجمة هشام عبدالله، ط١، ١٩٩٧).
١٧. ------------، من الارشيف الصهيوني، (بيروت، مركز الابحاث، منظمة التحريـــر الفلـــسطينية، سلسلة كتب فلسطينية ٦٦، مطابع فغالي، ١٩٧٥).
١٨. صايغ، أنيس (إعداد)، يوميات هرتزل، (بيروت، مركز الابحاث والمؤسسة العربية للدراســـات والنـــشر، منظمة التحرير الفلسطينية، ترجمة هلدا شعبان صايغ، ط٢، ١٩٧٣).
١٩. الصليبي، كمال سليمان (دكتور)، التوراة جاءت من جزيرة العرب، (بيروت، مؤسسة الابحاث العربيـــة، ترجمة عفيف الرزاز، ط١، ١٩٨٥).
٢٠. فالد، عمونوئيل، انهيار نظرية الامن الإسرائيلية، (عمان، دار الجليـــل للنـــشر والدراســـات والأبحـــاث الفلسطينية، شركة الشرق الأوسط للطباعة، ترجمة أحمد بركات العجرمي، ط١، ١٩٩٢).
٢١. كارانجيا، ر. ك، خنجر إسرائيل، (بيروت، المكتب التجاري للطباعة والنشر، ترجمة مـــروان الجـــابري، ط٢، ١٩٦٧).
٢٢. الكتاب المقدس، العهد القديم، (بلا مكان طبع، دار الكتاب المقدس في الشرق الأوسط، ١٩٨٦).
٢٣. كيسنجر، هنري، الدبلوماسية في القرن السابع عشر حتى بداية الحرب الباردة، (عمان، الاهلية للنـــشر والتوزيع، ترجمة مالك فاضل البدري، ط١، ١٩٩٥).
٢٤. لوبون، غوستاف (دكتور)، حضارة العرب، (دمشق، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركائه، ترجمة عادل زعيتر، ط٤، ١٩٦٤).
٢٥. لوريمر، ج.ج، دليل الخليج، (الدوحة، مطابع علي بن علي، ج٦، القسم التاريخي، ١٩٧٥).
٢٦. مارتين وكاب، برنارد، كيسنجر، (بيروت، الدار الاهلية للنشر والتوزيع، ١٩٧٥).
٢٧. مجموعة من الباحثين السوفيت، الصهيونية بين النظرية والتطبيق، (دمشق، منشورات الطلائع، ترجمة هاشم حمادي، ١٩٧٤).
٢٨. مجموعة مؤلفين، أمن الخليج في القرن الحادي والعشرين، (أبو ظبـــي، مركـــز الإمـــارات للدراســـات والبحوث الاستراتيجية، ط١، ١٩٩٨).

٢٩. مذكرات جورج شولتز، اضطراب ونصر، (عمان، الاهلية للنشر والتوزيع، ترجمة محمد محمــود دبــور وآخرون، مراجعة علي رمان، ج١، ط١، ١٩٩٤).
٣٠. مذكرات وايزمن زعيم إسرائيل، (دمشق، مطبعة المنار، دار اليقظة العربية للتأليف والترجمة والنــشر، ترجمة فتح الله محمد، بلا تاريخ).
٣١. مركز جافي للدراسات الاستراتيجية، الميزان العسكري في الــشرق الأوســط، (عمــان، مركــز جنــين للدراسات الاستراتيجية، ترجمة محمد عبدالقادر، تعليق توفيق أبو بكر، ١٩٩٨).
٣٢. منصور، كميل، الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل.. العروة الوثقى، (بيــروت، مؤســسة الدراســات الفلسطينية، ترجمة نصير مروة، ط١، ١٩٩٦).
٣٣. نتنياهو، بنيامين، مكان تحت الشمس، (عمان، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، شركة الشرق الأوسط للطباعة، ترجمة محمد عودة الديري، ط١، ١٩٩٥).
٣٤. نيكسون، ريتشارد، الفرصة السانحة، (الاسكندرية، شركة كاينتيلي للطباعة والنشر والتوزيــع، ترجمــة جاسم غانم، ط١، ١٩٩٢).
٣٥. نيكسون، ريتشارد، من وراء السلام، (عمان، الاهلية للنشر والتوزيــع، ترجمــة مالــك عبــاس، ط١، ١٩٩٥).
٣٦. هان، مايكل، تطور العقيدة العسكرية السياسية الإسرائيلية، (منشورات مركز الدراسات الدولية، جامعــة هارفرد، من دون تاريخ طبع).
٣٧. يسين، السيد (تقديم)، محاضــر الكنيــست، نــصوص مختــارة مــن محاضــر الكنيــست الــسادس، ١٩٦٧/١١/٣٠ -١٩٦٨/٧/١٥، الدورة الثالثة، (القاهرة، مركز الدراسات الــسياسية والاســتراتيجية، مطابع الاهرام التجارية، مترجمة عن العبرية، ط١، ١٩٧٧).
٣٨. اليستور، يوفال، الحرب الاقتصادية، (عمان، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، شــركة الشرق الأوسط للطباعة، ترجمة محمد الدويري وبدر عقيلي، ط١، ١٩٩٨).
٣٩. ينون، عوديد، استراتيجية لإسرائيل في الثمانينيات، كيفونيم، ملف محــدود التوزيــع، تطــور العقيــدة العسكرية الإسرائيلية خلال ٣٥ عامًا، (بيروت، مركز الدراسات الفلسطينية، ط١، ١٩٨٣).
٤٠. يورك، فاليري، آفاق الخليج في الثمانينيات، (جامعة البصرة، السلسلة الخاصة ٦٦، شــعبة الدراســات السياسية والاستراتيجية، مركز دراسات الخليج العربي، مطبعة جامعة البصرة، ١٩٨٢).

سادسًا: البحوث والدراسات:

١. إبراهيم، سعد الدين (دكتور)، علم النكبات العربية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٣٣، تمــوز/يوليــو ١٩٩٨.
٢. ------------، المبادرة بين التصلب الإسرائيلي ومجموعة الرفض، مجلة الــسياسة الدوليــة، العدد ٥٢، السنة ١٤، (القاهرة، أبريل ١٩٧٨).
٣. إبراهيم، كمال، ملف إسرائيل إلى المتعدد، مجلة شؤون الأوسط، العدد٦، (بيــروت، شــباط – فبرايــر ١٩٩٢).

٤. إبراهيم، نوار، التصور الإسرائيلي لمستقبل العلاقات الاقتصادية مع العرب، مجلة السياسة الدولية، العدد ٧٥، (القاهرة، يناير ١٩٨٤).
٥. أبو حسنة، نافذ، دعوات أمريكية وصهيونية لتقسيم العالم العربي، مجلة قضايا دولية، العدد ٣٥٢، (إسلام آباد، معهد الدراسات السياسية، ٣٠ سبتمبر - أكتوبر ١٩٩٦).
٦. أبو طالب، حسن (دكتور)، الدلالات الاستراتيجية للمناورات البحرية التركية - الإسرائيلية، مجلة السياسة الفلسطينية، العدد ١٨، السنة ٥، (فلسطين -نابلس، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، ربيع ١٩٩٨).
٧. أحمد، نازلي معوض (دكتور)، الادراك الياباني للنظام الدولي، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٠١، (القاهرة، يوليو ١٩٩٠).
٨. أحمدي، هوشانغ أمير، النفط في مطلع القرن الحادي والعشرين، تفاعل بين قوى السوق والسياسة، سلسلة دراسات استراتيجية، العدد ٤، (أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ١٩٩٦).
٩. الأدهمي، محمد مظفر (دكتور)، أسرار اتفاقية فيصل ووايزمن، مجلة آفاق عربية، العدد ١٠، السنة ٢، (بغداد، حزيران ١٩٧٧).
١٠. أرغوفنتش، شادي، الامن التركي والشرق الأوسط، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٢٦، (بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ربيع ١٩٩٦).
١١. إسماعيل، محمد زكريا، النظام العربي والنظام الشرق أوسطي، مجلة المستقبل العربي، العدد ١٩٦، حزيران -يونيو ١٩٩٥.
١٢. الأشعب، مزاحم جاسم محمد (دكتور)، الاتصال الحضاري والتغير الاجتماعي للجماعات الاثنية، دراسة تطبيقية عن جماعات الغجر، مجلة المجمع العلمي العراقي، المجلد ٤٥، ج١، (بغداد، ١٩٩٨).
١٣. الأصفهاني، نبيه، دور روسيا الاتحادية في منطقة الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٤٥، يوليو ٢٠٠١.
١٤. الاقتصاد والتسوية الافكار والمشاريع، مجلة شؤون الأوسط، العدد التجريبي الرابع، (بيروت، أكتوبر، ١٩٩٤).
١٥. أنبار، أفرايم، التفكير الاستراتيجي الإسرائيلي الجديد، مجلة شؤون الأوسط، العدد ٥٧، (بيروت، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، ت٢/ نوفمبر ١٩٩٦).
١٦. باشا، نجيب (مراجعة)، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ٣٤، السنة ٩، (الكويت، جامعة الكويت، أبريل ١٩٨٧).
١٧. البراك، فاضل حسين (دكتور)، البحرين لؤلؤة الخليج العربي والأطماع الفارسية، مجلة الخليج العربي، العدد ٢، المجلد ١٤، (البصرة، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، ١٩٨٢).
١٨. برانجر وآرتاهنين، روبرت جي وديل، خيارات السياسة الأمريكية في إيران والخليج، نشرة دراسات استراتيجية، العدد ٣، المجلد الأول، (بيروت، مؤسسة الابحاث العربية، ك١ ١٩٨٠).
١٩. برزق، مخلص، الوعد من خيبر إلى القدس، سلسلة الواعد للنشر والتوزيع، المركز الفلسطيني للإعلام، (القدس، ٢٢ نيسان ٢٠٠١).

٢٠. برنامج حزب العمل الصهيوني، ورد في مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ١١، صيف ١٩٩٢.
٢١. برنامج حزب الليكود الصهيوني، ورد في مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ١١، صيف ١٩٩٢.
٢٢. بسيسو، عدنان نور الدين، نحو استراتيجية اقتصادية موحدة لبلدان مجلس التعاون الخليجي، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٤٤، أكتوبر ١٩٩٧.
٢٣. بلاجي، عبد السلام، العالم الإسلامي في ظل النظام العالمي الجديد، مجلة قضايا دولية، العدد ٣٧٥، السنة ٨، (إسلام آباد، ١٧ -٢٣ مايس ١٩٩٧).
٢٤. بلقزيز، عبد الاله، ممكنات ومستحيلات الصراع العربي -الصهيوني، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٥٠، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ديسمبر ١٩٩٩).
٢٥. بلومفيلد، لينكولن، السياسة الأمريكية في منطقة الخليج العربي، سلسة محاضرات الإمارات ٥، (أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط١، ١٩٩٧).
٢٦. بنيس، فيليس وآخرون، بدائل السياسة الأمريكية إزاء العراق، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٧٠، السنة ٢٤، آب -أغسطس ٢٠٠١.
٢٧. تقرير الامانة العامة للمؤتمر القومي العربي المقدم إلى المؤتمر العاشر، حال الامة ١٩٩٩، ورد في مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٥٥، السنة ٢٣، آيار -مايو ٢٠٠٠.
٢٨. التقرير السياسي والاقتصادي، العدد ٤٦، (القاهرة، الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة، ت٢ ١٩٩٦).
٢٩. تقرير مركز الدراسات الفلسطينية، الوجود البحري الإسرائيلي في البحر الأحمر، ترجمة عبرية، جامعة بغداد، ١٩٧٥.
٣٠. التميمي، عبد المالك خلف (دكتور)، الاحتلال الايراني للجزر العربية في الخليج، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ٥٥، السنة ١٤، (الكويت، جامعة الكويت، يوليو ١٩٨٨).
٣١. تيري، جاينس، دور جماعات الضغط في تشكيل سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٦١، السنة ٢٣، ت٢ -نوفمبر ٢٠٠٠).
٣٢. الجاسور، ناظم عبد الواحد (دكتور)، العلاقات الهندية -الإسرائيلية وانعكاساتها على الامن القومي العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٧٥، ك٢، ٢٠٠٢.
٣٣. جالتونج، يوهان، أزمة الشرق الأوسط ونظرية الصراع، مجلة السياسة الدولية، العدد ٣٠، السنة ٨، (القاهرة، أكتوبر ١٩٧٢).
٣٤. جامعة الدول العربية، المقاطعة العربية ضد إسرائيل، القضية الفلسطينية في شهر، العدد ٣، حزيران ١٩٧٧، مركز الدراسات الفلسطينية، قسم الارشيف، جامعة بغداد).
٣٥. الجبالي، عبد الفتاح، المؤتمرات الاقتصادية الشرق الأوسطية الأهداف، النتائج، التوقعات، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٣٠، (بيروت، ربيع ١٩٩٧).

٣٦. جريس، صبري، تقرير مجلة شؤون فلسطينية، العدد ٧٥/٧٤، (بيروت، مركز الابحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، يناير - فبراير ١٩٧٨).

٣٧. جلوي والشعبان، هلال ثجيل وسعود عبد العزيز، آليات ودوافع المخطط الصهيوني تجاه منطقة الخليج العربي والجزيرة العربية وآفاقه المستقبلية، مجلة الخليج العربي، العدد ١ -٢، المجلد ٢٥، السنة ٢١، (البصرة، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، دار الكتب للطباعة والنشر، ١٩٩٣).

٣٨. الجميل، سيار، العولمة: اختراق الغرب للقوميات الاسيوية، متغيرات النظام الدولي القادم، رؤية مستقبلية، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢١٧، (بيروت، آذار ١٩٩٧).

٣٩. جوقينيين، آورهان (دكتور)، أهداف تركيا الاستراتيجية المتوسطة والبعيدة، مجلة قضايا استراتيجية، العدد ٤، (دمشق، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، ك١ -ديسمبر ٢٠٠٠).

٤٠. جوهر، حسن عبد الله (دكتور)، منطقة الخليج بين ضغوطات العولمة الاقتصادية وتحديات التكامل الإقليمي، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٤٤، (القاهرة، أبريل ٢٠٠١).

٤١. الحديثي، هاني إلياس خضر (دكتور)، إسرائيل ودوائر التعاون الإقليمي دراسة في مستويات الاحاطة بالوطن العربي والعالم الإسلامي، مجلة دراسات الشرق الأوسط، العدد ٥، (بغداد، مركز دراسات الشرق الأوسط، الجامعة المستنصرية، شباط ١٩٩٨).

٤٢. ------------، الدور التركي والاستجابة، نشرة الدراسات الدولية، العدد١، السنة الأولى، (بغداد، مركز دراسات صحيفة الجمهورية، دار الجماهير للصحافة، ت١ ١٩٩٢).

٤٣. حسن، حمدي عبد الرحمن، العولمة وآثارها السياسية في النظام الإقليمي العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٥٨، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، آب ٢٠٠٠).

٤٤. حسن، سعيد فاضل، أثر انهيار الاتحاد السوفيتي على توازن القوى العربي - الإسرائيلي في ظل النظام الدولي الجديد، نشرة استراتيجيات، العدد ١١٢، السنة ١٠، (بيروت، شركة أبي ذر الغفاري للطباعة والإعلام، ١٩٩٢).

٤٥. حسن، عبدالمنعم علي، قرار مجلس التعاون الخليجي ومصير المقاطعة العربية لإسرائيل، مجلة السياسة الدولية، العدد ١١٩، يناير ١٩٩٥.

٤٦. الحسن، عمر (دكتور)، البحرين ومنطق التغيير، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٣١، يناير ١٩٩٨.

٤٧. حسين، عادل، الصراع العربي - الإسرائيلي هل الحرب ما تزال ممكنة؟ وكيف؟ مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٦٥، آذار ٢٠٠١.

٤٨. حسين، عدنان السيد، التوازن العسكري ١٩٩٩ -٢٠٠٠، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٥٤، نيسان ٢٠٠٠.

٤٩. الحسيني، محمد صادق، التسوية الشرق أوسطية والنتائج أو الاثار المترتبة عليها بالنسبة إلى منطقة الخليج، مجلة المستقبل العربي، العدد ١٧٠، السنة ١٦، نيسان/ أبريل ١٩٩٣.

٥٠. حميد، نزار، مجالس التعاون الإقليمي العربي، مجلس التعاون الخليجي نموذجًا، مجلة معلومات دولية، العدد ٦٤، (دمشق، مركز المعلومات القومي، ربيع ٢٠٠٠).

٥١. الخصاونة، هاني، مستقبل الصراع العربي الصهيوني، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢١٨، نيسان ١٩٩٧.

٥٢. خطاب رئيس الحكومة إسحاق رابين في الجلسة الأولى للكنيست الثالث عشر في ١٢/٧/١٩٩٢، ورد في مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ١١، صيف ١٩٩٢.
٥٣. خطاب، نظيرة محمود، إسرائيل ومؤتمر الدوحة والبحث عن مجال حيوي في الخليج، نشرة تقديرات استراتيجية، العددان ٥٨ -٥٩، (القاهرة، الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة، أيلول ١٩٩٧).
٥٤. الخطيب، مصطفى عقيل (دكتور)، الجذور السكانية لدول الخليج العربي في مرحلة ما قبل النفط، كلية الانسانيات والعلوم الاجتماعية، جامعة قطر، نقلاً عن مجلة الخليج العربي، العدد ٦، المجلد التاسع عشر، السنة الخامسة عشر، (البصرة، ١٩٨٧).
٥٥. خليل، أحمد، الاقتصاد التركي مسيرة محفوفة بالمخاطر، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٣١، يناير ١٩٩٨.
٥٦. الدجاني، برهان (دكتور)، تجربة المقاطعة العربية لإسرائيل، مجلة شؤون عربية، العدد ٤٢، (تونس، الادارة العامة لشؤون الاعلام في الامانة العامة لجامعة الدول العربية، يونيو ١٩٨٥).
٥٧. ------------، التحدي الاقتصادي الإسرائيلي الصهيوني، مجلة المستقبل العربي، العدد ١٨، أغسطس ١٩٨٠.
٥٨. الدخيل، عبد العزيز محمد، عرب الخليج.. وقضايا قطرية وقومية، محاضرة ألقيت في نادي العروبة في دولة البحرين، ٣٠ت٢/نوفمبر ١٩٩٧، ورد في مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٣٤، آب/أغسطس ١٩٩٨.
٥٩. الدقاق، إبراهيم، إسرائيل في العام ٢٠٠٠ الخلفية والأداء، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٦٤، شباط/ فبراير ٢٠٠١.
٦٠. راضي، أشرف، ملامح السياسة الخارجية الإسرائيلية في عهد نتنياهو، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٢٦، السنة ٣٢، أكتوبر ١٩٩٦.
٦١. محمد، مازن إسماعيل (دكتور)، دراسة نظرية في الأهداف السياسية الخارجية وتفاعلها، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد ٣، المجلد الأول، (بغداد، ١٩٧٧).
٦٢. الزبيدي، محمد حسين (دكتور)، أطماع الكيان الصهيوني في البحر الأحمر ومضيق باب المندب، مجلة الخليج العربي، العدد ٩، مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة، آذار ١٩٧٨.
٦٣. زحلان، أنطوان، الامكانات البشرية والتقانة الإسرائيلية، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٥٨، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، آب ٢٠٠٠).
٦٤. زهران، جمال (دكتور)، أمن الخليج، سلسلة قضايا خليجية، العدد الأول، السنة الأولى، (رأس الخيمة، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، سلسلة أوراق فصلية، يونيو ١٩٩٨).
٦٥. ------------، تطور العلاقات الايرانية - الإسرائيلية بين عهدي الشاه وخميني مجلة شؤون فلسطينية، العدد ٢٣٨، (بيروت، ك٢ ١٩٩٣).

٦٦. زيونس، ستيفن، الهيمنة الخطرة الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط، سلسلة ترجمات استراتيجية، العدد ٩، السنة ٢، (دمشق، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، مايو ١٩٩٧).
٦٧. سالم، علاء الابعاد والمخاطر الناجمة عن التعاون الاقتصادي بين الدول العربية وإسرائيل، نشرة دراسات، العدد ٨٦، (القاهرة، الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة، كانون الثاني -يناير ١٩٩٥).
٦٨. السبعاوي، عوني عبد الرحمن (دكتور)، إسرائيل ومشاريع المياه التركية مستقبل الحوار المائي العربي، سلسلة دراسات استراتيجية، العدد ١٠، (أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط١، ١٩٩٧).
٦٩. سلمان، سلمان رشيد (دكتور)، إسرائيل والخليج العربي، مجلة آفاق عربية، العدد ١٧، السنة ٢، (بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، آذار ١٩٧٧).
٧٠. سليمان، يعقوب (دكتور)، العلاقة التاريخية بين النفط العربي والقضية الفلسطينية، مجلة صامد الاقتصادي، العدد ٥٦، السنة السابعة، (عمان، مؤسسة صامد، جمعية معامل أبناء شهداء فلسطين، آب ١٩٨٥).
٧١. سليم، محمد السيد (دكتور) (عرض)، دول مجلس التعاون في عالم مستقر، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٣٠، أكتوبر ١٩٩٨.
٧٢. سياري، صبري، تركيا الشرق الأوسط في التسعينيات، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٣١، (بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، صيف ١٩٩٧).
٧٣. السيد، حامد محمود، الشرق أوسطية ومصير القومية العربية مواجهة التحدي في القرن الحادي والعشرين، مجلة صامد الاقتصادي، العدد ١١٩، السنة ٢٢، ك٢ -شباط -آذار - ٢٠٠٠.
٧٤. شاحار، أوري، صفقات مع السعودية، صحيفة دافار، ١٩٨٦/٣/١٧، ورد في نشرة الملف، العدد ١ - ٢٥، المجلد ٣، (نيقوسيا، وكالة المنار للصحافة والنشر المحدودة، نيسان -أبريل ١٩٨٦).
٧٥. شارون، آرييل، الخطاب الذي لم يلق، نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، العدد ١، السنة ١٢، (بيروت، ك٢ ١٩٨٢).
٧٦. الشاعر، محمد إبراهيم، حرب البحر الأحمر امتداد للصراع العربي - الإسرائيلي، مجلة الجيش الشعبي، العدد ١٠٨، (دمشق، آذار ١٩٧٣).
٧٧. شاهين، حنة، مفاهيم السلم والتسوية الإسرائيلية، مجلة شؤون فلسطينية، العدد ٨٢/٨١، (بيروت، مركز الابحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، أغسطس -سبتمبر ١٩٧٨).
٧٨. شديد، كمال (لواء)، الابعاد الاستراتيجية للمناورات العسكرية المشتركة في الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٣٢، أبريل ١٩٩٨.
٧٩. الشريف، محمد رشاد، تطور العلاقات العربية - الايرانية، مجلة شؤون الأوسط، العدد ٨٠، شباط - فبراير ١٩٩٩.
٨٠. ------------، المؤتمرات الاقتصادية الشرق أوسطية وأخطارها على التكامل الاقتصادي العربي، مجلة معلومات دولية، العدد ٦٤، (دمشق، مركز المعلومات القومي، ربيع ٢٠٠٠).

٨١. شعيب، عماد فوزي (دكتور)، إسرائيل من الاستراتيجية المأمولة إلى الحلم المأزقي، مجلة التعاون، العدد ١٧، السنة ٥، (الرياض، الامانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، مطبعة الامانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، مارس ١٩٩٠).

٨٢. -------------، المذهب العسكري الإسرائيلي من الردع إلى أين، مجلة التعاون، العدد ١٣، الرياض، السنة ٤، مارس ١٩٨٩).

٨٣. شلبي، السيد أمين (دكتور)، سياسة إدارة كلينتون الخارجية.. إنجاز أم فراغ استراتيجي، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٤٤، أبريل ٢٠٠١.

٨٤. الشلماني، سعد (عرض)، يوري سافير، العملية: الالف ومائة يوم التي غيرت الشرق الأوسط، مركز دراسات الشرق الأوسط، جامعة درم، المملكة المتحدة، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٥٢، فبراير ٢٠٠٠.

٨٥. شوبين، شهرام، الامن في الخليج، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٢٧، (بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، صيف ١٩٩٦).

٨٦. شيف، زئيف، الاحتكاك مع السعوديين، صحيفة هآرتس، ١٩٨٢/١/٢٢، نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، العدد ٢، السنة ١٢، (بيروت، شباط ١٩٨٢).

٨٧. صالح، عطا محمد (دكتور)، النظام الإقليمي العربي والتحولات الدولية والإقليمية الراهنة، مجلة شؤون عربية، العدد ٧٧، آذار ١٩٩٤.

٨٨. صالح، محمود حسن (دكتور)، فرنسا والصهيونية، مجلة الشرق الأوسط، العدد١، (القاهرة، مركز بحوث الشرق الأوسط، جامعة عين شمس، مطبعة جامعة عين شمس، يناير ١٩٧٤).

٨٩. صايغ، يوسف، الامكانات الاقتصادية الإسرائيلية، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٥٨، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، آب ٢٠٠٠).

٩٠. صراص وعايد، سمير وخالد (أعداد)، وثائق تأليف الحكومة الإسرائيلية الجديدة ونتائج انتخابات الكنيست، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ١١، صيف ١٩٩٢.

٩١. العاني، كريم (دكتور)، مؤتمر مقاومة التطبيع ودعم الانتفاضة الفلسطينية، مجلة شؤون عربية، العدد ١٠٨، (القاهرة، الامانة العامة لجامعة الدول العربية، ديسمبر -كانون الأول ٢٠٠١).

٩٢. عايد، خالد (ترجمة وإعداد)، حكومة الوحدة الوطنية الإسرائيلية، وثائق التأليف، ٢٠٠١/٣/٧، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٤٧، صيف ٢٠٠١.

٩٣. عبد الله، عبد الخالق (دكتور)، النظام الإقليمي الخليجي، مجلة السياسة الدولية، العدد ١١٤، أكتوبر ١٩٩٣.

٩٤. عبد الله، هاني، زيارة هيغ إلى المنطقة الدور الإسرائيلي في الاستراتيجية الأمريكية الجديدة، نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، العدد ٤، (بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، نيسان ١٩٨١).

٩٥. عبد الحليم، أحمد (لواء دكتور)، الدلالات الاستراتيجية لوصول شارون إلى رئاسة الوزراء في إسرائيل، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٤٤، (القاهرة، أبريل ٢٠٠١).

٩٦. عبد الحي، وليد (دكتور)، مستقبل المكانة الاستراتيجية للوطن العربي، مجلة قضايا استراتيجية، العدد ٤، (دمشق، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، ك١/ديسمبر ٢٠٠٠).

٩٧. عبد السلام،، محمد، محددات الانزلاق إلى حرب بين إسرائيل والدول العربية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٤٥، يوليو ٢٠٠١.

٩٨. عبد الكريم، إبراهيم خالد، الاستراتيجية الإسرائيلية إزاء شبه الجزيرة العربية، سلسلة دراسات استراتيجية، العدد ٣٨، (أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٠).

٩٩. ------------، جغرافية البحر الأحمر والاهتمام الإسرائيلي، مجلة التعاون، العدد ٦، السنة الثامنة، (الرياض، أبريل ١٩٨٧).

١٠٠. ------------، الخليج العربي في حسابات الصهيونية وإسرائيل، مجلة التعاون، العدد ٢، السنة الأولى، (الرياض، أبريل ١٩٨٦).

١٠١. ------------، السلام الاقتصادي مع العرب في التقديرات الإسرائيلية، مجلة التعاون، العدد ١٠، السنة ٣، (الرياض، أبريل ١٩٨٨).

١٠٢. ------------، صورة إسرائيل المستقبلية دراسة في الخطط والتقديرات الإسرائيلية، مجلة الارض، العدد ٧، السنة ٢٦، (دمشق، مؤسسة الارض للدراسات الفلسطينية، تموز ١٩٩٩).

١٠٣. عبد المجيد، وحيد، السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه الوطن العربي.. الاستمرار والتغير، مجلة الفكر الاستراتيجي العربي، العدد ٣٠، (بيروت، معهد الانماء العربي، ت١/أكتوبر ١٩٨٩).

١٠٤. العبيدي، حسيب عارف (دكتور)، إيران والتطورات السياسية في الشرق الأوسط، نشرة الدراسات الدولية، العدد ١، السنة الأولى، (بغداد، مركز بحوث صحيفة الجمهورية، دار الجماهير للصحافة، ت١ ١٩٩٢).

١٠٥. العسلي، بسام، العولمة والمتطلبات الاستراتيجية، مجلة الدفاع العربي، العدد ٢، السنة٥، (بيروت، دار الصياد انترناشونال، ت٢/نوفمبر ٢٠٠٠).

١٠٦. عمر، محجوب (دكتور)، نقاط الاشتعال: تقييم استراتيجي لتطورات الصراع العربي - الإسرائيلي عام ١٩٩٧، معهد دراسات الاستراتيجية القومية، الولايات المتحدة، سلسلة ترجمات استراتيجية، العدد ١٢، السنة ٢، (دمشق، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، سلسلة أوراق شهرية، نوفمبر ١٩٩٧).

١٠٧. العمري، هناء، أصل العبرانيين، مجلة آفاق عربية، العدد٨، السنة ١٥، (بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، وزارة الثقافة والإعلام، آب ١٩٩٠).

١٠٨. عوني، مالك، صناعة الدفاع واستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية الامنية تحولات ما بعد الحرب الباردة، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٣٨، أكتوبر ١٩٩٦.

١٠٩. العيسى، شملان يوسف (دكتور)، مجلس التعاون الخليجي وعملية السلام في الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٢٢، السنة ٣١، أكتوبر ١٩٩٥.

١١٠. غوتمان، شاؤول، أزمة الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي، مجلة شؤون الأوسط، العدد ٥٦، (بيـــروت، ت١ ١٩٩٦).

١١١. فتحي، ممدوح أنيس (دكتور)، أبعاد نظرية الامن الإسرائيلي بعد التسوية الشاملة، مجلة الـــسياسة الدولية، العدد ١٢٤، (القاهرة، أبريل ١٩٩٦).

١١٢. فهمي، عبد القادر محمد (دكتور)، رؤية نظرية حول مرتكزات السياسة الصهيونية، (بغـداد، كليـــة العلوم السياسية/ جامعة بغداد، مسحوب بالرونيو، ٢٠٠١).

١١٣. قاسمية، خيرية، قضية الحدود بين مصر وفلسطين قبل الحرب العالميـــة الأولـــى، مجلـــة شـــؤون فلسطينية، العدد ٥، (بيروت، منظمة التحرير الفلسطينية، ت٢ ١٩٧١).

١١٤. كاطو، عبد المنعم سعيد (لواء)، الشرق الأوسط في تقرير الميـــزان العـــسكري، المعهـــد الـــدولي للدراسات الاستراتيجية، ورد في مجلة السياسة الدولية، العدد ١٣٢، أبريل ١٩٩٨.

١١٥. كروفورد، ويل، انتفاضة العودة معركة ستخسرها إسرائيل، مجلة المستقبل العربي،، العـــدد ٢٥٠، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ديسمبر ١٩٩٩).

١١٦. كلمة رئيس الحكومة آرييل شارون أمام الكنيست لنيل الثقـــة، القـــدس، ٢٠٠١/٣/٧، مقتطفـــات، وردت في مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٤٧، صيف ٢٠٠١.

١١٧. كلمة رئيس الحكومة المنصرف إيهود باراك أمام الكنيست في جلسة الثقة، القـــدس، ٢٠٠١/٣/٧، مقتطفات، وردت في مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد٤٧، صيف ٢٠٠١).

١١٨. كيالي، ماجد، المشروع الشرق أوسطي.. أبعاده، مرتكزاته، تناقضاته، سلسلة دراسات استراتيجية، العدد ١٣، (أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط١، ١٩٩٨).

١١٩. الكيلاني، هيثم، تركيا والعرب، سلسلة دراسات استراتيجية، العدد ٦، (أبو ظبي، مركـــز الإمـــارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط١، ١٩٩٦).

١٢٠. ------------، التسوية السلمية للصراع العربي - الإسرائيلي وتأثيرها في الامن العربـــي، سلسلة دراسات استراتيجية، العدد ٣، (أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحـــوث الاســـتراتيجية، ط١، ١٩٩٦).

١٢١. ------------، (دكتور)، الولايات المتحدة الأمريكية ومنطقة الخليج إعادة البحث عن أسس جديدة للعلاقات الاستراتيجية، نشرة تقديرات استراتيجية، العددان ٥٨ -٥٩، (القاهرة، الـــدار العربيـــة للدراسات والنشر والترجمة، أيلول ١٩٩٧).

١٢٢. كيوان، مأمون، التعاون العسكري التركي - الإسرائيلي والتحول إلى نظام أمنـــي إقليمـــي، مجلـــة شؤون الأوسط، العدد ٧٦، ت١/أكتوبر ١٩٩٨).

١٢٣. مجلة الارض، استراتيجية الصراع العربي - الإسرائيلي الاستقرار والردع النـــووي، العـــدد ٢٣، السنة ٣، ١٩٧٦/٨/٢١.

١٢٤. ------------، إسرائيل واستراتيجية الهجوم غير المباشر، العدد ٢٤، ١٩٧٧/٩/٧.

١٢٥. ------------، أضواء على أحداث لبنان المشرق العربي بين الصهينة والتعريب، العدد ١٠، ١٩٧٦/٢/٧.
١٢٦. ------------، العدد ٦، ١٩٧٣/١٢/٧.
١٢٧. ------------، العدد ٢ -٣، ١٩٧٤/١٠/١٥.
١٢٨. ------------، العدد ٤، السنة الثانية، ١٩٧٤/١١/٧.
١٢٩. ------------، العدد ٨، ١٩٧٥/١/٧.
١٣٠. ------------، العدد ٩، ١٩٧٥/١/٢١.
١٣١. ------------، العدد ١٩، ١٩٧٥/٦/٢١.
١٣٢. ------------، العدد ١٣، ١٩٧٦/٣/٢١.
١٣٣. ------------، ملاحظات أساسية حول العنصرية الصهيونية، العدد ٢٣، السنة ٣، (دمشق، مؤسسة الارض للدراسات الفلسطينية، ١٩٧٦/٨/٢١).
١٣٤. ------------، هدف الصهيونية القضاء على القومية العربية، العدد ٢٢، السنة ٤، ١٩٧٧/٨/٧.
١٣٥. ------------، هزة تشرين تهدم أسس السياسة الإسرائيلية، العدد ٦، ١٩٧٣/١٢/٧.
١٣٦. مجلة آفاق عربية، العدد ١٠، دار الشؤون الثقافية العامة، ترجمة ناجي صبري،، حزيران ١٩٨١.
١٣٧. مجلة الباحث العربي، العدد ٤٩، (لندن، مركز الدراسات العربية، نوفمبر -تشرين الثاني ١٩٩٨ - فبراير - شباط ١٩٩٩).
١٣٨. مجلة التعاون، العدد ٦، السنة الثانية، أبريل ١٩٨٧.
١٣٩. مجلة الخليج العربي، العدد ٢، السنة الثانية، (البصرة، مطبعة الارشاد، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، ١٩٧٥).
١٤٠. مجلة الدراسات الفلسطينية، خطاب لرئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو أمام خريجي كلية الامن القومي، ١٩٩٧/٨/١٤، مقتطفات، العدد ٣٢، خريف ١٩٩٧.
١٤١. ------------، العدد ٢١، شتاء ١٩٩٥.
١٤٢. ------------، العدد ٢٩، شتاء ١٩٩٧.
١٤٣. ------------، العدد ٣٠، ربيع ١٩٩٧.
١٤٤. ------------، العدد ٣١. صيف ١٩٩٧.
١٤٥. ------------، العدد ٣٣، شتاء ١٩٩٨.
١٤٦. ------------، العدد ٤٠، بيروت، خريف ١٩٩٩.
١٤٧. مجلة السياسة الدولية، العدد ٦٩، يوليو ١٩٨٢.
١٤٨. ------------، العدد ١٣٤، أكتوبر ١٩٩٨.
١٤٩. مجلة السياسة الفلسطينية، لقاء مع ريتشارد هاز، السياسة الخارجية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط، العددان ٧ -٨، السنة ٢، (فلسطين - نابلس، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، صيف وخريف ١٩٩٥).
١٥٠. مجلة قضايا دولية، العدد ٣٥٢، السنة السابعة، (إسلام آباد، ٣٠ أيلول -٦ أكتوبر ١٩٩٦).

١٥١. -------------، العدد ٣٧٢، السنة الثامنة، (إسلام آباد، ٢٤ فبراير -٢مارس ١٩٩٧).
١٥٢. مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٧، السنة ٤، آذار ١٩٨٢.
١٥٣. -------------، العدد ١٧٠، السنة ١٥، نيسان/أبريل ١٩٩٣.
١٥٤. -------------، العدد ١٩٧، السنة ١٨، تموز -يوليو ١٩٩٥.
١٥٥. -------------، العدد ٢٣٤، آب أغسطس ١٩٩٨.
١٥٦. -------------، العدد ٢٣٥، أيلول ١٩٩٨.
١٥٧. -------------، العدد ٢٤٢، السنة ٢١، نيسان/أبريل ١٩٩٩.
١٥٨. -------------، العدد ٢٤٣، مايس ١٩٩٩.
١٥٩. -------------، العدد ٢٤٥، تموز/يوليو ١٩٩٩.
١٦٠. مجيد، ياسين، التقارب الإسرائيلي الخليجي يهدد الامن الايراني، مجلة شؤون الأوسط، العدد ٤٩، (بيروت، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، شباط/فبراير ١٩٩٦).
١٦١. محمود، احمد إبراهيم، الامن في ظل التسوية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١١٩، يناير ١٩٩٥.
١٦٢. محمود، محمود توفيق، البحر الأحمر في الاستراتيجية الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد ٥٧، يوليو ١٩٧٩.
١٦٣. المختار، صلاح، علاقات إسرائيل بالأقليات في العالم العربي، نشرة دراسات، العدد ٨٨، (القاهرة، الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة، آذار/ مارس ١٩٩٥).
١٦٤. مخيمر، أسامة فاروق، تعريف الدولة المتوسطية دراسة للخصائص الاجتماعية والاقتصادية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٢٩، السنة ٣٣، يوليو ١٩٩٧.
١٦٥. المديرس، فلاح عبد الله (دكتور)، الشيعة في المجتمع البحريني والاحتجاج السياسي، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٣٠، أكتوبر ١٩٩٨.
١٦٦. مراد، خليل علي (دكتور)، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في الخليج العربي والمحيط الهندي ١٩٦٨ -١٩٨٠، مجلة الخليج العربي، العدد ١، السنة ١٣، المجلد ١٧، (البصرة، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، نيسان ١٩٨٥).
١٦٧. مرسي، فؤاد (دكتور)، إسرائيل مشروع صهيوني تديره احتكارات النفط الدولية، مجلة صامد الاقتصادي، العدد ٥٦، السنة السابعة، (عمان، مؤسسة صامد، جمعية معامل أبناء شهداء فلسطين، آب ١٩٨٥).
١٦٨. المركز الفلسطيني للإعلام، المقاطعة الاقتصادية سلاح فعال قد يوازي الحرب العسكرية، (فلسطين، القدس، ٢٢ نيسان ٢٠٠١).
١٦٩. مرهون، عبد الجليل زيد، العلاقات الخليجية - العراقية ومستقبل الامن في الخليج، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٢٩، آذار ١٩٩٨.

١٧٠. ------------، مشاريع إسرائيل للتطبيع مع دول الخليج العربية، مجلة شـؤون الأوسـط، العدد ٥٥، (بيروت، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، أيلول/سبتمبر ١٩٩٦).
١٧١. مستقبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية، سلسلة دراسات استراتيجية، العدد ٢٩، (أبو ظبـي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ١٩٩٩).
١٧٢. مصطفى، هالة (دكتور)، الابعاد الدينية في السياسة الخارجية الإسرائيلية، مجلة السياسة الدوليـة، العدد ١٢٦، السنة ٣٢، أكتوبر ١٩٩٦.
١٧٣. مظلوم، جمال (لواء دكتور)، مؤتمر الدوحة الاقتصادي الرابع لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مجلة الدفاع، العدد ١٣٦، (القاهرة، مؤسسة الاهرام، نوفمبر ١٩٩٧).
١٧٤. معروف، خلدون ناجي (دكتور)، التوجهات الإسرائيلية نحو الخليج العربي، نشرة فلسطين، العـدد الأول، (بغداد، مركز الدراسات الفلسطينية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، حزيران ١٩٩٧).
١٧٥. معلوم، حسين، الصراع التركي - الايراني وتداعياته على المنطقة العربية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١١٤، (القاهرة، أكتوبر ١٩٩٣).
١٧٦. معوض، جلال عبد الله، تركيا والأمن القومي العربي: السياسة المائية والأقليات، مجلـة المـستقبل العربي، العدد ١٦٠، السنة ١٥، يونيو ١٩٩٢.
١٧٧. ------------، التعاون العسكري التركي - الإسرائيلي، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٣٧، نوفمبر ١٩٩٨.
١٧٨. ------------، دور تركيا في الشرق الأوسـط بعـد أزمـة الخلـيج الجوانـب الـسياسية والاقتصادية، مجلة شؤون عربية، العدد ٦٢، حزيران ١٩٩٢.
١٧٩. منهل، علي عجيل، ممرات النفط وجزيرة بريم والأطماع الامبرياليـة الـصهيونية، مجلـة الـنفط والتنمية، العدد ٤، السنة ١٣، (بغداد، ١٩٧٨).
١٨٠. ناجي، رياض رشيد، البحر الأحمر والسياسة الإسـرائيلية الإقليميـة، مجلـة مركـز الدراسـات الفلسطينية، العدد ٣٦، (بغداد، ١٩٨٠).
١٨١. النجار، أحمد السيد، الاقتصاد الإسرائيلي رؤية مستقبلية، مجلة الـسياسة الدوليـة، العـدد ١٢٦، السنة ٣٢، أكتوبر ١٩٩٦.
١٨٢. ------------، بعض ملامح المخطط الإسرائيلي للتعامل الاقتصادي مـع الـوطن العربـي وكيفية التصدي له، مجلة البحوث والدراسات العربية، العدد ٢٠، (القاهرة، معهد البحوث والدراسـات العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٩٢).
١٨٣. النشرة الاقتصادية، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الامانة العامة، (الريـاض، ٢٠٠١)، ورد على موقع الانترنت ريمون للنشر File/3/c/htm.
١٨٤. نشرة تقديرات استراتيجية، إعادة توجيه العلاقات الإسرائيلية - الخليجية، العدد ٥، (القاهرة، الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة، ١حزيران ١٩٩٥).
١٨٥. ------------، جولة بيريز في قطر وعمان.. الأهداف والانعكاسات، العدد ٢٦، (القـاهرة، ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٦).
١٨٦. ------------، العلاقات العمانية -الإسرائيلية، العدد١، (القاهرة، نيسان/أبريل ١٩٩٥).

١٨٧. نشرة دراسات استراتيجية، التدخل العسكري في منابع النفط.. الاحتمالات والخطط، العــدد ١ -٢٤، المجلد الأول، (بيروت، مؤسسة الابحاث العربية، ك١/ديسمبر ١٩٨٠).

١٨٨. نشرة الملف، العدد ٤، المجلد الأول، (نيقوسيا، وكالة المنار للصحافة والنشر المحــدودة، تمــوز - يوليو ١٩٨٤).

١٨٩. ------------، العدد ١٢، المجلد الأول، آذار - مارس ١٩٨٥.

١٩٠. ------------، العدد ١/٤٩، المجلد الخامس، (نيقوسيا، وكالة المنــار للــصحافة والنــشر المحدودة، نيسان -أبريل ١٩٨٨).

١٩١. نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، العدد١٠، (بيروت، مؤســسة الدراســات الفلــسطينية، ت١ ١٩٨١).

١٩٢. نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، العدد ١١، (بيروت، ت٢ ١٩٨١).

١٩٣. نعمة، كاظم هاشم (دكتور)، التعاون التركي - الإسرائيلي قراءة فــي الــدوافع الخارجيــة، مجلــة المستقبل العربي، العدد ٢٢٠، يونيو ١٩٩٧.

١٩٤. ------------، المتغير الأمريكي ومستقبل الامن في الخليج العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد ١٩٥، (بيروت، آيار -مايو ١٩٩٥).

١٩٥. نوري، قيس محمد (دكتور)، الاتفاق العسكري التركي -الإسرائيلي، نشرة متابعات، العدد ٣، الــسنة الأولى، (بغداد، قسم الدراسات السياسية، بيت الحكمة، شباط ١٩٩٨).

١٩٦. نوفل، سيد (دكتور)، الصهيونية السياسية بين الأساسين الاستعماري واليهــودي، مجلــة الــشرق الأوسط، العدد ١، (القاهرة، مركز بحوث الشرق الأوسط، جامعة عين شمس، مطبعــة جامعــة عــين شمس، يناير ١٩٧٤).

١٩٧. هلال، جميل، صناعة أيديولوجية السلام في إسرائيل، مجلة السياسة الفلــسطينية، العــددان ٧ -٨، السنة٢، (فلسطين نابلس، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، صيف وخريف، ١٩٩٥).

١٩٨. الهواري، عبد الرحمن رشدي (لواء دكتور)، التوازن العسكري في منطقة الــشرق الأوســط مــن منظور مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية بواشنطن CSIS عن عــام ٢٠٠٠، مجلــة الــسياسة الدولية، العدد ١٤٣، السنة ٣٧، يناير ٢٠٠١.

١٩٩. ياسين، حسين (إعداد)، الخطة الشاملة لإسرائيل في ســنوات الالفــين: إســرائيل ٢٠٢٠، مجلــة السياسة الفلسطينية، العدد ٢١، السنة ٦، (فلسطين -نابلس، مركز البحوث والدراســات الفلــسطينية، شتاء ١٩٩٩).

٢٠٠. الياسين، ضاري رشيد (دكتور)، تركيا بين الطموح نحو أوروبا والتطلع إلى آســيا، نــشرة مركــز الدراسات الدولية، العدد ١٥، (بغداد، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ١٩٩٧).

٢٠١. ياسين، عبد القادر حسين (دكتور)، نظرة على مستقبل الشرق الأوسط الصراع العربي - الإسرائيلي سنة ٢٠٠٠، نشرة المنتدى، العدد ٣٠، المجلد ٣، (عمان، منتدى الفكر العربي، آذار ١٩٨٨).
٢٠٢. ياووز، حاقان، العلاقات التركية - الإسرائيلية من منظور الجدل بشأن الهوية التركية، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد٢٢، شتاء ١٩٩٨.

سابعًا: الندوات والمؤتمرات:

١. إبراهيم، سعد الدين (دكتور) (مشرف)، تقرير الملل والنحل والأعراق، التقرير السنوي الرابع لعام ١٩٩٧، وقائع ندوة الاقباط، (القاهرة، مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية، دار الامين للنشر والتوزيع، مطابع سجل العرب، ١٩٩٩).
٢. أبو لغد، إبراهيم وآخرون، العرب ومواجهة إسرائيل احتمالات المستقبل، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية ١٠-١٣ آذار/مارس ١٩٩٩، ج١، الدراسات الأساسية، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ٢٠٠٠).
٣. بانجو، عوفرا (دكتور)، ثورة الشيعة في جنوب العراق أثناء حرب الخليج، من بحوث ندوة الموقف الإسرائيلي من الجماعات الاثنية والطائفية في العالم العربي، مركز بارايلان للأبحاث الاستراتيجية، جامعة بارايلان، (القاهرة، ترجمة الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة، آيار ١٩٩٢).
٤. بن جدو، غسان، إيران إلى أين؟ محاضرة ألقيت في دار الندوة في بيروت، ٣ تموز ١٩٩٨، نقلا عن مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٣٥، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، أيلول ١٩٩٨).
٥. جولد برج، يعقوب، السياسة الخارجية السعودية في الساحة العربية بين الاستمرارية والمتغيرات، ندوة مركز دايان لأبحاث الشرق الأوسط وأفريقيا بالتعاون مع معهد شيلواح، جامعة تل أبيب، ١٩٨٩/٦/١، التقرير السياسي والاقتصادي، العدد ٣، (القاهرة، ترجمة الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة، ١٩٨٩).
٦. الحمد، تركي، تعقيب العلاقات الخليجية - الأمريكية، حلقة نقاشية عقدت في صحيفة الخليج في الشارقة بتاريخ ٤آذار/مارس ١٩٩٩، وردت في مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٤٧، أيلول ١٩٩٩.
٧. الخصاونة، صالح (دكتور)، ندوة حول آفاق العلاقات العراقية - الايرانية - التركية - السورية، (عمان، مركز الريادة للمعلومات والدراسات، ١٩٩٩/٩/٧، ١٩٩٨).
٨. الخولي، أسامة أمين (محرر)، العرب والعولمة، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٩٧، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط٣، ٢٠٠٠).
٩. الدجاني، أحمد صدقي وآخرون، التحديات الشرق أوسطية الجديدة والوطن العربي، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية ١٢-١٣ ت٢/نوفمبر ١٩٩٣، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ١٩٩٤).
١٠. ------------، التحديات الشرق أوسطية الجديدة والوطن العربي، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية للفترة من ١٢-١٣ ت٢/نوفمبر ١٩٩٣، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط٢، ٢٠٠٠).

١١. الدوري، عبد العزيز وآخرون، العلاقات العربية -الإيرانية الاتجاهات الراهنة وآفاق المستقبل، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع جامعة قطر ١٩٩٥، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦).

١٢. سعد الدين، إبراهيم وآخرون (دكتور)، أعمال ندوة التسوية السلمية للصراع العربي - الإسرائيلي وتأثيراتها على الوطن العربي، القاهرة، ٢٣ -٢٦ ديسمبر -كانون الأول ١٩٩٥، (القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٩٦).

١٣. سميسم، سلام عبد الكريم (دكتور)، تاريخ التطبيع الاقتصادي مع الكيان الصهيوني وآلياته، من بحوث ندوة بيت الحكمة: التطبيع والمخاطر وسبل المواجهة، (بغداد، بيت الحكمة، ٢٥ -٢٧ أيلول ٢٠٠١).

١٤. سيجيف، شموئيل، إسرائيل والعلاقات مع دول الجوار تركيا وإيران، أثيوبيا، ندوة مركز دايان لأبحاث الشرق الأوسط وأفريقيا، جامعة تل أبيب، ٢/٢٨ -١٩٩٤/٣/٢، (القاهرة، ترجمة الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة، ١٩٩٤).

١٥. شمشوني، يعقوب (دكتور)، الأقليات الاثنية والطائفية في العالم العربي في ظل التحولات الدولية، من بحوث ندوة مركز دايان لأبحاث الشرق الأوسط وأفريقيا، جامعة تل أبيب، ٢ -١٩٩٤/٣/٣، (القاهرة، ترجمة الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة، ١٩٩٤).

١٦. صباغ، شموئيل (دكتور)، الشيعة في أقطار الخليج هل يثورون كما ثار شيعة لبنان، ندوة الموقف الإسرائيلي من الجماعات الاثنية والطائفية في العالم العربي، مركز بارايلان للأبحاث الاستراتيجية، جامعة بارايلان، (القاهرة، ترجمة الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة، آيار ١٩٩٢).

١٧. عبد الله وسلامة، عبد الخالق ومعتز (محرر)، الوطن العربي بين قرنين دروس من القرن العشرين وأفكار للقرن الحادي والعشرين، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمتها وحدة الدراسات بدار الخليج للصحافة -الشارقة، ٢٣ -٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٠، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ٢٠٠٠).

١٨. عمران، عاصم محمد (دكتور)، الاداء السياسي لدول مجلس التعاون، من بحوث المؤتمر السنوي الخامس لمركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢١ -٢٢ ت٢٠٠٠٢.

١٩. الكبير، تركي بن محمد بن سعود (دكتور)، دور وزارة خارجية المملكة العربية السعودية في دعم القضية الفلسطينية، فعاليات ندوة المملكة وفلسطين، (الرياض، دار الملك عبد العزيز، وزارة الخارجية، ٢٠٠١/٤/٢٢).

٢٠. كوسيتز، يوسف، التحديث المتباطئ في دول الخليج العربي، الشرق الأوسط في ظل تراجع القطاع النفطي الاقتصادي، ندوة مركز دايان لأبحاث الشرق الأوسط وأفريقيا بالتعاون مع معهد شيلواح، جامعة تل أبيب، ١٩٨٩/٦/١، التقرير السياسي والاقتصادي، العدد ٣، (القاهرة، ترجمة الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة، ١٩٨٩).

٢١. مجموعة مؤلفين، الاستعمار والفراغ، مجموعة البحوث المقدمة في المـؤتمر العلمـي العـالمي حـول الاستعمار والفراغ، (بنغازي، منشورات قاريونس، قسم العلـوم الـسياسية، كليـة الاقتـصاد، جامعـة قاريونس، ط١، ١٩٩١).
٢٢. مجموعة مؤلفين، العلاقات العربية - التركية حوار مستقبلي، بحوث ومناقشات النـدوة الفكريـة التـي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، ت٢ ١٩٩٣، (بيروت، مركـز دراسـات الوحـدة العربيـة، ط١، ١٩٩٥).
٢٣. معوض، جلال عبد الله، عملية صنع القرار في تركيا والعلاقات العربيـة - التركيـة، حلقـة نقاشـية، القاهرة، المركز العربي لبحوث التنمية والمستقبل، ١٩٩٧/٦/٢١، ورد في مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٢٧، ك٢ ١٩٩٨.
٢٤. ------------، المياه: الدور التركي الإقليمي في مرحلة، بعد أزمة الخليج، ورقة قدمت في أعمال المؤتمر السنوي الخامس للبحوث السياسية، ورد في مصطفى كامل السيد (محرر)، حتى لا تنشب حرب عربية -عربية أخرى، من دروس حرب الخليج، (القاهرة، مركز البحوث والدراسـات الـسياسية، كليـة الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٢).
٢٥. النصراوين، مجلي، نحو بناء استراتيجية قومية لمواجهة التطبيـع بأشـكاله الـسياسية، الاجتماعيـة الاقتصادية والثقافية، ندوة بيت الحكمة: التطبيع والمخاطر....وسبل المواجهة، (بغداد، بيـت الحكمـة، ٢٥ -٢٧ أيلول ٢٠٠١).
٢٦. نعمان، عصام، خمسون سنة على الاحتلال الصهيوني، ماذا بعد؟ وما هو المطلوب؟ ورقة قـدمت إلـى الندوة التي نظمها مركز العودة في لندن بمناسبة مرور خمسين سنة على الاحتلال الصهيوني فـي آذار ١٩٩٨، ورد في مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٣١، آيار ١٩٩٨.
٢٧. الهيتي، هادي نعمان (دكتور)، الفضائيات العربية والتطبيع، من بحوث نـدوة بيـت الحكمـة: التطبيـع والمخاطر وسبل المواجهة (بغداد، بيت الحكمة، ٢٥ -٢٧ أيلول ٢٠٠١).
٢٨. الياسين، ضاري رشيد (دكتور)، العراق والولايات المتحدة الأمريكية في ضوء أحداث الخلـيج العربـي ١٩٩٠ -١٩٩٦، ورد في وقائع المؤتمر العلمي السنوي لمركز الدراسات الدولية ١٩٩٦ -١٩٩٧، ورد في مجلة دراسات استراتيجية، العدد ٣، (بغداد، مركز الدراسات الدوليـة، جامعـة بغـداد، مطـابع دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٩٧).

ثامنًا: المجلات والصحف:

أ -المجلات:

١. أفنيري، أوري، عملية ايلادين لاحتلال آبار النفط، في الكويت، مجلـة هعـولام هزيـه، ١٩٧٥/٢/١٢، ترجمات عبرية عسكرية، العدد ١، مركز الدراسات الفلسطينية، جامعة بغداد، ١٩٧٥.
٢. الربيعي، وائل، الخليج العربي من التهديد بالتدخل الأمريكي إلى التهديد بالغزو الإسرائيلي، مجلـة كـل العرب، العدد ٣٥، (باريس، ١٩٨٣/٤/٢٧).
٣. رفيف، حاييم، خليج بين مائج ومضطرب، مجلة بمحنية، ١٩٧٩/٢/٢١، ترجمة خاصة عن العبرية.
٤. السيد، عدنان، (دكتور)، استراتيجية التقسيم الإسرائيلية بين الحلم الصهيوني والمواجهة العربية، مجلة الموقف، العدد ٧٧، حزيران ١٩٩١.

٥. صادق، محمود، الهند -إسرائيل تحالف استراتيجي ضد الاصوليين، مجلة الوطن العربي، العدد ١٢٤١، (باريس، ٢٠٠٠/١٢/١٥).
٦. صالح، محمد علي، بوش الابن أخيرا في البيت الابيض، مجلة المجلة، العدد ١٠٩٣، (لندن، ٢١ - ٢٠٠١/١/٢٢).
٧. عبد الرحمن، مفيد، سلام الشرق الأوسط سيكون في المرتبة الأولى، مجلة الوطن العربي، العدد ١٢٤٦، السنة ٢٤، (باريس، ٢٠٠١/١/١٩).
٨. الفيء، أكرم، الولايات المتحدة الأمريكية أكبر مصدر للسلاح إلى الشرق الأوسط، مجلة المجلة، العدد ١٠٩١، (لندن، الشركة السعودية للأبحاث والتسويق البريطانية، شركة المدينة المنورة للطباعة والنشر، ٧-١٣ يناير/كانون الثاني ٢٠٠١).
٩. كرم، سمير، خريطة جديدة للشرق الأوسط، مجلة الكفاح العربي، العدد ٧١٤، (بيروت، ١٥ ك٢ ١٩٧٩).
١٠. مجلة آخر ساعة، العدد ٣٤٥٦، (القاهرة، دار أخبار اليوم، ١٧ يناير ٢٠٠١).
١١. مجلة الاسبوع العربي، إسرائيل بين الشاه والخميني، العدد ١٠١٧، (بيروت، ١٩٧٩/٤/٩).
١٢. ------------، ريغان شجع الشركات الأمريكية على تجاوز المقاطعة العربية، العدد ١١٧٣، (بيروت، ١٩٨٢/٤/٥).
١٣. مجلة أوت، ١٩٧٣/١١/١، ترجمة خاصة عن العبرية.
١٤. مجلة البيادر السياسي، شمعون بيريز والسلام مع العرب، العدد ٦٣٥، (بيروت، ١٨ ت٢ ١٩٩٥).
١٥. مجلة الثقافة العمالية، العدد ٧، (الكويت، ت٢، ١٩٨٢).
١٦. مجلة دير شبيجل، ١٩٧٤/١١/٤.
١٧. مجلة الصياد، لونرو معركة فاصلة في تاريخ المقاطعة العربية، العدد ١٩٦١، (بيروت، ٤ - ١٩٨٢/٦/١١)، قسم الارشيف، مركز الدراسات الفلسطينية، جامعة بغداد.
١٨. مجلة فلسطين الثورة، العدد ٧٥٤، (عمان، ٢٨ آيار ١٩٩٨).
١٩. ------------، العدد ٧٧٢، (عمان، حركة التحرير الوطني الفلسطيني، منظمة فتح، القيادة العامة لقوات العاصفة، المجلس الثوري، ت١ ١٩٩٨).
٢٠. ------------، العدد ٧٧٨، (عمان، ١٢ ت٢ ١٩٩٨).
٢١. مجلة الكفاح العربي، خطة أمريكية لتكوين قوة إسرائيلية -مصرية ضد العرب، العدد ٧٤٦، ١٩٧٩/٩/٢.
٢٢. مجلة نيوزويك الأمريكية، ١٩٧٤/١٠/٧.
٢٣. مجلة هعولام هزيه، ١٩٧٣/٣/١٥، ترجمة خاصة عن العبرية.
٢٤. ------------، ١٩٧٣/١٠/١٥.
٢٥. ------------، العدد ١٩١٥، ١٩٧٤/٥/١٥.

٢٦. منصور، سامي (دكتور)، الاتفاق الاستراتيجي الأمريكي -الإسرائيلي والأقطار العربية، مجلة المنار، العدد الأول، السنة الأولى، (فرنسا، دار الفكر العربي والأبحاث والنشر، يناير -كانون الثاني ١٩٨٥).
٢٧. نجم، مفيد، هل جاءت التوراة من جزيرة العرب، مجلة الشاهد، العدد ١٨٢، (نيقوسيا، شركة الشاهد للنشر المحدودة، ت١ ٢٠٠٠).
٢٨. نشرة وفا الغد، العدد ٨٢٩، (فلسطين، المكتب الاعلامي لحركة التحرير الفلسطينية لفتح، المجلس الثوري، ١٩٩٩/٩/٦).
٢٩. ب -الصحف:
٣٠. أبو ملحم، رياض، مشروع نتنياهو للحوار مع الدول العربية، صحيفة الحياة، العدد ١٢١٦٧، (لندن، ١٨ حزيران ١٩٩٦).
٣١. أحمد، أحمد يوسف، العرب والحكومة الإسرائيلية الجديدة، صحيفة الحياة، العدد ١٢١٦٩، (لندن، الشركة المركزية للطباعة والنشر والإعلام والتوزيع، مطابع الحياة، ٢٠ حزيران ١٩٩٦).
٣٢. آرئيل شلومو، قائد سلاح البحرية، صحيفة معاريف، ١٩٧٤/٤/٢٦، ترجمة خاصة عن العبرية.
٣٣. أفلاطوني، آرييه، مليار دولار، عسافيم، الملحق الاقتصادي الجديد لصحيفة معاريف الصهيونية، ١٩٩١/١٠/٢٩، ترجمة خاصة عن العبرية.
٣٤. أفنيري، أوري، مسودة برنامج خمس عشرة نقطة لبرنامج سلام إسرائيلي، ملحق صحيفة هآرتس/ ١٩٧٥/٦/١، ترجمة خاصة عن العبرية.
٣٥. أفيدان، دان، تهديد جديد من الجنوب، صحيفة دافار، ١٩٨٨/٣/٢٧، ترجمة خاصة عن العبرية.
٣٦. ألون، إيغال، صحيفة جيروزاليم بوست، ١٩٦٩/٦/١٧، ترجمة خاصة عن العبرية.
٣٧. إيشد، حجاي، إسرائيل العجلة الخامسة، صحيفة دافار، ١٩٧٩/٢/٦، ترجمة خاصة عن العبرية.
٣٨. إيفيل، ميخائيل، المفتاح السعودي، صحيفة عل همشمار، ١٩٨٥/٢/٢٥، ترجمة خاصة عن العبرية.
٣٩. بسيوني، صلاح، نحو سياسة عربية واقعية في التعاطي مع نتنياهو، صحيفة الحياة، العدد ١٢١٦٤، (لندن، ١٥ حزيران ١٩٩٦).
٤٠. بيلد، متتياهو (جنرال احتياط)، حرب أكتوبر خطأ الردع وخطأ الانذار، صحيفة معاريف، ١٩٧٤/٩/٢٥، ترجمة خاصة عن العبرية.
٤١. تشومسكي، نعوم، بين إسرائيل والعرب والولايات المتحدة الأمريكية أمام خطر الحرب، صحيفة لوموند ديبلوماتيك الفرنسية، شباط ١٩٧٥، ترجمة خاصة عن الفرنسية.
٤٢. حافظ، صلاح الدين، إسرائيل تعيد ترتيب أعدائها، صحيفة الحياة، ١٩٩٤/١٢/٤.
٤٣. شافيط، اري، بنيامين نتنياهو، شرق أوسط جديد؟ يا لها من فكرة مسلية، ملحق صحيفة هآرتس، ١٩٩٦/١١/٢٢، ترجمة خاصة عن العبرية.
٤٤. -------------، حديث صحفي لرئيس الحكومة الإسرائيلية آرييل شارون بشأن خطط لمواجهة الانتفاضة وبلورة تسوية واقعية، صحيفة هآرتس، ٢٠٠١/٤/١١، ترجمة خاصة عن العبرية.
٤٥. -------------، مقابلة مع إيهود باراك، ملحق صحيفة هآرتس، ١٩٩٦/١٠/٤، ترجمة خاصة عن العبرية.
٤٦. شيف، زئيف، الخطر الروسي، صحيفة هآرتس، ١٩٨١/١٠/٢، ترجمة خاصة عن العبرية.

٤٧. -------------، ممرات المتلا أو حقول النفط، صحيفة هآرتس، ١٩٧٥/١/٣، ترجمة خاصة عن العبرية.
٤٨. الحمود، ليلى، الحرب على العراق جاءت لمصلحة إسرائيل، صحيفة القدس العربي، ٢٠٠٤/٤/٢٨.
٤٩. الصحف الخليجية، لا تعاون اقتصادي مع إسرائيل، أرشيف وكالة الانباء العراقية، ١٩٩٦/١١/١٢.
٥٠. صحيفة الاتحاد، العدد ٩٣٤١، (الإمارات، ٢٠٠١/١/٣١).
٥١. صحيفة أخبار الخليج، (الدوحة، ١٩٩٦/٦/٢).
٥٢. صحيفة إسرائيلية تقول إن اثنين من معاوني نتنياهو زارا قطر وسلطنة عمان، أرشيف وكالة الانباء العراقية، ١٩٩٧/١/٣١.
٥٣. صحيفة الاسواق، الحاخام العنصري: العرب أفاع سامة، العدد ٢٣١١، السنة ٩، (عمان، شركة الاسواق الأردنية للصحافة والنشر التابعة للشركة العربية للاستثمار الاعلامي، مطابع الاسواق، ٢٥ - ٢٦ ك٢ ٢٠٠١).
٥٤. صحيفة الاهرام، القاهرة، ١٩٩٦/١/٢٥.
٥٥. -------------، ٦/حزيران/١٩٩٦.
٥٦. -------------، ١٩٩٧/٥/٥.
٥٧. -------------، ١٩٩٧/٩/٤.
٥٨. صحيفة الجمهورية، العدد ٩٥٧١، (بغداد، ١٩٩٧/٨/١٥).
٥٩. -------------، العدد ٩٥٨٣، (بغداد، ١٩٩٧/٨/٢٣).
٦٠. -------------، العدد ١٠٦٨٢، (بغداد، ١٤ ت٢ ٢٠٠١).
٦١. صحيفة الحدث، مراكز الدراسات الإسرائيلية توحي بإبادة العرب، العدد ٢٦٥، السنة٦، (عمان، الشركة العامة للصحافة وإصدار الصحف، مطابع الدستور، ٢٩ ك٢ ٢٠٠١).
٦٢. صحيفة الحياة، لندن، ١٩٩٥/٢/١٦.
٦٣. -------------، --، ١٩٩٥/١٠/٢٨.
٦٤. -------------، --، ١٩٩٥/١٠/٣١.
٦٥. -------------، --، ١٩٩٦/١١/١٥.
٦٦. -------------، --، العدد١٤٠١١، ٢٦/تموز/٢٠٠١.
٦٧. -------------، --، ٢٠٠٤/٢/١٣.
٦٨. صحيفة دافار، ١٩٧٣/٤/٤، ترجمة خاصة عن العبرية.
٦٩. -------------، ١٩٧٥/٤/٥، -----------------.
٧٠. -------------، ١٩٧٧/٤/١١، -----------------.
٧١. -------------، ١٩٧٩/٢/٦، -----------------.
٧٢. -------------، ١٩٩٥/١٢/٢٨، -----------------.

٧٣. صحيفة الدستور، إسرائيل تتطلع للتدخل في الخليج العربي ومعاونة أمريكا لاحتلال آبار النفط، العدد ٤٤٦٩، (الأردن، ١٩٨٠/١/٨)، أرشيف وكالة الانباء العراقية.
٧٤. ------------، مكاتب للموساد في قبرص، العدد ٨٢٥، (عمان، ١٩٨٢/١/٧).
٧٥. صحيفة الرأي الأردنية، العدد ٨٧٤٩، (عمان، ١٩٩٤/٨/٥).
٧٦. صحيفة الرأي العام، إسرائيل والخليج، (الكويت، ١٩٨٤/٧/٥).
٧٧. ------------، وكالة الصحافة الفرنسية، (الكويت، ١٩٩٧/٣/٣١).
٧٨. صحيفة ساينس مونيتور الأمريكية، ١٩٧٩/٤/٢٤.
٧٩. صحيفة السفير، بيروت، ١٩٩١/٨/١١.
٨٠. ------------، -----، ١٩٩١/١٠/٢٢.
٨١. ------------، -----، ١٩٩٥/١/١٠.
٨٢. ------------، -----، ١٩٩٥/١٠/١٦.
٨٣. ------------، -----، ١٩٩٥/١٠/٣٠.
٨٤. ------------، -----، ١٩٩٥/١١/١.
٨٥. ------------، -----، ١٩٩٦/٧/٢٣.
٨٦. ------------، -----، ١٩٩٦/١١/١.
٨٧. ------------، -----، ١٩٩٦/١١/٣.
٨٨. ------------، -----، ١٩٩٩/٥/١١.
٨٩. صحيفة الشرق الأوسط، العدد ٦٢٩، (لندن، ١٩٨٠/٧/١٨).
٩٠. ------------، العدد ٨١٠٢. السنة ٢٣، فبراير -شباط ٢٠٠١.
٩١. صحيفة الشرق، (بيروت، ٩ آذار ١٩٩١).
٩٢. صحيفة العرب العالمية، العدد ٦٢٤٠. (لندن، ٢٠٠١/١٠/٢٦).
٩٣. صحيفة عل همشمار، ١٩٧٥/٤/٩، ترجمة خاصة عن العبرية.
٩٤. صحيفة القبس، إسرائيل ترفض إعادة جزيرتي تيران وصنافير للسعودية، العدد ٢٤٦٥، (الكويت، ١٩٨٢/١/٤).
٩٥. ------------، بيجن يقترح لقاء مع السعوديين بالقدس أو الرياض، العدد ٣٤٣١، (الكويت، ١٩٨١/١١/٣٠)، قسم الارشيف، مركز الدراسات الفلسطينية، جامعة بغداد.
٩٦. ------------، خطة عمل يهودية سرية لبلبلة الدول العربية، (الكويت، ١٩٩٠/٢/١).
٩٧. ------------، شامير يكرر تصريحات بيريز، العدد ٣٤٤١، (الكويت، ١٩٨١/١٢/١٠)، قسم الارشيف، مركز الدراسات الفلسطينية، جامعة بغداد.
٩٨. صحيفة القبس، (الكويت، ١٩٩٦/٦/٦).
٩٩. صحيفة القدس العربي، أزمة الجزر الثلاث، العدد ٣٧٩٤، (لندن، ٢٥ تموز ٢٠٠١).
١٠٠. ------------، ١٩٩٤/١/١٤.
١٠١. ------------، العدد ٣٧٨٤، (لندن، ١٣ تموز ٢٠٠١).
١٠٢. صحيفة معاريف، ١٩٧٥/١/١٤، ترجمة خاصة عن العبرية.

١٠٣. ــــــــــــــــ، ١٩٧٨/٢/٤.
١٠٤. ــــــــــــــــ، ١٩٨١/١٢/١١.
١٠٥. ــــــــــــــــ، ١٩٨١/١٢/١٨.
١٠٦. ــــــــــــــــ، السعودية دولة مواجهة، ترجمة غازي السعدي، صحيفة القبس، العدد ٣٤٤٠، (الكويت، ١٩٨١/١٢/٩).
١٠٧. صحيفة النهار، (بيروت، ١٩٩٦/١/١).
١٠٨. ــــــــــــــــ، ــــــ، ١٩٩٦/٥/٢٢.
١٠٩. ــــــــــــــــ، ــــــ، ١٩٩٦/١٢/١٤.
١١٠. صحيفة هآرتس، ١٩٧٣/٣/٧، ترجمة خاصة عن العبرية.
١١١. ــــــــــــــــ، ١٩٧٣/٧/٢٠.
١١٢. ــــــــــــــــ، ١٩٧٣/١١/١١.
١١٣. ــــــــــــــــ، ١٩٧٣/١١/١٢.
١١٤. ــــــــــــــــ، ١٩٧٤/١٢/١٣.
١١٥. ــــــــــــــــ، ١٩٧٤/١٢/٢٧.
١١٦. ــــــــــــــــ، ١٩٧٥/٣/٧.
١١٧. ــــــــــــــــ، ١٩٧٧/٨/٢١.
١١٨. ــــــــــــــــ، ١٩٨١/٩/٢٠.
١١٩. ــــــــــــــــ، ١٩٨١/١٠/٦.
١٢٠. ــــــــــــــــ، ١٩٩٢/٧/١.
١٢١. صحيفة هتسوفية، ١٩٧٧/١٢/٢١ ترجمة خاصة عن العبرية.
١٢٢. صحيفة الهلال، حديث للكاتب غروسمان، العدد ١٢، السنة الأولى، (عمان، شركة أجياد العربية للصحافة والطباعة والنشر، مطابع الدستور، ٢٠٠١/١/٣٠).
١٢٣. صحيفة الوطن، السعودية ترفض مبادرة إسرائيلية، العدد ١٤٥١، (الكويت، ٢٦ آب ١٩٧٨)، قسم الارشيف، مركز الدراسات الفلسطينية، جامعة بغداد.
١٢٤. طلعات جوية إسرائيلية فوق الاراضي السعودية، العدد ٤٠٠، (الكويت، ١٩٨١/٩/١٥).
١٢٥. ــــــــــــــــ، ندوة رقم (١) نظمتها وكالة نوفوستي الروسية الموسومة في سبيل جعل المحيط الهندي والخليج العربي منطقة سلام، العدد ٢٢٨١، (الكويت، ١٩٨١/٤/٢٨).
١٢٦. الصلح، رغيد، عودة ليكود والعلاقات العربية -العربية، صحيفة الحياة، العدد ١٢١٥٩، (لندن، ١٠ حزيران ١٩٩٦).
١٢٧. غوترمان، رازي، أبو رديس ثروة نفط من الصعب التخلي عنها، صحيفة معاريف، ١٩٧٤/١٢/٢٦، ترجمة خاصة عن العبرية.

١٢٨. فيشلزون، جدعون، صحيفة عل همشمار، ١٩٩٣/١/٦، ترجمة خاصة عن العبرية.
١٢٩. قضماني، بسما، النزاع العربي - الإسرائيلي والأمن في الخليج، صحيفة القبس، العدد ٤٣٤٥، (الكويت، ترجمة خليل أحمد خليل، ١٩٨٤/٦/١٨).
١٣٠. كارفولد، فان، استراتيجية الغدا، صحيفة عل همشار، ١٩٧٥/١٠/١٧، ترجمة خاصة عن العبرية.
١٣١. كرمل، موشي، وجه الحرب القادمة، صحيفة دافار، ١٩٧٤/٩/١٦، ترجمة خاصة عن العبرية.
١٣٢. كيم، حنة، سلالة البوريونيين تجدد شبابها، الملحق الاسبوعي لصحيفة هآرتس، ١٩٩٧/٦/٦، ترجمة خاصة عن العبرية.
١٣٣. نئمان، يوفال (جنرال)، صحيفة معاريف، ١٩٦٧/٧/١٨، ترجمة خاصة عن العبرية.
١٣٤. النفيسي، عبد الله فهد (دكتور)، اليهود والخليج٢، صحيفة الخليج، العدد ٧٨١١، (الإمارات، ٢٠٠٠/١٠/٧).
١٣٥. ------------، اليهود والخليج٣، العدد ٧٨١٥، (الإمارات، ٢٠٠٠/١٠/١١).
١٣٦. ------------، اليهود والخليج٥، العدد ٧٨٢٢، (الإمارات، ٢٠٠٠/١٠/١٨).
١٣٧. ------------، اليهود والخليج٦، العدد ٧٨٢٥، (الإمارات، ٢٠٠٠/١٠/٢١).
١٣٨. ------------، اليهود والخليج٧، العدد ٧٨٢٩، (الإمارات، ٢٠٠٠/١٠/٢٥).
١٣٩. ------------، اليهود والخليج٨، العدد ٧٨٣٢، (الإمارات، ٢٠٠٠/١٠/٢٨).
١٤٠. ------------، اليهود والخليج١٢، العدد ٧٨٤٦، (الإمارات، ٢٠٠٠/١١/١١).
١٤١. ------------، اليهود والخليج١٣، العدد ٧٨٥٠، (الإمارات، ٢٠٠٠/١١/١٥).
١٤٢. ------------، اليهود والخليج١٦، العدد ٧٨٦٠، (الإمارات، ٢٠٠٠/١١/٢٥).
١٤٣. ------------، اليهود والخليج١٧، العدد ٧٨٦٧، (الإمارات، ٢٠٠٠/١٢/٢).
١٤٤. ------------، اليهود والخليج١٨، العدد ٧٨٧١، (الإمارات، ٢٠٠٠/١٢/٦).
١٤٥. ------------، اليهود والخليج٢٠، العدد ٧٨٧٤، (الإمارات، ٢٠٠٠/١٢/٩).
١٤٦. ------------، اليهود والخليج ما العمل؟ ٢٣، العدد ٧٩٠٦، (الإمارات، ٢٠٠١/١/١٠).
١٤٧. ------------، اليهود والخليج ما العمل؟ ٢٤، ٢٥، الاعداد ٧٩٠٩، ٧٩١٣، (الإمارات، ١/١٣ و٢٠٠١/١/١٧).
١٤٨. ------------، اليهود والخليج ما العمل؟ ٢٦، العدد ٧٩١٦ (الإمارات، ٢٠٠١/١/٢٠).
١٤٩. ------------، اليهود والخليج ما العمل؟ ٢٨، العدد ٧٩٢٣، (الإمارات، ٢٠٠١/١/٢٧).
١٥٠. هركابي، يهو شفاط، النقد الذاتي الوطني، ملحق صحيفة معاريف، ١٩٧٤/٤/١٩ ترجمة خاصة عن العبرية.

<u>تاسعًا: متفرقة:</u>

١. إذاعة إسرائيل باللغة العربية، ١٩٩٦/٥/١٤، ١٠.٣٠ صباحًا، أرشيف وكالة الانباء العراقية.
٢. إسرائيل تبيع إلى دول الخليج منتجات بقيمة تزيد على ملياري دولار سنويًا، أرشيف وكالة الانباء العراقية.
٣. إسرائيل تتفاوض مع دول خليجية وآسيوية لفتح خطوط جوية، أرشيف وكالة الانباء العراقية، ١٩٩٥/١١/٢٥.

٤. جعوش، نديم، دول الخليج العربية على طريق التطبيع الاقتصادي مع إسرائيل، أرشيف وكالة الانباء العراقية، ١٩٩٥/١٠/٣.
٥. جوش، هيلاري، رجال أعمال: تعاملات قطر وعمان مع إسرائيل ما زالت بطيئة، وكالة رويتر، ١٩٩٦/١١/١٦، أرشيف وكالة الانباء العراقية.
٦. حيدر، حسان، دول الخليج تخشى ازدياد الضغوط الأمريكية لتطبيع العلاقات مع إسرائيل، أرشيف وكالة الانباء العراقية، ١٩٩٤/١٠/٢٥.
٧. ربط شبكتي الهاتف في قطر وسلطنة عمان بإسرائيل، أرشيف وكالة الانباء العراقية، ١٩٩٦/٤/٣.
٨. رصد إذاعة الكيان الصهيوني، (بيروت، ١٩٧٥)، قسم الارشيف، مركز الدراسات الفلسطينية، جامعة بغداد.
٩. ------------، ١٩٧٥/٨/٨، قسم الارشيف، مركز الدراسات الفلسطينية، جامعة بغداد.
١٠. قناة MBC الفضائية باللغة العربية، (لندن، ١٨ أكتوبر ١٩٩٣)، أرشيف وكالة الانباء العراقية.
١١. وزارة الخارجية العراقية، القوة اليهودية أمام قوة السياسة النفطية العربية، تقرير حول الصحافة الإسرائيلية، (بغداد، ١٩٧٦/١٢/٣٠).
١٢. وكالة الانباء العراقية، اكتشاف بضاعة صهيونية في مدينة دبي، الانصات، ١٩٧٩/١٢/٢٤، قسم الارشيف، مركز الدراسات الفلسطينية، جامعة بغداد.
١٣. ------------، المؤتمر اليهودي العالمي، الانصات، (بغداد، ١٩٧٦/٢/٢٤).
١٤. الوكالة الفرنسية، ١٩٨٣/٢/١٥، نشرة الاقتصاد، وكالة الانباء العراقية، ورد في قسم الارشيف، مركز الدراسات الفلسطينية، جامعة بغداد.
١٥. ويغمان، شارلي، إسرائيل تأمل في تحقيق اختراق دبلوماسي في الدول العربية الخليجية، أرشيف وكالة الانباء العراقية، ١٩٩٤/١٢/٢٧.

عاشرًا: الانصات الشخصي.

الحادي عشر:الإنترنت:

١. الادارة الاعلامية - الامانة العامة لمجلس التعاون الخليجي:http//www.gcc -
٢. sg.org
٣. الاختلاف ثروة:http//www.the tharwa prject.com.
٤. راديو الجيش الإسرائيلي:http//www.glz.msn.co.il.
٥. صحيفة يديعوت أحرونوت بالعربية، ٢٠٠٤/١١/١٤.http//www.arabynet.com.
٦. صوت إسرائيل بالعربية، نوفمبر٢٠٠٣ http//www.alalet.iba.org.il
٧. مجلة النور الالكترونية:http//www.annoor magazin.com.
٨. مركز يافية للأبحاث الاستراتيجية:http//www.tau.ac.il/jess.
٩. موقع أخبار إسرائيل:http//www.news-israel.net.
١٠. موقع راديو إسرائيل باللغة الانجليزية:
١١. http//www.israelradio.org/english.html.

١٢. الموقع الإسرائيلي السياسة الان:http//www.politicsnews.co.il.
١٣. موقع القناة الثانية الإسرائيلية:http//www.channel2.co.il.

ب- المصادر الأجنبية:

First: Thesises:

1. **Hassan, Abu Bader, Suleiman, An empirical analysis of determinants of foreign direct investment in Israel with emphasis on the peace process in the Middle East and the Arab boycott, ph.D, (U.S.A. Cornell University, 1999).**
2. **Mcalister, Melanilynn, American literature history, ph.D, (U.S.A: Brown University, 1996).**

Second: Books:

1. **Bresheeth and Davis, Haim and Nira Yuval, The Gulf War and the New World order, (London: Zed Books, 1991).**
2. **Central Bureau of Statisties, Statistical Abstract of Israel, Vol.46, 1995.**
3. **Cevik, Linur (ed), Turkey 1991-1992 Almanac, (Ankara: Turkish Daily News Publications, 1993).**
4. **Chill, Dans, the Arab boycott of Israel, (New York: praeger publishers, 1976).**
5. **Crabb, Cecil V, American foreign policy in the Nuclear age, (New York: Harper and Rowil, 1965).**
6. **EBAN, ABBA, Voice of Israel, (New York: Haarigon press, 1969).**
7. **Graetz, H., History of the Jews trans Rabbi Abrahine, (New York, Hebrew publishing Co, Vol 11, 1930).**
8. **Gurion, David Ben, Israel: a personal History, (New York: funk and wagnalls, 1971).**
9. **Hallahmi, Benjamin Beit, the Israeli Communication: who Israel Arms and why, (New York, 1987).**
10. **Hillel, Daniel, Rivers of Eden, The struggle for water and the Quest for peace in the Middle East, (New York: oxford University press, 1994).**
11. **Human Development report 1994, (New York, Oxford: oxford University press, 1994).**
12. **International institute for strategic studies (IISS) , the Military Balance 1998-1999, (London: Oxford University press, 1998).**
13. **International Monetary (Fund IMF) , International Financial Statistics Year Book, (Washington, D.C.I.MF, 1997).**
14. **Isbank, economic Indicators of Turkey 1992-1994, (Ankara: Turkiye, Isbankasi, 1995).**

15. Jewish Telegraphic Agency, Daily News Bulletin, (New York: herein after, J.T.A. 14-5-1975).
16. Kennedy, John, the strategy of peace, (New York: Popular Library, 1961).
17. Link, Arthur, American epoch, (New York: Knopf, 1965).
18. Mccain, John, (Senator) , Strategy and force Planning for the 21st century – Strategic review, (U.S.A: fall 1997).
19. M, George, the theory behind khomeinis vision of an Islamic republic, (London: 1979).
20. Nelson and prittie, Walter henery and terence C.F, the economic war against the Jews, (New York: Random house, 1977).
21. Palmer, Michael, Guardians of the Gulf a History of American expanding role in the persian Gulf, (New York: free press, 1992).
22. Ravir – Melman, Dan – Yassi, Friend in deed inside the U.S. Israel Alliance, (New York: hyperion, 1994).
23. Robinson, William I, Promoting polyarchy: Globalization, U.S. Intervention and hegemony, Cambridge Studies in International relations: 48, (Cambridge U.K., New York: Cambridge University press, 1996).
24. Shahak, Israel, the Zionist plan for the Middle East, (U.S.A: belmont association of Arab American University Craduates Inc, 1982).
25. The Economist Intelligence Unit, EIU, country profile, Turkey 1996-97, (London: EIU, December 31,1996).
26. The Jewish Year Book, (London: 1968).
27. The Middle East in the Year 2000, A projected Beyond the fronteirs of time, (Tel Aviv: The association of peace, 1970).
28. The World Bank Atlas 1995, (Washington, D.C., International Bank for reconstruction and development & the world bank, 1994).
29. U.S.A army, war college, world view: The Strategic assessment, SSI, (U.S.A: September 1997).
30. U.S. Congress; U.S. Interests in, and policies toward the persian Gulf 1980, (Washington: 1981).
31. Weizmann, Chaim, Triad and error, (New York: 1949).
32. W, Quandt, united States policy in the Middle East, Constraints and choicecs, (U.S.A: Rand, 1970).
33. Zohar, Michael Bar, Bin Gurion, (London: Weidenfeld and Nicolson Ltd, 1978).

Third: Articles:

1. **Abadi, Jacob, Israel's relations with oman and the persian Gulf States, Journal of South asian and middle Eastern studies, Vol.XX, No.1, (U.S.A: Fall 1996).**
2. **Ahmed, Ishtiaq, Islam and pan–Arabism in the Gulf crisis, report: No.1991: 1, (Stockholm: department of political science, University of Stockholm, 1991).**
3. **Berger, Elmer, A tangled web: Israel and the Gulf, Scandinavian, Journal of development Alternatives, Volume 13, Numbers 1 & 2, (Stockholm Sweden: winter - Spring 1991).**
4. **Broder, Jonathan, the peace rush, the Jerusalem report, Vol.IV, No21, (February 24,1994).**
5. **Cherie, Loustaunau, Secretary brown demonstrates that the middle East is open for Business, Business America, Vol.116, Issue 3, (U.S.A: mar, 1995).**
6. **Conry, Barbara, Persian Gulf time Bomb: America's risky Commitment, U.S.A: Today Magazine, Vol 125, Issue 2624, (U.S.A: may, 1997).**
7. **Darwish, Adel, reports on CIA predictions for the middle East region in the Year 2015, the Middle East, Issue, No.309, (London: British Library, February 2001).**
8. **Economist, Abundle of Collapsing Acronyms, Vol.34, Issue 8089, (U.S.A: 10-10-1998).**
9. **Foreign affairs, 1997 Middle East, North Africa economic Summit, Vol.76, Issue5, (U.S.A: September-October 1997).**
10. **Gneive, Abdo, Islam Nips at Arab Leaders that have ties to Israel, Christian Science Monitor, Vol93, Issue5, (U.S.A: 3-11-2000).**
11. **Insight, the Sudies, (Washington: June 24,1991).**
12. **Joyce, Anne, Inter View with Sultan Qaboos Bin Said Al-Said, Middle east policy, Vol.III, No.4, (April, 1995).**
13. **Karaosmanoglu, Ali L, Turkey's Security and the middle East, Foreign affairs, 62, No.1, (Fall 1983).**
14. **Kaye, Dalia Dassa, Madrid's for gotten forum: the middle East multilaterals, washington Quarterly, Vol,20, Issue1, (U.S.A: Winter 1997).**
15. **Lederman, Jim, Economics of the Arab-Israeli peace process, orbis, Vol39, Issue4, (U.S.A: Fall 1995).**
16. **Lugar and Woolsey, Richard G. and R. James, The new petroleum, Foreign affairs, Number1, Volume78, (January, February 1999).**
17. **Makovshy, David, pasternak, Douglas, the business of peace, U.S. News & world report, Vol,117, Issue 18, (U.S.A: 11-7-1994).**

18. **Mezerik, A-G, Israel’s Oil problem, oil in the middle East, Journal, Vol.IV. No.40, (September 1985).**
19. **Michele, L, Kjorlien, peace Monitor, Journal of palestine, studies, Vol.30, Issue1, (Autumn 2000).**
20. **Molavi, AF shin, U.S Fails to Bridge Arab – Israel split in Mideast Business Summit, Christian science Monitor, Vol.89, Issue 245, (U.S.A: 11-4-1997).**
21. **Yaa’ri, Ehud, the Gulf Connection, Jerusalem Quarterly, Vol.IV, No.21, (February 14,1994).**

Fourth: News papers

1. **Ally,kohan,israel and gulf ststes,haaretz.20/11/2004.**
2. **Arab Times, October, 6-7-1994.**
3. **Army reform,Ha’aretz, 18-1-1999.**
4. **Ha’aretz, June 28, 1995.**
5. **Haaretz,12/12/2004.**
6. **Jordan Times, (Amman, September, 19, 1993).**
7. **Kayhan International, (Tehran, October 6, 1994).**
8. **Maariv,16/11/2003.**
9. **Schiff, Ze’ev, IDF No longer heads our National Agenda, Ha’aretz, 22-9-2000.**
10. **………………Reform fever Strikes military, Ha’aretz, 15-1-1999.**
11. **Smaller and smartes, Jerusalem post, 14-1-1999.**
12. **Sullivan, Arich O, IDF plan Calls for Greater readiness, Jerusalem post, 3-2-1999.**
13. **………………Mofaz to make his mark, Jerusalem post, 12-1-1999.**
14. **Sullivan,amy,rivew of future of israel,jerusalem post,20/12/2004.**
15. **Yediot Abaronot, (Tel Aviv: June 26, 1995).**
16. **………………., (Tel Aviv:18/12/2004).**

FIFTH: THE REPORTES-

1. **-Israel among the nations-middle east-north afracia,israel ministry of foreign affairs,20/11/2004.**

الاسم الاستاذ المساعد الدكتور جاسم يونس الحريري

المهنة:أستاذ العلاقات الدولية والاستراتيجية المساعد

مكان العمل:-جمهورية العراق/بغداد/كلية العلوم السياسية/جامعة بغداد

باحث متخصص في الشؤون الخليجية والاسرائيلية لاكثر من خمسة عشر عاما

أبرز المؤلفات

١.دور القيادة الكاريزمية في صنع القرار الاسرائيلي:نموذج بن غوريون، (أبوظبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٣).

٢.الابعاد الاستراتيجية للتحالف التركي-الاسرائيلي لعام١٩٩٦وأنعكاساته على الامن القومي العربي/ (الدوحة، مركز الوثائق والدراسات الانسانية، ٢٠٠٤).

٣.العلاقات العراقية الخليجية بعد الاحتلال :محددات التعاون والصراع، (القاهرة، مؤسسة الاهرام ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠٨).

نشر له العديد من البحوث والدراسات داخل وخارج العراق وخارج الوطن العربي (بيروت، القاهرة، مملكة البحرين، دولة الامارات العربية المتحدة، لندن)

أشرف وناقش العديد من رسائل الماجستير وأطاريح الدكتوراة

شارك في العديد من المؤتمرات العربية والدولية لسنوات طويلة

السياسة الاسرائيلية تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

الدكتور جاسم يونس الحريري





السياسة الاسرائيلية
تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية



عمان - العبدلي - مركز جوهرة القدس التجاري
تلفاكس: ٠٠٩٦٢ ٦ ٤٦٥٩٨٩١ - خلوي: ٠٠٩٦٢ ٧ ٩٥٧٤٧٤٦٠ - ٠٠٩٦٢ ٧ ٩٦٢٩٥٤٥٧
ص.ب ٩٢٧٤٨٦ عمان ١١١٩٠ الأردن
E-mail: dar_jenan@yahoo.com